303
مايو
2004

عالم المعرفة

التنمية حرية

● مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر

تأليف: أمارتيا صن
ترجمة: شوقي جلال

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

عالم المعرفة

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923-1990

303

التنمية حرية

تأليف: أمارتيا صن
ترجمة: شوقي جلال



العنوان الأصلي للكتاب

Development As Freedom

By

Amartya Sen

Oxford University Press, New Delhi 2000.

طبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

مطابع السياسة - الكويت

ربيع الأول ١٤٢٥ - مايو ٢٠٠٤

١ منظور الحرية

«الثـروة ـ كـمـا هو واضح ـ ليست الخير الذي ننشده: ذلك لأنها مجرد أداة نافعة للحصول على شيء آخر»

أرسطو

من المألوف أن يناقش زوجان إمكان زيادة دخلهما، ولكن أن تدور محادثة في هذا الشأن في حوالي القرن الثامن قبل الميلاد، فهذا أمر يثير ـ بوجه خاص ـ قدرا من الاهتمام، وإنها لمحادثة روتها مرارا نصوص سنسكريتية في الكتاب المقدس يرويها دارتاياكا أو بانيشاد، والقصة أن امرأة تدعى ميتريبي وزوجها ياجنافاليكا انتقلا في محادثتهما سريعا إلى مسألة أخرى أكبر من مجرد سبل ووسائل المرء لكي يصبح ثريا: إلى أي مدى يمكن للثروة أن تساعدهما في الحصول على ما يريدانه [1]، وتساءلت ميتريبي في دهشة عما إذا كانت الغاية تتحقق حين «تمتلك أقطار كوكب الأرض وكل الثروات»؟ هل تستطيع بذلك أن تحصل على الخلود؟ أجاب الزوج: «لا ... فإن حياتك هنا شأن حياة الأثرياء»، وقالت الزوجة: «إذن لا أمل في الخلود بفضل الثراء... إذن ماذا عليَّ أن أفعل بهذا الذي لا يمنحني الخلود؟».

وروت الفلسفة الدينية الهندية سؤال ميتريبي البليغ مرات ومرات، توضح كلا من طبيعة المأزق البشري وحدود العالم المادي. يساورني شك طاغ بشأن مسائل العالم الآخر واسترشادها بحالة الإحباط التي استشعرتها الزوجة إزاء شؤون العالم الأرضي. ولكن ثمة جانبا آخر لهذا التبادل يحظى باهتمام خاص ومباشر في نظر الاقتصاد ولفهم طبيعة التنمية، ويتعلق هذا الجانب بالعلاقة بين الدخول والإنجازات، بين السلع والقدرات، بين ثروتنا الاقتصادية وقدرتنا على أن نحيا كما نشاء أن تكون الحياة. ومع إقرارنا بوجود رابطة بين الوفرة والإنجازات، فإن الرابطة يمكن ـ ولا يمكن ـ أن تكون قوية جدا، وأن تكون متوقفة على ملابسات أخرى. ليست المسألة القدرة على الحياة إلى الأبد، كما شاءت الزوجة أن تحدد بؤرة اهتمامها، بل القدرة على الحياة، حياة طويلة حقيقية (دون حرمان من زهرة العمر) وتوفر حياة طيبة جيدة ما دام المرء على قيد الحياة (بدلا من حياة البؤس وافتقاد الحرية)... وهذه أمور ننظر إليها جميعا بعين التقدير كقيمة وأمل ننشده. وإن الهوة بين المنظورين (أي بين التركيز فقط على الثروة الاقتصادية والاهتمام الواسع النطاق بالحياة التي يمكن أن نعيشها ونسعى إليها) تمثل مسألة رئيسية تبدأ منذ كتاب أرسطو «أخلاق نيقوماخوس» (التي نجد فيها صدى لحوار الزوجين الهنديين الذي جرى على بعد ثلاثة آلاف ميل). إذ نقرأ «الثروة كما هو واضح ليست الخير الذي ننشده: ذلك لأنها مجرد أداة نافعة للحصول على شيء آخر» (٢).

وإذا كانت لدينا أسباب لالتماس المزيد من الثروة، فإن علينا أن نسأل: ما هي بالتحديد هذه الأسباب، كيف تحقق الهدف، وما الشروط التي ترتهن بها، وما الأشياء التي نستطيع أن «نؤديها» بهذا المزيد من الثروة؟ والحقيقة أن لدينا جميعا، بوجه عام، أسبابا ممتازة لطلب المزيد من الدخل أو الثروة. وليس السبب هو أن الدخل والثروة مرغوبان لذاتهما، بل بالتحديد لأنهما وسيلتان هادفتان جديرتان بالإعجاب من أجل تحقيق المزيد من الحرية لكي نبني نوع الحياة الذي نبرره عقلانيا لما له من قيمة.

وتكمن فائدة الثروة في الأمور التي تهيئ لنا الثروة إمكان إنجازها ـ أي ما تساعدنا الحريات الموضوعية على إنجازه. بيد أن هذه العلاقة ليست حصرية (حيث توجد مؤثرات أخرى غير الثروة تؤثر في حياتنا) ولا هي مطردة (حيث إن أثر الثروة في حياتنا يتباين بتباين المؤثرات). لذلك من المهم الإقرار بالدور

الحاسم للثروة في تحديد ظروف المعيشة ونوع الحياة، مثلما أن من المهم أيضا فهم الطبيعة المشروطة والمحددة لهذه العلاقة. لذلك فإن المفهوم الملائم للتنمية يجب أن يتجاوز كثيرا حدود تراكم الثروة وزيادة مجمل الناتج القومي والمتغيرات الأخرى ذات العلاقة بالدخل. إننا يجب أن ننظر إلى ما هو أبعد من النمو الاقتصادي ولكن دون إغفال لأهميته.

وتستلزم وسائل وغايات التنمية دراسة فاحصة وتدقيقا، وصولا إلى فهم كامل وتام لعملية النمو والتطوير، إذ لا يكفي أن نقنع بأن يكون هدفنا الأساسي أقصى قدر من الدخل أو الثروة، إذ إنهما كما أشار أرسطو «مجرد أداة نافعة للحصول على شيء آخر». كذلك، وللسبب نفسه، لا يمكن أن نعالج النمو الاقتصادي معالجة معقولة باعتباره غاية في ذاته، وإنما يلزم أن تكون التنمية معنية أكثر بتعزيز الحياة التي نبنيها ودعم الحرية التي نستمتع بها، ويجدر بالذكر أن توسيع نطاق الحرية التي نملك كل الأسباب العقلية للنظر إليها بعين التقدير كقيمة ليس الهدف منه فقط أن تكون حياتنا أكثر ثراء وأقل قيودا، بل - وأيضا - أن تهيئ لنا إمكان أن نكون أشخاصا اجتماعيين أكثر نضجا وكمالا، نمارس إرادتنا الخاصة ونتفاعل مع العالم الذي نعيش فيه وأن نؤثر فيه. وسوف نناقش في الباب الثالث هذا النهج العام حيث نقارنه ونقيمه مع أساليب معالجة أخرى تنافس مناط اهتمامنا [٢].

أشكال افتقاد الحرية

يعاني كثيرون جدا في مختلف أنحاء العالم أنواعا مختلفة من افتقاد الحرية، المجاعات مستمرة الوقوع في أقاليم بذاتها، التي تنكر على الملايين الحرية الأساسية في حق البقاء، وأكثر من هذا أن البلدان التي لم تعد تدمرها المجاعات بين الحين والآخر نجدها تعاني سوء التغذية، وهو ما يؤثر في أعداد غفيرة جدا من البشر المستضعفين. كذلك هناك الكثيرون جدا من المحرومين من حق الرعاية الصحية أو مرافق التصحاح أو حق الحصول على ماء شرب نقي ويقضون حياتهم يكافحون نسبة أمراض عالية غير ضرورية، وغالبا ما توافيهم المنية قبل الأوان. والملاحظ أن البلدان الأغنى غالبا ما تضم أعدادا كبيرة من المحرومين من أبسط الاحتياجات وأبسط الفرص للرعاية الصحية أو التعليم الوظيفي أو العمالة المأجورة أو الأمن الاقتصادي

والاجتماعي، وأكثر من هذا ما نلحظه أيضا في بلدان شديدة الثراء، أن متوسط العمر المتوقع لبعض الجماعات من المواطنين فيها لا يزيد على متوسط طول العمر في اقتصادات أشد فقرا، هي ما اصطلحنا على تسميتها العالم الثالث. زد على هذا عدم المساواة بين المرأة والرجل الذي يضر حياة ملايين النساء وربما يوردهن مورد التهلكة قبل الأوان، ويفرض بوسائل مختلفة قيودا قاسية على الحريات الموضوعية للمرأة.

لننتقل إلى مظاهر حرمان أخرى من الحرية حيث نجد كثيرين جدا في بلدان مختلفة في العالم محرومين بشكل منظم من الحرية السياسية ومن الحقوق المدنية الأساسية. وهناك من يزعم أحيانا أن إنكار هذه الحقوق عليهم يساعد في حفز النمو الاقتصادي، وأنه «مفيد» من أجل تحقيق تنمية اقتصادية سريعة. وأكثر من هذا أن البعض أيَّد قيام نظم سياسية أشد قسوة ـ مع إنكار الحقوق المدنية والسياسية الأساسية ـ وفاء لما زعموه من ميزة للنهوض بالتنمية الاقتصادية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفرضية تجد دعما من شواهد تجريبية بدائية ومتخلفة. وتسمى غالبا «فرضية لي» نسبة إلى لي كوان يوو رئيس وزراء سنغافورة. وواقع الأمر أننا لا نجد أي مقارنة فيما بين البلدان تقدم تأكيدا لصدق هذه الفرضية، وثمة شواهد ضعيفة وقليلة تؤكد أن السياسة الاستبدادية المتسلطة تسهم عمليا في النمو الاقتصادي. والحقيقة أن الدلائل التجريبية تؤيد بقوة أن النمو الاقتصادي مناخ اقتصادي تغلب عليه روح الصداقة والود أكثر من كونه نظاما سياسيا قاسيا. وهذه مسألة سوف ندرسها ونتفحصها في الفصل السادس.

والتنمية الاقتصادية لها بعد هذا أبعاد أخرى من بينها الأمن الاقتصادي. ونلحظ كثيرا جدا أن فقدان الأمن الاقتصادي يمكن أن يرتبط بافتقاد الحقوق والحريات الديموقراطية. حقا إن إنفاذ الديموقراطية والحقوق السياسية يمكن أن يساعد حتى في القضاء على المجاعات والحيلولة دون وقوعها هي وغيرها من كوارث اقتصادية. ولكن الحكام المستبدين، الذين هم نادرا ما يتأثرون أو يضارون بالمجاعات (أو غير ذلك من كوارث اقتصادية) يميلون إلى الحد من الحوافز التي تحفز إلى اتخاذ تدابير وقائية في الوقت المناسب. ونجد على النقيض من ذلك الحكومات الديموقراطية التي هي بحاجة إلى الفوز في الانتخابات ومواجهة انتقاد الجماهير ولديها حوافز

قوية للنهوض بتدابير من أجل تجنب المجاعات وغيرها من الكوارث. ومن ثم فلا غرابة في أن التاريخ العالمي لم يشهد مجاعة في ظل ديموقراطية حقيقية فاعلة ـ سواء أكانت ديموقراطيات غنية أم فقيرة نسبيا. لقد كان المألوف أن تقع المجاعات في الأقاليم المستعمرة الخاضعة لحكام خارجيين أجانب أو في بلدان خاضعة لنظام حكم الحزب الواحد، أو في ظل الديكتاتوريات العسكرية. والحقيقة، كما سوف يؤكد هذا الكتاب، أن البلدين اللذين يقودان، فيما يبدو، تحالف المجاعة في العالم هما كوريا الشمالية والسودان ـ وكلاهما مثال ناصع للحكم الديكتاتوري. وبينما يوضح أسلوب الوقاية من المجاعات الميزات الحافزة بوضوح وقوة لا مزيد عليهما فإن ميزات التعددية الديموقراطية تبلغ في الواقع مدى أرحب وأبعد.

ولكن ما نراه أساسيا للغاية أن الحرية السياسية والحريات المدنية أمور مهمة بشكل مباشر في ذاتها، وليست بحاجة إلى تبرير غير مباشر في ضوء نتائجها على الاقتصاد. والملاحظ أن الشعب العاطل من الحرية السياسية أو من الحقوق المدنية إذا لم يكن يعوزه الأمن الاقتصادي (ويحظى، مصادفة، بظروف اقتصادية مواتية) فإنه يكون محروما من حريات مهمة تهيئ له مسؤولية قيادة حياته وتوجيهها، ويكون محروما من فرصة المشاركة في اتخاذ القرارات الحاسمة المتعلقة بالشؤون العامة. ولا ريب في أن مظاهر الحرمان هذه تشكل قيدا على الحياة الاجتماعية والسياسية، ويتعين النظر إليها باعتبارها مظاهر قهر حتى إن لم تفض إلى أضرار أخرى (كوارث اقتصادية مثلا). وحيث إن الحريات السياسية والمدنية تمثل عناصر تأسيسية للحرية الإنسانية، فإن إنكارها يشكل عقبة في حد ذاته. وحري بنا ونحن ندرس دور حقوق الإنسان في التنمية والتطوير أن نعنى بالأهمية التأسيسية والأداتية للحقوق المدنية وللحريات السياسية. وهذه هي القضايا التي سندرسها في الفصل السادس.

عمليات وفرص

حري أن يكون واضحا من المناقشة السابقة أن وجهة النظر عن الحرية التي نأخذ بها هنا تشتمل على كل من العمليات التي تسمح بحرية الأعمال والقرارات، والفرص الفعلية المتوافرة للناس مع التسليم بظروفهم الشخصية

والاجتماعية. والمعروف أن افتقاد الحرية يمكن أن ينشأ إما بسبب عمليات قاصرة غير ملائمة (مثل انتهاك امتيازات الاقتراع أو غير ذلك من حقوق سياسية أو مدنية) أو بسبب الفرص القاصرة وغير الملائمة التي يعاني منها البعض وتحول بينهم وبين إنجاز الحد الأدنى من الفرص الأولية (مثل القدرة على الخلاص من موت مبكر أو من مرض يمكن الشفاء منه أو من مجاعة لا إرادة للمرء بشأنها).

وإن التمييز بين مظهر العملية ومظهر الفرصة للحرية يتضمن تباينا موضوعيا. ويمكن تتبع ذلك على مستويات مختلفة. وسبق لي أن ناقشت في موضع آخر الأدوار والشروط الخاصة بكل من مظهر العملية ومظهر الفرصة للحرية (وكذلك الروابط المتبادلة بينهما) [٤]. ومع أن هذه ليست هي المناسبة على الأرجح للدخول في قضايا معقدة ودقيقة ذات علاقة بالتمييز، فإن من الأهمية بمكان النظر إلى الحرية بأسلوب عام كاف. إذ من الضروري تجنب حصر الانتباه وقصره على الإجراءات الملائمة (على نحو ما يفعل من يسمون دعاة مذهب الحرية دون أن يعبأوا على الإطلاق بما إذا كان بعض المحرومين يعانون حرمانا منظما من فرص موضوعية)، أو دون أن نحصر انتباهنا بدلا من ذلك في الفرص الكافية وحدها (على نحو ما يفعل أحيانا دعاة نظرة النتائج المترتبة منطقيا دون أن يعبأوا بطبيعة العمليات التي من شأنها أن تهيئ للناس فرصا أو حرية للاختيار)، إن كلا من العمليات والفرص مهمة في ذاتها، وكل مظهر من المظهرين وثيق الصلة بالنظر إلى التنمية باعتبارها حرية.

دوران للحرية

الدراسة التحليلية للتنمية والتطوير المعروضة في هذا الكتاب تعالج حرية الأفراد باعتبارها لبنات البناء الأساسية. لهذا يتعين توجيه الانتباه بخاصة إلى توسيع «قدرات» الأشخاص ليصوغوا نوع الحياة التي يقيّمونها، ولديهم الأسباب العقلية لهذا التقييم. ويمكن تعزيز هذه القدرات عن طريق السياسة العامة، ولكننا، أيضا، نجد أن اتجاه السياسة العامة من الناحية الأخرى، يمكن أن يتأثر بالاستخدام الكفؤ لقدرات العامة على المشاركة. إن العلاقة ذات الاتجاهين علاقة محورية بالنسبة إلى الدراسة التحليلية المعروضة هنا.

وثمة سببان متمايزان للأهمية الحاسمة للحرية الفردية في مفهوم التنمية، وكلاهما مرتبط بالتقييم والفعالية [٥]. أولا، يعتبر النهج المعياري، المستخدم هنا، الحريات الفردية الموضوعية أمرا حاسما. وحسب هذه النظرة يجري تقييم نجاح مجتمع ما أولا وأساسا في ضوء الحريات الموضوعية التي يتمتع بها أبناء هذا المجتمع. ويختلط هذا الوضع التقييمي عن البؤرة المعلوماتية لدى النُّهُج المعيارية الأكثر تقليدية التي ترتكز على متغيرات أخرى من مثل المنفعة أو الحرية الإجرائية أو الدخل الحقيقي.

إن توافر قدر أكبر من الحرية للمرء لكي ينجز أشياء لديه مبرراته العقلية ليقيمها يعني: ١ـ أنها مهمة في ذاتها من أجل مجمل حرية الشخص، و٢ـ مهمة لتعزيز فرصة الشخص للحصول على دخل له قيمة في نظره [٦]. وكلاهما وثيق الصلة بتقييم حرية أبناء المجتمع ومن ثم فهما حاسمان لتقدير تنمية وتطور المجتمع.

السبب الثاني لاعتبار الحرية الموضوعية حاسمة هو أن الحرية ليست فقط أساسا لتقييم النجاح أو الفشل، بل هي أيضا المحدد الرئيسي للمبادرة الفردية والفعالية الاجتماعية. إن المزيد من الحرية يعزز قدرة الناس على مساعدة أنفسهم وكذا على التأثير في العالم. وهذه مسائل محورية بالنسبة إلى عملية التطوير والتنمية. واهتمامنا هنا وثيق الصلة بما يمكن أن نسميه (مع المجازفة بقدر من المبالغة في التبسيط) «مظهر فعالية» الفرد.

وإن استخدام مصطلح «الفعالية» في حاجة إلى قليل من التوضيح. الملاحظ استخدام كلمة «وكيل أو عنصر فاعل» agent أحيانا في أدبيات الاقتصاد وفي نظرية اللعب للدلالة على شخص يعمل لحساب شخص آخر (ربما تحت قيادة رئيس) ويجري تقييم إنجازاته في ضوء أهداف شخص آخر (المسؤول أو الرئيس). وأنا لا أستخدم كلمة وكيل هنا بهذا المعنى، ولكن بالمعنى الأقدم والأشمل للدلالة على شخص يعمل ويحدث تغييرا ويمكن الحكم على إنجازاته في ضوء قيمه هو وأهدافه هو، سواء قيمناها أو لم نقيمها في ضوء معايير أخرى خارجية. وهذا الكتاب معني، بوجه خاص، بدور فعالية الفرد باعتباره عضوا من العامة، ومشاركا في الأفعال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (والذي يتباين من المشاركة بنصيب في السوق إلى أن يكون منخرطا مباشرة أو غير مباشرة في أنشطة فردية أو مشتركة في المجالات السياسية وغيرها).

منظومات التقييم: الدخول والقدرات

على الجانب التقييمي يركز النهج المستخدم هنا على أساس واقعي يميزه عن الأخلاق العملية التقليدية وعن تحليل السياسة الاقتصادية، مثل التركيز الاقتصادي على أولوية الدخل والثروة (بدلا من خصائص الحياة البشرية والحريات الموضوعية). وكذا الجانب النفعي الذي يركز على الإشباع الذهني (بدلا من التركيز على السخط الخلاق والاستياء البناء)، وأيضا اهتمام «التوجه التحرري» بالإجراءات من أجل الحرية (مع إهمال متعمد للنتائج المترتبة على هذه الإجراءات)، وهكذا. وسوف ندرس في الباب الثالث حالة شاملة لأساس واقعي مغاير يركز على الحريات الموضوعية التي من حق الناس أن يتمتعوا بها.

وليس معنى هذا إنكار أن حرمان الفرد من القدرات يمكن أن تكون له صلة وثيقة بتدني الدخل، وهو ما له علاقة بكل من الاتجاهين: (١) الدخل المنخفض يمكن أن يكون سببا رئيسا للأمية واعتلال الصحة وكذا الجوع ونقص التغذية، و(٢) عكس ذلك أن التعليم الجيد والصحة الجيدة يساعدان في الحصول على دخل مرتفع. وحري أن ندرك بالكامل معنى هذه العلاقة. ولكن هناك أيضا مؤثرات أخرى تؤثر في القدرات السياسية وفي الحريات الفعالة التي يتمتع بها الأفراد. وثمة مبررات قوية لدراسة طبيعة ومدى هذه الترابطات المتداخلة. ومعروف أن مظاهر الحرمان من الدخل والحرمان من القدرة غالبا ما تكون بينها علاقات مشتركة قوية. ولهذا السبب تحديدا نرى من المهم تلافي الوقوع في غواية الظن بأن معرفة شيء عن الأول كاف ليدلنا على الثاني. إن الرابطة بينهما ليست بهذا التلاحم الوثيق، وغالبا ما تكون نقط الانطلاق، من وجهة نظر سياسة عامة، أهم من التلازم المحدود لهاتين المجموعتين من المتغيرات. إننا إذا ما تحول انتباهنا من التركيز فقط، ودون استثناء على فقر الدخل، إلى فكرة أكثر شمولية تتمثل في الحرمان من القدرة، فإننا نستطيع بذلك أن نفهم بصورة أفضل فقر الحياة البشرية والحريات تأسيسا على قاعدة معلوماتية مغايرة (تتضمن إحصاءات من نوع أن منظور الدخل يبرز كنقطة مرجعية لتحليل السياسات). ويتعين دمج دور الدخل والثروة - مع أهميتهما بالإضافة إلى مؤثرات أخرى - ليصوغا معا صورة أعم وأكمل عن النجاح والحرمان [٧].

الفقر وعدم المساواة

سوف نعرض في الفصل الرابع دلالات هذه القاعدة المعلوماتية لتحليل الفقر وعدم المساواة. وثمة أسباب جيدة تدعونا إلى أن نرى الفقر في صورة حرمان من قدرات أساسية وليس مجرد انخفاض الدخل. ذلك أن الحرمان من القدرات الأولية يمكن أن ينعكس في حالات مثل الوفاة المبكرة ونقص كبير في التغذية (خاصة الأطفال)، والمرض المزمن، وشيوع الأمية وغير ذلك من مظاهر الفشل. مثال ذلك تلك الظاهرة المروعة عن «افتقاد النساء» missing women (الناجمة عن أن معدلات وفياتهن أعلى بصورة استثنائية من حيث العمر في بعض المجتمعات وبخاصة في جنوب آسيا وغرب آسيا وشمال أفريقيا والصين). ويتعين تحليل الظاهرة في ضوء معلومات ديموقراطية وطبية واجتماعية، وليس فقط في ضوء الدخول المنخفضة التي يمكن أن لا تكشف أحيانا إلا عن النزر اليسير بشأن ظاهرة عدم المساواة بين الجنسين [٨].

ومن الأهمية بمكان، إحداث نقلة في المنظور، لأن ذلك يهيئ لنا نظرة مغايرة - ووثيقة الصلة بشكل مباشر أكثر - عن الفقر، ليس فقط في البلدان النامية، بل وأيضا في مجتمعات أكثر وفرة. إن البطالة الضخمة في أوروبا (من ١٠ـ ١٢ بالمائة في كثير من بلدان أوروبا الكبرى) تفضي إلى مظاهر حرمان لا تنعكس واضحة في إحصائيات توزيع الدخل. وغالبا ما تخفي صورة مظاهر الحرمان هذه، نظرا لأن نظام الضمان الاجتماعي الأوروبي (بما في ذلك التأمين ضد البطالة) يميل إلى تعويض الخسارة في دخل المتعطل. ولكن البطالة ليست مجرد نقص في الدخل يمكن أن تعوضه الدولة بشكل أو بآخر (مقابل كلفة مالية باهظة هي في ذاتها عبء خطير جدا). وإنما البطالة أيضا مصدر إضعاف بعيد المدى للحرية والمبادرة والمهارات الفردية. والمعروف أن البطالة لها آثار عديدة، من بينها أنها تسهم في «الاستبعاد الاجتماعي» لبعض الجماعات وتتسبب في شعور بفقدان الاعتماد على الذات والثقة بالنفس، علاوة على أضرار تصيب الصحة النفسية والبدنية. وكم هو عسير على المرء أن يتخلص من الشعور بالتناقض الواضح في المحاولات الأوروبية المعاصرة، للانتقال إلى مناخ اجتماعي أكثر «اعتمادا على النفس» من دون صياغة سياسات ملائمة لخفض المستويات الضخمة، وغير المحتملة للبطالة التي من شأنها أن تجعل سياسة الاعتماد على النفس أمرا صعبا للغاية.

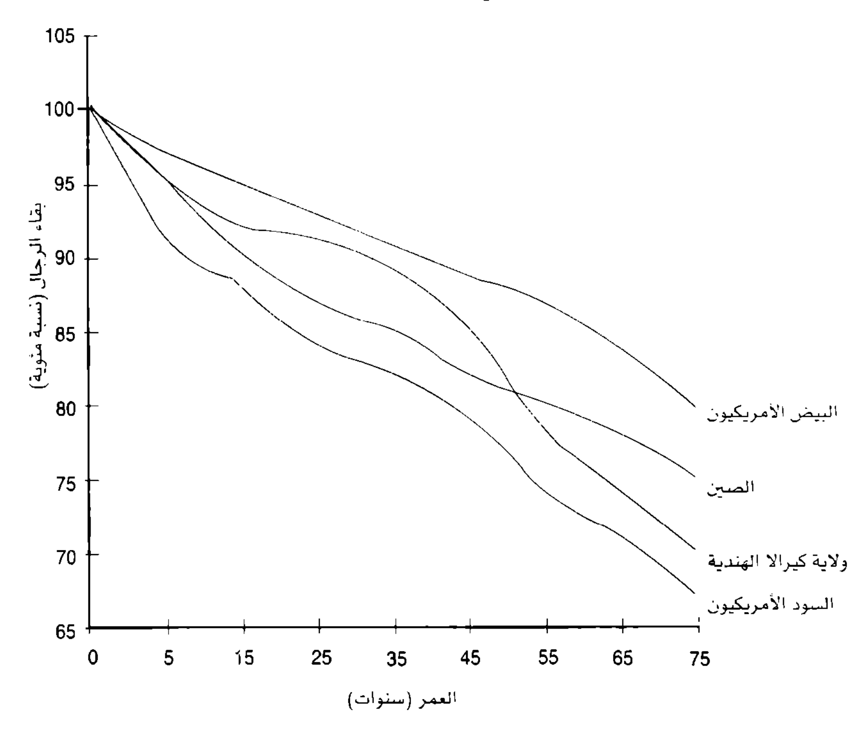
الدخل ونسبة الوفيات

من الملاحظ بوضوح أن مدى حرمان مجموعات بذاتها في بلدان شديدة الثراء مماثل لنظيره فيما يسمى بلدان العالم الثالث، حتى لو نظرنا إليه في ضوء الرابطة بين الدخل ونسبة الوفيات. مثال ذلك أن الأمريكان الأفارقة في الولايات المتحدة ليست لديهم، كجماعة، فرصة أعلى ـ وإنما في الحقيقة فرصة أدنى ـ لبلوغ أعمار متقدمة في السن بالقياس إلى من ولدوا في بلدان اقتصادات شديدة الفقر مثل الصين وولاية كيرالا الهندية (أو سريلانكا أو جامايكا أو كوستاريكا) [٩].

وهذا ما توضحه الأرقام في الجدولين (١ ـ ١) و(١ـ ٢). وعلى الرغم من أن متوسط دخل الفرد للأمريكيين الأفارقة في الولايات المتحدة أقل كثيرا من نظيره للسكان البيض، إلا أن الأمريكيين الأفارقة من حيث الدخل أغنى بمرات كثيرة من الناس في الصين أو في ولاية كيرالا (حتى بعد تصحيح فوارق كلفة المعيشة). وجدير بالملاحظة في هذا السياق أن من الأهمية بمكان مقارنة توقعات البقاء على قيد الحياة للأمريكيين الأفارقة مقابل توقعات البقاء لنظرائهم في الصين أو ولاية كيرالا الهندية. إن الأمريكيين الأفارقة أميل إلى أن يكونوا أفضل من حيث البقاء على قيد الحياة في الأعمار الدنيا للجماعات (خاصة في ضوء معدل وفيات الأطفال)، بالقياس إلى الصينيين أو الهنود. ولكن الصورة تتغير بمضي سنوات العمر.

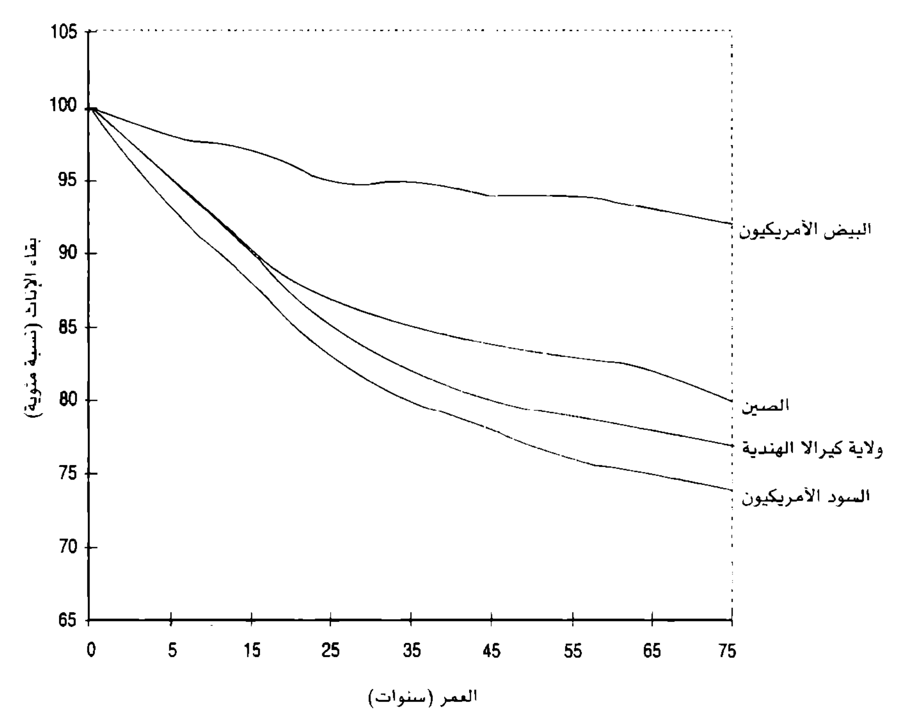
ويتحول الوضع بحيث إن أعمار الرجال في الصين وفي كيرالا تتجاوز أعمار الرجال الأمريكيين الأفارقة إذ يمتد بهم العمر، كجماعات، حتى يبلغوا سنا متقدمة. وأكثر من هذا، أن النساء الأمريكيات الأفريقيات يصل بهن الأمر إلى أن يكون نمط بقائهن من حيث أعلى سن مماثلا لنمط بقاء أفقر الصينيات، ومعدلات بقاء على قيد الحياة أدنى دون جدال من أفقر السيدات الهنديات في ولاية كيرالا الهندية. لذلك ليست المسألة هي أن السود الأمريكيين يعانون من حرمان نسبي تأسيسا على متوسط دخل الفرد مقارنا بالرجل الأبيض، بل إنهم أكثر حرمانا بشكل مطلق من أبناء كيرالا الهندية ذوي الدخل المنخفض (الرجال والنساء على السواء)، والصينيين (بالنسبة

إلى الرجال) من حيث امتداد العمر لسن كبيرة. وإن التأثيرات السببية فيما يتعلق بهذه المقارنات (أي المقارنة بين معايير الحياة تأسيسا على متوسط دخل الفرد، ومعايير الحياة تأسيسا على القدرة على البقاء إلى أعمار طويلة) تتضمن التنظيمات الاجتماعية والعلاقات المجتمعية مثل العلاج الطبي الشامل، والرعاية الطبية العامة، والتعليم المدرسي، وسيادة القانون والنظام وتفشي العنف... إلخ [١٠].



الشكل (١ ـ ١) التباينات في معدلات بقاء الذكور حسب الأقاليم

المصادر: الولايات المتحدة ١٩٩١ ـ ١٩٩٣، إدارة الصحة والخدمات الإنسانية بالولايات المتحدة، ١٩٩٥ (هاياتسفيل، المركز القومي للإحصاءات الصحية)؛ كيرالا ١٩٩١حكومة الهند. نظام تسجيل العينة: مؤشرات الخصوبة ونسبة الوفيات ١٩٩١ (نيودلهي. مكتب أمين السجل العام ١٩٩١)؛ الصين ١٩٩٢. منظمة الصحة العالمية، حولية الإحصاءات الصحية العالمية ١٩٩٤ (جنيف. منظمة الصحة العالمية ١٩٩٤).



الشكل (١ ـ ٢) التباينات في معدلات بقاء الإناث حسب الأقاليم

المصادر: الولايات المتحدة ١٩٩١ ـ ١٩٩٣ . إدارة الصحة والخدمات الإنسانية، ١٩٩٥ (هاياتسفيل: المركز القومي للإحصاءات الصحية ١٩٩٦)؛ كيرالا ١٩٩١: حكومة الهند نظام تسجيل العينة: مؤشرات الخصوبة ونسبة الوفيات (نيودلهي ـ مكتب المسجل العام، ١٩٩١)؛ الصين ١٩٩٢. منظمة الصحة العالمية، حولية إحصاءات الصحة العالمية ١٩٩٤ (جنيف ـ منظمة الصحة العالمية ١٩٩٤).

وجدير بالذكر أيضا أن الأمريكيين الأفارقة في الولايات المتحدة يضمون من حيث المجموع الكلي تباينات داخلية كثيرة. ونحن في الحقيقة إذا تأملنا حياة السكان الذكور السود في المدن الأمريكية بخاصة، (مثل نيويورك سيتي وسان فرانسيسكو وسان لويس وواشنطن العاصمة) فسنجد أن سكان الصين أو كيرالا تجاوزوهم من حيث معدل البقاء في أعمار مبكرة جدا [١١]، وتجاوزهم أيضا كثيرون من سكان العالم الثالث، ونذكر منهم مثالأ الرجال في بنجلاديش، إذ لديهم فرصة للحياة بعد سن

الأربعين أفضل من الرجال الأمريكيين الأفارقة من أبناء حي هارلم في مدينة الرخاء (نيويورك) (١٢)، على الرغم من حقيقة واضحة هي أن الأمريكيين الأفارقة في الولايات المتحدة أغنى بمراحل كثيرة من نظرائهم في العالم الثالث.

الحرية والقدرة ونوعية الحياة

ركزت في المناقشة السابقة على حرية أولية للغاية، وهي: القدرة على البقاء بدلا من الوقوع ضحية لموت مبكر. وهذه، كما هو واضح، حرية ذات دلالة وأهمية، ولكن ثمة حريات أخرى تعادلها أهمية. حقا إن نطاق الحريات ذات الصلة واسع جدا، ويبدو أحيانا أن محاولة عرض بيان شامل وكامل لأنواع الحريات يمثل مشكلة إزاء الوصول إلى نهج «إجرائي» لتناول التنمية المتمركزة على الحرية، وأحسب أن هذا تشاؤم لا محل له. بيد أنني سوف أرجئ تناول هذه المسألة حتى الفصل الثالث حيث نفكر في النهج الأساسي للتقييم معا جملة واحدة.

ولكن جدير بالذكر هنا أن المنظور المتمركز على الحركية يماثل بوجه عام الاهتمام المشترك بموضوع «نوعية الحياة» الذي يركز بدوره على أسلوب الحياة البشرية (وربما أيضا الخيارات في هذه الحياة)، ولا يقتصر على التركيز على الموارد أو على الدخل الذي من حق المرء التصرف فيه (١٣). ولا ريب في أن التركيز على نوعية الحياة وعلى الحريات الموضوعية دون الدخل أو الثروة، قد يبدو كأنه انحراف عن التقاليد الراسخة للاقتصاد. وإنها لكذلك بمعنى من المعاني (خاصة إذا كانت المقارنات مع بعض التحليلات الصارمة في تمركزها على الدخل التي يمكن أن نجدها في الدراسات الاقتصادية المعاصرة). بيد أن هذا النهج العام متسق مع التحليلات التي كانت جزءا من دراسات اقتصادية مهينة منذ البداية. وتبدو هنا الروابط الأرسطية واضحة للغاية (تركيز أرسطو على «الازدهار» و«القدرة» الذي يرتبط بنوعية الحياة وبالحريات الموضوعية كما سبق أن ناقشتها مارثا فوسيوم) (١٤). وهناك أيضا روابط قوية مع الدراسة التحليلية لآدم سميث عن الضرورات وشروط الحياة (١٥).

حقا إن بداية نشأة علم الاقتصاد حفزته أساسا الحاجة إلى دراسة تقييم الفرص المتاحة للناس لبناء حياة جيدة وبيان مؤثراتها السببية. وإذا طرحنا جانبا تصنيف أرسطو لهذه الفكرة، فإننا نجد أفكارا مماثلة استخدمتها، بإفراط، الكتابات الباكرة المعنية بالحسابات القومية والرخاء الاقتصادي. ونذكر من الرواد الأوائل لهذه الكتابات ويليام بيتي في القرن السابع عشر ثم من بعده جريجوري كنج، وفرانسوا كويزناي، وأنطوان ـ لورنت لافوازييه، وجوزيف ـ لويس لاجرانج وآخرين. وبينما نجد الحسابات القومية التي صاغها هؤلاء الرواد للدراسات التحليلية الاقتصادية أرست قواعد وأسسا للمفهوم الحديث عن الدخل، فإن اهتمامهم لم يكن قط مقصورا على هذا المفهوم الواحد. إذ أدركوا أيضا أهمية الدخل كأداة لتحقيق هدف مشروط بالظروف المحيطة [١٦].

مثال ذلك أنه بينما كان وليام بيتي رائدا لكل من «منهج الاقتصاد» و«منهج الإنفاق» لتقدير الدخل القومي (والملاحظ أن النهجين الحديثين للتقدير ينبعان مباشرة من هاتين المحاولتين الباكرتين)، فإنه كان معنيا صراحة بمسائل «الأمن المشترك» و«السعادة الشخصية لكل إنسان». وحدد بيتي هدفا هو النهوض بهذه الدراسة المرتبطة ارتباطا مباشرا بتقييم ظروف الناس المعيشية. وحاول جاهدا الجمع بين البحث العلمي وجرعة مهمة من سياسة القرن السابع عشر (لبيان أن رعايا الملك ليسوا في وضع سيئ كما يصورهم الساخطون). كذلك أولى آخرون اهتماما بأثر استهلاك السلع في الأداء المختلف للناس. مثال ذلك أن جوزيف ـ لويس لاجرانج، الرياضي العظيم، كان مجددا بوجه خاص في تحويل السلع إلى خصائصها وثيقة الصلة بالأداء الوظيفي: كميات من القمح وحبوب أخرى إلى معادلها الغذائي، وكميات من لحوم مختلفة إلى وحدات معادلة من لحم البقر (تأسيسا على نوعيتها الغذائية)، وكميات من مشروبات مختلفة إلى وحدات من النبيذ (وأرجو أن نتذكر أن لاجرانج كان فرنسيا) [١٧]. ونحن إذ نركز الانتباه على ناتج الأداء الوظيفي بدلا من السلع وحدها فإننا نستعيد بذلك بعض التراث القديم لعلم الاقتصاد المهني.

الأسواق والحريات

يمثل دور آلية السوق موضوعا آخر يستلزم أن نستعيد بعض التراث القديم. إن علاقة آلية السوق بالحرية، ومن ثم بالتنمية الاقتصادية تثير تساؤلات تتعلق على الأقل بنمطين متمايزين تماما بحاجة إلى أن نميز بينهما بوضوح. الأول أن إنكار فرص الصفقات عن طريق ضوابط تعسفية يمكن أن يكون مصدرا لافتقاد الحرية ذاتها. إذ يكون الناس هنا ممنوعين من عمل ما يمكن أن يكون بعض حقهم، في حالة عدم وجود أسباب قاهرة تدفعهم إلى عكس الاتجاه. وهذه نقطة غير متوقفة على نقص أو قصور في آلية السوق أو على أي تحليل شامل للنتائج المترتبة على وجود أو عدم وجود منظومة سوقية. إنها تتوقف ببساطة على أهمية حرية التبادل والصفقات دون عائق.

وحري أن نميز هذه الحجة لصالح السوق عن حجة ثانية شائعة جدا هذه الأيام: أن السوق تعمل على نحو نمطي لتوسيع نطاق الدخل والثروة والفرص الاقتصادية المتاحة للناس. إن القيود التعسفية المفروضة على آلية السوق يمكن أن تفضي إلى خفض الحريات بسبب النتائج المترتبة على غياب الأسواق. ويمكن أن تحدث مظاهر الحرمان حتى تنكر على الناس الفرص الاقتصادية والنتائج المواتية لهم التي تطرحها الأسواق وتدعمها.

هاتان الحجتان الداعمتان لآلية السوق وثيقتا الصلة بمنظور الحريات الموضوعية، ولذا يتعين إبرازهما مستقلتين. وواضح أن الحجة الثانية ترتكز على الفعالية الكفؤ والنتائج الإيجابية لآلية السوق. لذلك فإنها تحظى بكل الاهتمام في الدراسات الاقتصادية الحديثة [١٨]. وهذه حجة قوية يقينا، وثمة براهين تجريبية كثيرة تؤكد أن السوق يمكن أن تكون قاطرة لنمو اقتصادي سريع والتوسع في مستويات المعيشة. ولهذا فإن السياسات التي تقيد فرص السوق يمكن أن تفضي إلى تقييد التوسع في الحريات الموضوعية التي كان بالإمكان أن تحققها منظومة السوق، وبخاصة عن طريق الرخاء الاقتصادي الشامل. وليس معنى هذا إنكار أن الأسواق يمكنها أحيانا أن تكون معوقة للإنتاج (كما أوضح آدم سميث نفسه إذ دعم، بوجه خاص، الحاجة إلى ضوابط تحكم سوق المال) [١٩]. ونجد في بعض الحالات حججا جادة لمصلحة توافر هذه الضوابط. ولكن الملاحظ بعامة أن الآثار الإيجابية لمنظومة السوق تحظى الآن باعتراف واسع النطاق أكثر مما كانت منذ بضعة عقود مضت.

بيد أن هذا الرأي المؤيد لاستخدام الأسواق مختلف تماما عن الحجة التي تؤكد أن للناس حق عقد صفقات وتحويلات. وإذا حدث أنه لم يكن ثمة قبول لهذه الحقوق باعتبارها حقوقا لا يجوز انتهاكها ـ ومستقلة تماما عن نتائجها ـ فإن بالإمكان الدفع بأن إنكار حق الناس في التفاع بعضهم مع بعض اقتصاديا يتضمن قدرا من الخسارة الاجتماعية. وإذا كانت الآثار المترتبة على هذه الصفقات ضارة بآخرين، إذن يتعين وللوهلة الأولى تقييد الفرص المؤيدة لحق الناس في حرية عقد الصفقات. ومع هذا سيظل هناك شيء ما يمثل خسارة مباشرة نتيجة فرض هذا القيد. (حتى وإن وازن الخسارة المقابلة للآثار غير المباشرة لهذه الصفقات بالنسبة لآخرين).

لقد اتجه مبحث الاقتصاد إلى الابتعاد عن التركيز على قيمة الحريات متجها إلى المنافع والدخول والثروات. وطبعي أن تقييد بؤرة الاهتمام على هذا النحو يفضي إلى الغض من قيمة الدور الكامل لآلية السوق حتى وإن تعذر علينا اتهام علم الاقتصاد من حيث هو مهنة بالتقصير في الثناء على الأسواق بما يكفي. ولكن المسألة ليست قدر الثناء بل أسبابه.

لنأخذ على سبيل المثال الحجة المشهورة في علم الاقتصاد وهي أن آلية السوق القائمة على المنافسة يمكن أن تحقق نمطا من الفعالية والكفاءة يعجز عنه نظام مركزي بسبب كل من اقتصاد المعلومات (كل شخص يعمل في السوق ليس عليه الإلمام بالكثير جدا من المعلومات)، ومواءمة الحوافز (حيث الأفعال الحذرة لكل شخص يمكن أن تندمج في سلاسة مع أفعال الآخرين). ولكن لنتأمل الآن واقعا عكس ما هو مفترض بوجه عام، حالة يمكن أن يحقق نظام مركزي كامل النتيجة الاقتصادية المرجوة نفسها على الرغم من أن القرارات المتعلقة بالإنتاج والتخصيص يقررها رئيس ديكتاتور. ترى هل يعتبر الإنجاز واحدا من حيث الجودة والنفع في الحالتين؟

ليس عسيرا الدفع بأن ثمة شيئا ما ناقصا في مثل هذا السيناريو، إنه حرية الناس في أن يعملوا حسبما يقررون: كيف وأين يعملون وماذا ينتجون وأي شيء يستهلكون... إلخ. وإذا افترضنا جدلا أن شخصا ما في كلا النوعين من السيناريو (حيث يتضمن أحدهما حرية اختيار والآخر الانصياع لأوامر الرئيس الديكتاتور) ينتج السلع نفسها بالأسلوب نفسه ويحقق الدخل

نفسه ويشتري السلع نفسها، فإنه لا يزال يرى مبررا معقولا وقويا جدا لتفضيل سيناريو الاختيار الحر على الخضوع للديكتاتور. وثمة تميز بين «حصاد الذروة» (الناتج النهائي دون اعتبار لأي شيء آخر في عملية الإنتاج بما في ذلك ممارسة الحرية) و«الحصاد الشامل» (الذي تعنيه طبيعة العملية التي تحقق في النهاية حصاد الذروة)، ولقد حاولت في موضع آخر أن أتناول بالتحليل التفصيلي هذا التمايز وصلته الوثيقة بموضوعنا [٢٠]. إن جدارة نظام السوق لا تتمثل فقط في قدرتها على توليد حصاد ذروة أكثر كفاءة.

إن تحول بؤرة اهتمام الاقتصاد المنحاز إلى السوق من الحرية إلى المنفعة حدث مقابل بعض الخسارة: ألا وهي إغفال القيمة المحورية للحرية ذاتها. وهذه نقطة عرضها ـ بوضوح مثير للإعجاب، في إحدى الرسائل ـ جون هيكس أحد علماء الاقتصاد الرواد في القرن العشرين، الذي كان توجهه نحو المنفعة أكثر منه نحو الحرية. إذ قال في هذا الصدد:

«إن المبادئ الليبرالية أو مبادئ عدم التدخل عند الاقتصاديين الكلاسيكيين (أتباع آدم سميث أو ريكاردو) لم تكن في أساسها مبادئ اقتصادية. وإنما كانت تطبيقا لاقتصاد المبادئ الذي اعتقد البعض أن بالإمكان تطبيقه على نطاق أوسع بكثير. وإن الدفع بأن الحرية الاقتصادية صيغت بهدف الفعالية الاقتصادية لم يكن أكثر من مساندة ثانوية... إن ما أصر على السؤال بشأنه هو مما إذا كان ثمة ما يبرر لنا إغفال الجانب الثاني من الحجة، والذي يصل بالبعض إلى حد إغفاله إغفالا تاما» [٢١].

قد تبدو الفكرة غريبة إلى حد ما في سياق التنمية الاقتصادية من حيث الأولوية التي تميل الدراسات الاقتصادية إلى إضفائها بهدف توليد دخول عالية، ووعاء أضخم للسلع الاستهلاكية وغير ذلك من حصاد الذروة، ولكنها أبعد ما تكون عن وصفها بالغرابة. إن واحدة من أهم التغيرات في عملية التنمية في اقتصادات كثيرة تتضمن إبدال العمل القائم على السخرة والعمل القسري الذي يعتبر من خصائص كثير من النظم الزراعية التقليدية؛ وإحلال نظام العمل التعاقدي الحر وحرية التنقل دون قيد. ولا ريب في أن المنظور المعني بالتنمية والمرتكز على الحرية يلتقط على الفور هذه المسألة بحيث لا يكون ثمة مجال لمنظومة تقييمية تركز اهتمامها على حصاد الذروة فقط.

ويمكن توضيح الفكرة في ضوء الجدال الذي دار حول طبيعة عمل الرق في جنوب الولايات المتحدة قبل إلغائه. هناك دراسة كلاسيكية عن هذا الموضوع كتبها روبرت فوجل وستانلي انجرمان (الزمان على الصليب: اقتصاد الرقيق الزنوج الأمريكيين). وتتضمن الدراسة اكتشافا مهما يتعلق بالدخول المالية العالية نسبيا للرقيق. (الملاحظ أن الخلافات في الرأي حول بعض القضايا الواردة في هذا الكتاب لا تقوض هذا الاكتشاف). والملاحظ أن مقارنة سلال سلع استهلاك العبيد كانت ملائمة لدخول العمال الزراعيين الأحرار. كذلك المتوسط المتوقع لأعمار الرقيق، نسبيا طبعا ـ لم يكن منخفضا بطريقة واضحة ـ إذ يكاد يكون متطابقا مع المتوقع في بلدان متقدمة مثل فرنسا وهولندا، وأطول من المتوقع للعمال الصناعيين الأحرار في الحضر في كل من الولايات المتحدة وأوروبا [٢٢]. ومع هذا كان الرقيق يهربون، وهناك من الأسباب الجوهرية التي تدعو إلى افتراض أن نظام العبودية لم يلب مصلحة أو اهتماما خاصا للعبيد. وحقيقة الأمر أن محاولات استرجاع الرقيق، بعد إلغاء الرق، للعمل كرقيق وبأجور مرتفعة لم تكلل بالنجاح.

«بعد تحرير العبيد حاول كثيرون من أصحاب المزارع إعادة بناء نظام عمل المجموعات على أساس الأجر المدفوع. بيد أن هذه المحاولات أصابها الإخفاق بعامة على الرغم من واقع أن الأجور المعروضة على من تحرروا تجاوزت بكثير الأجور التي اعتادوا تلقيها كعبيد بما هو أكثر من الضعف. وتبين للمزارعين أنه على الرغم من هذه العلاوات من المستحيل الإبقاء على نظام عمل المجموعات بعد أن بات محرما عليهم استخدام القوة القسرية» [٢٣].

إن أهمية الحرية بالنسبة للعمالة وفي ممارسة العمل أهمية حاسمة لفهم القيم المتضمنة في ذلك [٢٤].

والحقيقة أن ملاحظات كارل ماركس الملائمة عن الرأسمالية، والتي تؤكد وقوفه ضد افتقاد الحرية في تنظيمات العمل الرأسمالية، إنما ترتبط بالدقة والتحديد بهذه المسألة والتي أسهمت في تشخيص ماركس للحرب الأهلية الأمريكية حين وصفها بقوله إنها «من أعظم أحداث التاريخ المعاصر» [٢٥]. حقا إن هذه المسألة الخاصة بالحرية المرتكزة على

السوق مسألة محورية للغاية لتحليل العمل القائم على السخرة والشائع في كثير من البلدان النامية، وللانتقال إلى تنظيمات العمل القائم على التعاقد الحر. وإن هذه هي إحدى الحالات التي مال فيها التحليل الماركسي ليؤكد صلته بمذهب دعاة الحرية وتركيزه على الحرية مقابل المنفعة.

ونذكر كمثال الصورة الواضحة الرائعة التي قدمها في. كي. راماخاندران ـ للأهمية التجريبية لهذه المسألة في الوضع الزراعي المعاصر في جنوب الهند ـ في دراسته المهمة عن الانتقال من العمل القائم على السخرة إلى العمل المأجور في الهند، يقول:

«يميز ماركس بين الحرية الشكلية للعامل في ظل الرأسمالية، وافتقاد الحرية الحقيقية للعمال في النظم قبل الرأسمالية: حرية العمال في تغيير أصحاب العمل تجعله حرا بصورة لا نجدها في أنماط الإنتاج الأولى. إن دراسة تطور العمل المأجور في الزراعة دراسة مهمة من منظور آخر أيضا. ذلك أن توسيع نطاق حرية العمال في مجتمع ما لبيع قوة عملهم هو تعزيز لحريتهم الإيجابية التي هي بدورها مقياس مهم لبيان مدى حسن وجودة أداء هذا المجتمع» [٢٦].

وإن الوجود المشترك والمتلازم للعمل القائم على السخرة والمديونية يفضي إلى شكل راسخ من أشكال افتقاد الحرية في الكثير من المجتمعات الزراعية قبل الرأسمالية [٢٧]. ولكن اعتبار التنمية حرية يسمح لنا بتناول هذه المسألة مباشرة وبيان أنها ليست متوقفة على الكشف عن أن أسواق العمل تزيد هي الأخرى إنتاجية الزراعة. وهذه مسألة جد خطيرة في ذاتها، ولكنها مختلفة تماما عن مسألة حرية التعاقد والعمل.

كذلك فإن بعض الجدل الدائر حول المسألة المروعة الخاصة بعمل الأطفال ترتبط هي الأخرى بمسألة حرية الاختيار التي تتحدث عنها. إن أسوأ مظاهر انتهاك المعايير ضد عمل الأطفال إنما مصدرها على نحو نمطي الاسترقاق الفعلي للأطفال من أبناء أسر معوقة واضطرارهم قسرا إلى الارتباط بعمل استغلالي (على نقيض أن يكونوا أحرارا وقد يفضلون الالتحاق بالمدارس) [٢٨]. وتمثل هذه المسألة المتعلقة بالحرية مباشرة جزءا مكملا من القضية في صورتها الشاملة.

القيم وعملية التقييم

أعود الآن إلى التقييم. حيث إن حرياتنا متنوعة، إذن هناك مساحة للتقييم الصريح عند تحديد الأوزان النسبية لأنماط الحريات المختلفة لتقدير المزايا الفردية والتقدم الاجتماعي. ونجد عمليات التقييم بطبيعة الحال متضمنة في جميع النهج (من مثل النفعية ومذهب الحرية وغيرهما التي سوف نناقشها في الفصل الثالث)، على الرغم من أنها ترد في سياق ضمني في الغالب. وإن من يريدون دليلا ميكانيكيا ـ دون الحاجة إلى إشارة صريحة بشأن القيم المستخدمة ولماذا نما لديهم ميل إلى التذمر من أن النهج المرتكز على الحرية كأساس له ـ يستلزم أن تكون عمليات التقييم صريحة سافرة. بيد أنني سأدفع بأن الصراحة تمثل رصيدا مهما لممارسة التقييم، خاصة إذا كان التقييم منفتحا ويسمح بفحصه وتدقيقه ونقده من قبل الرأي العام. حقا إن إحدى أقوى الحجج الداعمة للحرية السياسية تكمن بالتحديد في الفرصة التي تهيئها للمواطنين للمناقشة والحوار، وللمشاركة في انتخاب القيم عند اختيار الأولويات (وهو ما سوف نناقشه في الفصلين ٦ و٧).

إن الحرية الفردية في جوهرها منتج اجتماعي. وثمة علاقة ذات اتجاهين بين: (١) التنظيمات الاجتماعية لتوسيع نطاق الحريات الفردية، و(٢) استخدام الحريات الفردية ولكن ليس فقط من أجل تحسين حياة كل فرد، بل وأيضا من أجل النهوض بالتنظيمات الاجتماعية لتكون أكثر ملاءمة وكفاءة. علاوة على هذا، فإن المفاهيم الفردية عن العدالة والآداب الاجتماعية ـ التي تؤثر في الاستخدامات المحددة للحرية من جانب الأفراد ـ رهن ارتباطات اجتماعية؛ إذ تعتمد بوجه خاص على التكوين التفاعلي للتصورات العامة وعلى الفهم الجمعي التعاوني للمشكلات وعلاجها. لذلك يتعين أن يكون تحليل وتقييم السياسات العامة حساسا في إدراك وتناول هذه الروابط المتنوعة.

التراث والثقافة والديموقراطية

تعتبر مسألة المشاركة مسألة محورية أيضا بالنسبة إلى بعض القضايا التي دهمت نظرية التطوير والتنمية ونالت من قوتها ومداها. مثال ذلك هناك من يؤكد أن التنمية الاقتصادية كما نعرفها يمكن عمليا أن تضر الأمة ما دامت

تؤدي إلى إلغاء تقاليدها وطمس تراثها الثقافي [٢٩]. ولكن سرعان ما نسقط مثل هذه الاعتراضات بناء على أن من الأفضل للأمة أن تكون غنية سعيدة عن أن تكون فقيرة ملتزمة بالتقاليد. ويمكن أن يبدو هذا شعارا مقنعا، ولكنه ليس إجابة ملائمة أو كافية على النقد موضوع المناقشة. هذا علاوة على أنه لا يعكس اهتماما جادا بالقضية التقييمية النقدية التي أثارها الشكوكيون بشأن التنمية.

ولكن القضية الأهم والأخطر هي تلك التي تتعلق بمصدر السلطة والشرعية. إذ ثمة مشكلة تقييمية لا فكاك منها نجدها متضمنة عند تقرير ماذا نختار، إذا ما، وعندما يتبين أن بعض عناصر التراث والتقليد يتعذر الحفاظ عليها مع التغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية المطلوبة لأسباب أخرى. وهذا خيار مطروح على الناس المعنيين وعليهم المواجهة والتقدير. والجدير ذكره أن الخيار مفتوح وغير مغلق (كما قد يزعم بعض المدافعين عن التنمية) كما أنه ليس خيار الصفوة، «حراس» التقاليد، ومن ثم هم أصحاب الحق في اتخاذ القرار والحسم (كما يفترض بعض الشكوكيين بشأن التنمية). إنه إذا كان لابد من التضحية بأسلوب الحياة التقليدية للخلاص من فقر طاحن أو من خطر يقصف العمر (كما حدث لكثير من المجتمعات التقليدية على مدى آلاف السنين) إذن فإن الناس المعنيين مباشرة بالوضع هم من يجب أن تتاح لهم فرصة اتخاذ القرار وحسم الخيار. وإن النزاع الحقيقي الواقعي واقع بين الاثنين:

١ـ القيمة الأساسية التي يتعين السماح للناس بأن يحسموها ويتخذوا قرارا حرا بشأنها هي: ما التقاليد التي يريدون، ولا يريدون، الالتزام بها.

٢ـ الإصرار على الالتزام بالتقاليد الراسخة (أيا كانت هي) أو في المقابل يجب على الناس طاعة قرارات السلطات الدينية أو العلمانية المنوط بها فرض تنفيذ التقاليد ـ حقيقية أو متخيلة.

تكمن قوة القاعدة الأخلاقية السابقة في الأهمية الأساسية للحرية الإنسانية. ونحن ما أن نقرها ونقبلها حتى تظهر دلالات قوية بشأن ما يمكن وما لا يمكن أن نفعله باسم التقاليد. ويؤكد هذه القاعدة الأخلاقية نهج «التنمية حرية».

والحقيقة أن المنظور والتوجه إلى الحرية يقضيان بأن حرية الجميع ـ في المشاركة في اتخاذ القرار بشأن أي التقاليد نحافظ عليها ونلتزم بها ـ هي شأن لا يمكن أن يلغيه السدنة القوميون أو المحليون (سدنة السلطات الدينية أو غيرهم)، ولا أن يلغيها حكام سياسيون (أو ديكتاتوريون حاكمون) ولا «خبراء» ثقافيون (محليون أو أجانب)، وإن الإشارة إلى أي نزاع حقيقي بين الحفاظ على التقليد ومزايا الحداثة يستلزم قرارا قائما على المشاركة، وليس رفضا من طرف واحد للحداثة دفاعا عن التقليد سواء صدر هذا الرفض من حكام سياسيين أو سلطات دينية أو هواة أنثروبولوجيون معجبون بتراث الماضي. والمسألة هنا ليست فقط غير مغلقة، بل إنها مفتوحة على مصراعيها للناس جميعا في المجتمع، لكي يدلوا بدلوهم في المعالجة، ولكي يشاركوا معا في اتخاذ القرار. ولا ريب في أن أي محاولة لتعطيل حق حرية المشاركة تأسيسا على قيم تقليدية (مثل الأصولية الدينية أو العرف السياسي أو ما يسمى القيم الآسيوية) إنما هو ببساطة إغفال لقضية الشرعية ولحاجة الناس أصحاب المصلحة في المشاركة من أجل اتخاذ قرار بماذا يريدون وماذا يقبلون مدعوما بالأسباب العقلانية.

وطبيعي أن هذا الاعتراف الأساسي له مرمى واضح ومهم ودلالات قوية التأثير. إن الإشارة إلى التقليد لا تشكل في ذاتها أساسا لأي عمليات قمع عام لوسائط الحرية، أو لحقوق الاتصال بين مواطن وآخر. وأكثر من هذا، أنه حتى النظرية الغريبة الشائهة عن الكيفية التي كان عليها حقيقة كونفوشيوس المستبد المتسلط وكيف أنها مقبولة بحجة أنها صحيحة تاريخيا (وسوف ننتقد هذا التأويل في الفصل العاشر)، إنما هي نظرة لا تشكل أساسا أو مبررا ملائما لكي يمارس أي شخص أسلوبا تسلطيا سواء عن طريق الرقابة أو فرض قيود سياسية، ذلك لأن شرعية الالتزام اليوم بمناصرة آراء جرى التعبير عنها في القرن السادس قبل الميلاد إنما يجب أن يقررها ويحسمها من يحيون الآن.

كذلك حيث إن المشاركة تستلزم توافر المعرفة، وقدرا من المهارات التعليمية، فإن حرمان جماعة ما (إناث الأطفال مثلا) من فرصة التعليم إنما يعتبر على النقيض مباشرة للشروط الأساسية لحرية المشاركة. والملاحظ أن هذه الحقوق كثيرا ما صادفت هجوما (وإن أكثر الهجمات ضراوة جاءت

أخيرا على أيدي زعماء طالبان في أفغانستان) إلا أن هذا الشرط الأولي لا يمكن التخلي عنه أو إغفاله في المنظور ذي التوجه نحو الحرية. إن نهج التنمية حرية له دلالات بعيدة المدى ليس فقط بالنسبة للأهداف الأخيرة للتنمية، بل وأيضا بالنسبة للعمليات والإجراءات التي يتعين احترامها.

ملاحظات ختامية

أن نرى التنمية والتطوير في ضوء الحريات الموضوعة للناس أمر له دلالاته وتأثيراته بعيدة المدى على فهمنا لعملية التنمية وسبل ووسائل النهوض بها أيضا. ويتضمن هذا، على الجانب التقييمي، الحاجة إلى تقدير وتقييم مستلزمات التنمية والتطوير في ضوء إزالة عوائق وقيود الحريات التي يعاني منها أبناء المجتمع. وحسب هذه الرؤية فإن عملية التنمية والتطوير لا تختلف جوهريا عن تاريخ التغلب على عوائق وقيود الحرية المشار إليها. وإذا كان هذا التاريخ غير مقطوع الصلة على الإطلاق بعملية النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال المادي والبشري، فإن مرماه ونطاقه يتجاوز كثيرا هذه المتغيرات.

ونحن إذ نركز على الحريات عند تقييمنا للتنمية، فليس معنى هذا أن ثمة «معيارا» فريدا ومحددا للتنمية والتطوير والذي على أساسه نقارن ونحدد مرتبة الخبرات التنموية والتطويرية الأخرى. وإذا سلمنا بعدم تجانس المكونات المتمايزة للحرية وكذا الحاجة إلى إدراك تباين الحريات بتباين الأشخاص، فإننا غالبا ما سوف نواجه حججا تمضي في اتجاهات متناقضة. وحري أن يكون واضحا أن الحافز الذي يشكل أساسا لنهج «التنمية حرية» ليس هدفه ترتيب جميع الدول ـ جميع السيناريوهات البديلة ـ في «تنظيم متدرج كامل». وإنما الهدف لفت الانتباه إلى جوانب مهمة لعملية التنمية، وبيان أن كلا من هذه الجوانب قمين وحده بالاهتمام. ومع هذا، وبعد أن نولي هذه الجوانب جميعها ما تستحقه من اهتمام، سوف تظل هناك بعض الاختلافات من حيث التصنيف الشامل المحتمل. بيد أن وجود هذه الاختلافات لا يعقد الهدف المنشود الآن.

إن ما من شأنه أن يكون ذا أثر مدمر ـ الذي غالبا ما نلمسه في أدبيات التنمية ـ هو إغفال اهتمامات محورية وثيقة الصلة بسبب قصور الاهتمام بحريات الناس المعنيين. لهذا نلتمس نظرة رحبة وعامة بما فيه

الكفاية عن التنمية بحيث نركز جهود الفحص التقييمي على أمور مهمة حقيقة، لكي نتجنب خصوصا إسقاط موضوعات لها أهمية محورية. وإذا كان جميلا أن نرى أن وضع المتغيرات وثيقة الصلة موضع الاعتبار من شأنه تلقائيا أن يسلم الناس على اختلاف مشاربهم إلى النتائج نفسها بالدقة، والتحديد، المتعلقين بكيفية تصنيف السيناريوهات البديلة، إلا أن النهج المستخدم هنا لا يلتزم مثل هذا الإجماع كشرط ضروري. والحقيقة أن الحوارات الدائرة بشأن هذه الأمور والتي يمكن أن تفضي إلى دراسات سياسية مهمة يمكن أن تكون جزءا من عملية المشاركة الديموقراطية المميزة للتنمية. وسوف تهيأ لنا مناسبة ـ فيما بعد ـ ضمن هذا الكتاب لدراسة وفحص قضية المشاركة ذات الطابع الجوهري باعتبارها جزءا من عملية التنمية والتطوير.



2 التنمية: الوسائل والغايات

ليسمح لي القارئ بأن أبدأ بالتمييز بين موقفين عامين من عملية التنمية، قد نجدهما في كل من التحليل الاقتصادي المهني وفي المناقشات والحوارات العامة [1]. يرى أحد الموقفين التنمية باعتبارها عملية «خيارية» مصبوغة بقدر كبير من «الدم والعرق والدموع» ـ عالم تقتضي فيه الحكمة التزاما بالواقعية القاسية. إنها تستلزم بوجه خاص إغفالا محسوبا لاهتمامات متباينة تبدو في نظر البعض «خرقاء». واعتمادا على نوع الخطر القاتل الذي يفضله المؤلف، فإن الغوايات التي يتعين مقاومتها يمكن أن تتضمن توافر شبكات ضمان اجتماعي لحماية أشد الناس فقرا، وتهيئة الخدمات الاجتماعية لأوسع قدر من السكان، والتخلي عن المبادئ التوجيهية المؤسسية الصارمة استجابة لمشاق وصعوبات محددة، وإيثار ـ في وقت مبكر جدا ـ الحقوق السياسية والمدنية و«ترف» الديموقراطية. ويؤكد أصحاب هذا النهج الموقفي الصارم أن هذه الأمور يمكن دعمها في

«إن المجاعات لا تقع في ظل النظم الديموقراطية»

المؤلف

فترة تالية بعد أن تكون عملية التنمية قد حققت ثمارا كافية: إن ما هو مطلوب هنا والآن «واقعية قاسية ونظم». وجدير بالملاحظة أن النظريات المختلفة التي تتقاسم هذه النظرة العامة تتباين الواحدة منها عن الأخرى من حيث الإشارة إلى مجالات الحمق المتمايزة التي يتعين تحاشيها والتي تتراوح من حمق مالي إلى استرخاء سياسي، ومن نفقات مالية اجتماعية وفيرة إلى إعانة فقر متواضعة.

إن هذا الموقف القائم على الضربات العنيفة يتباين مع نظرة بديلة ترى التنمية في جوهرها عملية «ودية». واعتمادا على الصيغة المحددة لهذا الموقف يتجلى لنا تجانس العملية على النحو الذي جسدته أمور مثل التحويلات ذات النفع المتبادل (الذي حدثنا عنه آدم سميث باستفاضة)، أو تنشيط شبكات الضمان الاجتماعي أو الحريات السياسية أو التنمية الاجتماعية . أو توليفات على هذا النحو أو ذاك من هذه الأنشطة الداعمة.

الدور التأسيسي والدور الأداتي للحرية

النهج الذي يستنه هذا الكتاب أقرب اتساقا من النهج الثاني عنه من النهج الأول [٢]. إنه في الأساس محاولة للنظر إلى التنمية كعملية توسيع للحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس. وينظر هذا النهج إلى مسألة توسيع نطاق الحرية باعتباره كلا من: (١) الغاية الأولية، و(٢) الوسيلة الأساسية للتنمية. ولنا أن نسميهما على التوالي «الدور التأسيسي» و«الدور الأداتي» للحرية في التنمية. ويتعلق الدور التأسيسي للحرية بأهمية الحرية الموضوعية في إثراء الحياة البشرية. وتشتمل الحريات الموضوعية على القدرات الأولية من مثل القدرة على تجنب مظاهر حرمان، كالمجاعات ونقص التغذية والأمراض القابلة للعلاج والوفاة المبكرة، وأيضا الحريات المقترنة بكون المرء عارفا بالقراءة وبالحساب، ويتمتع بحق المشاركة السياسية والتعبير عن الرأي دون رقيب ... إلخ. وحسب هذا المنظور التأسيسي تشتمل التنمية على توسيع نطاق هذه الحريات الأساسية وغيرها. وتعتبر التنمية من وجهة النظر هذه عملية توسيع نطاق الحريات الإنسانية، ومن ثم يكون تقييم التنمية مبنيا على هذا الاعتبار.

وليسمح لي القارئ بأن أشير هنا إلى مثال ناقشته بإيجاز في المقدمة (والذي يتضمن مسألة غالبا ما تثيرها الأدبيات عن التنمية)، ويتعلق بتوضيح كيف أن الإقرار بالدور «التأسيسي» للحرية يمكن أن يغير التحليل التنموي. والملاحظ في إطار الآراء ضيقة الأفق عن التنمية (في ضوء نمو إجمالي الناتج القومي مثلا أو التصنيع) غالبا ما يثار سؤال عما إذا كانت حرية المشاركة السياسية والمعارضة «تفضي أو لا تفضي إلى التنمية». ولكن هذا السؤال في ضوء النظرة الأساسية عن التنمية كحرية سوف يبدو صياغة قاصرة؛ إذ يعيبه غياب الفهم الحاسم بأن المشاركة السياسية والمعارضة جزءان تأسيسيان من عملية التنمية ذاتها. إن المرء، حتى لو كان من أكثر الناس ثراء، إذا ما حيل بينه وبين التعبير بحرية عن رأيه أو إذا حظرت عليه المشاركة في الحوارات العامة أو في اتخاذ القرارات العامة؛ فإنه يصبح بذلك محروما من شيء يراه عن حق شيئا قيما. وإن عملية التنمية إذا ما حكمنا عليها على أساس تعزيز الحرية البشرية فلابد أن تتضمن إزاحة هذا الحرمان الذي يعانيه المرء. إننا حتى لو افترضنا أنه ليست لديه مصلحة مباشرة في ممارسة حقه في حرية التعبير أو في حرية المشاركة، فإن هذا الوضع ـ على الرغم من هذا ـ سيظل يمثل حرمانا من حريات المرء؛ لأنه بلا خيار إزاء هذه الأمور. لذلك لا يسع التنمية، التي هي تعزيز للحرية، إلا أن تعالج مثل هذا الحرمان. والجدير ذكره أن الصلة الوثيقة التي تربط الحرمان من الحريات السياسية الأساسية أو الحقوق المدنية، بالفهم الملائم للتنمية، يجب ألا تحددها من خلال المساهمة غير المباشرة للقسمات الأخرى للتنمية (من مثل زيادة إجمالي الناتج القومي أو دعم التصنيع)، ذلك أن هذه الحريات جزء من لحمة وسدى إثراء عملية التنمية.

وتتمايز هذه الفكرة الأساسية عن الحجة «الأداتية» من حيث إن هذه الحريات والحقوق يمكن أيضا أن تكون أداة شديدة الفعالية والكفاءة للإسهام في التقدم الاقتصادي. ولا ريب في أن الرابطة الأداتية مهمة بالمثل (وهو ما سنناقشه تحديدا في الفصلين الخامس والسادس) ولكن أهمية ودلالة الدور الأداتي للحرية السياسية كوسيلة للتنمية لا تقل أبدا من الأهمية القيمية للحرية كغاية للتنمية.

وحري أن ندرك أن الأهمية الجوهرية والأصيلة للحرية البشرية باعتبارها الهدف الأسمى للتنمية لابد من تمييزها عن الفعالية الأداتية للحرية بأنواعها المختلفة التي تعمل على النهوض بالحرية البشرية وتعزيزها. وحيث إن اهتمامي في الفصل الأخير ينصب أساسا على الأهمية الجوهرية للحرية، فإنني سوف أركز الآن أكثر على فعالية الحرية كوسيلة، وليس كغاية فحسب. ويعنى الدور الأداتي للحرية بالطريقة التي تسهم بها الأنواع المختلفة من الحقوق والفرص والصلاحيات لتوسيع نطاق الحرية الإنسانية بعامة، ومن ثم دعم وتعزيز التنمية. وهذا لا يتعلق فقط بالرابطة الواضحة والمتمثلة في أن توسيع نطاق الحرية بأنواعها المختلفة سوف يسهم بالضرورة في التنمية، مادامت التنمية ذاتها يمكن النظر إليها باعتبارها توسيعا للحرية الإنسانية بعامة. ذلك أن الرابطة الأداتية تنطوي على ما هو أكثر كثيرا من هذه الرابطة التأسيسية. إذ تكمن فعالية الحرية ـ كأداة ـ في حقيقة أن الأنواع المختلفة من الحريات ترتبط بعلاقات متداخلة فيما بين الواحدة والأخرى، ثم إن نمطا بذاته من الحرية يمكن أن يسهم مساهمة بالغة في تقدم الأنماط الأخرى للحرية. وهكذا توجد روابط تجريبية تجمع بين الدورين وتربط نوعين من الحرية بالأنواع الأخرى.

الحريات الأداتية

إنني إذ أعرض في هذا الكتاب عددا من الدراسات التجريبية، سوف تتهيأ لي فرصة مناقشة عدد من الحريات الأداتية التي تسهم، على نحو مباشر أو غير مباشر، في مجمل الحرية التي يتمتع بها الناس ليحيوا بالطريقة التي يودون أن يعيشوا بها. وتتضمن المناقشة متنوعات عديدة ومتباينة من الأدوات. ولكن قد يكون ملائما أن نحدد خمسة أنماط متمايزة للحرية التي يمكن أن نراها جديرة حقا بأن نؤكد عليها في هذا المنظور الأداتي. وهذه ليست على الإطلاق قائمة جامعة مانعة؛ بيد أنها يمكن أن تساعدنا على التركيز على بعض قضايا محددة للسياسة، التي تستأهل اهتماما خاصا في هذه الأيام.

وسوف أبحث تحديدا الأنماط التالية من الحريات الأداتية: (١) الحريات السياسية، (٢) التسهيلات الاقتصادية، (٣) الفرص الاجتماعية، (٤) ضمانات الشفافية، (٥) الأمن الوقائي. وتميل هذه الحريات الأداتية إلى المساهمة في

القدرة العامة للشخص على الحياة بحرية أكثر، ولكنها تفيد كذلك من حيث إنها يكمل بعضها بعضا. وإذا كان يتعين من ناحية أن يعنى تحليل التنمية بالموضوعات والأهداف التي تجعل هذه الحريات، تأسيسا على نتائجها، أمرا مهما، إلا أنه يتعين كذلك الوعي بالروابط التجريبية التي توثق الرابطة بين الأنماط المتمايزة للحرية وتجمعها معا على نحو يدعم أهميتها المشتركة. إن هذه الروابط في حقيقتها روابط محورية من أجل الوصول إلى فهم أكثر اكتمالا للدور الأداتي للحرية. وغني عن البيان أن الزعم بأن الحرية ليست فقط مجرد هدف أولي للتنمية، وإنما أيضا هي الوسيلة الأساسية للتنمية، زعم قائم على هذه الروابط المشتركة.

وليسمح لي القارئ بتعليق صغير على كل من هذه الحريات الأداتية: أولا، الحرية السياسية حسب المنهج العام لها (شاملة ما يسمى الحقوق المدنية) تشير إلى الفرص المتاحة للناس لكي يحددوا من له الحكم وعلى أي المبادئ يحكم، كما تتضمن أيضا إمكان النظر نظرة فاحصة للسلطات وانتقادها، وأن يتمتعوا بحرية التعبير السياسي وإصدار صحف دون رقابة، وحرية الاختيار بين أحزاب سياسية مختلفة، وهكذا ... إلخ. وتشتمل كذلك على الاستحقاقات السياسية المقترنة بنظم الحكم الديموقراطية بأوسع معانيها (من مثل الفرص للحوار والاختلاف والنقد السياسي وكذا حق الاقتراع وحق المشاركة في انتخاب أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية).

وتشير التسهيلات الاقتصادية إلى الفرص التي يتمتع بها كل طرف لاستخدام موارده الاقتصادية والانتفاع بها لغرض الاستهلاك أو الإنتاج أو التبادل التجاري. وتعتمد الاستحقاقات الاقتصادية للمرء على الموارد المملوكة أو المتاحة له لاستخدامها وفق شروط التبادل التجاري، مثل الأسعار المناسبة ونظم تشغيل وإدارة الأسواق. ومادامت عملية التنمية الاقتصادية تفضي إلى زيادة دخل البلاد وثروتها، فسوف ينعكس هذا كله في ما يقابله من دعم وتعزيز للاستحقاقات الاقتصادية للسكان. وحري بأن يكون واضحا أنه من حيث العلاقة بين الدخل القومي والثروة القومية من ناحية، والاستحقاقات الاقتصادية للأفراد (أو العائلات) من ناحية أخرى، فإن اعتبارات التوزيع تكون مهمة علاوة على اعتبارات التجميع. ذلك أن كيفية توزيع الدخول الإضافية المنتجة من شأنها أن تكشف عن فارق واضح.

إن توافر التمويل وسبل الوصول إليه يمكن أن يكون له أثر حاسم في الاستحقاقات الاقتصادية التي تستطيع أن تؤمنها عمليا العناصر الاقتصادية الفاعلة. ويصدق هذا، سواء بالنسبة إلى المشروعات الكبرى (حيث يعمل مئات الآلاف) أو بالنسبة إلى المؤسسات الصغرى التي تعمل اعتمادا على قروض ائتمانية صغيرة. ولا ريب في أن أي عجز ائتماني يمكن أن يؤثر تأثيرا كبيرا في الاستحقاقات الاقتصادية المعتمدة على مثل هذا القرض الائتماني.

وتشير الفرص الاجتماعية إلى الترتيبات التي يتخذها المجتمع بالنسبة إلى موضوعات التعليم والرعاية الصحية وغيرها، والتي تؤثر في الحرية الموضوعية للفرد من أجل حياة أفضل. وهذه التسهيلات ليست مهمة فقط من أجل صياغة حياة خاصة (كأن ينعم المرء بحياة صحية ويتجنب الأمراض التي يمكن توقيها كما يتجنب الموت المبكر)، بل مهمة أيضا لتحقيق مشاركة أكثر فعالية وكفاءة في الأنشطة الاقتصادية والسياسية. مثال ذلك، الأمية التي يمكن أن تكون عائقا كبيرا يحول دون المشاركة في الأنشطة الاقتصادية التي تستلزم إنتاجا وفق مواصفات محددة، أو تتطلب إدارة من نوعية صارمة (وهو ما نراه يتزايد باطراد في التجارة المعولمة)، كذلك بالمثل يمكن إعاقة المشاركة السياسية بسبب العجز عن قراءة الصحف أو عن الاتصال كتابة بالآخرين المشاركين في الأنشطة السياسية.

وأنتقل الآن إلى الفئة الرابعة، يتعامل الأفراد بعضهم مع بعض من خلال التفاعل الاجتماعي على أساس من الافتراض المسبق تقديريا بشأن ما هو مطروح عليهم وما يستطيعون توقعه. وحسب هذا المعنى يعمل المجتمع على أساس من الثقة المفترضة مسبقا. وتتعلق ضمانات الشفافية بالحاجة إلى الصراحة التي يتوقعها الناس: حرية التعامل المشترك وفق ضمانات تكفل الاطلاع والوضوح. وإذا حدث أن انتهكت هذه الثقة على نحو خطر فإن نقص الصراحة يمكن أن يؤدي إلى الإضرار بحياة كثيرين، سواء من الأطراف المباشرين أو أطراف وسيطة. وهكذا يمكن أن تمثل ضمانات الشفافية (بما في ذلك حق الاطلاع) فئة مهمة بين فئات الحرية الأداتية. وطبيعي أن لهذه الضمانات دورها الأداتي الواضح للحيلولة دون الفساد واللامسؤولية المالية والتعاملات السرية.

أخيرا، ليس المهم مدى الإجادة في تشغيل منظومة اقتصادية، ذلك أن بعض الناس يمكن أن يكونوا على شفا التعرض لخطر، وثمة إمكان فعلي للوقوع فريسة لحرمان نتيجة حدوث تغيرات مادية تضر بحياتهم. لهذا يكون الأمن الوقائي لازما لتوفير شبكة ضمان اجتماعي للحيلولة دون وقوع من أصابهم ضرر فريسة لفقر مدقع، بل وفريسة لمجاعة أو للموت في بعض الحالات. ويتضمن مجال الأمن الوقائي توافر ترتيبات مؤسسية ثابتة من مثل إعانات البطالة وإضافات أو تكملات قانونية للدخول تضاف إلى دخول المعوزين. هذا علاوة على ترتيبات مخصصة لأغراض محددة مثل مساعدات الإغاثة في حالة المجاعات أو توفير عمالة عامة للطوارئ بهدف توليد دخل للمعدمين.

العلاقات المتداخلة والتكاملية

هذه الحريات الأداتية تعزز بشكل مباشر قدرات الناس، ولكنها أيضا تكمل بعضها بعضا، بل وتستطيع أكثر من هذا أن تقوي وترسخ بعضها بعضا. ومن الأهمية بمكان أن تدرك هذه الروابط المتداخلة عند التفكير في سياسات التنمية والتطوير.

وثمة قبول على نطاق واسع لحقيقة مؤداها أن استحقاق عقد الصفقات الاقتصادية أميل إلى أن يكون بمنزلة قاطرة كبرى لدفع النمو الاقتصادي. ولكن لا تزال هناك روابط أخرى كثيرة غير معروفة أو مستكشفة جيدا ويتعين الإلمام بها على نحو كامل في تحليل السياسة. إن النمو الاقتصادي قادر على المساعدة ليس فقط من أجل زيادة الدخول الخاصة، بل أيضا من أجل أن يوفر للدولة إمكان تمويل التأمين الاجتماعي والتدخل النشط للمصلحة العامة. معنى هذا أنه يتعين الحكم على إسهامات النمو الاقتصادي، ليس فقط تأسيسا على زيادة الدخول الخاصة، بل وأيضا التوسع في الخدمات الاجتماعية (والتي تشتمل على أمور كثيرة من بينها شبكات الأمن الاجتماعي)، وهي نتائج يهيئها لنا النمو الاقتصادي [٣].

كذلك بالمثل، فإن خلق الفرص الاجتماعية عن طريق توفير الخدمات من مثل التعليم والرعاية الصحية وتطوير صحافة حرة ونشطة وفعالة، يمكن أن يسهم في كل من التنمية الاقتصادية وخفض معدلات الوفيات بنسب كبيرة. ولا ريب

في أن خفض معدلات الوفيات يمكن بدوره أن يساعد في خفض معدلات المواليد ويقوي من أثر التعليم الأساسي على السلوك المتعلق بالخصوبة، ويتجلى بخاصة عند تعليم الإناث القراءة والكتابة والتعليم المدرسي.

وتعتبر اليابان المثال الرائد لتعزيز النمو الاقتصادي من خلال الفرصة الاجتماعية، خاصة فرصة التعليم الأساسي. وكثيرا ما ينسى الناس أن نسبة المتعلمين في اليابان كانت أعلى منها في أوروبا حتى وقت إصلاح الميجي في منتصف القرن التاسع عشر، وقبل أن يبدأ التصنيع هناك، ولكن اليابان مع هذا سبقت أوروبا بعقود طويلة. وواضح أن التنمية الاقتصادية في اليابان أفادت كثيرا بتنمية المورد البشري المرتبط بالفرص الاجتماعية التي تولدت آنذاك. والجدير ذكره أن ما يسمى معجزة شرق آسيا، التي تتضمن بلدانا أخرى في شرق آسيا، إنما ارتكزت إلى حد كبير على روابط سببية مماثلة [٤].

والملاحظ أن هذا النهج يتعارض ـ بل ويقوض إلى حد كبير ـ الاعتقاد الذي هيمن على كثير من دوائر السياسة، والذي يقضي بأن «التنمية البشرية» (شأن عملية التوسع في التعليم والرعاية الصحية، وغير ذلك من شروط الحياة البشرية) هي في الحقيقة نوع من الترف الذي لا تستطيعه سوى البلدان الغنية. ولعل الأثر الأهم لنمط النجاح الذي حققته اقتصاديات شرق آسيا، ابتداء باليابان، هو أنه قوض تماما هذا الانحياز الضمني. إذ المعروف أن هذه الاقتصادات اتجهت منذ وقت مبكر نسبيا إلى التوسع الكثيف في التعليم ثم أتبعت ذلك بالرعاية الصحية. وحققت هذا كله، في حالات كثيرة، قبل أن يحطموا قيود الفقر العام. وجنوا حصاد ما زرعوا. والحقيقة كما عبر عنها هيروميتسو إيشي أن إعطاء الأولوية لتطوير الموارد البشرية يصدق بخاصة على التاريخ الباكر للتنمية الاقتصادية اليابانية ابتداء من عصر ميجي (١٨٦٨ ـ ١٩١١). ولم يزدد هذا التركيز في الاهتمام قوة مع الوفرة الاقتصادية بعد أن أصبحت اليابان أكثر غنى وأكثر ثروة وغزارة إنتاج [٥].

الصين والهند ومظاهر التباين المختلفة

الدور المحوري للحريات الفردية في عملية التنمية والتطوير يجعل من الأهمية بمكان أن تدرس محدداتها. ويتعين أن نولي اهتماما موضوعيا للمؤثرات الاجتماعية بما في ذلك أعمال الدولة التي تساعد على تحديد

طبيعة ومدى الحريات الفردية. إن الترتيبات الاجتماعية يمكن أن تكون حاسمة من حيث أهميتها لضمان وتوسيع نطاق حرية الفرد. وتتأثر الحريات الفردية من ناحية بالضمانات الاجتماعية للحريات والتسامح وإمكان التبادل التجاري وعقد الصفقات. وتتأثر أيضا، من ناحية أخرى، بالمساندة العامة الموضوعية لتوفير هذه التسهيلات (مثل الرعاية الأساسية للصحة أو التعليم الأساسي) التي تعتبر تسهيلات حاسمة لتشكيل واستخدام القدرات البشرية. وثمة حاجة لأن نولي اهتماما لكل من نمطي المحددات للحريات الفردية.

إن المقابلة بين الهند والصين لها أهمية توضيحية في هذا السياق. المعروف أن حكومتي الصين والهند لهما جهودهما التي اضطلعتا بها منذ حين (الصين منذ عام ١٩٧٩ والهند منذ عام ١٩٩١) بهدف التحرك في اتجاه اقتصاد أكثر انفتاحا ونشط دوليا وموجه نحو السوق. ولكن، بينما حققت جهود الهند بعض النجاح، أخفقت في إنجاز النتائج الضخمة التي شهدتها الصين. ويتمثل أحد العوامل المهمة في هذه المفارقة في واقع أن الصين، من زاوية الاستعداد الاجتماعي، متقدمة كثيرا عن الهند من حيث القدرة على استخدام اقتصاد السوق[٦]. وبينما كانت الصين فيما قبل الإصلاح مفرطة في شكوكها إزاء الأسواق، إلا أنها لم تكن لتشك في قيمة التعليم الأساسي والرعاية الصحية واسعة النطاق. لذلك عندما شرعت الصين في التحول إلى اقتصاد السوق في عام ١٩٧٩، كان لديها بالفعل شعب على مستوى عالٍ من التعليم، خاصة بين الشباب، ولديها منشآت مدرسية على نطاق البلادً جميعها. ولم تكن الصين بوضعها هذا بعيدة جدا عن الموقف التعليمي الأساسي في كوريا الجنوبية أو في تايوان، حيث كان لشعبيهما دور كبير في امتلاك الفرص الاقتصادية التي أتاحتها لهم منظومة سوق داعمة. هذا بينما كان نصف سكان الهند من البالغين أميين وقتما شرعت في التحول إلى اقتصاد السوق في عام ١٩٩١، ولا يزال الموقف دون تحسن كبير حتى الآن.

كذلك كانت الأوضاع الصحية في الصين أفضل كثيرا منها في الهند، بسبب الالتزام الاجتماعي من قبل النظام الحاكم قبل الإصلاح إزاء الرعاية الصحية والتعليم على السواء. وكم هو غريب أن هذا الالتزام وإن بدا غير ذي علاقة على الإطلاق بدوره المساعد في تحقيق نمو اقتصادي موجه للسوق،

إلا أنه خلق فرصا اجتماعية كان من اليسير استخدامها كقوى دينامية مهيأة للحركة بعد أن تحولت البلاد إلى اقتصاد السوق. ولكن تخلف الهند واقتران هذا التخلف بالتركيز النخبوي على التعليم العالي والإهمال واسع النطاق للتعليم المدرسي، علاوة على إهماله الموضوعي للرعاية الصحية الأساسية، كل هذا ترك البلاد في وضع سيئ لا يهيئها للمشاركة على نطاق كبير في التوسع الاقتصادي. وطبيعي أن المقارنة بين الهند والصين لها أوجه أخرى كثيرة (من بينها اختلاف النظام السياسي في كل منها والتباين الشديد جدا داخل الهند للفرص الاجتماعية من مثل تعلم القراءة والكتابة والرعاية الصحية). وسوف نتناول هذه القضايا بالدراسة فيما بعد. ولكن لأن الاختلاف الجذري لمستويات الاستعداد الاجتماعي في الصين عن الهند كان وثيق الصلة بالتنمية واسعة النطاق الموجهة للسوق؛ لهذا كان قمينا بأن نذكره حتى في المرحلة الأولى من التحليل.

ولكن يتعين أن نشير أيضا إلى وجود معوقات حقيقية تعاني منها الصين عند مقارنتها بالهند نظرا لأنها تفتقر إلى الحريات الديموقراطية. ويتضح ذلك تحديدا عندما تصل إلى مرونة السياسة الاقتصادية واستجابة العمل العام إزاء الأزمة الاجتماعية وكوارث غير متوقعة. وربما يتمثل أهم مظهر للمفارقة في واقع أن الصين واجهت دائما ما يعتبر يقينا أضخم مجاعة سجلها التاريخ (حيث توفي قرابة ثلاثين مليون نسمة خلال المجاعة التي أعقبت فشل خطة «قفزة كبرى إلى الأمام» فيما بين عامي ١٩٥٨ ـ ١٩٦١)؛ هذا بينما لم تواجه الهند أي مجاعة منذ الاستقلال عام ١٩٤٧. وطبيعي أنه حين تمضي الأمور برخاء، ربما يقل الشعور بافتقاد القدرة الوقائية للديموقراطية، بينما يمكن أن تكون الأخطار متربصة (على نحو ما كشفت لنا الخبرات الأخيرة لبعض اقتصادات شرق وجنوب شرق آسيا). وهذه المسألة سوف نناقشها أيضا بتفاصيل أكثر في هذا الكتاب.

وثمة روابط متداخلة ومختلفة كثيرة جدا تربط بين حريات أداتية متمايزة. وتعتبر الأدوار الخاصة بكل منها وتأثيرها المميز والمحدد بعضها على بعض من المظاهر المهمة لعملية التنمية والتطوير. وسوف تتهيأ فرصة في الأبواب التالية من الكتاب لمناقشة عدد من هذه الروابط المتداخلة ومرماها بعيد المدى. بيد أنني رغبة مني في توضيح كيف تؤثر وتعمل هذه

الروابط المتداخلة أرجو أن يسمح لي القارئ بأن أمضي شوطا أطول قليلا لبيان التأثيرات المتباينة في متوسط الأعمار وتوقعات الحياة منذ الميلاد، وهي قدرات يقيمها الناس جميعا دون اختلاف تقريبا في كل أرجاء الأرض.

الترتيبات الاجتماعية بوساطة النمو

إن أثر الترتيبات الاجتماعية في الحرية من أجل البقاء يمكن أن يكون قويا للغاية، ويمكن أن يتأثر بروابط أداتية شديدة الاختلاف. ويذهب البعض أحيانا إلى أن هذا تفكير غير منفصل عن النمو الاقتصادي (في صورة زيادة مستوى دخل الفرد) مادامت هناك علاقة وثيقة بين دخل الفرد وطول الحياة. وهناك من دفع، في حقيقة الأمر، بأننا نخطئ إذ نشعر بالقلق إزاء اختلاف إنجازات الدخل وفرص البقاء مادمنا رأينا أن الرابطة الإحصائية بينهما رابطة وثيقة تماما. وهذا صحيح تماما إذا نظرنا إلى الروابط الإحصائية بين البلدان في عزلة، ولكن هذه العلاقة الإحصائية بحاجة إلى مزيد من الفحص والدرس قبل اعتبارها أساسا مقنعا لرفض القول بأن الترتيبات الاجتماعية ذات علاقة وثيقة (تتجاوز الوفرة المرتكزة على الدخل).

ولعل من المهم في هذا السياق أن نشير إلى بعض التحليلات الإحصائية التي قدمها حديثا جدا سودهير أناند ومارتن رافاليون [٧]. إذ تبين لهما، على أساس المقارنات بين البلدان، أن ثمة معامل ارتباط إيجابيا مهما بين العمر المتوقع للمرء ونصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي. ولكن هذه العلاقة تتحقق أساسا من خلال أثر إجمالي الناتج القومي في: (١) الدخول خاصة دخول الفقراء، (٢) الإنفاق العام وبخاصة في مجال الرعاية الصحية. والحقيقة أننا ما إن ندرج هذين المتغيرين مستقلين في العملية الإحصائية، حتى يتبين لنا أن إدراج نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي كمؤثر سببي إضافي لن يقدم لنا سوى تفسير إضافي ضئيل. ولكن الملاحظ أيضا أن الرابطة بين نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي ومتوسط العمر (في تحليل أناند ـ رافاليون) يكاد يختفي تماما عند اعتبار الفقر والإنفاق العام على الصحة متغيرين تفسيريين مستقلين بذواتهما.

ومن الأهمية بمكان أن نؤكد أن هذه النتيجة إذ أثبتت صحتها دراسات تجريبية أخرى لن توضح أن متوسط العمر المتوقع لا يعزّزه نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي، بل سوف تفيد أن الرابطة أميل إلى التحقق عمليا من خلال الإنفاق العام على الرعاية الصحية، ومن خلال النجاح في القضاء على الفقر. وإن الفكرة الأساسية هنا هي أن أثر النمو الاقتصادي يتوقف إلى حد كبير على كيفية الإفادة بثمار النمو الاقتصادي. ويفيدنا هذا أيضا لتفسير لماذا استطاعت بعض الاقتصادات، مثل اقتصاد كوريا الجنوبية وتايوان، أن تزيد متوسط العمر المتوقع بسرعة كبيرة بفضل النمو الاقتصادي.

لقد كانت إنجازات اقتصادات شرق آسيا موضوع دراسات نقدية فاحصة ـ وحملات انتقادية أيضا ـ على مدى الأعوام القليلة الأخيرة. ويرجع هذا جزئيا إلى طبيعة وقسوة ما سُمي «الأزمة الاقتصادية الآسيوية». إنها أزمة خطيرة حقا وتكشف عن مواطن فشل محددة عانت منها هذه الاقتصادات التي اعتاد الناس النظر إليها سابقا، عن خطأ، باعتبارها اقتصادات ناجحة بكل المقاييس. وسوف أنتهز الفرصة للتفكير في المشكلات الخاصة ومواطن الفشل المحددة التي انطوت عليها الأزمة الاقتصادية الآسيوية (خاصة في الفصلين ٦ و٧). بيد أننا نخطئ إذا لم نرَ الإنجازات الضخمة التي حققتها اقتصادات شرق وجنوب شرق آسيا على مدى العقود الطويلة، التي غيرت جذريا حياة ومتوسط أعمار شعوبها. إن المشكلات التي تواجهها هذه البلدان الآن (ربما كانت كامنة خافية لزمن طويل) والتي تقتضي أن نوليها اهتمامنا (بما في ذلك الحاجة العامة إلى الحريات السياسية والمشاركة الصريحة الحرة علاوة على الأمن الوقائي)، حري بألا تحفزنا إلى إغفال إنجازات هذه البلدان في المجالات التي حققوا فيها أداء جيدا ونجاحا بارزا.

لقد كان إنجاز المشاركة الاقتصادية واسعة النطاق أمرا يسيرا في اقتصادات شرق وجنوب شرق آسيا، وذلك لأسباب تاريخية متنوعة، من بينها التركيز على التعليم الأساسي، والرعاية الصحية الأساسية، علاوة على استكمال عملية الإصلاح الزراعي على نحو فعال وفي وقت مبكر. وكان هذا الإنجاز أيسر في هذه البلدان، ولهذه الأسباب، منها في بلدان أخرى مثل البرازيل أو الهند أو باكستان، حيث كانت عملية خلق الفرص الاجتماعية أبطأ كثيرا، وتحول هذا البطء إلى عائق حال دون التنمية الاقتصادية [٨]. وأفاد

التوسع في الفرص الاجتماعية في تيسير التطوير الاقتصادي القائم على العمالة الكثيفة، كما خلق ظروفا مواتية لخفض معدلات الوفيات، ومن ثم ارتفاع متوسط الأعمار. ونجد التباين واضحا وحادا مع بلدان أخرى تتمتع بمعدل نمو عال ـ مثل البرازيل ـ والتي زاد فيها بدرجة مماثلة نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي، ولكن لها تاريخ ممتد من المظالم الاجتماعية الحادة والبطالة وإهمال الرعاية الصحية العامة. والملاحظ أن إنجازات هذه الاقتصادات ذات النمو العالي في مجال متوسط طول الأعمار كانت أبطأ كثيرا في حركتها.

ونجد هنا مظهرين مهمين ومتداخلين للتباين:

١ـ بالنسبة إلى اقتصادات النمو الاقتصادي المرتفع، يتمثل التباين في:

١ ـ ١ تلك التي حققت نجاحا كبيرا في زيادة طول ونوعية الحياة (مثل كوريا الجنوبية وتايوان) و...

١ ـ ٢ تلك التي لم تحقق نجاحا مناسبا في هذه المجالات الأخرى (مثل البرازيل)،

٢ـ بالنسبة إلى الاقتصادات التي حققت نجاحا كبيرا في زيادة طول ونوعية الحياة، يتمثل التباين في:

٢-١ تلك التي حققت نجاحا كبيرا في مجال النمو الاقتصادي المرتفع (مثل كوريا الجنوبية وتايوان)، و...

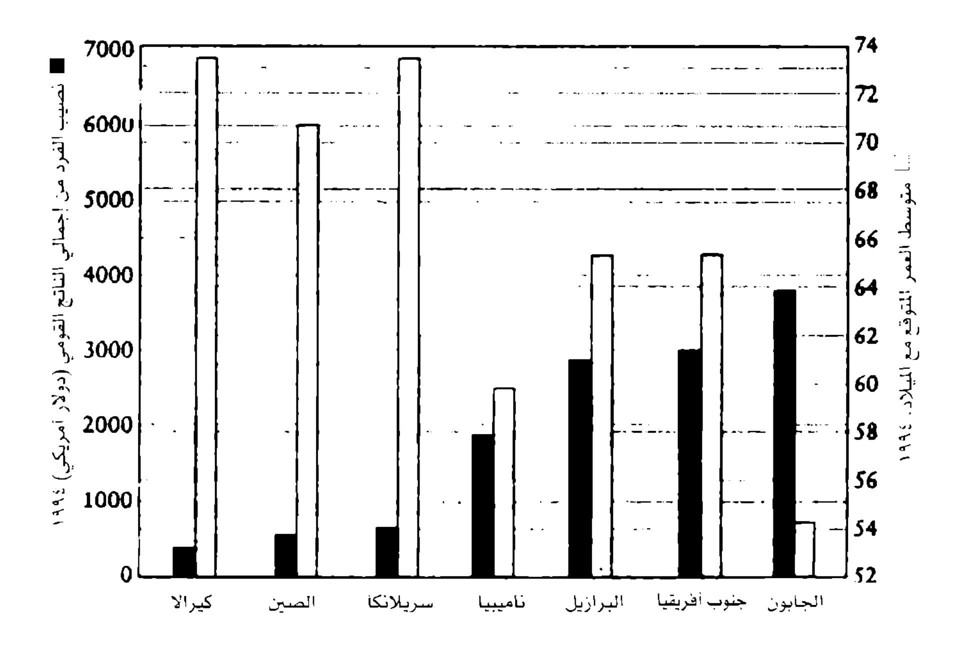
٢-٢ تلك التي لم تحقق قدرا كبيرا من النجاح في مجال إنجاز نمو اقتصادي مرتفع (مثل سريلانكا والصين قبل الإصلاح وولاية كيرالا الهندية).

وسبق لي أن علقت على التباين الأول (أعني بين كوريا الجنوبية والبرازيل). ولكن التباين الثاني جدير بأن نولي اهتماما بالسياسة. وأذكر هنا أنني وجين دريز في كتابنا «الجوع والأداء العام» ميزنا بين نمطين من النجاح في مجال الخفض السريع لنسبة الوفيات، وسميناهما على التوالي عملية «بواسطة النمو» وعملية «بواسطة الدعم» [٩]. وتتحقق العملية الأولى من خلال النمو الاقتصادي السريع، ويعتمد نجاحها على أن تكون عملية النمو واسعة النطاق وشاملة اقتصاديا (ومتجهة نحو عمالة مكثفة). وتعتمد كذلك على الاستفادة بالرخاء الاقتصادي المدعوم لتوسيع نطاق الخدمات

الاجتماعية وثيقة الصلة بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والضمان الاجتماعي. ولكن العملية «بواسطة الدعم» فإنها على عكس آلية العمل بواسطة النمو، لا تعمل من خلال النمو الاقتصادي السريع، وإنما تتحقق من خلال برنامج للدعم الاجتماعي الماهر للرعاية الصحية وللتعليم وغيرهما من الترتيبات الاجتماعية وثيقة الصلة. وتتجلى هذه العملية بوضوح في تجارب لاقتصادات معينة مثل سريلانكا أو الصين قبل الإصلاح أو كوستاريكا أو ولاية كيرالا الهندية، إذ حققت هذه البلدان خفضا سريعا جدا في معدلات الوفيات وفي دعم ظروف المعيشة ولكن من دون نمو اقتصادي كبير.

الخدمات العامة والدخول المنخفضة والتكاليف النسبية

العملية الموجهة بالدعم لا تنتظر زيادات درامية في مستويات نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وتعمل تأسيسا على ما ترى أن له الأولوية لتقديم الخدمات الاجتماعية (خاصة الرعاية الصحية والتعليم الأساسي)، بغية خفض نسبة الوفيات وتعزيز نوعية الحياة. ويوضح الشكل (٢ ـ ١) أمثلة لهذه العلاقة؛ إذ يعرض نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي ومتوسط العمر المتوقع عند الميلاد لست بلدان (الصين وسريلانكا وناميبيا والبرازيل وجنوب أفريقيا والجابون) علاوة على ولاية كيرالا الهندية [١٠]. والملاحظ أنه على الرغم من المستويات شديدة الانخفاض لدخول شعب كيرالا أو الصين أو سريلانكا إلا أنهم يحظون بمستويات أعلى من حيث متوسط الأعمار المتوقعة من شعوب أغنى كثيرا في البرازيل وجنوب أفريقيا وناميبيا ناهيك عن الجابون. وأكثر من هذا أن اتجاه مظاهر عدم المساواة يشير إلى العكس عندما نقارن كيرالا والصين وسريلانكا من ناحية، بالبرازيل وجنوب أفريقيا وناميبيا والجابون من ناحية أخرى. وحيث إن تباينات متوسط العمر المتوقع له علاقة بفرص اجتماعية متباينة والتي تعتبر محورية لمسألة التنمية (بما في ذلك السياسات الخاصة بمواجهة الأوبئة والرعاية الصحية والمرافق التعليمية ... إلخ)، لذلك يكون ضروريا ضرورة ملحة استكمال ذلك بنظرية متمركزة على الدخل حتى يتسنى لنا فهم أكمل وأوضح لعملية التنمية [١١]. وهذه التباينات وثيقة الصلة بالسياسة المطبقة وتكشف عن أهمية العملية الموجهة بواسطة الدعم [١٢].



الشكل (٢ ـ ١): نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي (دولار أمريكي)
ومتوسطات الأعمار المتوقعة مع الميلاد ـ ١٩٩٤

المصادر: بيانات قطرية ١٩٩٤. البنك الدولي، تقرير التنمية العالمي ١٩٩٦: بيانات كيرالا. متوسط العمر المتوقع (١٩٨٩ ـ ١٩٩٣)، منظومة التسجيل حسب العينة ـ حكومة الهند (١٩٩٧)، إدارة التعليم، المرأة في الهند: بيان إحصائي: نصيب الفرد من الإنتاج المحلي. ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣. حكومة الهند (١٩٩٧) وزارة المالية، مسح اقتصادي (١٩٩٦ ـ ١٩٩٧).

ويحق للمرء أن يعرب عن دهشته بشأن إمكان تمويل العمليات الموجهة بواسطة الدعم في البلدان الفقيرة نظرا لمسيس الحاجة إلى الموارد لتوسيع نطاق الخدمات العامة بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم. والحقيقة أن الافتقار إلى الموارد كثيرا ما يعرضه البعض كحجة من أجل إرجاء استثمارات مهمة اجتماعيا إلى حين أن يصبح البلد أكثر ثراء. والسؤال المشهور دائما من أين للبلدان الفقيرة أن تجد الوسائل لدعم هذه الخدمات؟ وهذا سؤال جيد حقيقة ولكن له إجابة جيدة أيضا تكمن إلى حد بعيد في اقتصادات الكلفة النسبية. إن قابلية العملية الموجهة بالدعم للحياة والبقاء رهن واقع أن الخدمات الاجتماعية وثيقة الصلة (مثل الرعاية الصحية والتعليم) هي خدمات كثيفة العمالة جدا، ومن ثم فهي نسبيا غير مكلفة في الاقتصادات الفقيرة والمنخفضة الأجور. إن الاقتصاد الفقير ربما يكون لديه مال أقل للإنفاق على الرعاية الصحية وعلى التعليم، ولكنه أيضا بحاجة إلى مال أقل للإنفاق من أجل توفير هذه الخدمات ذاتها، والتي تكلف كثيرا في البلدان الغنية. وغني عن البيان أن الأسعار والتكاليف النسبية هي عوامل مهمة لتحديد المهام التي يمكن للبلد أن ينهض بها. إنه إذا ما توافر الالتزام الاجتماعي الملائم فسوف يكون من الأهمية بمكان إدراك وفهم قابلية تباين الكلفة النسبية للخدمات الاجتماعية في مجال الصحة والتعليم [١٢].

ومن الواضح أن العملية بواسطة النمو تحظى بميزة على العملية البديلة الموجهة بواسطة الدعم. ذلك أن بإمكانها في نهاية المطاف أن تقدم حصادا أوفر نظرا لوجود مظاهر حرمان أكثر ـ غير الوفيات المبكرة أو الاحتمالات العالية للإصابة بالأمراض أو الأمية ـ والتي ترتبط مباشرة بانخفاض الدخل (من مثل نقص الملبس والمأوى). وإنه لمن الأفضل، كما هو واضح، أن يحظى الناس بدخل عال وعمر أطول (وغير ذلك من مؤشرات دالة على جودة الحياة) بدلا من أن يقتصر الأمر على طول العمر فقط. وهذه نقطة جديرة بأن نؤكد عليها نظرا لخطر الاقتناع المبالغ فيه بالإحصاءات عن متوسطات الأعمار المتوقعة وغير ذلك من مؤشرات أساسية لنوعية الحياة.

مثال ذلك واقع ولاية كيرالا الهندية التي حققت ارتفاعا مهما في متوسط الأعمار المتوقعة مع انخفاض الخصوبة وارتفاع نسبة التعليم وغير ذلك من إنجازات على الرغم من انخفاض مستوى نصيب الفرد من الدخل. ولا ريب في

أن هذا إنجاز جدير بأن نحتفي به وأن نتعلم منه. ولكن يبقى سؤال، لماذا عجزت كيرالا عن أن تتخذ من نجاحاتها في التنمية البشرية أساسا لزيادة مستويات الدخل فيها، وهو ما من شأنه أن يجعل نجاحها أكثر اكتمالا. إنه لعسير أن يفيد واقعها ليجعل منها «نموذجا» كما حاول أن يزعم البعض. ولكن يتطلب هذا من وجهة نظر السياسة، نظرة فاحصة نقدية لسياسات كيرالا الاقتصادية المتعلقة بالحوافز والاستثمارات (التسهيلات الاقتصادية بعامة)، على الرغم من نجاحها غير العادي في رفع متوسط العمر المتوقع ورفع مستوى نوعية الحياة [١٤]. وحسب هذا الفهم يظل نجاح العملية الموجهة بالدعم مقصورا، من حيث الإنجاز، إذا ما قيس بالنجاح المتحقق بواسطة النمو، حيث تتوازى الزيادة في الوفرة الاقتصادية وتعزيز نوعية الحياة ويتحركان صعودا معا.

ونجد من ناحية أخرى نجاح العملية الموجهة بالدعم تشير، من حيث كونها مسارا، إلى أن البلد، أي بلد، ليس بحاجة إلى الانتظار إلى حين يكون أكثر ثراء (من خلال عملية نمو اقتصادي على مدى فترة قد تطول كثيرا) ثم بعدها يشرع في التوسع بخطى سريعة في مجالات التعليم الأساسي والرعاية الصحية. إن نوعية الحياة يمكن الارتفاع بها كثيرا على الرغم من انخفاض الدخول، وذلك من خلال برنامج ملائم للخدمات الاجتماعية. وثمة حقيقة واقعة وهي أن التعليم والرعاية الصحية عاملان منتجان في زيادة النمو الاقتصادي. وتمثل هذه الحقيقة إضافة تعزز الحجة الداعية إلى المزيد من التأكيد على هذه الترتيبات الاجتماعية في الاقتصادات الفقيرة دون حاجة إلى الانتظار إلى حين «الثراء» أولا [١٥]. وتعتبر العملية الموجهة بالدعم بمنزلة وصفة لتحقيق إنجاز سريع من أجل نوعية حياة أفضل، وهذه وصفة لها أهمية كبيرة من وجهة نظر السياسة. ولكن تبقى هناك مسألة مهمة بامتياز تتعلق بالتحرك من هذا الوضع إلى إنجازات أعم وأشمل تتضمن النمو الاقتصادي والارتفاع بالقسمات المعيارية لنوعية الحياة.

خفض نسبة الوفيات في بريطانيا القرن العشرين

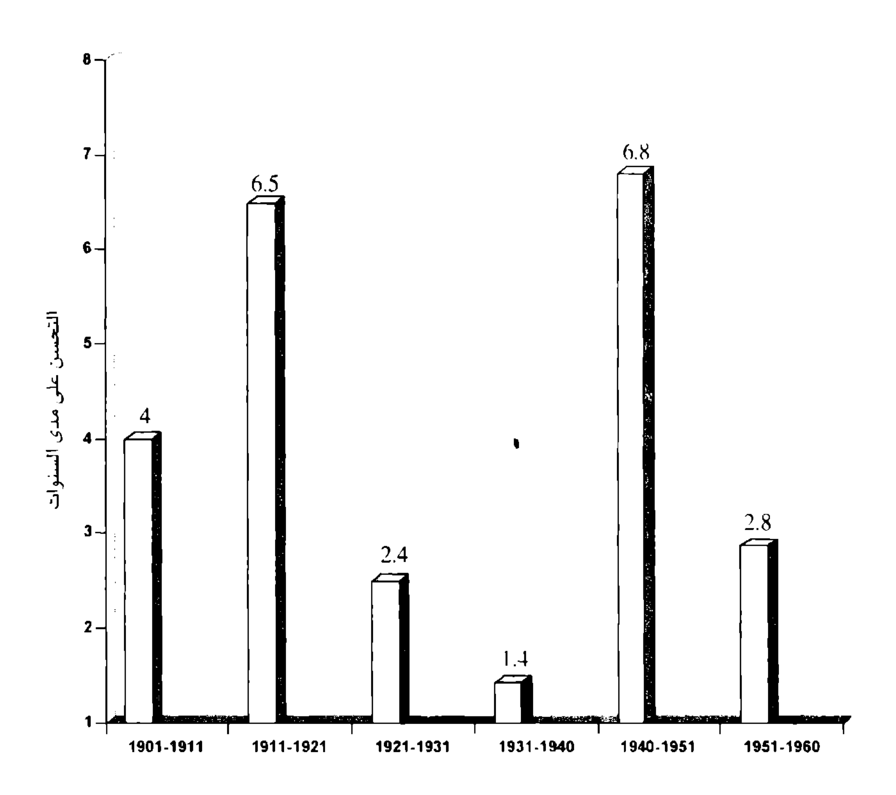
من المفيد في هذا السياق أيضا أن نعيد دراسة النمط الزمني لخفض نسبة الوفيات وزيادة متوسط العمر المتوقع في الاقتصادات الصناعية المتقدمة. والجدير ذكره أن روبرت فوجيل وصمويل برستون وآخرين قدموا

دراسات تحليلية جيدة عن دور الخدمات العامة في مجال رعاية الصحة والتغذية ودور الترتيبات الاجتماعية العامة في خفض نسبة الوفيات في أوروبا والولايات المتحدة على مدى بضعة القرون الأخيرة [١٦]. ويعتبر النمط الزمني لامتداد متوسط العمر المتوقع في القرن الماضي (العشرين) ذاته ذا أهمية خاصة إذا تذكرنا أنه مع نهاية القرن التاسع عشر كان متوسط العمر المتوقع مع الميلاد في بريطانيا ذاتها، وقد كانت آنذاك قائدة اقتصاد السوق الرأسمالي، أقل من متوسط العمر المتوقع في البلدان منخفضة الدخل في أيامنا هذه. ولكن الأعمار طالت في بريطانيا سريعا على مدى القرن العشرين متأثرة في هذا من ناحية باستراتيجيات البرامج الاجتماعية. ولا ريب أن النمط الزمني لهذه الزيادة أمر له أهمية.

ولم تكن عملية امتداد وتوسع برامج دعم الغذاء والرعاية الصحية وغيرها في بريطانيا لتمضي بسرعات متماثلة على مدى العقود. وإنما ثمة فترتان تميزتا بالتوسع السريع الملحوظ للسياسات الموجهة نحو الدعم في هذا القرن، وهاتان الفترتان تقعان في أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية. ذلك أن الموقف في كل من الحربين أدى إلى قدر كبير من المشاركة واقتسام وسائل البقاء على قيد الحياة، بما في ذلك المشاركة في الرعاية الصحية والإمدادات المحدودة للغذاء (عن طريق نظام حصص التموين والإعانات المخصصة للغذاء). وشهدت فترة الحرب العالمية الأولى تطورات مهمة في المواقف الاجتماعية بشأن «المشاركة» والسياسات العامة الهادفة إلى إنجاز هذه المشاركة على نحو ما أوضح جاي ونتر في دراسة تحليلية متميزة [١٧]. كذلك الحال في أثناء الحرب العالمية الثانية إذ تم تطوير ترتيبات اجتماعية استثنائية للدعم والمشاركة مرتبطة بسيكولوجيا الاقتسام والمشاركة في بريطانيا المحاصرة، مما جعل هذه الترتيبات الجذرية العامة من أجل توزيع الطعام والرعاية الصحية مقبولة وفعالة [١٨]. وأكثر من هذا أن مؤسسة الخدمات الصحية القومية كان ميلادها في أثناء سنوات الحرب.

ترى هل أحدثت هذه السياسات فارقا حقيقيا بالنسبة إلى الصحة والبقاء على قيد الحياة؟ هل اقترنت بما يقابلها في واقع الأمر بانخفاض سريع في الوفيات خلال هاتين الفترتين للسياسات الموجهة بواسطة الدعم في

بريطانيا؟ لقد أكدت دراسات تفصيلية عن التغذية خلال الحرب العالمية الثانية هذه الحقيقة. على الرغم من أن نصيب الفرد المتاح من الطعام نقص كثيرا في بريطانيا، بل وأكثر من هذا انخفضت بشدة حالات نقص التغذية، واختفت تقريبا مظاهر نقص التغذية الحاد [١٩]. وانخفضت بشدة أيضا نسب الوفيات (إلا ما يتعلق منها بالحرب بطبيعة الحال). وحدث شيء مماثل خلال الحرب العالمية الأولى [٢٠].

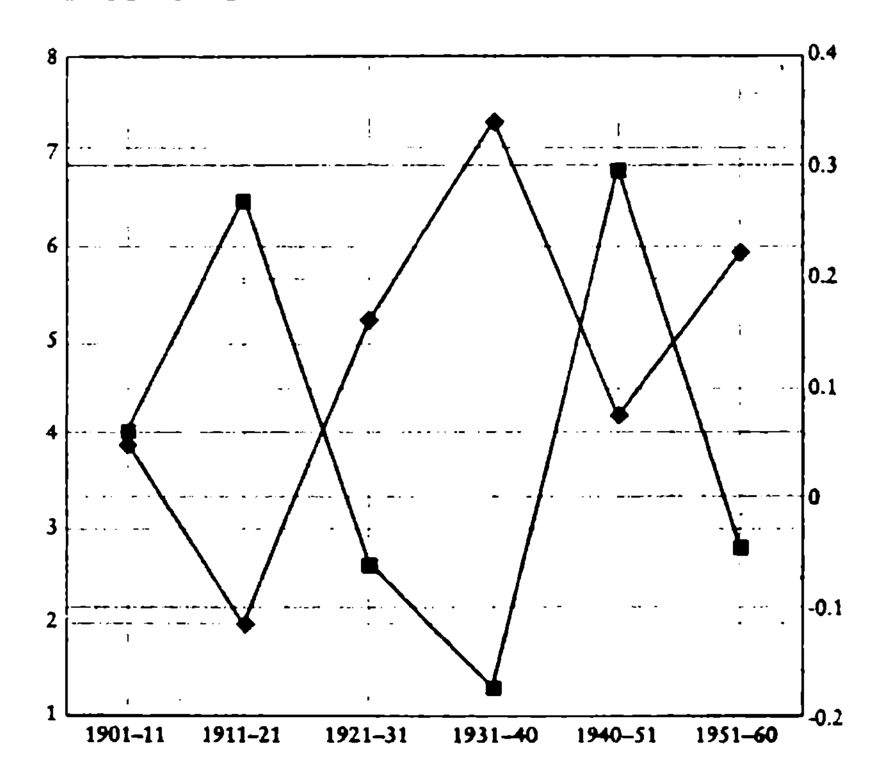


الشكل (٢ - ٢): مظاهر التحسن في متوسط العمر المتوقع في إنجلترا وويلز ١٩٠١ - ١٩٦٠

المصادر: إس. باترسون وإن. كيفيتز، وآر. سكوين، أسباب الوفاة: جداول عن حياة السكان القوميين (نيويورك: سمينار برس ١٩٩٢)

والشيء اللافت للنظر في الحقيقة أن المقارنات فيما بين العقود المبنية على أساس إحصاءات كل عشر سنوات توضح الهامش شديد الاتساع للامتداد السريع للغاية لمتوسط العمر المتوقع خلال عقدي الحربين على وجه الدقة والتحديد (كما يبين الشكل (٢ ـ ٢)، الذي يعرض الزيادة في متوسط العمر المتوقع على مدى سنوات كل عقد للعقود الست الأولى من القرن العشرين) [٢١]. إذ بينما ارتفع متوسط العمر المتوقع خلال العقود الأخرى بنسب متواضعة (ما بين عام وأربعة أعوام) نجده قفز في كل من عقدي الحربين إلى ما يقرب من سبع سنوات.

ويجب علينا أن نسأل كذلك عما إذا كانت الزيادة الكبيرة في متوسط العمر المتوقع خلال عقدي الحربين يمكن تفسيرها بالمقابل على أساس النمو الاقتصادي السريع على مدى هذين العقدين. تبدو الإجابة لنا بالسلب. لقد تصادف أن كان عقدا الزيادة السريعة في متوسط العمر المتوقع هما فترتي نمو بطيء لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كما يبين الشكل (٢ ـ ٣). ولكن من المحتمل بطبيعة الحال أن نفترض أن نمو إجمالي الناتج المحلي كانت له آثاره على متوسط العمر المتوقع بعد الفاصل الزمني لهذا العقد. وحيث إن هذا لا ينقضه الشكل (٢ ـ ٣) نفسه، فإنه لن يصمد للبحث والتمحيص مرة أخرى بما في ذلك تحليل العمليات السببية المحتملة. وإن التفسير الأكثر معقولية للزيادة السريعة في متوسط العمر المتوقع نجده في التغيرات التي طرأت على مدى المشاركة الاجتماعية أثناء عقدي الحربين والزيادة الحادة في الدعم العام للخدمات الاجتماعية (بما في ذلك الدعم الغذائي والرعاية الصحية) التي تلازمت معها. وحري بالذكر أن الدراسات عن الصحة وغيرها من ظروف معيشة السكان خلال فترات الحرب تلقي ضوءا كاشفا على هذه التباينات كما توضح ارتباطها بالمواقف الاجتماعية والترتيبات العامة [٢٢].



الشكل (٢ ـ ٣): زيادة إجمالي الناتج المحلي (بريطانيا) والزيادات العشرية في متوسط العمر المتوقع مع الميلاد (إنجلترا وويلز) ١٩٠١ ـ ١٩٦٠.

■ التحسن العشري في متوسط العمر المتوقع، إنجلترا وويلز (الجدول على اليسار)

◆ النسبة المئوية في الزيادة العشرية لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في بريطانيا ١٩٠١ ـ ١٩٦٠ (الجدول على اليمين).

المصادر. إيه. ماديسون، مراحل النمو الرأسمالي (نيويورك، مطابع جامعة أكسفورد، ١٩٨٢). إس. برستون وآخرون، أسباب الوفاة (نيويورك: سمينار برس، ١٩٧٢).

الديموقراطية والحوافز السياسية

وثمة روابط كثيرة جدا توضح لنا حلقات الوصل. وليسمح لي القارئ هنا بأن أضيف بإيجاز مثالا توضيحيا آخر: الرابطة بين الحرية السياسية والحقوق المدنية من ناحية، وحرية تحاشي الكوارث الاقتصادية من ناحية أخرى. إن أبسط شاهد يؤكد صحة هذه الرابطة يتمثل في تلك الحقيقة التي سبق أن عقبت عليها (في الباب الأول - ثم على نحو غير مباشر عند مناقشة الفارق بين الصين واليابان في هذا الباب)، وهي أن المجاعات لا تقع في ظل النظم الديموقراطية. إذ لم تحدث في الحقيقة أي مجاعة بالمعنى الموضوعي لها في أي نظام ديموقراطي مهما كان البلد فقيرا [٢٣]. وسبب ذلك أنه من اليسير للغاية الحيلولة دون وقوع المجاعة إذا ما حاولت الحكومة منعها، وإذا كانت الحكومة قائمة في ظل ديموقراطية متعددة الأحزاب وانتخابات وإعلام حر؛ فإن هذا كله يشكل حوافز سياسية قوية للنهوض بعبء الحيلولة دون المجاعة. معنى هذا أن الحرية السياسية في صورة ترتيبات ديموقراطية تساعد في تأمين وضمان الحرية الاقتصادية (خاصة التحرر من مجاعة مفرطة) والحرية من أجل البقاء (أي ضد الموت جوعا).

إن البلد لا يغفل كثيرا الأمن الذي توفره له الديموقراطية عندما يحالفه الحظ ولا يواجه كوارث خطرة، وتجري أموره رُخاء. ولكن خطر عدم الاستقرار وفقدان الأمان الناجم عن تحولات في الظروف الاقتصادية أو غيرها أو ناجم عن أخطاء في السياسة لم يتسن تصحيحها فإنه قد يكون كامنا وراء ما يبدو في ظاهر الأمر حالة صحية. وسوف تكون ثمة حاجة إلى معالجة الجوانب السياسية للأزمة الاقتصادية الآسيوية التي حدثت أخيرا، وذلك عندما نناقش بتفصيل أكثر هذه الرابطة (في الفصلين ٦ و٧).

ملاحظة ختامية

يعمد التحليل المعروض في هذا الفصل إلى تطوير الفكرة الأساسية القائلة بأن دعم وتعزيز الحرية الإنسانية هو في آن واحد الهدف الرئيسي والوسيلة الأساسية للتنمية. ويرتبط هدف التنمية بتقييم الحريات الفعلية

التي يتمتع بها الشعب صاحب الشأن. وتعتمد القدرات الفردية بشكل حاسم على أمور كثيرة من بينها الترتيبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وحري عند صوغ الترتيبات المؤسسية الملائمة أن نضع في الاعتبار الأدوار الأداتية للأنماط المتمايزة للحرية بما يتجاوز كثيرا الأهمية التأسيسية لعموم حرية الأفراد.

وتشتمل الأدوار الأداتية للحرية على مكونات عديدة متمايزة ولكنها متداخلة، مثل التسهيلات الاقتصادية والحريات السياسية والفرص الاجتماعية وضمانات الشفافية والأمن الوقائي. وإن هذه الحقوق والفرص والاستحقاقات الأداتية بينها روابط متداخلة والتي يمكنها أن تمضي في اتجاهات مختلفة. وتتأثر عملية التنمية على نحو حاسم بهذه الروابط المتداخلة. والجدير بالملاحظة أنه في تطابق مع هذه الحريات العديدة المتداخلة والمتشابكة ثمة حاجة إلى تطوير ودعم تعددية المؤسسات بما في ذلك المنظومات الديموقراطية والآليات التشريعية وهياكل السوق والخدمات التعليمية والصحية والميديا وغيرها من مرافق الاتصالات ... إلخ. ويمكن لهذه المؤسسات أن تشتمل على مبادرات خاصة وترتيبات عامة، وكذلك المزيد من الهياكل المختلطة من مثل المنظمات غير الحكومية والكيانات التعاونية.

وتقضي وسائل وغايات التنمية والتطوير بأن يكون منظور الحرية هو محور المسرح. ويتعين النظر إلى الناس في هذا المنظور باعتبارهم عناصر مشاركة بفعالية ونشاط ـ شرط أن تتهيأ الفرصة لهم ـ في صوغ مصيرهم الخاص، لا أن يكونوا عناصر قابلة في سلبية تتلقى ثمار برامج تنمية جذابة في ظاهرها. وتتحمل الدولة كما يتحمل المجتمع عبء القيام بأدوار شاملة من أجل تعزيز وضمان القدرات البشرية. وهذا دور داعم وليس دور من يتلقى شيئا جاهزا. إن المنظور المعني بالوسائل والغايات ويتخذ الحرية محورا جدير بأن يحظى باهتمامنا.



3 الحرية وأسس العدالة

ليسمح لي القارئ بأن أبدأ حديثي بحكاية رمزية ذات دلالة. تريد «أنابورنا» شخصا ما لينظف لها الحديقة بعد إهمال طال على مدى الفترة الماضية. وتقدم إليها لشغل هذه الوظيفة ثلاثة من العمال العاطلين هم دينو وبيشانو وروجيني، وجميعهم في مسيس الحاجة إلى الوظيفة. إنها تستطيع أن تؤجر أيا منهم للعمل لديها، غير أن طبيعة العمل لا تقبل التقسيم، كما أنها لا تستطيع توزيعه بين الثلاثة. ورأت أنابورنا أن بالإمكان أن تحصل من أي منهم على العمل المطلوب أداؤه بالأجر نفسه، مادام شخصا ذا قدرة على إعمال فكره. وتساءلت في نفسها ترى أيهم الشخص المناسب الذي لها أن تعينه؟

وذهب فكرها إلى أنه إذا كان الجميع فقراء، فإن دينو أفقر الثلاثة، وهذا واقع يقره كل منهم. واستشعرت أنابورنا لهذا السبب، ميلا نحو استئجاره للعمل لديها (وتساءلت في نفسها: «أي شيء أهم من مساعدة أفقرهم؟»).

«الملاحظ في كثير من المشكلات العملية أن إمكانية استخدام نهج مرتكز صراحة على الحرية هي إمكانية محدودة نسبيا»

المؤلف

بيد أن فكرها ذهب في اتجاه آخر، إذ رأت أن بيشانو طحنه الفقر أخيرا. وبات لهذا السبب يعاني اكتئابا نفسيا وقلقا بسبب ورطته الأخيرة. هذا على عكس دينو وروجيني اللذين عاشا حياتهما فقيرين واعتادا هذه الحياة. ويتفق الجميع على أن بيشانو هو أكثر الثلاثة تعاسة، وأن العمل سوف يحقق له قدرا من السعادة أكثر من الاثنين الآخرين. وجعل هذا التفكير أنابورنا تميل إلى فكرة منح الوظيفة لبيشانو (وقالت في نفسها: «مؤكد أن إزاحة التعاسة عن النفس أمر له الأولوية قبل أي شيء آخر»).

ولكن أنابورنا علمت أيضا أن روجيني أصابها الهزال والوهن بسبب سوء تغذية مزمن - وهي التي لا تعرف الشكوى والتذمر منذ ميلادها - ومن ثم يكون بوسعها أن تفيد بالنقود وتنقذ نفسها من هذا المرض العضال. إنها لا تنكر أن روجيني ليست أقل فقرا من الاثنين الآخرين (وإن كانت فقيرة يقينا)، وليست أيضا أقل تعاسة على الرغم مما تعانيه من حرمان دون أن يبدو على وجهها أثر للأسى، إذ اعتادت حياة الحرمان (فهي من أسرة فقيرة، وأقلمت نفسها، كامرأة، مع العقيدة السائدة: ألا تشكو وألا يتجاوز طموحها حدود قدراتها وتقنع بواقع حياتها)، ومع هذا تساءلت أنابورنا في نفسها، أليس الأصوب منح الوظيفة لروجيني (وراودها ظن بأن الوظيفة ستكون سببا في أن تحظى بحياة مختلفة تماما من حيث النوع ومن حيث التحرر من المرض).

واحتارت أنابورنا بشأن ما يتعين عليها عمله. إنها تعترف بأنها لو لم تعلم سوى أن دينو هو أفقر الجميع (ولم تعرف شيئا آخر غير هذا) لاختارته يقينا ليشغل الوظيفة. واستطردت في تفكيرها وقالت لنفسها لو أنها عرفت فقط حقيقة أن بيشانو هي أتعس الثلاثة، وأن فرصة العمل السانحة لها ستدخل على نفسها السعادة (ولم تعرف شيئا آخر) لتوافرت لديها أفضل الأسباب لاستئجارها للعمل لديها. ومضت في خواطرها ورأت كذلك أنها لو لم تعلم سوى أن سوء التغذية الشديد الذي تعانيه روجيني سوف يشفى بفضل النقود التي ستحصل عليها (ولم تعرف شيئا آخر غير هذه الحقيقة) لكان لديها المبرر البسيط والحاسم لكي تمنحها الوظيفة المطلوبة. بيد أنها تعرف واقع حياة كل من الثلاثة، وبات عليها أن تختار من بين هذه الحجج الثلاث، وهي حجج وثيقة الصلة بالموضوع ولا سبيل إلى التغاضي.

يشتمل هذا المثال البسيط على عدد من القضايا المهمة ذات الدلالة العملية. ولكن ما أريد أن أذكره هنا هو أن الفوارق بين المبادئ الأساسية المتضمنة ذات الصلة بالمعلومات المحددة التي تبدو لنا حاسمة. إذ لو أن الوقائع الثلاث معروفة فإن القرار رهن أي المعلومات نوليها الأهمية القصوى قبل غيرها. وهكذا يكون من الأفضل النظر إلى المبادئ الأساسية في ضوء الأسس المعلوماتية الخاصة بكل منها. إن حالة دينو القائمة على المساواة في الدخل تركز على الفقر من حيث الدخل. ولكن حالة بيشانو، وهي حالة نفعية كلاسيكية، تركز على قياس اللذة والسعادة. ونجد حالة روجيني المقترنة بنوعية الحياة تتمركز حول نوعيات الحياة التي يمكن أن يعيشها كل من الثلاثة - والملاحظ أن الحجتين الأولى والثانية من أكثر الحجج التي تناقشها وتستخدمها الدراسات الاقتصادية والأخلاقية. وسوف أعرض بعض الحجج المتعلقة بالجانب الثالث. ولكنني الآن؛ في هذه اللحظة، سأكون شديد التواضع في مقصدي: إذ سوف أقنع ببيان الأهمية الحاسمة للأسس المعلوماتية للمبادئ المتنافسة.

وسوف أعقب في المناقشة التالية على كل من (١) المسألة العامة المتعلقة بأهمية الأساس المعلوماتي للأحكام التقييمية، و(٢) القضايا المحددة الخاصة بكفاية الأسس المعلوماتية لكل من بعض النظريات المعيارية عن العدالة والأخلاق الاجتماعية وبخاصة مذهب المنفعة العامة والنزعة التحررية libertarianism ونظرية رولس Rawls عن العدالة Rawlsian theory. وإذا كان هناك الكثير جدا مما يمكن تعلمه من خلال طريقة معالجة القضية المعلوماتية في هذه النُهُج الرئيسية المتبعة والفلسفة السياسية، إلا أن هناك من يؤكد علاوة على هذا أن كل أساس من الأسس المعلوماتية التي تستخدمها - صراحة أو ضمنا - نزعتا المنفعة العامة والتحريرية ونظرية رولس عن العدالة تشوبه عيوب وأوجه قصور خطرة، إذا ما اعتبرنا الحريات الفردية الموضوعية أمرا مهما. وجدير بالذكر أن هذا التشخيص يحفزنا إلى مناقشة نهج بديل في التقييم، وهو نهج يركز مباشرة على الحرية، إذ ننظر إليها في صورة قدرات فردية على أداء أمور لدى المرء المبرر ليراها أمرا قيما.

وجدير بالإشارة أن هذا الجزء البنائي الأخير من التحليل هو الذي نستخدمه بتوسع في بنية الكتاب. وإذا لم يكن القارئ معنيا كثيرا بوجهات النظر النقدية للنُهُج الأخرى (والمزايا والمشكلات الخاصة بكل من مذهب

المنفعة العامة والنزعة التحريرية ونظرية رولس عن العدالة) فلن تكون هناك مشكلة بذاتها إذا ما تجاوزنا هذه المناقشات النقدية وانتقلنا مباشرة إلى الجزء الأخير من هذا الباب.

المعلومات المتضمنة والمستبعدة

يمكن إلى حد كبير تحديد معالم أي نهج تقييمي وفقا للأساس المعلوماتي: أي المعلومات اللازمة لإصدار أحكام عن طريق استخدام هذا النهج، وكذلك وبالقدر نفسه من الأهمية المعلومات «المستبعدة»، حتى لا يكون لها دور تقييمي مباشر في هذا النهج [١]. إن الاستثناءات المعلوماتية مكونات مهمة للنهج التقييمي. ذلك أن المعلومات المستثناة أو المستبعدة غير مسموح بأن يكون لها تأثير مباشر في الأحكام التقييمية. وإذ يجري هذا عادة بطريقة ضمنية فإن طبيعة النهج المتبع يمكن أن تؤثر فيه بقوة حالة فقدان الاهتمام بالمعلومات المستبعدة.

مثال ذلك أن مبادئ مذهب المنفعة تعتمد أولا وأخيرا على المنافع وحدها، ومع هذا فإن القدر الأكبر من الحساب الأداتي يمكن أن نستمده من الحوافز، ومن ثم فإن المعلومات الخاصة بالمنفعة هي التي نراها في نهاية المطاف الأساس الوحيد الصحيح لتقييم الأمور أو لتقييم الأفعال أو القواعد والقوانين. وجدير بالذكر أن الصيغة الكلاسيكية لمذهب المنفعة كما استحدثه على وجه التحديد جيرمي بنتام، تحدد المنفعة بأنها اللذة أو السعادة أو الإشباع والرضا، وبذلك يدور كل شيء في فلك هذه الإنجازات الذهنية [٢]. ولكن أمورا يمكن أن تكون حاسمة مثل الحرية الفردية وإنقاذ أو انتهاك حقوق معترف بها أو مظاهر نوعية الحياة فهي أمور لا تتبدى على نحو كاف في إحصائيات اللذة، ومن ثم لا سبيل لأن تكون عنصرا من عناصر التقييم المعياري في هذه البنية النفعية. نعم يمكن أن يكون لها دور مباشر فقط، ولكن من خلال آثارها على أعداد المنفعة (أي إلى المدى الذي يمكن أن تؤثر فيه على الإشباع الذهني أو اللذة أو السعادة). علاوة على هذا فإن الإطار التراكمي لمذهب المنفعة لا يعنيه ـ أو لا يأبه ولا يتأثر بالتوزيع الفعلي للمنافع مادام التركيز ينصب جملة وتفصيلا على إجمالي منفعة كل فرد. ويشكل هذا كله أساسا معلوماتيا محدودا للغاية، كما أن هذه اللامبالاة الشائعة تمثل قيدا مهما للأخلاق النفعية [٣].

وغالبا ما يبدو محتوى «المنفعة» مختلفا في الصيغ الحديثة لمذهب المنفعة: إذ لم تعد المنفعة لذة أو إشباعا أو سعادة، بل تحقق رغبة، أو نوعا ما يمثل خيارا سلوكيا لدى المرء [٤]. وسوف أعرض أوجه التمايز هذه الآن، ولكن ليس عسيرا علينا أن نتبين أن هذا التعريف الجديد للمنفعة لا يلغي بذاته حالة اللامبالاة إزاء الحريات والحقوق، وهو ما يعتبر قسمة مميزة لمذهب المنفعة العامة.

وإذا انتقلنا الآن إلى النزعة التحريرية libertarianism نجد أنها على عكس النظرية النفعية ليس لها اهتمام مباشر سواء بالسعادة أو بتحقيق الرغبة، ويتألف أساسها المعلوماتي بالكامل من الحريات والحقوق على اختلاف أشكالها. والملاحظ أنه حتى من دون النفاذ إلى الصيغ الدقيقة والمحددة التي يستخدمها مذهب المنفعة أو مذهب التحرير من أجل توصيف العدالة، يبدو واضحا من مجرد المقارنة بين الأسس المعلوماتية لكل منهما أن كلا منهما لابد أن تكون له نظرة إلى العدالة مغايرة تماما ومتناقضة.

وواقع الحال أن بإمكاننا أن نفهم إلى حد كبير «المقطع» الحقيقي لنظرية عن العدالة من أساسها المعلوماتي: ما هي المعلومات التي نعتبرها ـ أو لا نعتبرها ـ وثيقة الصلة على نحو مباشر [٥]. مثال ذلك أن مذهب المنفعة الكلاسيكي يحاول الإفادة بمعلومات عن السعادة أو اللذة لدى أشخاص مختلفين (وينظر إليها في إطار المقارنة)؛ هذا بينما يطلب مذهب التحرير الامتثال لقواعد بعينها خاصة بالحرية واللياقة وتقييم الموقف تأسيسا على المعلومات عن هذا الامتثال. إن كلا منهما يمضي في اتجاه مختلف مدفوعا إلى حد كبير بنوع المعلومات التي يعتبرها كل منهما معلومات محورية للحكم على العدالة أو للحكم على مدى قبول السيناريوهات الاجتماعية المختلفة. والملاحظ أن الأساس المعلوماتي عن النظريات المعيارية بعامة، وعن نظريات العدالة بخاصة، له دلالة حاسمة ويمكن أن يكون بؤرة الاهتمام الفاصلة في حوارات كثيرة عن السياسات العملية (كما سوف يتضح في ضوء حجج كثيرة ستأتي لاحقا).

وسوف ندرس دراسة فاحصة في الصفحات القليلة القادمة الأسس المعلوماتية لبعض النُهُج المتمايزة في تناول العدالة بادئين بمذهب المنفعة. ويمكن إلى حد كبير أن نفهم ميزات وقيود وحدود كل نهج في ضوء فحصنا

النقدي لمدى وحدود أساسه المعلوماتي. وسوف تتحدد بإيجاز معالم نهج بديل إزاء العدالة تأسيسا على المشكلات التي نواجهها في النُهُج المختلفة التي شاع استخدامها في سياق عملية التقييم وصوغ السياسات. ويركز هذا النهج على الأساس المعلوماتي عن حريات المرء (وليس المنافع). بيد أنه يجسد مشاعر الحساسية والاهتمام إزاء النتائج المترتبة والتي تمثل، في رأيي، رصيدا قيما للمنظور النفعي. إنني سوف أدرس وأمحص هذا النهج الذي أسميه «نهج القدرة والكفاءة» Capability approach إزاء العدالة على نحو تفصيلي واف في جزء تال من هذا الباب والباب التالي.

المنفعة كأساس معلوماتي

الأساس المعلوماتي لمذهب المنفعة المعياري هو إجمالي المنفعة في شؤون المرء. وتفيد الصيغة الكلاسيكية لمذهب المنفعة عند بنتام بأن منفعة شخص ما رهن تقدير ما للذته وسعادته. وتقضي الفكرة هنا بأن نولي اهتماما لرفاهة كل شخص، وأن نرى بوجه خاص الرفاهة باعتبارها جوهريا خاصية ذهنية، أي ما يتولد عنها من لذة أو سعادة. وطبعي أن المقارنة بين سعادة الأشخاص لا يمكن أن تكون دقيقة تماما ولا حتى عن طريق مناهج علمية قياسية [٦]. ومع هذا فإن غالبيتنا لا ترى أن من العبث (أو من الباطل) تحديد بعض الناس باعتبارهم حتما أقل سعادة وأكثر بؤسا من آخرين.

وظل مذهب المنفعة هو النظرية الأخلاقية المهيمنة ـ وصاحبة النفوذ الأكبر كنظرية عن العدالة علاوة على أمور أخرى ـ على مدى زمن طويل يربو على القرن. وكان لهذا النهج السيادة زمنا طويلا على علوم الاقتصاد التقليدية المعنية بالرفاه وبالسياسة العامة، وذلك منذ أن ظهر في صورته الحديثة على يدي جيرمي بنتام وتواصل من بعده على أيدي علماء اقتصاد عديدين من أمثال ستيوارت مل ووليام ستانلي جيفونز وهنري سيدجويك وفرنسيس إيد جوارث وألفريد مارشال وإيه. سي. بيجو [٧].

ويمكن تقسيم شروط التقييم النفعي إلى ثلاثة مكونات متمايزة. المكون الأول «مذهب العبرة بالنتائج» consequentialism (وهو اسم غير جذاب) ويعني أن جميع الخيارات (من أفعال وقواعد ومؤسسات وقوانين ...الخ)

يتعين الحكم عليها في ضوء النتائج المترتبة عليها، أي ما تسفر عنه من حصاد. والملاحظ أن هذا التركيز على حالة الأوضاع وما تؤول إليه إنما ينكر بوجه خاص ميل بعض النظريات المعيارية إلى اعتبار بعض المبادئ صائبة بغض النظر عن نتائجها. وواقع الأمر أنه يمضي إلى ما هو أكثر من اشتراط الوعي بالنتيجة مادام يلغي إمكان القول بأن أي شيء آخر غير النتائج يمكن أن يكون موضوع اهتمام. وسوف يتعين علينا فيما بعد الحكم على مدى القيود التي يفرضها المذهب القائل بأن العبرة بالنتائج. ولكن ما يجدر ذكره هنا والآن أن هذا يعتمد بالضرورة جزئيا على ما هو متضمن وغير متضمن في قائمة النتائج (مثال ذلك ما إذا كان عمل ما يؤديه المرء يمكن النظر إليه باعتباره «نتائج» مترتبة على هذا الفعل والذي يبدو واضحا أنه كذلك).

المكون الثاني لمذهب المنفعة هو «نزعة الرفاه» welfarism التي تقصر الأحكام بشأن حالة ما على منافع كل حالة (من دون اعتبار لأمور أخرى مثل الوفاء أو انتهاك حقوق أو واجبات ما أو غير ذلك). وإذا جمعنا بين نزعة الرفاه ونزعة العبرة بالنتائج فإننا نكون إزاء شرط يقضي بأن أي اختيار يتعين الحكم عليه في ضوء المنافع المتولدة عن كل منها. مثال ذلك أن أي عمل نحكم عليه تأسيسا على النتائج المترتبة عليه (حسب نزعة العبرة بالنتائج)، كما نحكم على الوضع الناجم عن العمل في ضوء المنافع التي يحققها (حسب نزعة الرفاه).

المكون الثالث هو «الإجمالي العام» sum-ranking الذي يقضي بأن نجمع حصاد منافع الناس على اختلافهم لنصل إلى إجمالي الميزات والاستحقاقات من دون اعتبار لتوزيع هذا الإجمالي على الأفراد (بمعنى تقدير الحد الأقصى لإجمالي المنفعة بغض النظر عن مدى التفاوت وعدم المساواة في توزيع المنافع). وتمثل هذه المكونات الثلاثة معا الصيغة النفعية الكلاسيكية للحكم على أي اختيار في ضوء إجمالي المنافع المتولدة عن هذا الاختيار [٨].

وحسب هذه النظرة النفعية يتألف الظلم أو اللاعدالة من إجمالي خسارة المنفعة مقارنا بما كان بالإمكان إنجازه. إن المجتمع الظالم، حسب هذه النظرة، هو المجتمع الذي يكون أهله في ضوء نظرة شاملة، أقل سعادة مما

هم في حاجة إليه. وجدير بالذكر أن بعض الصيغ الحديثة لمذهب المنفعة أسقط التركيز على السعادة أو اللذة. وتحدد إحدى هذه الصيغ المنفعة بأنها تحقيق رغبة. وتقضي هذه النظرة بأن المهم هنا هو شدة الرغبة المتحققة، وليس كثافة السعادة المتولدة.

ونظرا لشدة صعوبة قياس السعادة أو الرغبة فإن المنفعة تتحدد غالبا في التحليل الاقتصادي الحديث بأنها شكل من التمثيل العددي لخيارات الشخص التي يمكن ملاحظتها. وتتضمن قابلية التمثيل هذه على بعض القضايا التقنية والتي يتعين ألا تعوقنا عن الاستطراد هنا. والصيغة الأساسية هي ما يلي: إذا ما كان لشخص ما أن يختار البديل «س» بدلا من «ص»، فإن هذا الشخص الآن، والآن فقط له في «س» منفعة أكثر مما له في «ص». ويتعين أن يمضي الترتيب التصاعدي للمنفعة حسب هذه القاعدة، من بين قواعد أخرى. والملاحظ أنه في ضوء هذا الإطار لن يكون ثمة فارق موضوعي حين نؤكد أن شخصا ما يحصد من «س» منفعة أكثر مما يحصد من «ص»، بدلا من أن نقول إنه كان ينبغي على هذا الشخص أن يختار «س» إذا ما كان له أن يختار بين الاثنين [٩].

مزايا النهج النفعي

إن إجراء عملية الحساب على أساس الاختيار له بعض المزايا العامة مثلما أن له بعض المثالب. وإن أحد العيوب الكبرى في سياق الحساب النفعي أنه لا يقودنا مباشرة إلى أي وسيلة لعمل مقارنات بين الأشخاص، نظرا لأنه يركز على اختيار كل فرد على حدة منفصلا عن الآخرين: ويبدو واضحا أن هذا لا يتلاءم مع مذهب المنفعة، حيث إنه ليس بإمكانه تسوية الفوارق داخل الإجمالي العام وهو الأمر الذي يستلزم عقد مقارنة بين الأشخاص. وواقع الأمر أن نظرة المنفعة القائمة على أساس الاختيار جرى استخدامها أساسا في سياق أساليب تعتمد فقط نزعتي الرفاه والنتائج. وهذا ضرب من الأساليب التي تتخذ النفع أساسا للحكم من دون أن يكون معبرا عن مذهب المنفعة بمعناه الصحيح.

وإذا كان بالإمكان أن تكون مزايا النهج النفعي موضوعا للجدل على نحو ما، إلا أنه يكشف عن نفاذ بصيرة في مواضع بذاتها، نذكر منها على وجه الخصوص:

١- أهمية أن نضع في الاعتبار «نتائج» التنظيمات والترتيبات الاجتماعية عند الحكم عليها (إن الاهتمام بالنتيجة أمر مستساغ للغاية، حتى إن بدت لنا نزعة العبرة بالنتائج متطرفة للغاية).
٢- الحاجة إلى أن نولي اهتماما برفاه الناس عند الحكم على الترتيبات والتنظيمات الاجتماعية، والنتائج المترتبة عليها (الاهتمام برفاه الناس أمر له جاذبيته، حتى إن اختلفنا في الرأي بشأن طريقة القياس الذهني للحكم على الرفاه والمتمركزة على المنفعة).

ولبيان مدى صلة النتائج الوثيقة بالموضوع يكفي أن نفكر في أن الكثير من التنظيمات الاجتماعية تحظى بالتأييد بسبب ما لقسماتها التكوينية من جاذبية، من دون أي إشارة إلى الحصاد المترتب عليها. ولنأخذ مثالا حقوق الملكية. رأى البعض أنها تتمثل في الاستقلال الفردي، ومضوا إلى حد المطالبة بعدم فرض قيود على الملكية والإرث واستخدام الملكية، وبلغ بهم الأمر حد رفض مجرد فكرة فرض ضرائب على الملكية أو على الدخل. ولكن آخرين على الجانب السياسي المعارض رفضوا فكرة عدم المساواة في الملكية ـ أن يمتلك البعض الكثير والكثير جدا، بينما يمتلك غيرهم النزر اليسير ـ واشتطوا إلى حد المطالبة بإلغاء الملكية الخاصة.

ويستطيع المرء أن يضيف آراء مختلفة عن القسمات الذاتية الجاذبة للملكية الخاصة أو المنفرة منها. ويرى مذهب العبرة بالنتائج أن علينا ألا نقصر حكمنا على هذه القسمات وحدها، بل يجب دراسة النتائج المترتبة على امتلاك ـ أو عدم امتلاك ـ حقوق للملكية. وواقع الأمر أن أقوى الدفاعات عن الملكية الخاصة تأتي على لسان من يبرزون نتائجها الإيجابية. ويبرز هؤلاء حقيقة أن الملكية الخاصة أثبتت، في ضوء نتائجها، أنها محرك قوي للتوسع الاقتصادي وللرخاء العام. وحسب المنظور الذي يدعمه مذهب العبرة بالنتائج يتعين أن تحتل هذه الحقيقة موضعا محوريا عند تقييم مزايا الملكية الخاصة. ونجد على الجانب الآخر، وتأسيسا على النتائج أيضا، أن ثمة دلائل وشواهد تدعونا إلى القول بأن الاستخدام غير المقيد للملكية الخاصة ـ أعني دون فرض قيود أو ضرائب ـ يمكن أن يسهم في خلق حالات من الفقر المدقع ويجعل من العسير الحصول على دعم اجتماعي لمصلحة من يتساقطون ويحتلون المؤخرة لأسباب تخرج عن

إرادتهم (من بينها العجز والشيخوخة والمرض والبؤس الاقتصادي والاجتماعي). ويمكن أيضا أن يعيب هذا النهج قصوره عن ضمان حماية للبيئة وقصوره عن تطوير البنية التحتية للمجتمع [١٠].

وهكذا فإن أيا من النهجين لا يبرأ من النقد تأسيسا على النتائج، مما يوحي بضرورة الحكم على التنظيمات الخاصة بالملكية، ولو جزئيا، على أساس النتائج المترتبة عليها احتمالا. وتتسق هذه النتيجة مع الروح النفعية حتى على الرغم من أن مذهب النفعية في صورته الخالصة سوف يصر على اتباع نهج محدد بذاته للحكم على النتائج وعلى مدى صلتها الوثيقة بالموضوع. ولا ريب في أن الوضع العام الذي يقتضي استبيانا كاملا بالنتائج عند الحكم على السياسات والمؤسسات يمثل شرطا حاسما ومطلبا مستساغا. وحظي هذا بدعم كبير من جانب أنصار الأخلاق النفعية.

وبوسعنا أن نعرض حججا مماثلة تدعم وجهة النظر الداعية إلى ضرورة أن نضع في الاعتبار رفاهة البشر عند الحكم على النتائج، بدلا من أن ننظر فقط إلى بعض السمات المجردة أو المجانية وغير ذات الصلة بالوضع. وهكذا فإن تركيز الاهتمام على النتائج وعلى الرفاه معا ينطوي على نقاط تدعم رأي النفعيين. وإن هذا الدعم - وهو دعم جزئي فقط ـ للنهج النفعي إزاء العدالة يرتبط مباشرة بأساسه المعلوماتي.

قيود وحدود المنظور النفعي

ويمكن أن نتتبع مواطن العجز في النهج النفعي وصولا إلى أساسه المعلوماتي. وليس من العسير في الحقيقة اكتشاف الخطأ بشأن المفهوم النفعي عن العدالة [١١]. ونذكر فيما يلي القليل من كثير مما يبدو بعض مظاهر القصور التي تشوب نهجا نفعيا خالصا:

١- اللامبالاة في التوزيع: ينزع الحساب النفعي إلى إغفال مظاهر عدم المساواة في توزيع العدالة (إذ يعنيه فقط إجمالي الأمور، وليس مهما مدى عدم المساواة في التوزيع). إننا قد تعنينا السعادة العامة، بيد أننا يجب أن نولي اهتماما لمدى انتشار مظاهر عدم المساواة بشأن السعادة، وليس أن نهتم فقط بالمقادير في تراكمها الإجمالي.

٢- إغفال الحقوق والحريات وغيرها من اهتمامات ليست نفعية: لا يبدي النهج النفعي أي اهتمام أصيل بالمطالبات بالحقوق والحريات (إذ يجري تقييمها على نحو غير مباشر فقط، وإلى مدى تأثيرها فقط على المنافع). إن من المفهوم تماما أن نعنى بالسعادة، بيد أننا لا ننشد بالضرورة أن نكون عبيدا سعداء أو تابعين مصابين بالهذيان.

٣- التكيف والاشتراط الذهني: ويبلغ الأمر حدا نجد فيه النظرة النفعية إزاء رفاهة الفرد ليست نظرة شديدة الجدية والصرامة، حيث يسهل التحكم فيها عن طريق الارتباط الشرطي الذهني والمواقف التكيفية.

النقدان الأول والثاني أكثر مباشرة من النقد الثالث، وربما أعمد إلى التعقيب قليلا على الثالث فقط. أعني مسألة الارتباط الشرطي الذهني وأثره على الحساب النفعي. إن التركيز فقط على الخصائص الذهنية دون سواها (من مثل اللذة أو السعادة أو الرغبات) يمكن أن يكون عامل تقييد عند عقد مقارنات بين الأشخاص بشأن الرفاه والحرمان. والمعروف أن رغباتنا وقدراتنا على الحصول على الملذات تتكيف مع الظروف، خاصة لكي نجعل الحياة أكثر احتمالا عندما تكون الأوضاع معاكسة. ومن ثم يكون حساب المنفعة بعيدا كل البعد عن الإنصاف بالنسبة إلى من يعانون حرمانا مزمنا. مثال ذلك من اعتادوا حياة الظلم والاضطهاد داخل مجتمعات طبقية، والأقليات المقهورة أبدا في مجتمعات لا تعرف التسامح، والمزارعون بالمحاصة الذين يعيشون تقليديا حياة محفوفة بالمخاطر داخل عالم لا يعرف اليقين، والعاملون في المؤسسات الصناعية الصغيرة الذين أرهقهم الكدح وألفوا الإهمال المستمر بسبب تنظيمات اقتصادية استقلالية، وربات البيوت اللائي يعانين القهر والبؤس بسبب ثقافات جنسية شديدة الصرامة والقسوة. والمعروف أن المحرومين من البشر ينزعون إلى التوافق مع حرمانهم بحكم دافع البقاء كضرورة حياتية. ويمكن، نتيجة لهذا، أن تعوزهم الشجاعة للمطالبة بأي تغيير جذري، بل يمكن أن يلائموا رغباتهم وتوقعاتهم مع ما يرونه مجديا وإن كان عاطلا من أي طموح [١٢]. معنى هذا أن القياس الذهني للذة أو للرغبة قياس شديد المرونة والطواعية بحيث لا يصلح دليلا ثابتا واضحا على الحرمان والأذى.

لذلك ليس من المهم فقط أن ندرك حقيقة أن حرمان من عانى الحرمان أبدا يمكن أن يطمسه ويحجبه سلم تقدير درجات المنافع، وإنما يتعين أن ندرك كذلك ضرورة خلق الظروف التي تهيئ للناس فرصا حقيقية للحكم على نوع الحياة التي ينشدونها. إن العوامل الاجتماعية والاقتصادية من مثل التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية، وتأمين العمالة وغيرها هي عوامل مهمة ليس فقط لأنها هي مهمة في ذاتها، ولكن أيضا لما لها من دور في تهيئة فرص للناس للتعامل في شجاعة وحرية مع العالم من حولهم. وتستلزم هذه الاعتبارات أساسا معلوماتيا أرحب وأعم، ويركز بوجه خاص على قدرة الناس على اختيار الحياة التي ينشدونها ولديهم مبرر تقييمها.

جون راولس وأولوية الحرية

أنتقل الآن إلى أكثر النظريات المعاصرة عن العدالة نفوذا - وأكثرها أهمية من نواح كثيرة - وأعني بها نظرية جون راولس [١٣]. وتشتمل نظريته على عناصر كثيرة، بيد أنني سوف أستهل حديثي عنها بشرط محدد سماه جون راولس «أولوية الحرية». والملاحظ أن صياغة راولس نفسه لهذه الأولوية صياغة معتدلة جدا، غير أن تلك الأولوية تأخذ صورة حادة صارمة في النظرية التحريرية الحديثة. وتحاول هذه النظرية في بعض صياغاتها (على نحو ما نجد، كمثال، عند روبرت نوزيك Robert Nozick في صياغته المحددة بامتياز) أن تعرض فئات شاملة للحقوق - تتراوح بين حريات شخصية وحقوق ملكية - باعتبار أن لها أسبقية سياسية كاملة على السعي لتحقيق أهداف اجتماعية (من بينها القضاء على الحرمان والمسغبة) [١٤]. وتأخذ هذه الحقوق صورة «ضغوط جانبية» يتعين ببساطة انتهاكها. وثمة إجراءات متصورة لضمان الحقوق والتي يمكن قبولها بغض النظر عن النتائج المترتبة عليها. وليست هذه الحقوق (كما تذهب الدراسة) على قدم المساواة مع الأمور التي يمكن لنا الحكم عليها بأنها أمور مرغوب فيها (المنافع والرفاه، وتساوي النتائج أو الفرص ... الخ). ومن ثم فإن القضية في هذه الصياغة ليست الأهمية النسبية للحقوق بل أولويتها المطلقة.

وثمة صياغات أقل تدقيقا وإحكاما عن «أولوية الحرية» تعرضها نظريات ليبرالية (خاصة في كتابات جون راولس) نجد فيها أن الحقوق ذات الأسبقية أقل شمولا بكثير وتتألف بوجه خاص من حريات شخصية مختلفة. وتتضمن بعض الحقوق المدنية والسياسية الأساسية [١٥]. بيد أن الأسبقية التي تحظى بها هذه الحقوق الأكثر محدودية تعني أنها كاملة تماما. وبينما تكون هذه الحقوق أكثر تقييدا من حيث المدى قياسا بالحقوق في النظرية التحريرية فإنه ليس بالإمكان أيضا تسويتها بأي وسيلة عن طريق قوة الضغوط الاقتصادية.

ويمكن الاختلاف في الرأي بشأن مثل هذه الأولوية الكاملة عن طريق إثبات قوة الاعتبارات الأخرى بما في ذلك قوة الضغوط الاقتصادية. ونسأل لماذا يتعين أن يكون وضع الضغوط والمتطلبات الاقتصادية الشديدة، والتي يمكن أن تكون مسألة حياة أو موت، أدنى من ضغوط ومتطلبات الحرية الشخصية؟ ولقد أثار هذه القضية بقوة في صيغة عامة هربرت هارت منذ زمن طويل مضى (في مقال شهير له عام ١٩٧٣). واعترف جون بقوة هذه الحجة في كتاب تال له بعنوان «الليبرالية السياسية»، واقترح وسائل لملاءمتها داخل بنية نظريته عن العدالة [١٦].

وإذا شئنا أن تكون «أولوية الحرية» مستساغة حتى في سياق البلدان التي يعضها الفقر الشديد، فلابد أن يكون محتوى هذه الأولوية، حسبما أعتقد وأؤكد، واضحا تفصيلا من حيث طبيعة خصائصه. بيد أن هذا لا يرقى إلى حد القول بأنه لا يتعين ألا تكون للحرية أولوية، بل نقول إن صيغة وشكل هذا الطلب حري به ألا يؤدي إلى التغاضي بسهولة عن المطالب والحاجات الاقتصادية. ولنا أن نمايز في حقيقة الأمر بين: (١) اقتراح راولس في صيغته الصارمة عن الحاجة إلى أن تكون للحرية أسبقية طاغية عندما نكون في حالة نزاع، و(٢) إجرائه العام لفصل الحرية الشخصية عن أنماط المزايا الأخرى بشأن المعالجة الخاصة. ويتعلق المطلب الثاني، وهو الأكثر عمومية، بالحاجة إلى تقييم وتقدير الحريات على نحو مختلف عن المزايا الفردية للأنواع الأخرى.

وأؤكد أن القضية المحورية ليست هي الأسبقية الكاملة، بل هي ما إذا كان ينبغي أن تحظى حرية شخص ما بنفس نوع الاهتمام (لا أكثر) الذي تحظى به الأنماط الأخرى للمزايا الشخصية، من مثل الدخل والمنافع...

إلخ. والسؤال على وجه التحديد هو ما إذا كانت أهمية ودلالة الحرية بالنسبة إلى المجتمع يعبر عنها بصدق الاهتمام الذي يوليه الشخص نفسه لها عند الحكم على مجمل مصلحته الخاصة. إن القول بتفوق وتميز الحرية (بما في ذلك الحريات السياسية والحقوق المدنية الأساسية) يثير الشكوك في الاعتقاد بأنه يكفي للحكم على الحرية أنها مصلحة وفيرة (شأن أي وحدة إضافية إلى الدخل) يتلقاها المرء ذاته من تلك الحرية.

وحتى نحول دون أي سوء فهم أرى لزاما أن أوضح أن المقابلة ليست مع القيمة التي يضفيها المواطنون - ولديهم الحق في ذلك - على الحرية والحقوق في أحكامهم السياسية. وإنما على العكس تماما: إن ضمانة الحرية يتعين أن ترتبط في نهاية المطاف بالقبول السياسي العام لأهميتها. ومن ثم فإن المقابلة هنا هي مع المدى الذي تؤدي إليه زيادة الحرية أو الحقوق إلى زيادة الميزة والمصلحة الشخصية للفرد والتي هي جزء فقط من المحتوى المتضمن. وإن الدعوى هنا هي أن الأهمية السياسية للحقوق يمكن أن تتجاوز كثيرا مدى تعزيز المصلحة الشخصية للحائزين على هذه الحقوق عندما ينالونها. كذلك فإن مصالح الآخرين متضمنة أيضا (نظرا إلى تداخل وتشابك حريات الناس على اختلافهم)، كما أن انتهاك الحرية هو انتهاك وتعدٍّ إجرائي لنا كل الحق في مقاومته كشيء كريه مرذول في ذاته. معنى هذا أن ثمة عدم تماثل إزاء المصادر الأخرى للمصلحة الفردية، من مثل الدخول، التي ينبغي تقييمها بعامة على أساس كيفية ومدى مساهمتها بالنسبة إلى المصالح الشخصية لكل. إن ضمانة الحرية والحقوق السياسية الأساسية حري أن تكون لها الأولوية الإجرائية المترتبة على هذا الوضوح العاطل من أي تماثل.

وهذه مسألة مهمة بوجه خاص في سياق الدور التكويني للحرية وللحقوق السياسية والمدنية لكي يصبح بالإمكان توفر خطاب عام وتأسيس تواصل بشأن معايير وقيم اجتماعية متفق عليها. وسوف أتناول هذه المسألة الصعبة بتفصيل أكثر في البابين السادس والعاشر.

روبرت نوزيك والنزعة التحريرية

أعود الآن إلى مسألة الأولوية الكاملة للحقوق، بما في ذلك حقوق الملكية، حسبما وردت في أكثر الصيغ تدقيقا للنظرية التحريرية. مثال ذلك أن نظرية نوزيك (كما عرضها كتاب الفوضى والدولة واليوتوبيا) تفيد بأن «الصلاحيات» التي توافرت للناس من خلال ممارسة تلك الحقوق لا يمكن بوجه عام ترجيحها بسبب نتائجها ـ مهما كانت هذه النتائج غثة. وثمة استثناء واحد يقول به نوزيك ويتعلق بما يسميه «مظاهر الذعر الأخلاقي الكارثية». بيد أن هذا الاستثناء ليس مندمجا تماما مع بقية النهج الذي التزم به نوزيك، كما أن هذا الاستثناء غير مصحوب بتبرير صحيح (إذ يظل مقتصرا على الغرض المشار إليه). إن الأولوية المطلقة للحقوق التحريرية يمكن أن تمثل إشكالية محددة، حيث إن النتائج الفعلية المترتبة على تفعيل هذه الصلاحيات يمكن جدا أن تتضمن نتائج مروعة. إذ يمكن أن تفضي بخاصة إلى انتهاك الحرية الموضوعية للأفراد في إنجاز أمور لديهم كل الحق في أن يولوها أهمية كبرى بما في ذلك الإفلات من موت يمكن تجنبه أو أن يحظوا بتغذية جيدة وصحة جيدة، وأن تتوافر لهم قدرة على القراءة والكتابة والحساب ... إلخ. إن أهمية هذه الحريات لا يمكن إغفالها على أسس الإيمان بفكرة «أولوية الحرية».

مثال ذلك، وكما أوضحت في كتابي «الفقر والمجاعات»، يمكن حتى أن تقع مجاعات مروعة دون حدوث انتهاك للحقوق التحريرية (بما في ذلك حقوق الملكية) لأي إنسان كان [١٧]. إن المعوزين من أمثال المتعطلين أو من أصابهم الفقر يمكن أن يتضوروا جوعا، لا لشيء سوى أن «صلاحياتهم» ـ وهي صلاحيات مشروعة ـ لا توفر لهم طعاما كافيا. ويمثل هذا حالة خاصة لما يسمى «الذعر الأخلاقي الكارثي». ويمكن أن نوضح كيف أن مظاهر الفزع أيا كانت درجة خطرها ـ من مثل المجاعات شديدة الوطأة وحتى نقص التغذية المزمن والجوع المتوطن ولكن دون إفراط ـ تتلاءم مع نظام لا يشهد انتهاكا للحقوق التحريرية لأي فرد من أبنائه. كذلك بالمثل فإن الأشكال الأخرى من الحرمان (من قبيل نقص الرعاية الطبية للأمراض التي يسهل علاجها والشفاء منها) يمكن أن تتعايش مع إشباع جميع الحقوق التحريرية (بما في ذلك حقوق الملكية الخاصة).

وجدير بالذكر أن اقتراح نظرية عن الأولوية السياسية ومستقلة عن النتائج يعيبها حالة من اللامبالاة الشديدة إزاء الحريات الموضوعية التي تتوافر أو لا تتوافر للناس في نهاية المطاف. وكم هو عسير علينا قبول قواعد إجرائية بسيطة دون اعتبار للنتائج . مهما كانت هذه النتائج مفزعة وغير مقبولة بتاتا بالنسبة إلى حياة الناس ممن يعنيهم الأمر. ويمكن في مقابل هذا أن يولي التفكير المعني بالنتائج اهتماما كبيرا بإنجاز أو انتهاك الحريات الفردية (بل ويمكن أن يوفر لها معالجة خاصة ملائمة) دون إغفال للاعتبارات الأخرى بما في ذلك التأثير الفعلي للإجراءات الخاصة بكل منها على الحريات الموضوعية التي يتمتع بها الناس فعليا [١٨]. ومن ثم فإن إغفال النتائج بعامة، بما في ذلك الحريات التي يحظى بها الناس لممارستها، أو لا يحظون بها، يستحيل أن يكون أساسا كافيا لصوغ نظام تقييمي مقبول.

إن النزعة التحريرية كنهج للتعامل تمثل، في ضوء أساسها المعلوماتي، نزعة شديدة المحدودية والتقييد. ذلك أنها لا تغفل فقط تلك المتغيرات التي توليها نظرية المنفعة ونظرية الرفاه أهمية كبرى، بل ولأنها تغفل أيضا أكثر الحريات أساسية التي لنا كل الحق في أن نعتز ونطالب بها. وإننا حتى إن افترضنا أن الحرية وضع خاص، فليس من المستساغ أبدا الزعم بأنه لابد أن تكون لها أولوية مطلقة على النحو الذي تصر عليه النظريات التحريرية. إننا بحاجة إلى أساس معلوماتي أعم وأشمل عن العدالة.

المنفعة والدخل الحقيقي والمقارنات بين الأشخاص

يتحدد معنى «المنفعة» في الأخلاق النفعية التقليدية بأنها السعادة أو اللذة، وأحيانا أخرى بمعنى تحقيق الرغبات. والملاحظ أن هذه الطرق في تعريف المنفعة على أساس معايير قياسية ذهنية (عن السعادة أو الرغبة) لم يقتصر استخدامها على فلاسفة رواد من أمثال جيرمي بنتام، بل استخدمها أيضا علماء اقتصاد نفعيون مثل فرنسيس إدجورث وألفريد مارشال وإيه.سي. بيجو ودنيس روبرتسون. وكما ناقشنا في

مطلع هذا الباب نلحظ أن هذا المعيار القياسي الذهني معرَّض لتشوشات نتيجة حالات التكيف النفسي مع الحرمان المزمن. ويمثل هذا في حقيقة الأمر قيدا مهما على مصداقية النزعة الذاتية للمعايير القياسية الذهنية من مثل اللذات والآلام. ترى هل يمكن خلاص المذهب النفعي من هذا القيد؟

وجدير بالذكر أن نظرية الاختيار المعاصرة، نأت إلى حد كبير في استخدامها الحديث «للمنفعة» عن مطابقتها باللذة أو تحقيق الرغبة في محاولة لبيان أن المنفعة مجرد تمثيل عددي لاختيار الشخص. وأود أن أوضح أن هذا التغير لم يحدث كاستجابة فقط لمشكلة التكيف الذهني، بل حدث أساسا كرد فعل إزاء انتقادات كل من ليونيل روبنس وغيره من الوضعيين المنهجيين. إذ رأى هؤلاء أن المقارنات بين الأشخاص بشأن العقول المختلفة للناس أمر «غير ذي معنى» من وجهة نظر علمية. ودفع روبنس «بأنه ليست هناك وسيلة لإنجاز مثل هذه المقارنات. ومضى أكثر من ذلك وروى الشكوك التي عبر عنها لأول مرة - ويوافق هو عليها - دبليو. إس. جيفونز الأب الروحي النفعي الذي قال: «كل عقل هو لغز غامض إزاء أي عقل آخر، وليس بالإمكان وجود قاسم مشترك للمشاعر» [(١٩)]. واقتنع الاقتصاديون بأن ثمة خطأ منهجيا حقيقيا في استخدام أسلوب مقارنة المنافع بين الأشخاص. وما أن تحقق هذا حتى تهاوت الصيغة الأصلية للتراث النفعي وحلت محلها أساليب مختلفة للتسوية والوصول إلى حل وسط. وثمة حل وسط توفيقي محدد شاع استخدامه الآن ويقضي بألا نعتبر المنفعة أي شيء آخر سوى تعبير عن الأفضلية لدى الشخص. وكما ذكرنا في السابق فإننا إذ نقول، حسب هذه الصيغة لنظرية المنفعة، إن شخصا ما له منفعة في الحالة «س» أكثر مما له في الحالة «ص»، فإنه قول لا يختلف عن قولنا إنه كان على الشخص أن يكون في الحالة «س» بدلا من الحالة «ص».

وميزة هذا النهج أنه لا يشترط علينا إجراء الممارسة الصعبة المتمثلة في المقارنة بين الأوضاع الذهنية (من مثل اللذات والرغبات) بين أشخاص مختلفين. إنه يغلق الباب تماما أمام إمكان عقد مقارنة مباشرة بين الأشخاص بشأن المنافع (المنفعة هي القياس المنفصل لتعبير الفرد عن

أفضلياته). وحيث إن المرء ليس لديه اختيار بأن يصبح شخصا آخر، فإن المقارنات بين الأشخاص من حيث المنفعة القائمة على الاختيار لا يمكن استنتاجها من خلال الاختيارات الفعلية [٢٠].

وإذا كان لأشخاص مختلفين أفضليات مختلفة (تتجلى فرضا في صورة المطالبة بوظائف مختلفة) فلن تكون هناك، كما هو واضح، وسيلة لعقد مقارنات بين الأشخاص تأسيسا على هذه الأفضليات المتباينة. ولكن ماذا لو أنهم يتقاسمون الأفضلية ذاتها، وكانت لهم الاختيارات ذاتها في ظروف متماثلة؟ واضح أن هذه حالة خاصة جدا (ذلك أنه، وكما قال هوراس، هناك أفضليات كثيرة بقدر عدد الناس). ولكن لا يزال من المهم أن نسأل عما إذا كان بالإمكان عقد مقارنات بين الأشخاص في مثل هذه الحالة الخاصة جدا. نلحظ في حقيقة الأمر أن افتراض أفضلية مشتركة وخيار سلوكي مشترك أمر يحدث كثيرا في التطبيق العملي لاقتصادات الرفاه ويجري استخدامه مرارا لتبرير الفرض القائل بأن كل شخص لديه دالة المنفعة ذاتها. وهذه مطابقة أسلوبية مفرطة لمقارنة المنفعة فيما بين الأشخاص. ترى هل هذا افتراض منطقي مقبول لتفسير المنفعة على أنها تمثيل عددي للأفضليات؟

الإجابة، للأسف، بالسلب. إنه لصحيح يقينا أن افتراض أن كل من له دالة المنفعة نفسها سوف تكون له الأفضليات ذاتها والخيار السلوكي ذاته شأن الجميع. ولكن هذا هو الحال بالنسبة لافتراضات كثيرة أخرى. مثال ذلك لو أن شخصا حصل بالضبط على نصف (أو ثلث أو واحد على مائة أو واحد على مليون) من المنفعة من كل حزمة سلع حصل عليها شخص آخر، فإن كلا منهما سيكون له الخيار السلوكي ذاته ودالة الطلب ذاتها. ولكن، كما هو واضح، لن يكون نفس مستوى المنفعة من أي حزمة سلع. وأكثر من هذا رياضيا أن التمثيل العددي للخيار السلوكي ليس فريدا، ذلك أن كل خيار سلوكي يمكن أن تمثله مجموعة واسعة من الدالات النفعية الممكنة [٢١]. إن توافق الخيار السلوكي لا يستلزم تطابقا في المنافع [٢٢].

وهذه ليست مجرد «مشكلة» ظاهرية أو صورية تتعلق بالنظرية الخالصة، وإنما يمكن أن يترتب عليها فارق ضخم جدا في الممارسة العملية أيضا. مثال ذلك أنه لو وصل الأمر إلى حد أن شخصا ما محبطا أو عاجزا

أو مريضا توافرت لديه مصادفة دالة الطلب ذاتها بشأن حزم سلعية التي لدى شخص آخر لا يعاني الحالة المرضية نفسها فسوف يكون من العبث تماما الإصرار على أن له المنفعة ذاتها (أو الرفاه أو نوعية الحياة ذاتها) من حزمة سلعية شأن المنفعة التي يمكن أن يحصل عليها آخر. مثال ذلك أن شخصا فقيرا يعاني داء طفيليات المعدة ربما يفضل الحصول على كيلوجرامين من الأرز بدلا من كيلوجرام واحد وهو ما يمكن أن يفعله شخص آخر فقير مثله ولكنه لا يعاني من الداء نفسه. ولكن سوف يكون عسيرا التأكيد أن الاثنين سوف ينتفعان بالقدر ذاته من كيلوجرام الأرز. وهكذا فإن افتراض الخيار السلوكي ذاته ودالة الطلب ذاته (وهو ليس بافتراض مسبق واقعي أبدا) لا يهيئ لنا أي مبرر لكي نتوقع دالة المنفعة ذاتها. معنى هذا أن المقارنات فيما بين الأفراد مسألة متمايزة تماما عن تفسير الخيار السلوكي، ولا يمكن المطابقة بينهما إلا من خلال تشوش وخلط مفاهيمي فقط.

وغالبا ما يكون مصير هذه المشكلات الإغفال فيما يعرف باسم مقارنات المنفعة القائمة على أساس اختيار السلوك والذي يرقى، في أحسن صوره، إلى مقارنات بين «دخول حقيقية» فقط ـ أو مقارنات الأساس السلعي للمنفعة. ولكن الملاحظ أنه حتى مقارنات الدخل ـ الحقيقي ليست سهلة عندما تكون لأشخاص مختلفين دالات طلب متباينة، وهو ما من شأنه ان يحد من المبرر العقلاني لمثل هذه المقارنات (بل وحتى بالنسبة للأساس السلعي للمنفعة، ناهيك عن المنافع ذاتها). وغني عن البيان أن قيود معالجة مقارنات الدخل الحقيقي باعتبارها مقارنات منفعة مفترضة هي قيود شديدة الصرامة. ويرجع هذا جزئيا إلى الوضع التحكمي الكامل (حتى وإن تلاقت دالات الطلب عند أفراد مختلفين) لافتراض أن الحزمة السلعية الواحدة لابد وأن يتولد عنها مستوى المنفعة ذاته لدى الأشخاص المختلفين. ويرجع أيضا إلى صعوبات في الاستدلال واستبيان حتى الأساس السلعي للمنفعة (عندما تتضارب دالات الطلب) [٢٣].

وربما نجد على المستوى التطبيقي أن المشكلة الأكبر في معالجة موضوع الرفاه على أساس نهج الدخل الحقيقي إنما تكمن في التباين بين البشر. ذلك لأن الاختلافات من حيث العمر والجنوسة والمواهب الخاصة، والعجز وقابلية

المرض وغير ذلك، يمكن أن تهيئ لشخصين مختلفين أحدهما عن الآخر فرصا متعارضة تماما من حيث نوعية الحياة، حتى وإن اشتركا معا بالدقة في الحزمة السلعية نفسها. إن التنوع البشري من بين الصعوبات التي تحد من الاستفادة من المقارنة على أساس الدخل الحقيقي عند الحكم على المزايا والمصالح النسبية بين أشخاص مختلفين. وسوف أبحث بإيجاز الصعوبات المختلفة في القسم الثاني قبل أن أشرع في بحث نهج بديل لمعالجة مقارنة المصالح والمزايا بين الأشخاص.

الرفاه: مظاهر التنوع وتغير الخواص

نستخدم الدخل والسلع كأساس مادي لرفاهنا. ولكن الاستخدام المتوقع أن نفيد به على التوالي من حزمة ما من السلع أو، على نحو أكثر تعميما، من مستوى معين من الدخل مقيد بشكل حاسم على عدد من الظروف الطارئة، الشخصية والاجتماعية على السواء [٢٤]. ولكم هو يسير أن نحدد على الأقل خمسة مصادر متمايزة للاختلاف بين دخلنا الحقيقي والمزايا ـ الرفاه والحرية ـ التي نحصل عليها منه.

١ـ الفوارق البنيوية الشخصية: يتصف الناس بخصائص مادية متباينة ترتبط بحالات العجز أوالمرض أو العمر أو الجنوسة. وهذه الخصائص سبب في تباين احتياجات كل عن الآخر. مثال ذلك، الشخص المريض ربما يحتاج إلى دخل أكبر ليكافح المرض. وهو دخل قد لا يحتاج إليه شخص غير مريض. ونلحظ أن المريض، حتى في حالة توافر العلاج الطبي، ربما لا يتمتع بنوعية الحياة ذاتها التي ييسرها مستوى معين من الدخل لشخص آخر. إذ ربما يكون شخص معوق في حاجة إلى أعضاء صناعية، أو شخص مسن في حاجة إلى مساندة ودعم أكبر، أو ربما تحتاج امرأة حامل إلى تناول المزيد من مصادر التغذية، وهكذا. معنى هذا أن التعويض اللازم عن «الأضرار» سوف يتباين، علاوة على أن بعض الأضرار ربما لا يتسنى «تصحيحها» بالكامل حتى مع توافر الدخل.

٢ـ مظاهر التنوع البيئي: مظاهر التباين في الأوضاع البيئية من مثل الظروف المناخية (اختلاف في درجات الحرارة، وفي سقوط المطر والفيضانات ... الخ) يمكن أن تؤثر فيما يحصل عليه المرء من مستوى معين

من الدخل. ونحن نعرف أن احتياجات الفقير من التدفئة والملابس في الظروف المناخية الباردة تتسبب في مشكلات ربما لا يشاركه فيها من يساويه في الفقر في مواقع دافئة. كذلك فإن وجود أمراض معدية في إقليم ما (ابتداء من الملاريا والكوليرا حتى مرض الإيدز) من شأنها أن تغير نوعية الحياة التي يمكن أن يعيشها سكان هذا الإقليم. وهذا أيضا هو الحال بالنسبة للتلوث وغيره من المعوقات البيئية.

٣ـ مظاهر التباين في المناخ الاجتماعي: إن تحويل الدخل والموارد الشخصية إلى نوعية للحياة يتأثر كذلك بالظروف الاجتماعية، بما في ذلك الترتيبات التعليمية العامة وشيوع أو اختفاء الجريمة والعنف في موقع بذاته. كذلك فإن قضايا الأوبئة والتلوث هي قضايا بيئية وتتأثر بالظروف والأوضاع الاجتماعية. والملاحظ، علاوة على المنشآت والمرافق العامة أن طبيعة العلاقات السائدة داخل المجتمع المحلي يمكن أن تكون على غاية الأهمية، وهذا ما تنزع إلى تأكيده الأدبيات المعاصرة عن «رأس المال الاجتماعي» [٢٥].

٤ـ الفوارق من حيث الزوايا النسبية: إن المتطلبات السلعية لأنماط سلوكية راسخة يمكن أن تختلف من مجتمع إلى آخر تأسيسا على الأعراف والتقاليد والعادات. مثال ذلك أن يكون المرء فقيرا نسبيا في مجتمع محلي غني، يمكن أن يحول هذا بينه وبين إنجاز بعض «المهام» الأولية (مثل المشاركة في حياة المجتمع)، حتى إن كان دخله، حسب التقديرات المطلقة، أعلى كثيرا من مستوى الدخل الذي يحصل عليه أبناء مجتمعات أفقر حالا، ويمكن بوساطته أداء تلك المهام بنجاح وسهولة كبيرة. مثال ذلك أن تكون لدى المرء قدرة على الظهور بين الناس دون أدنى خجل، ربما يستلزم توافر مستويات أرقى من الملبس وغير ذلك من مظاهر الاستهلاك المظهرية في مجتمع غني أكثر مما تقتضيه الحال في مجتمع فقير (وهذا هو ما أشار إليه آدم سميث منذ قرنين) [٢٦]. وجدير بالملاحظة أن هذه القابلية ذاتها للتغير وفقا للمعايير والمقاييس يمكن أن تصدق على الموارد الشخصية اللازمة للوفاء بالاحترام الذاتي للمرء. ويعتبر هذا أساسا نوعا من التباين فيما بين المجتمعات قبل أن يكون تباينا بين الأفراد داخل مجتمع بذاته. غير أن المسألتين دائما ما تكونان متشابكتين.

٥- التوزيع داخل الأسرة: الدخول التي يحصل عليها فرد أو أكثر من أبناء الأسرة يتقاسمها الجميع - سواء منهم من يعمل أو لا يعمل. وهكذا تصبح الأسرة الوحدة الأساسية للتفكير في الدخل من زاوية استخدام الدخل والإفادة به. وطبعي أن رفاه أو حرية الأفراد في أسرة ما سيكون رهن الكيفية التي تستخدم بها الأسرة دخلها من أجل تطوير ودعم مصالح وأهداف مختلف أبناء الأسرة. معنى هذا أن توزيع الدخل داخل الأسرة يمثل متغيرا معياريا حاسما لربط الفرص والإنجازات الفردية بالمستوى الشامل لدخل الأسرة. ولا ريب في أن قواعد التوزيع التي تلتزم بها الأسرة (من مثل ما يتعلق منها بالجنوسة أو العمر أو الاحتياجات المنظورة) يمكن أن تتسبب في ظهور فارق أساسي بين ما يحققه المرء من أبناء الأسرة من إنجازات أو يواجهه من إعسار [٢٧].

وواضح أن هذه المصادر المختلفة للتباين في العلاقة بين الدخل والرفاه من شأنها أن تجعل الوفرة - بمعنى ارتفاع الدخل الحقيقي - معلما محدود القدرة للكشف عن الرفاه ونوعية الحياة. وسوف أعود ثانية إلى الحديث عن هذه التباينات وأثرها (خاصة في الباب الرابع). ولكن يتعين قبل ذلك بذل محاولة للإجابة عن السؤال التالي: ما البديل؟ وهذا هو السؤال الذي سوف أتناوله فيما بعد.

الدخول والموارد والحريات

القول بأن الفقر ما هو إلا نقص في الدخول، قول شائع وراسخ في الأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع. وليس هذا بالقول الساذج، نظرا لأن الدخل - إذا ما تحدد معناه بدقة - له أثره الكبير في ما يمكن وما لا يمكن أن نفعله. وغالبا ما يكون نقص الدخل العلة الكبرى لمظاهر الحرمان التي نقرنها قياسيا بالفقر، بما في ذلك الجوع والمجاعات. وتتضمن الدراسات عن الفقر حجة متميزة تقضي بأن نستهل بما لدينا من معلومات عن توزيع الدخل، خاصة الدخول الحقيقية المنخفضة [٢٨].

ولكن ثمة حجة مقنعة بالقدر نفسه تدعونا إلى ألا نقنع فقط بتحليل الدخل. إذ ها هو جون راولس في دراسته التحليلية عن «المنافع الأولية» primary goods يقدم لنا صورة أعم عن الموارد التي يحتاج إليها الناس

بغض النظر عن غايات كل منهم. وتشتمل هذه الموارد على الدخل ولكن بالإضافة إلى «وسائل» أخرى ذات غرض عام. وإن المنافع الأولية هي وسائل غرض عام تساعد أي فرد على النهوض بأهدافه وتشتمل على «الحقوق والحريات والفرص والدخل والثروة والأسس الاجتماعية لاحترام الذات» [٢٩]. وجدير بالملاحظة أن التركيز على المنافع الأولية في إطار فكر راولس يرتبط بنظرته عن الميزة الفردية في ضوء الفرص التي يحظى بها الأفراد لمتابعة وتحقيق أغراض كل منهم. ورأى راولس هذه الأغراض على أنها السعي من أجل تحقيق «مفاهيم المرء عن الخير والنفع»، وهو ما يختلف من شخص إلى آخر. إذ على الرغم من أن كل امرئ يملك نفس السلة من المنافع الأولية شأنه شأن الآخرين (أو حتى لو كان يملك سلة أكبر) فإنه يشعر في نهاية المطاف بأنه أقل سعادة من غيره (كأن تكون لديه على سبيل المثال ميول ونوازع مسرفة) ومن ثم لا حاجة للقول بأن هذه اللامساواة في حيز المنفعة بحاجة إلى أن تشتمل على ظلم. ويؤكد راولس بأن على المرء أن يكون مسؤولا عن أفضلياته [٣٠].

بيد أن توسيع بؤرة المعلومات من الدخول إلى المنافع الأولية غير كاف لمعالجة جميع التباينات ذات الصلة في العلاقة بين الدخل والموارد من ناحية، وكذا بين الرفاه والحرية من ناحية أخرى. والحقيقة أن المنافع الأولية ذاتها هي في الأساس أنماط متباينة من الموارد العامة كما أن استخدام هذه الموارد لتوليد القدرة على أداء أمور قيمة إنما يكون عرضة، إلى حد كبير، للقائمة ذاتها من التباينات التي عرضنا لها في الجزء الأخير ضمن سياق استعراضنا للعلاقة بين الدخل والرفاه: مظاهر التغاير الشخصية، ومظاهر التباين البيئية، ومظاهر التباين في المناخ الاجتماعي، واختلافات المنظور النسبي واختلافات التوزيع داخل الأسرة [٣١]. ونعرف على سبيل المثال أن الصحة الشخصية، وقدرة المرء على أن يكون في حالة صحية جيدة تتوقف على مؤثرات كثيرة ومتنوعة للغاية [٣٢].

والبديل من تركيز الاهتمام على وسائل الحياة الطيبة هو التركيز على الحياة الفعلية الواقعية التي يعمد الناس إلى تحقيقها (أو لنتجاوز هذا ويكون التركيز على حرية إنجاز حياة فعلية واقعية يمكن أن يتوافر للمرء المبرر للشعور بقيمتها). وشهد علم الاقتصاد المعاصر محاولات

كثيرة في الواقع للاهتمام مباشرة «بمستويات العيش» والعناصر المكونة لها وكذا بالقدرة على الوفاء بالحاجات الأساسية. وغير هذا على الأقل بداية من إيه. سي. بيجو وما بعده [٣٣]. وجدير بالذكر أنه ابتداء من عام ١٩٩٠، وتحت قيادة رائدة من محبوب الحق (عالم الاقتصاد الباكستاني المبرز الذي وافته المنية فجأة عام ١٩٩٨) بدأ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) في نشر تقارير سنوية عن «التنمية الإنسانية» التي ألقت بانتظام ضوءا على الحياة الفعلية التي يعيشها الناس خاصة المحرومين نسبيا [٣٤].

وغني عن البيان أن الاهتمام بالحياة التي يحياها الناس فعلا ليس بالأمر الجديد في علم الاقتصاد. (كما أشرنا في الباب الأول). ولقد كان اهتمام أرسطو في الحقيقة بالحياة البشرية الصالحة (كما تناقش مارثا فوسبوم) مقترنا صراحة بضرورة «التشديد أولا على وظيفة الإنسان»، ثم الانتقال بعد ذلك إلى استكشاف «الحياة بمعنى النشاط»، باعتبار هذا الدعامة الأساسية للتحليل المعياري [٣٥]. كذلك، وكما أشرنا سابقا، تجلى بقوة الاهتمام بظروف المعيشة في الكتابات الخاصة بالحسابات القومية والرخاء الاقتصادي التي كتبها الرواد من المحللين الاقتصاديين من أمثال وليام بيتي وجريجوري كنج وفرانسوا كويزناى وأنطوان ـ لورنت لافوازييه وجوزيف ـ لويس لاجرانج.

وهذا أيضا نهج عني به كثيرا آدم سميث. إذ كان آدم سميث، كما ذكرنا سابقا، معنيا بالقدرة على الأداء باعتبارها «قدرة على الظهور في المجال العام دون خجل» (وليس فقط بفضل الدخل الحقيقي أو حزمة السلع المملوكة) [٣٦]. وإن ما يعتبره مجتمع ما «ضرورة» يتعين تحديده، في ضوء تحليل آدم سميث، على أساس حاجة المجتمع إلى توليد بعض من الحريات اللازمة في حدها الأدنى من مثل القدرة على الظهور في المجال العام، دون شعور بالخجل أو القدرة على المشاركة في حياة المجتمع المحلي. وعرض آدم سميث القضية على النحو التالي:

«الضرورات لا أفهم منها فقط السلع التي لا غنى عنها لدعم الحياة، بل كل ما تعتبره أعراف وعادات البلد أمرا غير لائق بذوي الاعتبار والتقدير من الناس، بل حتى أدنى الناس مرتبة. إن قميصا من الكتان،

كمثال، لا يمثل على سبيل الدقة والتحديد ضرورة من ضرورات الحياة. وعندي أن اليونانيين القدماء والرومان عاشوا حياة هنيئة للغاية على الرغم من أنهم لم يعرفوا الملابس الكتانية. ولكننا في أيامنا هذه، وفي القطاع الأكبر من أوروبا، نجد عامل المياومة المحترم يخجل من الظهور بين الناس من دون قميص من الكتان، ذلك لأن افتقاره إليه يعني أن الفقر بلغ به درجة تقارب الشعور بالعار، بحيث إن من يعاني مثله لابد أن يكون سلوكه سيئا إلى أقصى الحدود. كذلك ترى الأعراف الاجتماعية جعلت من الأحذية الجلدية ضرورة من ضرورات الحياة في إنجلترا. ولهذا فإن أفقر الناس من ذوي الاعتبار سواء كان ذكرا أم أنثى يخجل من الظهور بين الناس من دونها» [٣٧].

ونقول بالطريقة نفسها إن الأسرة في أمريكا المعاصرة أو في غرب أوروبا قد يشق عليها أن تشارك في حياة المجتمع إذا لم تكن تملك بعضا من سلع بذاتها (من مثل الهاتف أو التليفزيون أوالسيارة) والتي لا تعتبر ضرورة للحياة في المجتمعات الفقيرة. ومن ثم، وفي ضوء هذا التحليل، يتعين أن ينصب الاهتمام على الحريات التي تولدها لنا السلع وليس على السلع ذاتها.

الرفاه والحرية والقدرة

حاولت أن أدفع فيما سبق بأن «الحيز» الملائم، ولأسباب تقييمية كثيرة، ليس حيز المنافع (كما يزعم دعاة الرفاه) ولا حيز المنافع الأولية (كما يطالب راولس)، بل حيز الحريات الموضوعية ـ القدرات ـ لاختيار المرء حياة لديه المبرر لإضفاء قيمة عليها [٣٨]. وإذا كان الهدف هو التركيز على الفرصة الحقيقية المتاحة للفرد من أجل السعي وإنجاز أهدافه (كما يوحي راولس صراحة) فإن الاهتمام لن يكون منصبا فقط على المصالح الأولية التي يعني بها ويجنيها الفرد، بل سوف ينصب أيضا على الخصائص الشخصية وثيقة الصلة التي تحكم تحول المصالح الأولية إلى قدرة للشخص على النهوض بأهدافه وتطويرها. مثال ذلك أن شخصا ما مصابا بحالة عجز ربما يحوز سلة أكبر من المنافع الأولية، بينما فرصته من أجل العيش حياة سوية عادية (أو فرصته للسعي ولإنجاز أهدافه) أقل من فرصة شخص صحيح البنية لديه سلة أصغر

من المصالح الأولية. كذلك الحال لو أن شخصا مسنا أو عرضة للإصابة بالمرض يمكن أن يعاني، بالمعنى العام، أضرارا أكثر مع حيازته على حزمة أكبر من المصالح الأولية [٣٩].

وإن مفهوم «الأداء الوظيفي» وهو مفهوم له جذور أرسطية مميزة، يعكس مختلف الأشياء التي يمكن للمرء أن يراها ذات قيمة ليؤديها أو ليحياها [٤٠]. وإن المهام الوظيفية التي يؤديها الشخص عن إيمان منه بقيمتها يمكن أن تتباين من كونها مهام أولية مثل أن يتناول غذاء كافيا وأن يكون حرا من حيث قدرته على تجنب المرض [٤١]، إلى أنشطة شديدة التعقيد أو حالات شخصية مثل كونه قادرا على المشاركة بنصيب في حياة مجتمعه وضمان احترام الذات.

وتشير «قدرة» الشخص إلى المجموعات البديلة المؤلفة من عمليات الأداء الوظيفي التي يراها الشخص مجدية له. وهكذا تغدو القدرة نوعا من الحرية: الحرية الموضوعية لإنجاز مجموعات بديلة من عمليات أداء المهام الوظيفية (أو لنصفها بصورة أقل شكلية، الحرية في إنجاز أساليب حياة متباينة). مثال ذلك الشخص الميسور الذي يصوم ربما يسعى لإنجاز أداء وظيفي مماثل من حيث الطعام أو التغذية مثله مثل المعوز الفقير الذي تجبره ظروفه على التضور جوعا. ولكن الشخص الأول لديه بالفعل «قدرة» مغايرة لقدرة الآخر (إذ إن الأول بإمكانه أن يختار طعاما جيدا وأن يحظى بتغذية متميزة لجسده، وهذا ما لا يستطيعه الشخص الثاني).

ويمكن أن يدور جدال موضوعي بشأن عمليات بذاتها من عمليات الأداء الوظيفي التي يتعين أن تتضمنها قائمة الإنجازات المهمة والقدرات المقابلة لها [٤٢]. وإن هذه المسألة التقييمية لا فكاك منها عند ممارسة عملية تقديرية من هذا النوع. وإن من أهم مزايا هذا النهج ضرورة معالجة هذه القضايا التحكيمية بأسلوب صريح واضح بدلا من إخفائها داخل إطار ضمني.

وليست هذه هي المناسبة التي تسمح لنا بالمضي قدما أكثر من ذلك في تقنيات تمثيل وتحليل عمليات الأداء الوظيفي والقدرات. ذلك أن كم أو مدى كل عملية للأداء الوظيفي التي يقوم بها شخص ما يمكن أن يمثلها

عدد حقيقي، وبعد أن يتحقق هذا يمكن أن نعتبر الإنجاز الفعلي لهذا الشخص القوة الموجهة للأداء الوظيفي. وسوف تتألف القدرة من القوى الموجهة للأداء الوظيفي البديلة التي يمكن للمرء أن يختار من بينها [٤٣]. وبينما تعكس مجموعات الأداء الوظيفي للشخص إنجازاته الفعلية فإن القدرة تمثل حريته في الإنجاز: المجموعات البديلة للأداء الوظيفي التي يمكن للمرء أن يختار من بينها [٤٤].

وإن التركيز التقييمي لهذا النهج المعني بالقدرة يمكن أن ينصب إما على عمليات الأداء الوظيفي المتحققة في الواقع (أي ما يستطيع شخص ما أداءه بالفعل) أو القدرات المتوافرة في بدائل تملكها (أي الفرص الحقيقية المتاحة للشخص). ويفيد الاثنان نمطين مختلفين من المعلومات ـ النمط الأول عن الأشياء التي يفعلها امرؤ ما، والثاني عن الأشياء التي يكون المرء موضوعيا حرا في أن يفعلها. وجدير بالذكر أن كلا من هذين النهجين عن القدرة مستخدم في أدبيات الاقتصاد، بل وحدث أن جمع الباحثون بينهما أحيانا [٤٥].

ويفيد تراث راسخ في علم الاقتصاد بأن القيمة الحقيقية لمجموعة من الخيارات تتمثل في الاستخدام الأفضل الممكن لها، وكذا الاستخدام الفعلي لها من حيث أن يبلغ السلوك أقصى مداه مع انتفاء الشك وعدم اليقين. ومن ثم فإن القيمة الاستعمالية للفرصة تعتمد على قيمة أحد عناصرها (بمعنى الخيار الأفضل أو الخيار الذي تحقق فعلا) [٤٦]. والملاحظ في هذه الحالة أن التركيز على قوة موجهة للأداء الوظيفي وقع الاختيار عليها يتطابق مع التركيز على بنية القدرة، حيث إننا في نهاية المطاف نحكم على هذه الأخيرة تأسيسا على الأولى.

ويمكن استخدام الحرية التي تتجلى في بنية القدرة بأساليب أخرى مغايرة ما دمنا لا حاجة بنا دائما إلى مطابقة قيمة بنية مع قيمة العنصر الأفضل فيها ـ أو العنصر المختار. وإن بالإمكان أن نضفي أهمية على توافر فرص لم تجر الاستفادة بها بعد. وهذا اتجاه طبيعي يمكن أن نمضي فيه إذا كانت العملية التي تتحقق لنا النتائج من خلالها مهمة في ذاتها [٤٧]. ولنا في الحقيقة أن نعتبر «الاختيار» أداء وظيفيا قيما، كما أن وجود «س» في حوزتنا، وليس ثمة بديل عنه أمر مختلف ومتميز عن اختيارنا «س» مع وجود بدائل

موضوعية أخرى [٤٨]. إن الصوم غير الجوع الاضطراري القسري. أن يكون للمرء خيار في أن يأكل فهذا هو ما يضفي على الصوم قيمة ويسبغ عليه معناه، أي اختيار عدم تناول الطعام مع قدرة المرء على تناول الطعام إذا شاء.

الأهمية والتقييم والاختيار الاجتماعي

يمكن لعمليات الأداء الوظيفي الفردية أن تفضي إلى مقارنات بين الأشخاص أسهل من المقارنات بين المنافع (أو السعادة أو اللذاذات أو الرغبات). كذلك فإن الكثير من عمليات الأداء الوظيفي وثيقة الصلة ـ وتحديدا الخصائص غير الذهنية ـ يمكن الفصل بينها وبين التقييم الذهني لها (دون أن تدخل ضمن «التكيف الذهني»). والملاحظ أن قابلية تغير عملية تحول الوسائل إلى غايات (أي إلى حرية من أجل إنجاز غايات) تبدت عمليا في المدى الذي يمكن أن تأخذه تلك الإنجازات أو الحريات ضمن قائمة الغايات.

بيد أن المقارنات بين الأشخاص بشأن مجمل المزايا تستلزم أيضا «جمعها» علاوة على المكونات المغايرة. وغني عن البيان أن منظور القدرة منظور تعددي دون جدال. أولا: توجد عمليات مختلفة للأداء الوظيفي بعضها أهم من بعضها الآخر. ثانيا ثمة مسألة تتعلق بمدى الأهمية التي نوليها للحرية الموضوعية (بنية القدرة) مقابل الإنجاز الفعلي (القوة الموجهة المختارة للأداء الوظيفي). أخيرا حيث لا يوجد من يزعم أن منظور القدرة يستنفد جميع الاهتمامات وثيقة الصلة بالأغراض التقييمية (إذ يمكننا، على سبيل المثال، أن نولي أهمية للقواعد والإجراءات وليس فقط للحريات والنتائج) فإن هناك مسألة أساسية تتعلق بمدى الأهمية التي نضفيها على القدرات مقارنة بأي اعتبار آخر وثيق الصلة [٤٩].

هل تشكل هذه الكثرة عائقا يحول دون الدفاع عن منظور القدرة لأغراض تقييمية؟ العكس تماما. إن الإصرار على وجود مقدار متجانس واحد فقط لنقيمه يعني الخفض الجذري لنطاق تفكيرنا التقييمي. إنه ليس من دواعي الفضل للمذهب النفعي الكلاسيكي، على سبيل المثال، أنه يكتفي فقط بتقييم اللذة دون أن يعبأ بشكل مباشر بمسائل الحرية أو الحقوق أو الإبداع أو الظروف المعيشية الفعلية. وإن الإصرار على مظهر الراحة الميكانيكية بأن

نحظى فقط «بشيء طيب» متجانس إنما يعني إنكار إنسانيتنا ككائنات تفكر بعقلها. فهذا أشبه بأن نسعى لكي تكون حياة رئيس الطهاة أيسر فنطالبه بأن يصنع شيئا (وحده دون سواه) نحبه جميعا (مثل السمك المدخن أو ربما طبق بطاطس محمر فرنسي) أو أن يطهو نوعية طعام يتعين علينا جميعا أن نفرط في تقديرها.

ويعتبر تغاير العوامل المؤثرة في المصلحة الفردية قسمة شائعة في التقييم الفعلي. إذ نستطيع أن نقرر إغماض أعيننا عن هذه المسألة قانعين فقط بافتراض أن ثمة شيئا ما متجانسا (من مثل الدخل أو المنفعة) يمكن في ضوئه الحكم على إجمالي المصلحة العامة لكل فرد، فضلا عن المقارنة بين الأفراد على أساسها (وأن نستبعد اختلاف الحاجات والظروف الفردية وغير ذلك). بيد أن هذا لا يحسم المشكلة وإنما نتحاشاها فقط. وقد يكون لتحقيق الأفضلية قدر واضح من الجاذبية عند التعامل مع الحاجات الفردية لشخص ما ولكن هذا، كما ذكرنا سابقا، لا يفيد كثيرا عند المقارنة بين الأفراد، وهو أمر محوري لأي تقييم اجتماعي. وجدير بالذكر أننا قد نأخذ أفضلية كل شخص باعتبارها الحكم الأخير بشأن رفاه هذا الشخص، مع إغفال أي شيء آخر (مثل الحرية) عدا الرفاه، وكذلك مع افتراض أن كل شخص له دالة الطلب ذاتها أو خارطة الأفضلية نفسها. ولكن حتى إذا ما فعلنا هذا فإن المقارنة بين تقييمات السوق للحزم السلعية (أو وضعها النسبي في خارطة مشتركة لنظام السواء في الحيز السلعي) لن تفيدنا إلا قليلا بشأن المقارنات بين الأفراد.

والملاحظ أن تقاليد التقييم المشتملة على تخصيص أكمل للمواصفات تسمح صراحة بقدر كبير من التغاير. مثال ذلك أن تحليل راولس للمصالح الأولية يعتبر متنوعا في بنيته (إذ يتضمن الحقوق والحريات والفرص والدخل والثروة والأساس الاجتماعي لاحترام الذات). ويعالجها راولس في ضوء «مؤشر» شامل لحيازات المنافع الأولية [٥٠]. ونجد في كل من نهج راولس واستخدام أداء المهام الوظيفية أسلوبا مماثلا لممارسة الحكم على حيز مشتمل على خواص متغايرة. ولكن النهج الأول أفقر من حيث المعلومات، وذلك لأسباب سبقت مناقشتها. ويرجع هذا إلى تباين محددات قياس الموارد والمصالح الأولية مقابل الفرصة المتاحة لبلوغ حياة رفيعة المستوى.

بيد أن مشكلة التقييم ليست من نوع الكل أو لا شيء. إن بعض الأحكام التي تنطوي على قصور تنبع مباشرة من تحديد خصائص الحيز البؤري. إذ يتحدد مثل هذا البعد البؤري عند انتقاء بعض عمليات الأداء الوظيفي باعتبارها مهمة، وتفضي علاقة الهيمنة ذاتها إلى تنظيم تراتبي منحاز للأوضاع البديلة. مثال ذلك لو أن شخصا «س» أداؤه الوظيفي يتسم بالأهمية ويفوق الشخص «ص»، فإن الكمية الموجهة للوظيفة عند «س» تحظى بتقييم أعلى من «ص». ويمكن لهذا التنظيم التراتبي المنحاز أن «يمتد» عن طريق المزيد من عمليات تحديد مظاهر الأهمية المحتملة. وطبيعي أن مجموعة فريدة من مظاهر الأهمية سوف تكفي لإنتاج نظام تراتبي كامل، ولكن هذا ليس ضروريا. وإذا سلمنا بوجود نطاق لمظاهر الأهمية متفق عليه (أي يكون الاتفاق على أن يجري اختيار الأهمية من نطاق محدد المواصفات حتى إن لم يكن ثمة اتفاق بشأن النقطة المحددة بالدقة على امتداد هذا النطاق) فسوف يكون ثمة نظام تراتبي منحاز قائم على تقاطع المراتب. وجدير بالملاحظة أن هذا التنظيم التراتبي سوف يمتد على نحو نسقي كلما ضاق النطاق أكثر فأكثر. وسوف يكتمل النظام التراتبي المنحاز عند نقطة ما خلال عملية تضييق النطاق، وربما يتم ذلك قبل أن تكون مظاهر الأهمية فريدة الطابع [٥١].

وطبيعي أن يكون من الأمور الحاسمة في أي ممارسة تقييمية من هذا النوع السؤال عن كيفية انتقاء الأهمية. وإن هذه الممارسة للحكم على القيمة لا يمكن حسمها إلا عن طريق تقييم عقلاني مبني على الأسباب. ذلك لأن انتقاء مظاهر الأهمية بالنسبة إلى أي شخص يحكم عليها سوف يستلزم منه تفكيرا وتأملا وليس اتفاقا بين أشخاص (أو توافق آراء). ولكن الوصول إلى نطاق «متفق عليه» للتقييم الاجتماعي (في الدراسات الاجتماعية عن الفقر كمثال) يستلزم بالضرورة توافر نوع من «توافق الآراء» المبني على أسباب عقلانية بشأن مظاهر الأهمية، أو على الأقل بشأن نطاق محدد من الأهمية. وهذه ممارسة «للاختيار الاجتماعي» تستلزم مناقشة عامة وفهما وقبولا على أساس ديموقراطي [٥٢]. وهذه ليست مشكلة خاصة مقترنة فقط باستخدام حيز الأداء الوظيفي.

ونجد هنا اختيارا مهما بين «التكنوقراطية» و «الديموقراطية» في انتقاء الأهمية، وهو أمر ربما يجدر أن نستطرد قليلا في مناقشته. إن إجراء الاختيار القائم على التماس الاتفاق أو توافق الآراء يمكن أن يثير حالة من التشوش المفرط. ويشعر الكثيرون من التكنوقراط بالضيق إزاء هذا الوضع، مما يجعلهم يتوقون بشدة إلى إيجاد صيغة رائعة تحدد لنا «الأهمية» في صورة جاهزة، وهي التي تتصف بالصواب. وطبيعي أن ليس ثمة صيغة كهذه موجودة، حيث إن مسألة تقدير الأهمية هي مسألة تقييم وحكم وليست مسألة تقانة لا شخصية.

وليس هناك، على أي حال، ما يمنعنا من القول بأن صيغة بذاتها ـ وليس أي صيغة بديلة ـ يمكن استخدامها للجمع، غير أن مكانتها في هذه الممارسة التي لا مناص منها للاختيار الاجتماعي رهن إمكان قبولها من الآخرين. ومع هذا تسود رغبة قوية لإيجاد صيغة واضحة الصواب» والتي لا يمكن أن يعترض عليها عاقل. وتوافر لنا مثال جيد من خلال النقد القوي الذي قدمه تي. إن. سرينيفا زان وانتقد فيه نهج القدرة (واستخدامه المنحاز في تقارير التنمية الإنسانية لبرنامج التنمية للأمم المتحدة). ويعبر في نقده عن شعوره بالقلق إزاء «تباين أهمية القدرات المختلفة». واقترح نبذ هذا النهج وإبداله «بإطار الدخل الحقيقي» الذي «يتضمن قياسا إجرائيا لتقدير أهمية السلع ـ قياس القيمة التبادلية» [٥٣]. ترى إلى أي مدى يكون هذا النقد مقنعا؟ هناك يقينا قياس ما لتحديد القيمة السوقية ولكن ما الذي نفيده منها؟

وكما قلت سابقا، فإن «القياس الإجرائي» للقيمة التبادلية لا يوفر لنا مقارنة لمستويات الانتفاع بين الأشخاص مادامت هذه المقارنات لا يمكن استخلاصها من سلوك اختياري. ويسود بعض الخلط والتشوش بشأن هذا الموضوع بسبب القراءة الخاطئة لتراث نظرية الاستهلاك ـ وهي مفهومة في سياقها ـ والتي تأخذ المنفعة باعتبارها التمثيل الحسابي لاختيار شخص بذاته. وهذه وسيلة مفيدة لتحديد المنفعة عند تحليل سلوك الاستهلاك لكل شخص على حدة، بيد أنها وحدها لا تقاوم أي إجراء مهما كان للمقارنة الموضوعية بين الأشخاص. ويتمثل الوجه الآخر للعملة في وجهة نظر بول صمويليسون التي تقرر أن ليس ضروريا عند وصف التبادل عمل مقارنات بين الأشخاص بشأن المنفعة [٥٤]: «ذلك أننا لا نعرف شيئا خاصا بمقارنة المنفعة بين الأشخاص عند الالتزام بقياس القيمة التبادلية».

وكما ذكرنا آنفا تظل هذه المشكلة قائمة حتى لو كان لكل فرد دالة الطلب نفسها، وتزداد شدة عندما تختلف دالات الطلب الفردية. وتصبح في هذه الحالة مقارنات الأساس السلعي للنفع إشكالية غير محسومة. وليس ثمة شيء في منهج بحث تحليل الطلب، بما في ذلك نظرية الأفضلية الواضحة، يعطينا أي قراءة عن المقارنات فيما بين الأشخاص بشأن المنافع أو مظاهر الرفاه المبنية على أساس اختيارات الحيازات السلعية، ومن ثم تكون مبنية على أساس مقارنات بين الدخل الحقيقي.

والحقيقة أنه مع التسليم بالتنوع فيما بين الأشخاص، والمرتبط بعوامل من مثل العمر والجنوسة والمواهب الفطرية وحالات العجز أو المرض، فإن الحيازات السلعية ستفيدنا عمليا بمعلومات قليلة عن طبيعة الحياة التي يمكن أن يحياها كل فرد من الناس. وهكذا يمكن أن تكون الدخول الحقيقية مؤشرات ضعيفة للدلالة على العناصر المهمة للرفاه ولنوعية الحياة التي يحق للناس أن يعتبروها حياة قيمة. ويمكن القول بوجه عام إنه لا مناص من الحاجة إلى أحكام تقييمية عند مقارنة الرفاه الفردي أو نوعية الحياة. علاوة على هذا فإن أي إنسان يرى أن ثمة قيمة في عملية الفحص الدقيق العام لابد أن يكون ملتزما بتوضيح أن الحكم إنما يصدر تأسيسا على استخدام الدخول الحقيقية لهذا الغرض، وأن مظاهر الأهمية المستخدمة ضمنا لابد أنها خضعت بالضرورة لعملية فحص تقييمي. وجدير بالملاحظة في هذا السياق أن التقييم المبني على سعر السوق للمنفعة المستمدة من حزمة من السلع يعطي انطباعا خاطئا ـ بالنسبة إلى البعض على الأقل ـ بأن ثمة قياسا إجرائيا متاحا انتُقِي مسبقا ـ لاستخدامه للتقييم، وأنه يشكل عامل تقييد لا عامل نفع. وإذا كان الفحص القائم على معلومات والذي يجريه الناس أمرا محوريا لأي تقييم اجتماعي (كما أعتقد أنا في هذه الحالة) فإن القيم الضمنية يتعين إبرازها لتكون أكثر وضوحا بدلا من إخفائها عن عملية الفحص بحجة زائفة تزعم أنها جزء من قياس «متاح مسبقا»، والذي يمكن للمجتمع أن يستخدمه مباشرة من دون حاجة إلى مزيد من اللغط.

وحيث إن أفضلية التقييم المبني على سعر السوق قوي جدا بين كثير من الاقتصاديين فإن من المهم أيضا الإشارة إلى أن جميع المتغيرات فيما عدا الحيازات السلعية (وتشتمل على أمور مهمة مثل الأخلاق، والحالات المرضية

والتعليم والحريات والحقوق المعترف بها) تكون أهميتها الضمنية هي صفر في عمليات التقييم المرتكزة فقط على نهج الدخل الحقيقي. ولا تحصل هذه على قدر من الأهمية غير المباشرة إلا إذا كانت تؤدي ـ وإلى المدى الذي تؤدي فيه ـ إلى تعظيم الدخل الحقيقي والحيازات السلعية. وغني عن البيان أن الخلط بين مقارنة الرفاه بمقارنة الدخل يستلزم ثمنا باهظا.

وهكذا نكون إزاء قضية منهجية شديدة التأثير تهدف إلى تأكيد الحاجة إلى أن نعزو أهمية تقييمية صريحة لمكونات مختلفة لنوعية الحياة (أو للرفاه). ثم يلزم مع هذا أن نطرح الأهمية المختارة للنقاش العام الصريح وللفحص النقدي. وجدير بالذكر أنه في أي اختيار للمعايير بغية الوفاء بأغراض تقييمية لن يقتصر الأمر فقط على استخدام أحكام القيمة، بل غالبا ما نستخدم بعض الأحكام التي لا يتوافر اتفاق كامل بشأنها. وهذا واقع لا فكاك منه عند ممارسة اختيار اجتماعي من هذا النوع [٥٥]. والقضية الحقيقية هي ما إذا كان بإمكاننا استخدام بعض المعايير التي يمكن أن تحظى بمساندة عامة أكبر، لما تحققه من أغراض تقييمية، وتفوق بذلك المؤشرات الفجة التي غالبا ما يوصي بها البعض تأسيسا على حجج تقانية مزعومة من مثل مقاييس الدخل الحقيقي. إن هذه مسألة محورية للأساس التقييمي للسياسة العامة.

معلومات القدرة: استخدامات بديلة

يمكن استخدام منظور القدرة بوسائل جد متمايزة. ويتعين أن نمايز بين أي استراتيجية علمية نستخدمها لتقييم السياسة العامة عن القضية الأساسية المتعلقة بأفضل طريقة للحكم على المصالح الفردية وبيان المقارنات فيما بين الأشخاص لتكون أكثر وضوحا. والملاحظ على المستوى الأساسي أن منظور القدرة يحظى ببعض المزايا الواضحة (لأسباب أسلفناها) بالمقارنة بعملية التركيز على متغيرات أداتية من مثل الدخل. بيد أن هذا لا يعني أن التركيز الأكثر إفادة وإنتاجا للانتباه العملي سيظل دائما وأبدا قياسا للقدرات.

إن بعض القدرات قياسها أصعب من غيرها، كما ان محاولات إخضاعها «لمقياس ما» يمكن أن يخفي أحيانا أكثر مما تكشف هي. والملاحظ غالبا أن مستويات الدخل. مع قدر من التصويبات المحتملة لفوارق الأسعار وتباينات

الظروف الفردية أو الجماعية - يمكن أن تفيد كثيرا جدا كوسيلة لاستهلال تقييم عملي. إن الحاجة إلى البراجماتية ماسة للغاية عند استخدام الحافز الذي يرتكز عليه منظور القدرة، وذلك لاستخدام البيانات المتاحة لإجراء تقييم عملي وتحليل للسياسات.

وثمة ثلاثة أساليب عملية بديلة يمكن التفكير فيها لإضفاء صيغة عملية على الاهتمام الأساسي [٥٦].

١- **النهج المباشر:** يأخذ هذا النهج صورة فحص مباشر لما يمكن أن يقال عن المزايا النسبية، وذلك بفحص ومقارنة الكميات الموجهة للأداء الوظيفي أو للقدرات. ويعتبر هذا النهج من نواح كثيرة الأسلوب الأكثر مباشرة والأصدق تماما لدمج اعتبارات القدرة في عملية التقييم. ويمكن استخدامه مع هذا بأشكال مختلفة. وتتضمن الأشكال المختلفة ما يلي:

١-١ المقارنة الكلية وتشتمل على التنظيم التراتبي لجميع هذه الكميات الموجهة بعضها إزاء بعض على أساس الفقر أو عدم المساواة (أو أي موضوع كان).

١-٢ التنظيم التراتبي المنحاز، ويتضمن التنظيم التراتبي لبعض القوى الموجهة مقابل أخرى، دون اشتراط اكتمال التنظيم التراتبي التقييمي.

١-٣ مقارنة متميزة للقدرة، وتتضمن مقارنة بعض قدرات محددة يجري اختيارها لتكون بؤرة الاهتمام دون النظر إلى اكتمال التغطية.

واضح أن المقارنة الكلية أو الشاملة هي أكثر الوسائل الثلاثة طموحا - وهي غالبا شديدة الطموح. ويمكن لنا أن نمضي في هذا الاتجاه - ربما بعيدا جدا - حين لا نصر على التنظيم التراتبي الكامل لجميع البدائل. ولنا أن نشهد أمثلة للمقارنة المتميزة للقدرات في ما نوليه من اهتمام مركز لمتغير خاص بقدرة بذاتها من مثل العمالة أو طول العمر أو تعلم الأبجدية أو الغذاء.

ويمكن بطبيعة الحال أن ننتقل من مجموعة مقارنات منفصلة عن بعضها بين قدرات متمايزة إلى تنظيم تراتبي جامع لفئات القدرات. وها هنا يبرز الدور الحاسم لمظاهر الأهمية ليسد الثغرة بين «مقارنات القدرة المتميزة» و«التنظيم التراتبي المنحاز» (أو حتى «المقارنات الكلية») [٥٧]. ولكن من المهم أن أؤكد أنه على الرغم من التغطية غير الكاملة الناتجة عن

مقارنات القدرة المتميزة، إلا أن هذه المقارنات يمكن أن تلقي ضوءا كافيا يفيد عمليات التقييم. وسوف تتهيأ فرصة لتوضيح هذه المسألة في الباب التالي من الكتاب.

٢. النهج التكميلي: نهج ثان غير جذري نسبيا، ويتضمن استخداما متصلا لإجراءات تقليدية للمقارنة بين الأشخاص من حيث حيز الدخل، ولكنه يستكمل هذه المقارنات باعتبارات خاصة بالقدرة. (وغالبا ما يكون بوسائل غير رسمية). ويمكن لأغراض عملية توسيع قاعدة المعلومات حتى خلال هذا الطريق. كذلك فإن عملية الاستكمال يمكن أن تنصب على أحد أمرين: إما المقارنات المباشرة لعمليات الأداء الوظيفي، أو على متغيرات أداتية مختلفة عن الدخل والتي من المتوقع أن تؤثر في تحديد القدرات. وثمة عوامل من مثل إتاحة الرعاية الصحية وإمكان تحقيقها، والدليل على الانحياز الجنوسي في عمليات التخصيص داخل العائلة، وتفشي وتفاقم البطالة، يمكن أن تضاعف من الوضوح الانحيازي المترتب على المقاييس التقليدية في حيز الدخل. ويمكن لهذه التوسعات أن تثري الفهم الكلي والشامل لمشكلات عن الظلم والفقر بما تضيفه إلى حصاد معارفنا من خلال مقاييس عدم مساواة الدخول وفقر الدخل. وجدير بالملاحظة أن هذا النهج يشتمل جوهريا على استخدام «مقارنة القدرة المتميزة» كوسيلة لإنجاز عملية الاستكمال [٥٨].

٣. النهج غير المباشر: مسار ثالث لهذا النهج أكثر طموحا من النهج التكميلي وإن ظل مركزا على الحيز الأسري للدخل الذي يجري توفيقه وتعديله على نحو صحيح. وهنا فإن المعلومات بشأن محددات القدرات المختلفة عن الدخل يمكن الإفادة بها لحساب «الدخل المعدل». مثال ذلك أن مستويات دخل الأسرة يمكن تعديلها في اتجاه تنازلي على أساس الأمية أو اتجاه صاعد على أساس المستويات العليا للتعليم، وهكذا بهدف جعلها متعادلة تأسيسا على إنجاز القدرة. ويتعلق هذا الإجراء بالأدبيات العامة المعنية «بجداول التكافؤ». ويرتبط كذلك بالبحث المعني بتحليل أنماط الإنفاق الأسري بهدف عمل تقييم غير مباشر للمؤثرات السببية التي ربما لم تتسن ملاحظتها (مثل وجود أو عدم وجود أنماط بذاتها من الانحياز الجنسي داخل الأسرة) [٥٩].

وتتمثل ميزة هذا النهج في واقع أن الدخل مفهوم أسري، وغالبا ما يسمح بعمل قياسي أكثر دقة وصرامة (ويمكن القول أكثر دقة من «المؤشرات»الشاملة للقدرات). وهذا من شأنه أن يهيئ فرصة أكبر للحركة، وربما يعطي تفسيرا أكثر سهولة. وجدير بالذكر أن حافز اختيار «قياس» الدخل في هذه الحالة يماثل اختيار إيه. بي. أتكنسون لحيز الدخل لقياس آثار عدم المساواة في الدخل (وذلك في حسابه للدخل المتكافئ الموزع بالتساوي)، بدلا من حيز المنفعة الذي اقترحه في الأصل هوج دالتون [٦٠]. ويمكن النظر إلى عدم المساواة حسب نهج دالتون في ضوء فقدان المنفعة الناجم عن التفاوت بينما التغيير الذي أحدثه أتكنسون تضمن تقييم الفقدان أو النقص الناجم عن عدم المساواة تأسيسا على «الدخل المتكافئ».

وجدير بالذكر أن مسألة «القياس» ليست أمرا يمكن إغفاله، كما أن النهج غير المباشر حقق بعض الإيجابيات. ومع ذلك فإن من الضروري الاعتراف بأنه ليس «أبسط» من عملية التقدير المباشر. أولا، إننا إذ نجري تقديرا لقيم الدخل المتكافئ يتعين أن نفكر في الكيفية التي يؤثر بها الدخل في القدرات ذات الصلة، نظرا لأن أسعار التحويل لابد أن تعتمد على الحافز الأساسي لتقييم القدرة. علاوة على هذا فإن جميع قضايا المبادلات بين قدرات مختلفة (وتلك ذات الأهمية النسبية) يتعين التصدي لها في النهج غير المباشر تماما بنفس قدر التصدي لها من جانب النهج المباشر مادامت وحدة التعبير هي فقط كل ما تغير جوهريا. وحسب هذا المعنى فإن النهج غير المباشر لا يختلف في الأساس عن النهج المباشر من حيث الأحكام التي يعمد إلى إنجازها بغية الوصول إلى مقاييس صحيحة وملائمة في حيز الدخول المتكافئة.

ثانيا، من المهم أن نميز بين الدخل من حيث هو وحدة نقيس عليها حالة عدم المساواة والدخل كأداة لخفض حالة عدم المساواة. والملاحظ أنه حتى إذا ما تم قياس عدم المساواة في القدرات قياسا جيدا تأسيسا على الدخول المتكافئة، فإنه لا يلزم عن هذا القول إن تحويل الدخل سيكون أفضل وسيلة لمعادلة حالة المساواة القائمة. وجدير بالذكر أن مسألة سياسة التعويض أو الإنصاف تثير قضايا أخرى (فعالية تغيير مظاهر التباين في

القدرات، والقوة النسبية لتأثيرات الحافز وغير ذلك). ومن القضايا الأخرى المثارة أن «القراءة» السهلة لثغرات الدخل يتعين ألا نعتبرها إشارة إلى أن تحويلات الدخل المقابلة سوف تعالج مظاهر التفاوت بفعالية كبيرة. وليست هناك بطبيعة الحال حاجة إلى الوقوع في القراءة الخاطئة للدخول المتكافئة، ولكن وضوح وفورية حيز الدخل يمكن أن يغرينا بذلك، وهو ما يجب مقاومته صراحة.

ثالثا، على الرغم من أن حيز الدخل يتميز بقدرة أكبر على القياس والتمفصل فإن المقادير الفعلية يمكن أن تكون مضللة للغاية من حيث بيان القيم المتضمنة. ولنتأمل على سبيل المثال حالة ينخفض معها الدخل ويبدأ المرء يعاني الجوع، هنا يمكن أن يحدث انخفاض حاد عند نقطة ما بالنسبة لفرص المرء للبقاء. ولكن مع هذا فإن «المسافة» الفاصلة في حيز الدخل بين قيمتين متبادلتين يمكن أن تكون قصيرة (عند قياسها على أساس الدخل فقط) إذا ما أدى هذا التغيير إلى تحول درامي في فرص البقاء. ويمكن بعد ذلك أن يكون أثر هذا التغير القليل في الدخل تغيرا كبيرا جدا في حيز ما يهم بالفعل (وهو هنا القدرة على البقاء). لهذا فإننا قد ننخدع حين نتصور أن الفرق فارق ضئيل حقا نظرا لضآلة فارق الدخل. والحقيقة أنه مادام الدخل ظل مهما من حيث هو أداة فقط فإننا لا نستطيع أن نعرف مدى أهمية ثغرات أو فروق الدخل دون اعتبار النتائج المترتبة على ذلك. إن خسارة معركة بسبب نقص مسمار (خلال سلسلة من الروابط السببية التي يعرضها الشعر القديم) فإن المسمار يكون سببا في حدوث فارق ضخم مهما كانت ضآلة حجمه في حيز الدخل أو النفقات.

إن كل نهج من الثلاثة السابقة له ميزته التي يمكن أن تتغير اعتمادا على طبيعة الممارسة، ومدى توافر المعلومات، والضرورة الملحة للقرارات التي يتعين اتخاذها. ونظرا لأن منظور القدرة يفسره البعض أحيانا في عبارات فائقة البراعة (مقارنات كاملة بموجب النهج المباشر) فإن من المهم أن نؤكد على ما يتحلى به هذا النهج من سعة أفق وشمولية. وإن التأكيد على أهمية القدرات يمكن أن يتوازى مع عدد من الاستراتيجيات المتباينة الخاصة بالتقييم العقلي المتضمن حلولا وسطا عملية. وغني عن البيان أن الطبيعة البراجماتية للعقل العملي تتطلب هذا.

ملاحظات ختامية

يروى أن أقليدس قال لبطليموس: «لا يوجد طريق ملكي إلى الهندسة»، وليس واضحا إن كان ثمة أي طريق ملكي لتقييم السياسات الاقتصادية أو الاجتماعية. ذلك أن هناك العديد من الاعتبارات المتباينة التي تجذب الانتباه، كما يتعين إجراء التقييمات بحساسية شديدة لهذه المهام. والملاحظ أن القسط الأكبر من الجدال بشأن أساليب التناول البديلة للتقييم ترتبط بالأولويات عند اتخاذ قرار بشأن ما الذي يتعين أن يكون لب اهتمامنا المعياري.

وأكدنا هنا أن الأولويات المقبولة، ضمنيا في الغالب، في أساليب التناول المختلفة لدراسة الأخلاق واقتصاد الرفاه والفلسفة السياسية يمكن إبرازها وتحليلها عن طريق تحديد المعلومات التي تنبني عليها الأحكام التقييمية في كل نهج على حدة. وانصب اهتمامنا على هذا الباب تحديدا على بيان كيف تعمل هذه «القواعد المعلوماتية»، وكيف تستخدم المنظومات الأخلاقية والتقييمية المختلفة قواعد معلوماتية جد مختلفة.

وجدير بالملاحظة أن التحليل الذي عرضناه في هذا الباب انتقل من هذه القضية العامة إلى مناهج تقييمية بذاتها. نخص بالذكر منها مذهب المنفعة والنزعة التحريرية والعدالة عند راولس. واتساقا مع وجهة النظر القائلة بأنه لا يوجد في الحقيقة طريق ملكي إلى التقويم، فقد ظهر أن لكل من هذه الاستراتيجيات المكينة ميزات خاصة بها، وإن كان كل منها أيضا تعيبه حدود وقيود مهمة.

وبدأت مسيرة هذا الباب في اتجاه فحص ودراسة آثار ودلالات تركيز الاهتمام مباشرة على الحريات الموضوعية للأفراد المعنيين. وحدد نهجا عاما يركز على قدرات الناس على أداء أمور بذاتها - وعلى حريتهم في صوغ حياتهم - في ضوء أسباب لديهم تضفي عليها قيمة. وسبق لي أن ناقشت هذا النهج أيضا في مكان آخر [٦١] مثلما ناقشه آخرون غيري ووضحت للعيان ما به من ميزات أو قيود دون أي مغالاة. وتبين أن هذا النهج ليس قادرا فقط على الإلمام مباشرة بأهمية الحرية، بل قادر أيضا على أن يولي اهتماما موضوعيا بالحوافز الأساسية التي تسهم في توثيق الصلة بالنهج الأخرى. وأخص بالذكر أن المنظور القائم على الحرية يمكن

أن يعنى، علاوة على أمور أخرى، باهتمام المذهب النفعي برفاه البشر واهتمام النزعة التحريرية بعمليات الاختيار، وحرية التصرف، وكذا نظرية راولس التي تركز على الحرية الفردية وعلى الموارد اللازمة للحريات الموضوعية. وحسب هذا الفهم فإن نهج القدرة تتوافر له سعة الأفق والحساسية، مما يهيئ مدى شديد الاتساع، ومما يسمح بأن نولي اهتماما لمجموعة اهتمامات متباينة ومهمة تغفل المناهج البديلة بعضها على نحو أو آخر. وتهيأ هذا المدى الواسع نظرا لإمكانية الحكم على حريات الأشخاص بالرجوع صراحة إلى النتائج وإلى العمليات التي ينشدونها ويرونها ذات قيمة لهم وفقا لأسباب محددة لديهم.

ونوقشت كذلك الوسائل المختلفة لاستخدام هذا المنظور المرتكز على الحرية، وقاومنا تحديدا فكرة أنه لابد أن يكون الاستخدام مبنيا على أساس قاعدة الكل أو لا شيء. والملاحظ في كثير من المشكلات العملية أن إمكانية استخدام نهج مرتكز صراحة على الحرية هي إمكانية محدودة نسبيا. ولكن مع هذا كله ثمة إمكانية للاستفادة مما يشتمل عليه النهج المرتكز على الحرية من استبصارات مثيرة واهتمامات معلوماتية - دون التعنت في إغفال الإجراءات الأخرى عندما يكون من النافع استخدامها في سياقات محددة. وينبني التحليل التالي على هذه الشروط في محاولة لإلقاء الضوء على التخلف (منظورا إليه بعامة في صورة غياب الحرية) والتقدم (منظورا إليه باعتباره عملية إزاحة مظاهر غياب الحرية، وتوسيع نطاق الحريات الموضوعية لمختلف الأنماط التي يرى الناس أن لديهم الحق والمبرر لإضفاء قيمة عليها). إن بالإمكان استخدام نهج عام بوسائل مختلفة اعتمادا على السياق وعلى المعلومات المتاحة. ولا ريب في أن هذا الجمع بين التحليل التأسيسي والاستخدام البراجماتي هو ما يهيئ لنهج القدرة مداه الواسع الرهيب.



4 الفقر كحرمان من القدرة

أكدنا في الفصل السابق أننا عند تحليلنا للعدالة الاجتماعية، نجد مبررا قويا للحكم على الميزة الفردية في ضوء ما لدى المرء من قدرات، أي الحريات الموضوعية التي يحظى بها لبناء نوع الحياة التي لديه الأسباب لإضفاء قيمة عليها. وحسب هذا المنظور، يمكن اعتبار الفقر حرمانا من القدرات الأساسية وليس مجرد تدن في الدخل، وهو المعيار السائد لتحديد الفقر [1]. ولا يتضمن منظور فقر القدرة أي أفكار للنظرة المعقولة التي ترى الدخل المنخفض أحد الأسباب الرئيسية الواضحة للفقر، ما دام نقص الدخل يمكن أن يكون سببا رئيسيا لحرمان الشخص من القدرة.

حقا إن نقص الدخل شرط مسبق قوي لحياة فقيرة. وإذا قبلنا هذا الرأي فإننا نتساءل: لماذا إذن تلك الجلبة حين نرى الفقر من منظور القدرة (كمنظور معارض يرى الفقر في ضوء معيار تقدير الفقر على أساس الدخل)؟ وأعتقد أن الدعاوى المؤيدة لنهج القدرة في النظر إلى الفقر هي ما يلي:

«الحرمان النسبي من حيث الدخل يمكن أن يفضي إلى حرمان مطلق من حيث القدرات»

المؤلف

١ـ يمكن تحديد معنى الفقر بصورة مقبولة عقلا في ضوء الحرمان من القدرة. ويركز هذا النهج على مظاهر الحرمان المهمة جوهريا (على عكس الدخل، إذ إنه مهم فقط من حيث هو أداة).
٢ ـ توجد مؤثرات على الحرمان من القدرات، ومن ثم على الفقر الحقيقي ـ عند انخفاض الدخل (الدخل ليس الأداة الوحيدة لتوليد القدرات).
٣ـ العلاقة الأداتية بين الدخل المنخفض والقدرة المنخفضة متغيرة بين المجتمعات المختلفة، بل وبين الأسر المختلفة والأفراد المختلفين (إذ إن أثر الدخل في القدرات مشروط ورهن بأمور أخرى) [٢].

والحالة الثالثة مهمة، على وجه الخصوص، عند التفكير في تقدير الفعل العام الهادف إلى خفض مظاهر الفقر أو عدم المساواة. وناقشت الدراسة (الفصل الثالث) الأسباب المختلفة للتباينات المشروطة. ونرى من المفيد أن نؤكد بعضها تحديدا في سياق صياغة السياسة العملية.

أولا، العلاقة بين الدخل والقدرة تتأثر بقوة بعمر الشخص (أي الحاجات النوعية التي يحتاج إليها المسن والطفل أو الصبي)، وتتأثر بنوع الجنس والدور الاجتماعي لكل من الجنسين (مثل المسؤوليات الاجتماعية للأمومة والالتزامات التي تفرضها تقاليد الأسرة) وبالموقع (مثل احتمالات التعرض للامتهان أو الجفاف أو عدم الأمن أو العنف في بعض الأحياء داخل المدينة)، وبالمناخ الذي تسوده أمراض معدية (مثل أمراض معدية متوطنة) وبمتغيرات أخرى ليس للمرء عليها سلطان، أو سلطان محدود [٣]. وغني عن البيان أن هذه المتغيرات المعيارية مهمة بخاصة عند عمل مقارنات بين جماعات سكانية، جرى تقسيمها حسب العمر أو الجنس أو الموقع وغير ذلك.

ثانيا، يمكن أن يحدث «تزاوج» للأضرار بين: ١ـ الحرمان من الدخل، ٢ـ عسر في تحويل الدخل إلى أداء وظيفي [٤]. ونعرف أن الإعاقات من مثل العمر أو العجز أو المرض من شأنها أن تنقص قدرة المرء على اكتساب الدخل [٥]، ولكنها تفاقم من صعوبة تحويل الدخل إلى قدرة، حيث إن الكهل أو العاجز أو المريض مرضا عضالا يمكن أن يكون في حاجة إلى دخل أكبر (مثال ذلك الحاجة إلى جراحة ترقيعية للعلاج) من أجل إنجاز الوظائف المطلوبة نفسها. (حتى حين يكون هذا الإنجاز ممكنا وميسورا) [٦]. يفضي هذا إلى احتمال أن يكون «الفقر الحقيقي» (من حيث الحرمان من القدرة)

آكثر شدة و حدة مما يظهر في حيز الدخل. ويمكن أن يصبح هذا سببا حاسما للقلق عند تقدير النشاط العام اللازم لمساعدة المسنين والجماعات الأخرى عن طريق «تحويل» المشكلات، بالإضافة إلى انخفاض الدخل.

ثالثا، يثير التوزيع داخل الأسرة مزيدا من التعقيدات لنهج الدخل في تقدير الفقر، إذ لو كان الدخل مستخدما على نحو غير متكافئ بالنسبة إلى مصلحة بعض أعضاء الأسرة من دون آخرين (كأن يكون هناك على سبيل المثال نوع من التفضيل المنتظم للولد من حيث حصته من موارد الأسرة)، فإن مدى حرمان أعضاء الأسرة الذين أصابهم الإهمال (البنات كمثال في هذه الحالة) لا ينعكس بوضوح كاف في ضوء دخل الأسرة. وهذه مسألة موضوعية في سياقات كثيرة. إذ يظهر الانحياز إلى الجنس بالفعل في صورة عامل رئيسي في توزيع حصص الأسرة في كثير من بلدان آسيا وشمال أفريقيا. وأمكن الكشف عن حرمان البنات (من حيث النسبة الأعلى في الوفيات والمرض وسوء التغذية والإهمال الطبي وغيرها) تأسيسا على مسألة الحرمان من القدرة أكثر مما هي الحال على أساس تحليل الدخل [٧].

وواضح أن هذه المسألة ليست محورية في سياق حالة عدم المساواة والفقر في أوروبا وشمال أمريكا. ولكن الافتراض المسبق ـ والضمني في الغالب ـ بأن مسألة عدم المساواة بين الجنسين لا تصدق من حيث المستوى الأساسي على «البلدان الغربية» يمكن أن يكون، إلى حد ما، افتراضا مضللا. مثال ذلك أن لإيطاليا أعلى المعدلات «غير المعترف بها» لعمل المرأة مقابل عمل معترف به يرد في الحسابات القومية المعيارية [٨]. وجدير بالذكر أن حساب المستهلك من الجهد والوقت وما يرتبط به من نقص في الحرية له تأثيره على تحليل الفقر، حتى داخل أوروبا وشمال أمريكا. ونجد في غالبية أنحاء العالم طرقا أخرى ترى من المهم إدراج مظاهر التفرقة القائمة داخل الأسرة ضمن الاعتبارات وثيقة الصلة بالسياسة العامة.

رابعا، الحرمان النسبي من حيث الدخل يمكن أن يفضي إلى حرمان مطلق من حيث القدرات. أن يكون المرء فقيرا نسبيا في بلد غني قد يمثل عقبة كبرى للقدرة، حتى وإن كان دخل المرء المطلق عاليا في ضوء المعايير العالمية. والملاحظ في بلد معروف بالوفرة تكون ثمة حاجة أكبر إلى الدخل

لشراء ما يكفي من سلع لبلوغ المستوى نفسه للأداء الوظيفي الاجتماعي. وإن هذا الرأي ـ وقد كان آدم سميث هو الرائد في تحديد معالمه في كتابه «ثروة الأمم» (١٧٧٦) ـ رأي محوري للفهم السوسيولوجي لمعنى الفقر، وأجرى تحليلا له كل من دبليو. جي. رونسيمان وبيتر تاونسند وآخرين [٩].

مثال ذلك، أن الصعوبات التي تواجهها بعض الجماعات البشرية في سبيل المشاركة في حياة المجتمع يمكن أن تكون حاسمة بالنسبة إلى دراسة عن «الاستبعاد الاجتماعي»، وأن الحاجة إلى المشاركة في حياة المجتمع يمكن أن تستلزم مطالب من أجل معدات حديثة (التليفزيون ومسجلات الفيديو كاسيت والسيارات وغيرها) وذلك في بلد يشيع فيه استخدام هذه الأجهزة (على خلاف ما هو لازم في بلدان أقل وفرة). ويفرض هذا ضغوطا على الشخص الفقير نسبيا في بلد غني، حتى وإن كان مستوى دخل هذا الشخص مرتفعا أكثر مقارنة بآخرين في بلدان أقل وفرة [١٠]. والحقيقة أن ظاهرة الجوع المثيرة للتناقض في البلدان الغنية ـ حتى في الولايات المتحدة ـ لها أثرها إلى حد ما على هذه الاحتياجات السلعية المنافسة من هذه النفقات [١١].

وإن تحليل الفقر، تأسيسا على منظور القدرة، من شأنه أن يعزز فهم طبيعة وأسباب الفقر والحرمان، إذ ينأى بالاهتمام الأول بعيدا عن الوسائل (ووسيلة محددة تحظى بكل الاهتمام وهي الدخل) إلى الغايات التي لدى الناس ومبررا للسعي إليها، ومن ثم في المقابل إلى الحريات في إشباع هذه الغايات. وتوضح الأمثلة المعروضة بإيجاز هنا الفهم الإضافي الواضح المترتب على هذا التوسيع الأساسي، إذ ننظر إلى مظاهر الحرمان على مستوى أكثر أساسية، مستوى أقرب إلى المتطلبات المعلوماتية للعدالة الاجتماعية. وهكذا تتضح صلة المنظور الوثيقة والملائمة لفقر القدرة.

فقر الدخل وفقر القدرة

إذا كان من المهم التمييز من حيث المفهوم بين فكرة الفقر كنقص في القدرة والفقر كنقص في الدخل، فإنه ليس في الإمكان ربط المنظورين بعضهما ببعض مادام الدخل وسيلة مهمة للحصول على القدرات. وحيث إن القدرات المعززة من أجل بناء الحياة تنزع طبيعيا إلى توسيع قدرة المرء ليكون

أكثر إنتاجية وأقدر على الحصول على دخل أكبر، فإن لنا أيضا أن نتوقع وجود رابطة تسير في الاتجاه، من تحسن القدرة إلى المزيد من امتلاك السلطة وليس العكس.

ويمكن أن تكون الرابطة الأخيرة مهمة للقضاء على فقر الدخل. إن الأمر لا يقتصر على أن، كمثال، توافر تعليم أساسي أفضل ورعاية صحية أفضل من شأنهما أن يؤديا إلى تحسن نوعية الحياة مباشرة، بل إنهما أيضا يزيدان من قدرة الشخص على الحصول على الدخل والتحرر من فقر الدخل أيضا. وكلما زاد المدى الذي يتحقق بفضل التعليم الأساسي والرعاية الصحية، أصبح من المرجح أكثر أن تتوافر لمن يتوقع حالة من الفقر فرصة أفضل للتغلب على ما يعانيه من عوز.

ونظرا إلى أهمية هذه الرابطة، فقد اتخذتها محورا رئيسيا في كتابي الأخير عن الهند الذي ألفته بالمشاركة مع جين دريز، والذي نتناول فيه الإصلاحات الاقتصادية [١٢]. لقد هيأت الإصلاحات الاقتصادية بوسائل كثيرة، للشعب الهندي، فرصا اقتصادية كانت من قبل مسدودة بسبب الإفراط في استخدام وسائل المراقبة، وفرض القيود بموجب ما يسمى «إجازة راج .License Raj» [١٣]. ومع هذا، فإن فرصة الإفادة بالإمكانات الجديدة ليست مستقلة عن عملية الإعداد الاجتماعي المتاحة لقطاعات مختلفة من المجتمع الهندي. إذ بينما جاءت الإصلاحات متأخرة، إلا أنه في الإمكان آن تغدو أكثر فائدة وإنتاجية لو كانت المرافق الاجتماعية متوافرة لدعم الفرص الاقتصادية لجميع قطاعات المجتمع.

حقا إن بلدانا آسيوية كثيرة - اليابان أولا ثم كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة وأخيرا الصين بعد الإصلاح وتايلاند وبلدانا أخرى في شرق وجنوب شرق آسيا - حققت نجاحا كبيرا في سبيل توسيع نطاق الفرص عن طريق توفير خلفية اجتماعية مساندة وعلى كفاءة كبيرة، بما في ذلك مستويات تعلم الكتابة والقراءة والحساب والتعليم الأساسي، ثم الرعاية الصحية واستكمال الإصلاح الزراعي وغير ذلك. وجدير بالذكر أن الدرس المستفاد من تطبيق الانفتاح الاقتصادي وأهمية التجارة، تعلمته الهند بسهولة أكثر من بلدان الشرق [١٤].

وطبيعي أن الهند شديدة التنوع من حيث التنمية البشرية، إذ توجد فيها بعض المناطق (خاصة ولاية كيرالا) مستويات التعليم والرعاية الصحية والإصلاح الزراعي فيها أعلى من غيرها (ونذكر على الأخص بيهار وأوتار براديش وراجاستان ومادهيا براديش). واتخذت القيود أشكالا مختلفة في الولايات المختلفة، ويمكن القول: إن كيرالا عانت مما كان سائدا حتى عهد قريب جدا من سياسات مناهضة للسوق، مع الشك الشديد في التوسع الاقتصادي المرتكز على السوق من دون ضوابط. ولهذا لم تستخدم مواردها البشرية في سبيل زيادة النمو الاقتصادي، وهو ما كان في الإمكان عمله في الماضي تأسيسا على استراتيجية اقتصادية أكثر تكاملية، وهذا ما تحاوله الآن. ونجد، من ناحية أخرى، بعض الولايات الشمالية قد عانت انخفاضا في مستوى التنمية الاجتماعية مع درجات مختلفة من السيطرة والفرص المرتكزة على السوق، وأن الحاجة إلى إدراك الصلة الوثيقة للطابع التكاملي ضرورية جدا من أجل علاج الانتكاسات المختلفة.

ولكن من المهم بيان أنه على الرغم من السجل المتواضع للنمو الاقتصادي لولاية كيرالا، فإنها استطاعت أن تحد من فقر الدخل بمعدل أسرع من أي ولاية أخرى في الهند [١٥]، إذ بينما خفضت بعض الولايات فقر الدخل عن طريق نمو اقتصادي مرتفع (خير مثال على هذا البنجاب)، نجد أن كيرالا اعتمدت كثيرا على التوسع في التعليم الأساسي والرعاية الصحية والتوزيع المتساوي للأرض، ليكون هذا كله أساسا لنجاحها في خفض حالة العوز.

وإذا كان من المهم تأكيد هذه الروابط بين فقر الدخل وفقر القدرة، فإنه من المهم أيضا ألا تغيب عن نظرنا حقيقة أساسية وهي: أن خفض فقر الدخل وحده ربما لا يكون الحافز النهائي للسياسة المناهضة للفقر. وثمة خطر من النظر إلى الفقر بمعنى ضيق ومحدود هو الحرمان من الدخل، ثم تبرير الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية وغير ذلك على أساس أنها وسائل جيدة لبلوغ الغاية وهي خفض دخل الفقر، إذ إن هذا خلط بين الوسائل والغايات. إن القضايا التأسيسية الرئيسية تلزمنا لأسباب ناقشناها في السابق، بأن نفهم الفقر والحرمان في ضوء الحياة التي يمكن للناس عمليا أن يحيوها، والحريات التي يمكن فعليا أن يحظوا بها. لذا فإن توسيع

نطاق القدرات البشرية يتطابق مباشرة مع هذه الاعتبارات الأساسية، كذلك، فإن تعزيز القدرات البشرية يقترن أيضا بتوسيع الأنشطة الإنتاجية واكتساب القدرة. وتؤسس هذه الرابطة علاقة مهمة غير مباشرة تساعد من خلالها عملية تحسين القدرة، بشكل مباشر وغير مباشر معا، على إثراء الحياة الإنسانية، وجعل مظاهر الحرمان البشري أكثر ندرة وأقل حدة. إن الروابط الأداتية، مع أهميتها، لا يمكنها أن تحل محل الحاجة إلى فهم أساسي لطبيعة وخصائص الفقر.

عدم مساواة في ماذا؟

تنطوي عملية معالجة عدم المساواة في التقييم الاقتصادي والاجتماعي على معضلات كثيرة. إذ غالبا ما يكون عسيرا الدفاع عن مظاهر عدم المساواة الموضوعة في ضوء نماذج «النزاهة». والمعروف أن اهتمام آدم سميث بمصالح الفقراء (وغضبه الشديد من الميل إلى إغفال هذه المصالح)، يرتبط مباشرة باستخدامه أداة خيالية لما يمكن أن يشبه «المشاهد المتجرد» أو النزيه، وهو بحث أو استعلام يوفر استبصارات بعيدة المدى بشأن شروط نزاهة الحكم الاجتماعي [١٦]. ونجد بالمثل فكرة جون راولس عن «العدالة من حيث هي نزاهة» في ضوء ما يمكن توقع اختياره في «وضع أصلي» افتراضي، لم يعرف الناس فيه بعد ماذا سيكونون إلا تأسيسا على فهم غني لمتطلبات المساواة، وتتولد عنه قسمات مناهضة لحالة عدم المساواة، وهو ما يشكل خصائص «مبادئ العدالة» عنده [١٧]. كذلك قد يكون عسيرا تبرير عدم المساواة في براءات الاقتراع تأسيسا على حصافة أعضاء المجتمع الفعليين. (مثال ذلك حالة من مظاهر عدم المساواة التي لا يستطيع الآخرون «رفضها على أساس معقول ومقبول». وهذا معيار اقترحه توماس سكانلون واستخدمه للتقييم الأخلاقي) [١٨]. ومعروف يقينا أن مظاهر عدم المساواة الشديدة لا يمكن أن تكون مقبولة اجتماعيا، وقد يدفع البعض بأن مظاهر عدم المساواة الخطيرة إنما هي مظاهر بربرية سافرة. علاوة على هذا، فإن الشعور بالظلم أو عدم المساواة يمكن أن يقوض التلاحم الاجتماعي، بل إن بعض أنماط عدم المساواة قد تجعل من العسير حتى تحقيق قدر من الكفاءة والفعالية.

ومع هذا، فإن محاولات استئصال عدم المساواة يمكن في حالات كثيرة أن تسبب خسارة للغالبية العظمى، وربما للكل في بعض الأحيان. وقد يظهر هذا النوع من التضارب في صورة معتدلة أو شديدة اعتمادا على الظروف. لذلك يتعين على نماذج العدالة ـ ومن بينها «المشاهد المتجرد من الغرض» أو «الوضع الأصلي» أو «الرفض غير المبرر عقلانيا» ـ أن تلتفت إلى هذه الاعتبارات المختلفة.

ولا غرابة في أن التضارب بين الاعتبارات التراكمية والتوزيعية حظي بقدر كبير من اهتمام الاقتصاديين. وهذا ملائم تماما طالما أنها مسألة مهمة [١٩]. واقترح البعض الكثير من الصيغ التوفيقية لتقييم الإنجازات الاجتماعية، وذلك بالعمل في آن واحد على تسجيل الاعتبارات التراكمية والتوزيعية. وخير مثال على هذا نجده عند إيه. بي. آتكنسون فيما يعرف باسم «الدخل المتكافئ الموزع بالتساوي». وهذا مفهوم يوفق بين الدخل التراكمي عن طريق طرح قيمته المحسوبة على أساس مدى عدم المساواة في توزيع الدخل، وبين موازنة الاهتمامات التراكمية والتوزيعية التي تكشف عنها اختيار المحددات التي تعكس حكمنا الأخلاقي [٢٠].

وتوجد، مع هذا، فئة مغايرة من التضاربات تتعلق باختيار «الحيز» ـ أو المتغير المحوري الذي يشكل أساسا لتقييم وفحص حالة اللامساواة. ويرتبط هذا بموضوعنا في الباب السابق. ويمكن أن تختلف اللامساواة في الدخول عن اللامساواة في «حيازات» أخرى عديدة (أي تأسيسا على متغيرات أخرى وثيقة الصلة)، مثل الرفاهية والحرية وأوجه أخرى لنوعية الحياة (بما في ذلك الصحة وطول العمر). وأكثر من هذا، أن الإنجازات التراكمية يمكن أن تأخذ أشكالا مختلفة اعتمادا على الحيز الذي تتشكل فيه، أو تجري فيه عملية الجمع. (مثال ذلك أن ترتيب المجتمعات على أساس متوسط الدخل يمكن أن يختلف عن ترتيبها وفق متوسط الشروط الصحية).

وجدير بالذكر أن التناقض بين المنظورات المختلفة عن الدخل والقدرة يؤثر مباشرة على الحيز الذي تجري فيه دراسة اللامساواة والكفاءة. مثال ذلك شخص يحصل على دخل مرتفع ولكن ليست لديه فرصة للمشاركة السياسية، ليس «فقيرا» بالمعنى المعتاد، ولكن كما هو واضح، فقير من حيث

حرمانه من حرية مهمة. كذلك لو أن شخصا كان أغنى كثيرا من غالبية المحيطين به، ولكنه يعاني علة مزمنة يستلزم علاجها تكلفة باهظة جدا يصبح، وعلى نحو واضح، محروما إزاء وسيلة مهمة تعنيه، حتى وإن لم نصنفه فقيرا في الإحصاءات العادية عن توزيع الدخل. وأيضا شخص محروم من فرصة العمل ولكن الدولة تقدم له صدقة «في صورة إعانة بطالة»، يمكن أن يبدو في نظرنا أقل حرمانا داخل حيز الدخل عما يبدو في ضوء الفرصة القيمة ـ التي يراها موضع تقدير وذات قيمة عالية ـ للحصول على عمل. ونظرا إلى الأهمية الخاصة للبطالة في بعض البلدان في العالم (بما في ذلك أوروبا المعاصرة)، فإننا نراها مجالا آخر نحن في مسيس الحاجة إلى أن ندرك التناقض فيه بين منظوري الدخل والقدرة في سياق تقدير حالة اللامساواة.

البطالة والحرمان من القدرة

يمكن أن نوضح بسهولة، من خلال بعض الأمثلة ذات الأهمية العملية، أن الأحكام بشأن عدم المساواة في حيز الدخول يمكن أن تختلف عن غيرها من أحكام لها علاقة بقدرات مهمة. وهذا التباين له دلالة مهمة في السياق الأوروبي بسبب غلبة البطالة على نطاق واسع في أوروبا المعاصرة [٢١]. والمعروف أن خسارة الدخل بسبب البطالة يمكن إلى حد كبير تعويضها عن طريق دعم في صورة دخل (بما في ذلك إعانة البطالة) وهو ما يحدث تماما في غرب أوروبا. وإذا افترضنا أن خسارة الدخل هي كل ما تنطوي عليه حالة البطالة، فإن في الإمكان محو آثار هذه الخسارة إلى حد كبير ـ بالنسبة إلى الأفراد المعنيين ـ عن طريق دعم مالي في صورة دخل. (وهناك بطبيعة الحال مسألة أخرى تتعلق بالتكاليف الاجتماعية المترتبة على العبء المالي، والآثار التشجيعية التي يشتمل عليها هذا التعويض).

ولكن إذا كان للبطالة آثار أخرى خطيرة على حياة الأفراد، وتسبب لهم حرمانا من أنواع أخرى، فإن تحسين الوضع من خلال الدعم المالي في صورة دخل سيكون محدود الأثر في هذا الصدد. ولدينا كم كبير من الشواهد على أن البطالة لها نتائج بعيدة المدى غير فقدان الدخل، بما في

ذلك الأضرار النفسية وفقدان حافز العمل والمهارة والثقة في النفس وازدياد العلل المرضية (بل وزيادة معدل الوفيات)، وإفساد العلاقات الأسرية والحياة الاجتماعية وقسوة الاستبعاد الاجتماعي، وتفاقم التوترات العرقية والتمييز بين الجنسين [٢٢].

ونظرا إلى تفشي البطالة على نحو خطير في اقتصاد أوروبا المعاصرة، فإن التركيز فقط على عدم تكافؤ الدخل يمكن أن يكون خادعا. حقا يمكن الدفع بأن ارتفاع معدل البطالة في أوروبا هذه الأيام يمثل على الأقل قضية مهمة عن اللامساواة في ذاتها، من حيث توزيع الدخل. ولكن التركيز فقط على عدم المساواة في الدخل دون سواه يعطي انطباعا بأن غرب أوروبا بذلت جهودا أفضل بكثير من الولايات المتحدة من أجل خفض حالات ومظاهر عدم المساواة، ومن أجل تجنب هذا النوع من الزيادة في عدم مساواة الدخل الذي تعانيه الولايات المتحدة. ولكن أوروبا لها في حيز الدخول سجل أفضل بكثير من حيث مستويات واتجاهات حالة عدم المساواة. وهذا ما يوضحه البحث الدقيق الذي نشرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD. ويمثل هذا البحث دراسة أعدها كل من إيه. بي. آتكنسون ولي رينواتر وتيموثي سميدنج [٢٣]. ويلاحظ أن الأمر ليس مقتصرا فقط على المقاييس العادية لعدم المساواة في الدخل، حيث إنه أعلى في الولايات المتحدة عما هي الحال في الجانب الأوروبي المطل على المحيط الأطلسي، بل إن حالة عدم المساواة في الدخل في الولايات المتحدة ارتفع بطريقة لم تحدث في غالبية بلدان غرب أوروبا.

ولكن إذا انتقلنا ببصرنا من الدخل إلى البطالة فسوف تختلف الصورة. لقد ارتفعت البطالة على نحو كبير جدا في أغلب أنحاء غرب أوروبا، بينما لا نجد مثل هذا الاتجاه في الولايات المتحدة. مثال ذلك أنه خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٧٣، كان معدل البطالة في الولايات المتحدة ٤,٥ في المائة، بينما كان في إيطاليا ٥,٨ في المائة، وفي فرنسا ٢,٣ في المائة، وفي ألمانيا الغربية أقل من واحد في المائة. ولكن الآن فإن هذه البلدان الثلاثة - إيطاليا وفرنسا وألمانيا - تتراوح فيها معدلات البطالة ما بين ١٠ و١٢ في المائة. وإذا عرفنا أن البطالة تضر الحياة ضررا شديدا، يتعين علينا إذن أن نضع هذا في الاعتبار

عند تحليل مظاهر عدم المساواة الاقتصادية. ولا ريب في أن المقارنة بين حالة عدم المساواة في الدخل يعطي أوروبا مسوغا للاعتداد بالنفس، غير أن هذا الرضا يمكن أن يكون مضللا إلى حد كبير إذا فهمنا عدم المساواة من خلال منظور أرحب [٢٤].

ويثير التباين بين غرب أوروبا والولايات المتحدة مسألة أخرى مهمة، وتعد من نواح أخرى أكثر تعميما، إذ يبدو أن الأخلاق الاجتماعية الأمريكية، ترى أن من الممكن أن تكون غير واعية بقوة المعوزين والفقراء، بحيث يكون عسيرا عليها قبول ما تفعله أوروبا الغربية بإنشاء دولة الرفاه. ولكن هذه الأخلاق الأمريكية ذاتها ترى أن ارتفاع البطالة بحيث تتجاوز النسبة عشرة في المائة، كما هي الحال في أوروبا، أمر لا يمكن التسامح معه. لقد استمرت أوروبا في قبول حالة التعطل من العمل وزيادتها بقدر كبير من رباطة الجأش. ويرتكز هذا التباين على اختلاف في الاتجاهات والمواقف من المسؤوليات الاجتماعية والفردية. وهو ما سوف أعود إليه.

الرعاية الصحية ونسبة الوفيات

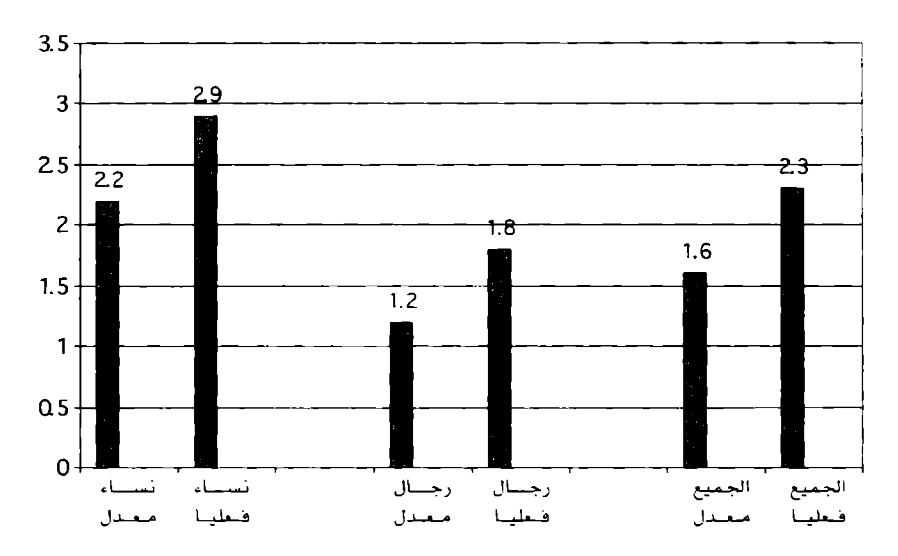
المواقف الاجتماعية الأمريكية والأوروبية

أثارت حالة عدم المساواة بين الجماعات العرقية المختلفة في الولايات المتحدة اهتماما كبيرا في المرحلة الأخيرة. مثال ذلك أنه لوحظ في حيز الدخل أن الأمريكان الأفارقة أفقر كثيرا وعلى نحو متعمّد من الأمريكان البيض. ونرى هذا كثيرا كمثال على الحرمان النسبي للأمريكان الأفارقة داخل الأمة، ولكن من دون مقارنته بالشعوب الأفقر في بقية العالم. حقا إننا إذا قارنا الأمريكان الأفارقة بسكان بلدان العالم الثالث، فسنجد أنهم أغنى كثيرا من حيث الدخل، حتى بعد ملاحظة فوارق الأسعار. وإذا نظرنا على هذا النحو إلى حرمان السود الأمريكيين، فسيبدو لنا واهيا بل لا قيمة له من المنظور الدولي.

ولكن هل الدخل هو الحيز الصواب الذي نعقد في ضوئه تلك المقارنات؟ وماذا عن القدرة الأساسية على الحياة حتى سن النضج من دون السقوط فريسة لموت مبكر؟ كما ناقشنا في الباب الأول، فإن الأمريكي الأفريقي، في ضوء هذا المعيار، مختلف كثيرا عن أفقر الناس في الصين أو في ولاية كيرالا

الهندية (انظر الشكل ١ـ١ في الباب الأول)، وكذلك بالنسبة إلى الفقر في سريلانكا وكوستاريكا وجامايكا وكثير غيرها من الاقتصادات الفقيرة. وهناك يفترض أحيانا أن الارتفاع الكبير في معدل وفيات الأمريكيين الأفارقة يصدق فقط بالنسبة إلى الرجال، ونقول ثانية الشباب منهم، بسبب تفشي العنف. حقا إن الموت بسبب العنف نسبته مرتفعة بين الرجال السود، بيد أن هذا ليس هو كل شيء. حقا، وكما يبين الشكل ١ـ٢ في الباب الأول، فإن النساء السود متخلفات كثيرا ليس فقط بالقياس إلى النساء البيض في الولايات المتحدة، بل وأيضا بالنسبة إلى المرأة الهندية في ولاية كيرالا، وتكاد تقترب كثيرا لتتخلف عن المرأة الصينية. ولنا أن نلحظ كذلك في الشكل ١ـ١ أن الرجال السود الأمريكيين في حالة خسارة مطردة في مقابل الصينيين والهنود مع اطراد السنين. ونحن في حاجة إلى مزيد من التوضيح يتجاوز وفيات العنف.

والحقيقة أننا حتى لو أخذنا مجموعات الأعمار الأكبر (لنقل ما بين الخامسة والثلاثين والرابعة والستين)، سنجد شواهد على أن نسبة وفيات الرجال السود أعلى منها بين الرجال البيض، كذلك حال المرأة السوداء بالقياس إلى المرأة البيضاء. وليس في الإمكان إلغاء هذه الفوارق عن طريق ملاءمة وتعديل فوارق الدخل. وحري بنا أن نذكر إحدى الدراسات الطبية المدققة التي ترجع إلى ثمانينيات القرن العشرين، وتوضح هذه الدراسة أن الفارق في نسبة الوفيات بين السود والبيض يظل على نحو ملحوظ بالنسبة إلى المرأة حتى بعد تعديل فوارق الدخل. ويعرض الشكل ١ـ٤ نسب معدلات الوفيات بين السود والبيض في البلد ككل (تأسيسا على عينة مسحية) [٢٥]. ونلحظ في هذا المسح أنه بينما نسبة وفيات الرجال السود تعادل ١,٨ مرة من معدل وفيات الرجال البيض، إلا أن نسبة وفيات النساء السود قارب ثلاثة أمثال نسبة وفيات النساء البيض. ولكن بعد تعديل الفوارق، من حيث دخل الأسرة، نجد نسبة وفيات الرجال السود أعلى ١,٢ مرة، بينما هي أعلى ٢,٢ مرة بالنسبة إلى النساء السود. وهكذا يبدو أنه بعد الاهتمام الكامل بمستويات الدخل، فإن النساء السود اللاتي توافيهن المنية وهن صغيرات السن، نسبتهن أعلى كثيرا من النساء البيض في الولايات المتحدة المعاصرة.



الشكل (٤ ـ ١): نسبة معدلات وفيات السود إلى البيض (العمر من ٣٥ ـ ٥٤) الفعلية والمعدلة حسب دخل الأسرة

المصدر: إم. دبليو. أوين و إس. إم. تيوتش و دي. إف. وليامسون و جي. إس. ماركس «آثار عوامل المخاطرة المعروفة على فرط زيادة الوفيات بين البالغين السود في الولايات المتحدة». صحيفة الرابطة الطبية الأمريكية ص٢٦٣، ٦٤ (٩ فبراير ١٩٩٠)

وإن توسيع قاعدة المعلومات لتمتد من الدخل إلى القدرات الأساسية من شأنه أن يثري فهمنا عن اللامساواة وعن الفقر بوسائل جذرية للغاية. والملاحظ أننا حين ركزنا على القدرة على التوظف وتوافر مزايا التوظف المقترنة بهذه القدرة، بدت الصورة الأوروبية كابية للغاية، وأننا حين نحول انتباهنا إلى القدرة على البقاء، بدت صورة حالة اللامساواة الأمريكية مكثفة للغاية. ونحن إذ نبرز بوضوح هذه الفوارق والأولويات المقترنة بكل منها، فإننا سوف نشهد تباينا في المواقف والاتجاهات إزاء المسؤوليات الاجتماعية والفردية على جانبي الأطلسي، إذ نجد في الأولويات الرسمية الأمريكية التزاما محدودا للغاية من أجل توفير الرعاية الصحية الأساسية للجميع. ويبدو لنا أن مئات الملايين من الناس (أكثر من ٤٠ مليون نسمة في الحقيقة)

من دون أي نوع من الحماية أو التأمين في المجال الطبي في الولايات المتحدة. وربما نجد لدى نسبة كبيرة من هؤلاء الذين لا يشملهم تأمين أسبابا اختيارية لعدم الحصول على تأمين، إلا أن الغالبية العظمى من غير المؤمَّن عليهم تعوزهم في الواقع القدرة على الحصول على تأمين طبي بسبب الظروف الاقتصادية، أو في بعض الأحيان بسبب ظروف طبية قائمة مسبقا بتجنبها الأفراد الراغبين في التأمين. وثمة وضع مقابل لهذا في أوروبا، حيث تعد التغطية الطبية حقا أساسيا للمواطنة بغض النظر عن الوسائل، مستقلا عن الظروف القائمة مسبقا. والشيء المرجح للغاية أن هذا الوضع الأوروبي سيكون غير محتمل سياسيا، ونلحظ كذلك أن حدود الدعم الحكومي للمرضى والفقراء شديدة الصرامة في الولايات المتحدة، بحيث لا يمكن قبوله في أوروبا. كذلك الحال بالنسبة إلى الالتزامات الاجتماعية تجاه المرافق العامة، إذ تتباين من تنظيمات الرعاية الصحية إلى التنظيمات الخاصة بالتعليم، التي تعتبرها دولة الرفاه في أوروبا أمرا مسلما به.

ونجد من ناحية أخرى، أن معدلات البطالة التي تتجاوز رقم العشرة والتي تحتملها أوروبا الآن، ستكون على الأرجح تماما (كما أكدنا في السابق) بمنزلة ديناميت سياسي داخل أمريكا، حيث إن معدلات البطالة من هذا الحجم تمثل سخرية بقدرة الناس على مساعدة أنفسهم. وأعتقد أنه لا توجد حكومة في الولايات المتحدة يمكن أن تخرج سالمة من من دون أذى إذا ما تضاعف مستوى البطالة الراهن، الذي من شأنه أن يجعل نسبة البطالة في الولايات المتحدة دون مستواها الآن في إيطاليا أو فرنسا أو ألمانيا. ويبدو أن طبيعة الالتزامات السياسية بالنسبة إلى كل من هذه البلدان ـ ونقصها كذلك ـ يختلفان بشكل أساسي ما بين أمريكا وأوروبا. وتستلزم هذه الفوارق أن نرى حالة عدم المساواة في ضوء حالات الفشل بذاتها للقدرات الأساسية.

الفقر والحرمان في الهند وأفريقيا جنوب الصحراء

الفقر المدقع يتركز الآن، بكثافة شديدة الوطأة، في إقليمين محددين في العالم: جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء. إذ إن بها من بين جميع مناطق العالم أدنى المستويات من حيث دخل الفرد. بيد أن هذا المنظور لا يعطينا

فكرة واضحة وكاملة عن طبيعة ومحتوى حالات الحرمان في كل منهما، ولا عن فقرهما النسبي. إننا بدلا من هذا، إذا نظرنا إلى الفقر باعتباره حرمانا من القدرات الأساسية، فسوف نحصل على صورة أكثر وضوحا ودلالة من المعلومات عن مظاهر الحياة في هذه الأجزاء من العالم [٢٦]. ونعرض فيما يلي محاولة لتحليل موجز مبني على دراسة مشتركة مع جين دريز، وعلى عملين مكملين للمؤلف [٢٧].

كان هناك حوالي عام ١٩٩١ اثنان وخمسون بلدا تبلغ نسبة العمر المتوقعة فيها عند الميلاد دون الستين عاما، وتضم هذه البلدان سكانا يصل تعدادهم إلى ١,٦٩ بليون نسمة [٢٨]. ويوجد ستة وأربعون بلدا من هذه البلدان في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء، وستة بلدان فقط خارج هاتين المنطقتين (هي أفغانستان وكمبوديا وهاييتي ولاوس وبابوا نيوجينيا واليمن). ويبلغ سكان هذه البلدان الستة ٣,٥ في المائة فقط من إجمالي سكان (١,٦٩ بليون نسمة) البلدان الاثنين والأربعين ذات مستوى العمر المتدني المتوقع، وتنتمي إلى مجموعة الستة والأربعين بلدا الأخرى ذات نسبة العمر المتوقعة المنخفضة كل بلدان جنوب آسيا فيما عدا سريلانكا (أي الهند وباكستان وبنجلاديش ونيبال وبوتان) وكل بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، فيما عدا جنوب أفريقيا وزيمبابوي وليسوتو وبوتسوانا ومجموعة جزر صغيرة (هي موريشيوس وسيشيل). وهناك بطبيعة الحال تباينات داخل كل بلد، إذ إن القطاعات التي تضم ذوي المكانة الميسورين من سكان جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء يتمتعون بنسبة أعمار طويلة. هذا علاوة على أن بعض سكان البلدان، حتى ممن يتمتعون بمتوسط عمر مرتفع جدا (مثل الولايات المتحدة) ربما يعانون، كما أشرنا في السابق، مشكلات البقاء التي تماثل ظروف الحياة في العالم الثالث، (مثال ذلك الرجال السود الأمريكيون في مدن الولايات المتحدة من قبل نيويورك أو سان فرانسيسكو أو سان لويس أو واشنطن العاصمة. إذ إن متوسطات الأعمار المتوقعة لهم أدنى كثيرا من ستين عاما [٢٩]). ولكن جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء فإنهما في الحقيقة، من حيث متوسطات البلد، تظهران باعتبارهما المنطقتين اللتين تتمركز فيهما الحياة القصيرة والخطرة فى عالمنا المعاصر.

حقا إن الهند تمثل أكثر من نصف مجموع سكان هذه البلدان المحرومة البالغ عددها اثنين وأربعين بلدا. وليست على أي حال الأسوأ أداء من حيث المتوسط (إذ يبلغ في الحقيقة متوسط العمر في الهند قرابة الستين عاما، كما تشير آخر الإحصاءات إلى أنه ارتفع عن ذلك). ولكن توجد اختلافات كبيرة بين الأقاليم من حيث مستوى المعيشة داخل الهند. ذلك أن بعض الأقاليم في الهند (تضم سكانا تعادل وربما أكثر من سكان أغلب بلدان العالم) حالتها سيئة شأن أي بلد آخر في العالم. ويمكن للهند أن تحقق نتائج أفضل كثيرا من حيث المتوسط عن أسوأ البلدان أداء (مثل إثيوبيا أو زائير التي تسمى الآن جمهورية الكونغو الديموقراطية) من حيث العمر المتوقع وغيره من المؤشرات. ولكن توجد في الهند مناطق واسعة لا تختلف فيها كثيرا نسبة متوسط الأعمار وغيرها من أوضاع المعيشة عما هو سائد في أشد البلدان حرمانا [٣٠].

ويقارن الجدول ٤ـ١ بين مستويات وفيات الأطفال ومعرفة القراءة والكتابة عند الكبار في أقل المناطق تطورا في أفريقيا جنوب الصحراء وفي الهند [٣١]. ويعرض الجدول تقديرات عام ١٩٩١ لهذين المتغيرين ليس فقط في الهند وأفريقيا جنوب الصحراء إجمالا (الصفات الأولى والأخيرة)، بل ويعرضهما أيضا بالنسبة إلى أسوأ ثلاثة بلدان أداء في أفريقيا جنوب الصحراء وأسوأ ثلاث ولايات أداء في الهند وأسوأ المقاطعات أداء في كل من هذه الولايات الثلاث. واللافت للنظر أنه لا يوجد بلد في أفريقيا جنوب الصحراء ـ أو في كل العالم حقيقة ـ تقديرات معدلات وفيات الأطفال فيه أعلى منها في مقاطعة جانجام في أوريسا، أو حيث ينخفض فيه معدل محو الأمية بين الإناث بدرجة انخفاضه نفسها في مقاطعة بارمار في راجاستان.

وجدير بالملاحظة أن هاتين المقاطعتين يزيد عدد سكان كل منهما عن سكان بوتسوانا أو ناميبيا، كما أن مجموع سكان المقاطعتين أكبر من عدد سكان سيراليون أو نيكارجوا أو ايرلندا. والحقيقة أننا نجد ولايات بأكملها مثل أوتار براديش (ويبلغ تعداد سكانها مثل البرازيل أو روسيا) ليست أفضل حالا من أسوأ البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء، من حيث هذه المؤشرات الأساسية لنوعية الحياة [٣٢].

الجدول ٤ ـ ١ الهند وأفريقيا جنوب الصحراء مقارنات مختارة (١٩٩١)

	مقارنات لمعدل وفيات الأطفال			مقارنة معدل محو الأمية بين الكبار		
	الإقليم	السكان (بالمليون)	معدل وفيات الأطفال (من كل ألف مولود)	الإقليم	السكان (بالمليون)	معدل محو الأمية بين الكبار (إناث/ذكور)
الهند	الهند	٨٤٦,٣	٨٠	الهند	٨٤٦,٣	٦٤/٣٩
أسوأ ثلاث ولايات هندية	أوريسا	٣١,٧	١٢٤	راجاستان	٤٤,٠	٥٥/٢٠
	مادهيا	٦٦,٢	١١٧	بيهار	٨٦,٤	٥٢/٢٣
	أوتار براديش	١٣٩,١	٩٧	أوتار براديش	١٣٩,١	٥٦/٢٥
أسوأ مقاطعة في كل من أسوأ الولايات الهندية	جانجام (أوريسا)	٣,٢	١٦٤	بارمار (راجاستان)	١,٤	٣٧/٨
	تيكامجار (مادهيا براديش)	٠,٩	١٥٢	كيشانجاني (بيهار)	١,٠	٣٣/١٠
				باهريتس (أوتار براديش)	٢,٨	٣٦/١١
	هارودي (أوتار براديش)	٢,٧	١٢٩			
أسوأ ثلاثة بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء	مالي	٨,٧	١٦١	بوركينا فاسو	٩,٢	٣١/١٠
	موزمبيق	١٦,١	١٤٩	سيراليون	٤,٣	٣٥/١٢
	غينيا بيساو	١,٠	١٤٨	بنين	٤,٨	٣٥/١٧
أفريقيا جنوب الصحراء	أفريقيا جنوب الصحراء	٤٨٨,٩	١٠٤	أفريقيا جنوب الصحراء	٤٨٨,٩	٦٢/٤٠

ملاحظة: الحد العمري هو ١٥ عاما للأرقام الأفريقية و٧ سنوات للأرقام الهندية. ولنلاحظ أن نسبة تعلم القراءة والكتابة + ٧ في الهند هي عادة أعلى من نسبة معدل تعلم القراءة والكتابة (بمعنى أن نسبة تعلم القراءة والكتابة في كل الهند + ٧ في عام ١٩٨١ كانت ٤٣,٦٪ بالمقارنة بنسبة ٨, ٤٠٪ الخاصة بنسبة تعلم القراءة والكتابة + ١٥).

المصدر: جي. دريز وأ. صن، الهند: التنمية الاقتصادية والفرصة الاجتماعية (دلهي: مطابع جامعة أكسفورد) (١٩٩٥)

والشيء المثير للاهتمام أننا إذا أخذنا الهند وأفريقيا جنوب الصحراء معا، نجد أن الإقليميين لا يختلفان كثيرا، سواء من حيث معرفة القراءة والكتابة بين الكبار أو نسبة وفيات الأطفال ولكنهما يختلفان تماما، على الرغم من هذا، من حيث متوسط العمر المتوقع، فإن متوسط العمر المتوقع في الهند عام ١٩٩١ كان حوالي ستين عاما، بينما نراه ينخفض كثيرا عن هذا الرقم في أفريقيا جنوب الصحراء (حيث المتوسط حوالي اثنين وأربعين عاما) [٣٣]. ونجد من ناحية أخرى دليلا على أن مدى نقص التغذية في الهند أكبر كثيرا مما هو في أفريقيا جنوب الصحراء [٣٤].

وهكذا نجد نموذجا مهما للمقارنة بين الهند وأفريقيا جنوب الصحراء في ضوء المعايير المختلفة من حيث: ١ـ نسبة الوفيات و ٢ـ التغذية. ويمكن الكشف عن ميزة البقاء لصالح الهند عن طريق، ليس فقط مقارنة متوسط العمر المتوقع، بل وأيضا عن طريق تباين إحصاءات الوفيات الأخرى. مثال ذلك أن العمر المتوسط لحالات الوفيات في الهند بلغ سبعة وثلاثين عاما حوالي عام ١٩٩١. يضاهي هذا المتوسط المرجح (لمتوسط عمر الوفيات) في أفريقيا جنوب الصحراء بخمس سنوات فقط [٣٥]. والملاحظ في الحقيقة أن متوسط عمر الوفيات في خمسة بلدان أفريقية يبلغ ثلاث سنوات أو أقل. وإذا نظرنا إلى مشكلة الوفيات الباكرة من هذا المنظور، فسنجد أنها مشكلة بالغة الحدة في أفريقيا أكثر منها في الهند.

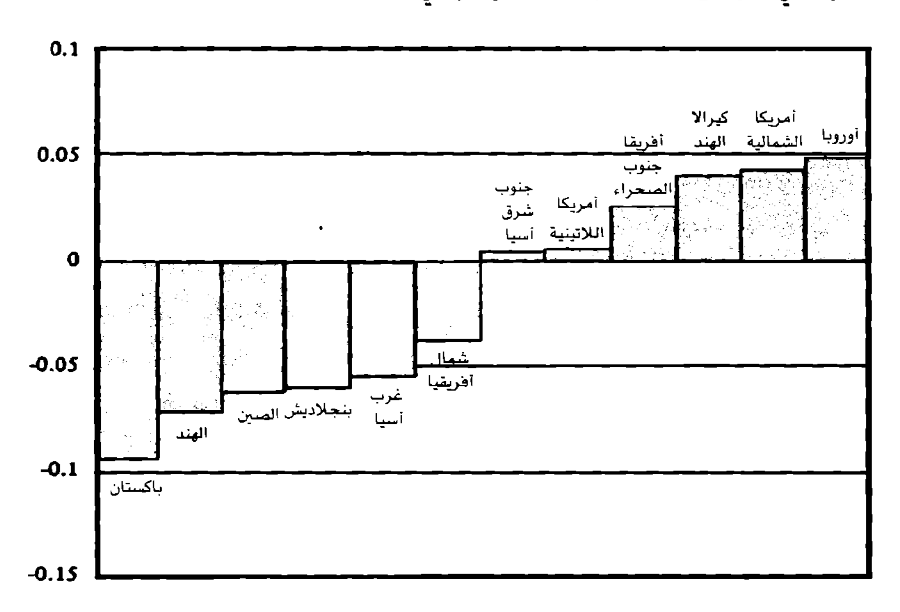
بيد أننا نحصل على ميزان مغاير تماما للأضرار إذا ما نظرنا إلى تفشي حالة نقص الغذاء في الهند مقارنة بأفريقيا. ونلاحظ أن حسابات نقص التغذية بعامة أعلى كثيرا في الهند مقارنة بها في أفريقيا جنوب الصحراء في المتوسط [٣٦]. هذا على الرغم من أن الهند، وليست أفريقيا جنوب الصحراء، لديها اكتفاء ذاتي في الغذاء. ويعتمد «الاكتفاء الذاتي» في الهند على الوفاء بطلب السوق الذي يمكن تلبيته بسهولة في السنوات العادية عن طريق العرض المنتج محليا. ولكن طلب السوق (المرتكز على القوة الشرائية) أقل من الاحتياجات الغذائية. وتبدو الحالة الفعلية لنقص الغذاء في الهند أعلى كثيرا في الهند عنها في أفريقيا جنوب الصحراء. وإذا نظرنا إليها في ضوء المعايير المألوفة بشأن نقص الوزن مقابل العمر، نجد أن نسبة الأطفال ناقصي التغذية في أفريقيا تتراوح ما بين ٢٠ إلى ٤٠ في المائة، بينما نسبة

الأطفال ناقصي التغذية في الهند كبيرة جدا، إذ تتراوح ما بين ٤٠ و ٦٠ في المائة [٣٧]. ويبدو أن حوالي نصف مجموع الأطفال في الهند مصابون بنقص تغذية مزمن. ولكن على الرغم من أن الهنود يعيشون أعمارا أطول من الأفارقة جنوب الصحراء، ومتوسط العمر عند الوفاة أكبر كثيرا من مثيله بين الأفارقة، فإن عدد الأطفال ناقصي التغذية في الهند أكبر كثيرا من مثيله في أفريقيا جنوب الصحراء ـ ليس فقط من حيث الرقم المطلق بل وأيضا بالنسبة إلى مجموع عدد الأطفال [٣٨] ـ وإذا أضفنا إلى هذا حقيقة أن الانحياز الجنسي، أي القائم على التمييز بين الجنسين عند الوفاة، يمثل مشكلة موضوعية في الهند، وليس كذلك في أفريقيا جنوب الصحراء، فسوف تظهر أمامنا صورة عن الهند أسوأ منها عن أفريقيا [٣٩].

وثمة قضايا سياسية مهمة تتعلق بطبيعة ومدى تعقد الأنماط النسبية للحرمان في هذين الإقليمين اللذين يعانيان أشد حالات الفقر حدة في العالم. إن ميزة الهند على أفريقيا جنوب الصحراء، من حيث البقاء، ترتبط بعدد من العوامل المختلفة التي جعلت الأفارقة بخاصة أكثر عرضة للوفيات الباكرة. إذ إن الهند منذ الاستقلال تخلصت نسبيا من مشكلات المجاعات ومن الحروب واسعة النطاق والمستمرة، التي تدهم بين الحين والآخر أعدادا كبيرة من البلدان الأفريقية. كذلك فإن الخدمات الصحية في الهند، على الرغم من عدم كفايتها، فإنها لم تتأثر بالاضطرابات السياسية أو العسكرية. علاوة على هذا، فقد عانت بلدان كثيرة في أفريقيا جنوب الصحراء من حالات تدهور اقتصادي ـ التي ترجع جزئيا إلى الحروب والقلاقل والاضطرابات السياسية. ولهذا السبب كان عسيرا عليها تحسين مستويات المعيشة فيها. وأرى أن أي تقدير قائم على المقارنة بين إنجازات وإخفاقات هذين الإقليمين لابد أن يضع في الاعتبار هذه الأوضاع وغيرها، المرتبطة بتجارب التنمية في كل منهما [٤٠].

وحري بنا أن نلحظ أيضا أن ثمة مشكلة مشتركة بين الهند وأفريقيا جنوب الصحراء وهي توطن الأمية على نحو مزمن ـ وهي قسمة شأنها شأن متوسط العمر المتوقع تفصل شرق آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء عن بقية العالم. وكما يشير الجدول ١ ـ ٤ فإن معدل معرفة القراءة والكتابة متماثل إلى حد كبير في المنطقتين. إذ يوضح الجدول تماثل عدد الأميين من البالغين في كل من الهند وأفريقيا جنوب الصحراء.

عرضنا هنا ثلاث قسمات محورية للحرمان من القدرات الأساسية ركزت عليها مقارناتي، وحاولت توضيح التباين في طبيعة الحرمان في الهند وفي أفريقيا جنوب الصحراء (وهي الوفيات الباكرة ونقص التغذية والأمية). ولكن هذه القسمات الثلاث لا تعطينا بطبيعة الحال صورة كاملة عن فقر القدرة في هذين الإقليمين. بيد أنها تكشف عن إخفاقات مثيرة وعن بعض القضايا السياسية الحاسمة التي تستلزم أن نوليها اهتماما مباشرا. ولم أحاول كذلك تقديم مقياس «تراكمي» للحرمان مبني على «ترجيح» ووزن الجوانب المختلفة من حرمان القدرة [٤١]. ذلك أن تحليل السياسة غالبا ما يكون اهتمامه بالقياس التراكمي أقل من اهتمامه بالنمط الموضوعي لعمليات الأداء المختلفة.



الشكل (٤ - ٢): نسب الإناث - الذكور في مجموع السكان داخل مجتمعات منتقاة

المصدر: محسوبة على أساس إحصاءات السكان للأمم المتحدة

عدم المساواة بين الجنسين والفاقد النسوي

أنتقل الآن إلى مظهر محدد من مظاهر عدم المساواة العامة الذي حظي أخيرا باهتمام كبير، ويرتكز هذا الباب على مقال لي تحت عنوان «الفاقد النسوي» المنشور في الصحيفة الطبية البريطانية عام ١٩٩٢ [٤٢]. وأشير هنا إلى ظاهرة مروعة تتمثل في فرط زيادة الوفيات ومعدلات البقاء المنخفضة عن تعمد للنساء في كثير من أنحاء العالم. وهذا وجه ظاهر للعيان وبادي الفجاجة والحدة، ويمثل عدم المساواة الاجتماعية بين الجنسين، الذي يتجلى غالبا في أشكال أقل بشاعة وأكثر دهاء. ولكن على الرغم مما فيه من فجاجة، فإن الارتفاع المصطنع في معدل وفيات الإناث يعكس حالة غاية في الأهمية لحرمان القدرة عند المرأة.

نلحظ في أوروبا وشمال أمريكا اتجاها عاما لزيادة عدد النساء عن الرجال بأعداد ذات دلالة. مثال ذلك أن نسبة النساء إلى الرجال في المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة تزيد على ١,٠٥. والوضع مختلف تماما في بلدان كثيرة في العالم الثالث خصوصا في آسيا وشمال أفريقيا، حيث يمكن أن تنخفض نسبة الإناث إلى الذكور إلى ٠,٩٥ (مصر) ٠,٩٤ (بنجلاديش والصين وغرب آسيا) و٠,٩٣ (الهند) بل وحتى ٠,٩٠ (باكستان). وهذه فوارق ذات دلالة اجتماعية مهمة عند تحليل مظاهر عدم المساواة بين الأنثى والذكر في أنحاء العالم [٤٣]. ويعرض الشكل ٤ ـ ٢ المعلومات بالنسبة إلى كل.

وواقع الأمر أن عدد الصبية الذين يولدون أكثر من عدد البناتً في كل مكان (حوالي ٥ في المائة زيادة). ولكن ثمة دلائل كثيرة على أن النساء يواجهن «حياة أشق» من الرجال ولهن فرصة بقاء أفضل حتى إذا سلمنا بتماثل ظروف الرعاية. (ويبدو في الحقيقة أن الجنين الأنثى فرصته للبقاء أعلى كثيرا من فرص الجنين الذكر، كما أن نسبة حمل جنين ذكر أعلى من ذلك عن الميلاد [٤٤]. ويرجع ارتفاع نسبة الذكور إلى الإناث في «الغرب» إلى انخفاض معدلات وفيات الإناث. وثمة أسباب أخرى لهذه الزيادة في النساء. إذ لا تزال هناك آثار باقية لوفيات الذكور في الحروب الماضية. وهناك بوجه عام نسبة من المدخنين بين الرجال أعلى، علاوة على احتمالات أكثر للموت ضحية للعنف. ولكن يبدو واضحا أننا حتى لو أخذنا هذا كله في الاعتبار، فسوف يتجاوز عدد النساء عدد الرجال مع التسليم بتوافر رعاية متماثلة.

وتعزى النسب المنخفضة للذكور إلى الإناث في بلدان آسيا وشمال أفريقيا إلى تأثير عوامل اجتماعية. ويمكن بسهولة حساب ما إذا كانت نسبة الإناث إلى الذكور في هذه البلدان تعادل النسبة في أوروبا والولايات المتحدة، فسوف يكون بها ملايين النساء أكثر (في ضوء عدد الرجال) [٤٥]. وأمكن حساب «الفاقد النسوي» في الصين وحدها على أساس النسبة الأوروبية أو الأمريكية، فإذا بها أكثر من ٥٠ مليونا. ويصل العدد، على هذا الأساس نفسه، في كل تلك البلدان مجتمعة إلى أكثر من ١٠٠ مليون امرأة يمكن اعتبارهن ضمن «الفاقد».

ولكن قد لا يكون من الملائم استخدام النسبة الأوروبية أو الأمريكية، وذلك لأسباب ليس منها فقط القسمات الخاصة المميزة مثل وفيات الحروب. والمعروف أن نسبة الإناث إلى الذكور ترتفع تدريجيا مع العمر بسبب انخفاض نسبة وفيات الإناث في أوروبا وأمريكا. ولنا أن نتوقع نسبة أدنى في آسيا أو شمال أفريقيا تحدث جزئيا بسبب انخفاض متوسط العمر بعامة وارتفاع معدل الخصوبة. وإن إحدى وسائل التعامل مع هذه المسألة أن يكون أساس المقارنة ليس نسبة الإناث إلى الذكور في أوروبا أو أمريكا، بل في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث تنخفض نسبة الأضرار التي تعانيها المرأة من حيث نسبة الوفيات لكل، ولكن لأن متوسط العمر فيها ليس أعلى، كما أن معدلات الخصوبة ليست أقل (بل بالعكس). وإذا اعتبرنا نسبة الإناث إلى الذكور في جنوب الصحراء وهي ١,٠٢٢ هي المؤشر (والذي استخدمته في دراساتي السابقة وكذا مع جين دريز)، فإننا نحصل على نتيجة قدرها ٤٤ مليون نسمة، فاقدا نسويا في الصين و٣٧ مليونا في الهند، كما أنه لا يزال إجمالي عدد الفاقد النسوي في هذه البلدان يزيد على ١٠٠ مليون [٤٦].

وسيلة أخرى للتعامل مع هذه المشكلة هي: أن نحسب العدد المتوقع وجوده من النساء لو لم تكن هناك أي أضرار تصيب فرص بقاء الأنثى، مع التسليم بالعمر الفعلي المتوقع ونسب الخصوبة الفعلية في كل من هذه البلدان. وليس يسيرا حساب هذا مباشرة، غير أن أنسلي كول حصل على تقديرات كاشفة عن طريق استخدام جداول نموذج سكاني مبنية على الخبرة التاريخية للبلدان «الغربية». وتمثل ناتج هذا الإجراء في ٢٩ مليون «فاقد نسوي» في الصين، و٢٣ مليونا في الهند وحوالي ٦٠ مليونا إجمالي العدد في هذه البلدان [٤٧]. ولكنها

لا تزال أرقاما كبيرة على نحو مروع على الرغم من أنها أقل من سابقتها. وثمة تقديرات أخرى أحدث عهدا مبنية على استخدام معلومات تاريخية جرى فحصها وتوفيقها على نحو أفضل، ولكنها أعطت نتائج تتمثل في أعداد أكبر من الفاقد النسوي (حوالي ٩٠ مليونا حسب تقدير ستيفان كلاسين) (٤٨).

ولكن لماذا كان إجمالي نسب وفيات الإناث أعلى من الذكور في هذه البلدان؟ لنتدبر وضع الهند حيث نسبة وفيات الإناث تتجاوز دائما نسبة وفيات الذكور إلى أن نصل إلى أواخر الثلاثين من العمر. والملاحظ أن زيادة الوفيات في سن الإنجاب يمكن أن تكون نتيجة وفاة الأم (الوفاة أثناء الوضع أو عقب الوضع مباشرة). ولكن، مع هذا، فمن الواضح أنه لا يوجد تفسير للوضع غير المواتي للمرأة من حيث فرص البقاء خلال فترات الرضاع والطفولة. وعلى الرغم من الأحداث المؤسفة لوأد البنات في الهند بين حين وآخر، إلا أن هذه الظاهرة، حتى وإن كانت موجودة، لا تفيد شيئا في تفسير زيادة حجم الوفيات ولا التوزيع العمري للوفيات. وأحسب أن الخطأ الأساسي ربما يتمثل في إهمال صحة الأنثى وغذائها خصوصا أثناء الطفولة، وإن لم يقتصر على فترة الطفولة وحدها. ونجد دلائل قوية في الحقيقة على أن الأطفال الإناث يعانين من الإهمال، من حيث الرعاية الصحية والعلاج في المستشفيات بل والتغذية (٤٩).

وحظيت حال الهند بدراسة شاملة ومستفيضة أكثر من غيرها (إذ إن عدد الباحثين في الهند العاكفين على هذه المشكلة أكبر من نظرائهم في أي بلد آخر). وثمة شواهد مماثلة على الإهمال النسبي لصحة وغذاء الأطفال الإناث في البلدان الأخرى أيضا. وأكثر من هذا أننا نجد في الصين بعض الدلائل التي تؤكد أن مدى الإهمال زاد زيادة حادة في السنوات الأخيرة، خصوصا بعد فرض قيود إجبارية لتنظيم الأسرة (سياسة طفل واحد في بعض أنحاء الصين)، هذا علاوة على بعض الإصلاحات الأخرى التي جرى تطبيقها حوالي عام ١٩٧٩. ونشهد في الصين أيضا بعض علامات جديدة مشؤومة من مثل الزيادة الحادة في النسب المسجلة لميلاد الذكور إلى الإناث، التي تشذ كثيرا عن بقية العالم. ويمكن أن يدل هذا على احتمال «إخفاء» إناث الأطفال المولودات حديثا (لتجنب صرامة تنفيذ القيود الإلزامية لتنظيم الأسرة). ويبدو أن الانحياز شديد الوطأة ضد الأنثى داخل الأسرة يتمثل كذلك في حالات الإجهاض الانتقائية على أساس الجنس، التي شاعت في الصين مع التقدم التكنولوجي.

ملاحظات ختامية

هناك من ينتقد الاقتصاديين أحيانا لإفراطهم في التركيز على الفعالية دون المساواة. وقد نجد بعض العذر لهذه الشكوى، ولكن يجب ملاحظة أن ظاهرة عدم المساواة حظيت باهتمام الاقتصاديين أيضا على مدى تاريخ هذا المبحث العلمي. إن آدم سميث الذي غالبا ما يراه البعض «أبا الاقتصاد الحديث» كان معنيا للغاية بالهوة بين الغني والفقير. كذلك فإن بعض العلماء الاجتماعيين والفلاسفة المسؤولين عن جعل موضوع عدم المساواة مادة محورية تحظى بالاهتمام العام (من أمثال كارل ماركس وجون ستيوارت مل وبي. إس. راونتري وهوغ دالتون حتى نذكر كتابا من مدارس فكرية مختلفة). ولقد كانوا جميعا من المعنيين موضوعيا بهذه الظاهرة، وهم اقتصاديون نذروا جهدهم لدراستهم. والملاحظ في السنوات الأخيرة ازدهار الدراسة الاقتصادية لظاهرة عدم المساواة كموضوع دراسي، وذلك على أيدي رواد عظام من أمثال إيه. بي. أتكنسون [٥٠]. وليس معنى هذا إنكار أن تركيز الاهتمام على الفعالية واستبعاد الاعتبارات الأخرى مسألة شديدة الوضوح في بعض المؤلفات الاقتصادية. ولكن الاقتصاديين كمجموعة لا يمكن اتهامهم بإغفال ظاهرة اللامساواة كموضوع للدراسة.

وإذا كان ثمة سبب للامتعاض، فإنه ينصب على الأهمية النسبية التي توليها أغلب الدراسات الاقتصادية لحالة عدم المساواة داخل نطاق محدود، أعني اقتصاد اللامساواة. وتمثل أثر هذه المحدودية في أنها أسهمت في إهمال الوسائل الأخرى لرؤية عدم المساواة والمساواة كظاهرة بعيدة الأثر في صوغ السياسة الاقتصادية. وأدى التركيز المفرط على فقر الدخل وعدم مساواة الدخل إلى تعاظم الجدل بشأن السياسة وإغفال مظاهر الحرمان الأخرى المرتبطة بمتغيرات أخرى، من مثل البطالة واعتلال الصحة ونقص التعليم والاستبعاد الاجتماعي. ولسوء الحظ أن المطابقة بين عدم المساواة الاقتصادية وعدم المساواة في الدخل مسألة شائعة في الدراسات الاقتصادية، وترى الاثنين كمترادفين. إنك إذا قلت لشخص ما إنك معني باقتصاد اللامساواة، فسوف يفترض، كقاعدة عامة، أنك معني بدراسة توزيع الدخل.

وهذه المطابقة الضمنية يمكن، إلى حد ما، أن نجدها في الدراسات الفلسفية أيضا. مثال ذلك الفيلسوف المتميز هاري فرانكفورت في بحثه المهم «المساواة كمثل أعلى أخلاقي»، يعرض نقدا قويا مدعوما بالأسباب لما يسميه «نزعة المساواة الاقتصادية»، ويحدد معناها بقوله «الاعتقاد بأنه ينبغي ألا تكون هناك مظاهر لعدم المساواة في توزيع النقود»[٥١].

ولكن من المهم التمييز بين عدم مساواة الدخول وعدم المساواة الاقتصادية[٥٢]. والملاحظ أن غالبية النقد الموجه إلى نزعة المساواة الاقتصادية من حيث هي قيمة أو هدف، يصدق إلى حد كبير على المفهوم الضيق لعدم المساواة الاقتصادية. مثال لذلك إعطاء حصة أكبر لشخص لديه احتياجات أكثر ـ لنفترض بسبب حالة عجز ـ يمكن اعتباره عملا ضد مبدأ مساواة الدخول، ولكنه ليس مناقضا للشعارات العامة عن المساواة الاقتصادية ما دامت الحاجة إلى موارد اقتصادية أكبر بسبب العجز لابد أن توضع في الاعتبار عند الحكم على متطلبات وشروط المساواة الاقتصادية.

والعلاقة بين عدم مساواة الدخل وحالة اللامساواة في مجالات أخرى وثيقة الصلة، يمكن أن تكون متنوعة ومشروطة بسبب المؤثرات الاقتصادية المختلفة غير الدخل، التي تؤثر على مظاهر عدم المساواة في المصالح الفردية والحريات الموضوعية. مثال ذلك، ارتفاع معدلات الوفيات بين الأمريكيين الأفارقة مقابل الصينيين أو الهنود في كيرالا الأشد فقرا. إذ يمكن أن نلمس هنا أثر عوامل تعمل في اتجاه مضاد لحالة عدم المساواة في الدخل. وتشتمل هذه على قضايا خاصة بالسياسة العامة ذات مكونات اقتصادية فاعلة وقوية: تمويل الرعاية الصحية وعمليات التأمين وتوفير التعليم العام والترتيبات الخاصة بالأمن المحلي... وهكذا.

ويمكن أن تفيد في الواقع فوارق نسب الوفيات كمؤشر دال على مظاهر عدم مساواة شديدة العمق، التي تفرق بين الأعراق والطبقات والجنسين، وهو ما وضحته أمثلة كثيرة في هذا الباب. نذكر على سبيل المثال التقديرات الخاصة بالفاقد النسوي. إذ توضح لنا المدى الكبير للأضرار التي تعانيها الأنثى في أنحاء كثيرة في العالم المعاصر، وتوضحها في جلاء لا تكشف عنه إحصاءات أخرى.

ونظرا إلى أن الدخل الذي يكسبه أعضاء الأسرة يقتسمه معهم آخرون من أبناء الأسرة، فإننا، بالمثل، لا نستطيع أن نحلل عدم المساواة بين الجنسين أساسا في ضوء فوارق الدخل. ومن ثم نكون في حاجة إلى معلومات أكثر مما هو متاح عادة بشأن تقسيم استخدام المورد داخل الأسرة، حتى نحصل على فكرة أوضح عن مظاهر عدم المساواة في العطاء الاقتصادي. بيد أن الإحصاءات الخاصة بنسب الوفيات، شأن مظاهر الحرمان الأخرى (من مثل نقص التغذية أو الأمية) يمكنها أن تقدم لنا صورة مباشرة عن عدم المساواة والفقر في عدد من الأبعاد الحاسمة. ويمكن الإفادة بهذه المعلومات أيضا للربط بين مدى الحرمان النسبي للمرأة بالحالات القائمة لعدم المساواة في الفرص (لكسب دخل خارجي أو للالتحاق بالمدارس أو غير ذلك). وهكذا فإن كلا من القضايا الوصفية وقضايا السياسة يمكن معالجتها من خلال هذا المنظور الأعم عن عدم المساواة والفقر في ضوء الحرمان من القدرة.

وعلى الرغم من الدور الحاسم للدخل في تحديد المزايا التي يتمتع بها أفراد مختلفون، فإن العلاقة بين الدخل (وغيره من الموارد) من ناحية والإنجازات والحريات الفردية من ناحية أخرى ليست ثابتة وليست بأي معنى من المعاني تلقائية ولا يمكن مقاومتها. إذ ثمة أحداث طارئة مختلفة تفضي إلى تباينات منتظمة في «تحول» الدخل إلى ما يمكن أن نؤديه من وظائف مختلفة. ويؤثر هذا بدوره في أسلوب الحياة الذي يمكن أن نحظى به. وحاولت في هذا الباب أن أوضح الوسائل المختلفة لظهور تباينات منتظمة في العلاقة بين الدخل المكتسب والحريات الموضوعية (في صورة القدرة على أن يعيش الناس الحياة التي لديهم المبرر لاعتبارها قيمة)، ويتعين عند وضع سياسة عامة أن نولي اهتماما جادا، وبالقدر الواجب، لأدوار كل من التغايرات الشخصية والتنوعات البيئية، وتباينات المناخ الاجتماعي والاختلافات في المنظور إلى العلاقات والتوزيع داخل الأسرة.

وهناك من يسوق أحيانا حجة تفيد بأن الدخل مقدار متجانس، بينما القدرات متنوعة. ولكن هذا التباين الحاد ليس صوابا كله، بمعنى أن أي تقييم للدخل يخفي تنوعات داخلية قائمة على افتراضات خاصة [٥٣].

كذلك (كما ناقشنا الأمر في الباب الثالث)، فإن المقارنات بين الأشخاص من حيث الدخل الحقيقي، لا تعطينا أساسا لعقد مقارنات بين الأشخاص، حتى لو كانت مقارنات عن المنفعة (على الرغم من أن هذه الفجوة غالبا ما يكون مصيرها الإهمال في اقتصاديات الرفاه التطبيقية، بسبب وضع افتراضات تعسفية بالكامل). إننا لكي ننتقل من مقارنة الوسائل في صورة فوارق دخل إلى شيء يمكن الزعم بأنه قيم في ذاته (مثل الرفاه أو الحرية)، يتعين علينا ملاحظة التباينات الظرفية التي تؤثر في معدلات التحويل. وكم هو عسير استدامة الفرض المسبق القائل بأن نهج مقارنة الدخل أسلوب «عملي» أكثر للحصول على الفوارق في الميزات بين الأشخاص.

وأكدت، علاوة على هذا، أن الحاجة إلى مناقشة تقييم القدرات المختلفة في ضوء الأولويات العامة تمثل رصيدا واقعيا، يلزمنا أن نوضح ماهية أحكام القيمة في مجال يستحيل علينا فيه تجنب أحكام القيمة ولا ينبغي علينا تجنبها. حقا إن المشاركة العامة في هذه الحوادث بشأن القيمة ـ سواء على نحو سافر أو ضمني ـ تمثل جانبا حاسما في سبيل ممارسة الديموقراطية والخيار الاجتماعي المسؤول. ولا مفر في المسائل الخاصة بالحكم العام من وجود مناقشة عامة بشأن القيمة. وليس في الإمكان إبدال الجهد العام للتقييم بافتراض آخر مهما بدا ذكيا وبارعا. إن بعض الافتراضات التي تبدو في ظاهرها أنها مفيدة ومجدية، إنما تؤدي دورها عن طريق إخفاء اختيار القيم والأهمية وراء ستار كثيف من الغموض المتعمد. مثال ذلك افتراض يأتي ضمنيا في الغالب ويقضي بأن شخصين لهما مطلب وظيفي واحد يجب أن تتوافر لديهما العلاقة نفسها بين حزمة السلع والرفاه. هذا بغض النظر عما إذا كان أحد الشخصين عليلا والآخر سليما، أو أن أحدهما معوق والآخر صحيح البدن أو غير ذلك. وطبيعي أن مثل هذا الافتراض هو في الأساس وسيلة لتجنب الحاجة إلى التفكير في كثير من المؤثرات المهمة في الرفاه. ولكن هذا الهرب يصبح واضحا شفافا، كما حاولت أن أوضح، عندما نكمل بياناتنا عن الدخل والسلعة بمعلومات من أنماط أخرى (بما في ذلك معلومات عن الحياة والموت).

وهكذا ترى أن مسألة المناقشة العامة والمشاركة الاجتماعية مسألة محورية عند صوغ سياسة داخل إطار ديموقراطي. ولا ريب في أن استثمار الحقوق الديموقراطية ـ التي تشمل كلا من الحريات السياسية والحقوق المدنية ـ جانب حاسم من ممارسة صوغ السياسة الاقتصادية نفسها، علاوة على الأدوار الأخرى التي يمكن أن تؤديها. وغني عن البيان أن الحريات المشتركة لا يمكن إلا أن تكون في النهج الموجه إلى الحرية أمرا محوريا عند تحليل السياسة العامة.



5 الأسواق والدولة والفرصة الاجتماعية

يقول تي. إتش. هكسلي في كتابه «العلم والثقافة»: «المصير التقليدي للحقائق الجديدة أن تبدأ في صورة بدعة وتنتهي في صورة خرافة». ويبدو أن شيئا شبيها جدا بهذا حدث بالنسبة إلى حقيقة أهمية الأسواق في الحياة الاقتصادية. إذ جاء حين من الزمن - ليس بعيدا جدا - وقتما كان كل اقتصادي شاب «يعرف» ما هي المجالات التي يكون فيها لمنظومات السوق حدود خطرة. واعتادت جميع المراجع الدراسية أن تكرر قائمة بذاتها من «النواقص». وغالبا ما كان الرفض الفكري لآلية السوق يفضي إلى مقترحات جذرية لمناهج مختلفة تماما لتنظيم العالم (تشتمل أحيانا على بيروقراطية راسخة مكينة وأعباء مالية لا يتخيلها عقل). ويأتي هذا من دون دراسة جادة لإمكان أن تشتمل المقترحات البديلة على إخفاقات أكبر مما كان متوقعا من السوق. وكثيرا ما كان يظهر اهتمام ضئيل بالمشكلات الجديدة الإضافية التي يمكن أن تخلقها التنظيمات البديلة.

« آلية السوق التي تثير اهتماما وحماسا دفاعا عنها أو ضدها هي تنظيم أو تدبير أساسي يمكن للناس من خلاله أن يتفاعلوا مع بعضهم والنهوض بأنشطة تبادلية النفع»

المؤلف

وتغيير المناخ الفكري جذريا على مدى العقود القليلة الأخيرة وانقلب الوضع. وها هي فضائل آلية السوق موضع تسليم عام وكأنها معيار قياسي، وتبدو مواصفاتها غير ذات أهمية. وأصبحت أي إشارة إلى نواقص آلية السوق تبدو، في الحالة المزاجية الراهنة، أسلوبا قديما باليا ومناقضا لثقافة العصر. ونلحظ أن كل مجموعة من التحيزات تفسح الطريق لنقيض آخر يتمثل في مجموعة من المفاهيم المسبقة. وهكذا نرى عقيدة الأمس غير المدروسة تصبح بدعة اليوم، وقد تحولت بدعة الأمس إلى أسطورة جديدة.

ولم يحدث أبدا أن كانت الحاجة إلى تدقيق نقدي للمفاهيم المعيارية المسبقة وللاتجاهات السياسية أقوى مما هي الآن[1]. ولا ريب في أن تحيزات اليوم (الداعمة لآلية سوق خالصة) في حاجة الآن يقينا إلى بحث ودراسة دقيقين، بل وأؤكد أيضا إلى رفضها جزئيا. ولكن علينا أن نتجنب بعث حماقات الأمس التي أبت النظر إلى مزايا الأسواق، بل وضرورتها. ويجب علينا أن ندرس بدقة، وأن نقرر أي الأجزاء ذات قيمة ومعنى من خلال كل منظور على حدة. إن مواطني اللامع جوتاما بوذا ربما كان مهيأ تماما لكي يدرك الحاجة الكونية «للطريق الوسط» (على الرغم من أنه لم يتطرق إلى الحديث عن آلية السوق تحديدا). ولكن ثمة شيئا نتعلمه من أحاديثه عن عدم الغلو والتطرف التي أدلى بها منذ ٢٥٠٠ سنة.

الأسواق والحرية والعمل

على الرغم من أن مزايا آلية السوق معترف بها الآن على نطاق واسع، إلا أن أسباب افتقاد الأسواق غالبا ما لا تحظى بتقدير كامل. وناقشنا هذه المسألة في المقدمة وفي الباب الأول من هذا الكتاب، بيد أنني أريد العودة إليها بإيجاز عند دراستي للجوانب المؤسسية للتنمية. والملاحظ في المناقشة التي دارت أخيرا أن تركيز الانتباه على تقييم آلية السوق نزع إلى الاهتمام بالنتائج التي تولدها الأسواق من مثل الدخل أو المنافع، وهذه ليست قضية يمكن إغفالها وسوف أعرض لها هنا. لكن القضية ذات العلاقة المباشرة أكثر بحرية معاملات السوق تكمن في الأهمية الأساسية للحرية ذاتها. إن لدينا أسبابا وجيهة للبيع وللشراء وللتبادل وللالتماس حياة يمكن أن تزدهر على أساس معاملات السوق، وسوف يخطئ المجتمع خطأ كبيرا إذا ما أنكر أن الحرية مهمة إلى هذا الحد. وحري

أن يكون هذا الاعتراف الأساسي مسألة أولية ومسبقة عن أي فرضية أخرى يمكننا - أو لا يمكننا - إثباتها لكي تتبين ماهية نتائج الأسواق في صورتها النهائية من حيث الدخل والمنافع وغيرها [٢].

والملاحظ أننا غالبا ما نغفل دور الصفقات التجارية المعروف لدى الجميع في حياتنا الحديثة، وذلك لأننا نأخذه مأخذ التسليم. وثمة تناظر هنا مع دور غير معترف به بدرجة كافية - بل وغالبا ما نغفله - وهو دور بعض القواعد السلوكية (مثل القواعد الأساسية لأخلاق مشروعات الأعمال) في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة (مع تركيز الاهتمام فقط على مظاهر الزيغ والانحراف عند وقوعها). ولكن نظرا لأن هذه القيم لم تتطور بعد بشكل كامل فإن حضورها أو غيابها بعامة يمكن أن يكون سببا في حدوث فارق حاسم. ولهذا فإنه عند تحليل التنمية يتعين إبراز دور الأخلاقيات الأولية لمشروعات الأعمال لتكون ماثلة للأعين وموضع اعتراف واضح، كذلك الحال بالنسبة إلى حرية التعاملات، إذ يمكن بذاتها أن تمثل قضية رئيسية في سياقات كثيرة [٣].

وهكذا يجب أن يكون الوضع تحديدا، بطبيعة الحال، إذا ما أنكرت القوانين أو اللوائح التنظيمية أو الاتفاقات حرية أسواق العمل، إذ على الرغم من أن الرقيق من الأمريكان الأفارقة خلال فترة ما قبل حرب الجنوب كانوا يحصلون ربما على دخل نقدي يعادل (وربما أكبر) من أجر عمال في مناطق أخرى، وربما كانوا يعيشون عمرا أطول من عمال الحضر في الشمال [٤]. إلا أنه كان لا يزال ثمة حرمان أساسي يتمثل في واقع العبودية ذاتها (أيا كان حجم الدخل أو المنافع المتولدة عنه). إن فقدان الحرية، في حال فقدان اختيار العمل، وكذا في الشكل الاستبدادي للعمل، يمكن أن يمثل حرمانا رئيسيا.

إن تطوير الأسواق الحرة بعامة، والالتماس الحر للعمالة بخاصة، واقع يحظى بتقدير بالغ في الدراسات التاريخية. وها هو كارل ماركس، أعظم من انتقدوا الرأسمالية، يرى في ظهور حرية العمل مظهرا لتقدم كبير جدا. (وهو ما ناقشناه في الباب الأول)، بيد أن هذه المسألة لا تهم التاريخ فقط، بل الحاضر أيضا، نظرا لأن الحرية مهمة بشكل حاسم الآن تحديدا في كثير من أنحاء العالم. وليسمح لي القارئ أن أوضح هذه النقطة من خلال أربعة أمثلة مختلفة عن بعضها تماما:

أولا: يمكن أن نجد أشكالا مختلفة للعمل العبودي في كثير من بلدان آسيا وأفريقيا، علاوة على إنكار ثابت ومطرد للحرية الأساسية في البحث عن عمل مأجور بعيدا عن الرؤساء التقليديين. ويحدث أحيانا أن تنشر الصحف الهندية تقارير تفيد بأن ملاك الأراضي من أبناء الطبقة العليا في منطقة من أكثر مناطق الهند تخلفا (مثل بيهار) يعمدون إلى ترويع ـ عن طريق عمليات قتل واغتصاب منتقاة ـ أسر العمال المسخرين رهن الأرض. إن هذا الوضع ينطوي بطبيعة الحال على قضية جنائية وتجريم، إذ لماذا مثل هذه الأحداث تحظى باهتمام وانتباه وسائل الإعلام (والتي يمكن أن تتمثل أخيرا في سبب يدعو إلى إمكان تغيير الوضع حتى في داخل هذه المجتمعات المرعبة)، لكن الأنشطة الإجرامية ترتكز على وضع اقتصادي أساسي يتضمن معركة من أجل حرية العمالة، وكذا حرية ملكية الأرض التي يعمل عليها قسرا العمال «المسخرون» رهن الأرض، وتطرد تلك التنظيمات على الرغم من عدم مشروعيتها (نتيجة تشريع صادر بعد الاستقلال ولم ينفذ إلا جزئيا). وحظي هذا الوضع بدراسة مكثفة في الهند أكثر من غيرها، ولكن لا تزال ثمة شواهد على وجود مشكلات مماثلة في العديد من البلدان الأخرى.

ثانيا: (ولننتقل الآن إلى مثال مختلف للغاية) ليس بالإمكان أن نفهم جيدا وعلى نحو كامل فشل الاشتراكية البيروقراطية في شرق أوروبا وفي الاتحاد السوفييتي في ضوء المشكلات الاقتصادية وحدها، وإخفاقها في توليد دخول أو غير ذلك من نتائج من مثل متوسطات الأعمار المتوقعة. حقا إن البلدان الشيوعية حققت إنجازات ناجحة فيما يتعلق بمتوسطات الأعمار المتوقعة. ونحن نسوق هذا الرأي على أساس نسبي حسب ما أوضحت الإحصاءات السكانية الخاصة بالاتحاد السوفييتي والصين قبل الإصلاح وفيتنام وكوريا وغيرها. والواقع أن العديد من البلدان الشيوعية سابقا تعاني الآن وضعا أسوأ كثيرا مما كانت عليه في ظل الحكم الشيوعي ـ وربما لا نجد من بينها ما هو أسوأ من روسيا ذاتها ـ (إذ انخفض متوسط الأعمار عند الميلاد بالنسبة إلى الرجال الروس إلى حوالي ثماني وخمسين سنة، وهو أقل كثيرا من نظيره في الهند أو باكستان) [٥]. ومع هذا لا يزال الناس عازفين عن الاقتراع للعودة إلى التنظيمات السابقة على نحو ما تشير نتائج الانتخابات.

وأكثر من هذا أن الأحزاب الجديدة التي ورثت الوضع والنابعة من الوضع القديم لا تقترح مثل هذه العودة (وتطالب فقط بأقل قدر من عمليات إعادة تأسيس جذرية).

ويتعين عند تقدير ما حدث أن نعترف ـ بطبيعة الحال ـ بقصور فعالية النظام الشيوعي. ولكن ثمة أيضا قضية مباشرة أكثر ألا وهي غياب الحرية داخل نظام ألغى الأسواق في كثير من مجالات النشاط، كذلك لم يكن بالإمكان السماح للناس باستخدام الأسواق حتى وإن كانت قائمة. مثال ذلك أنه كان بالإمكان الحيلولة دونهم والتماس عمل من خلال عملية تعبئة مطردة (بما في ذلك إرسال بعض غير المرغوب فيهم للعمل حيث يريد لهم رؤساؤهم). وحسب هذا الفهم نرى أن فريدريك هايك كان على صواب حين وصف الاقتصادات الشيوعية بأنها «الطريق إلى العبودية» على الرغم مما في هذه اللغة من قسوة [٦] ـ وفي سياق مغاير ـ وإن كان غير مقطوع الصلة ـ لحظ ميشال كاليسكي (الاقتصادي البولندي العظيم الذي عاد إلى بولندا وقوبل بحماس كبير مع تأسيس النظام الشيوعي) في معرض إجابته عن سؤال صحافي عن تقدم بولندا من الرأسمالية إلى الاشتراكية: «نعم، نجحنا في القضاء على الرأسمالية، وأصبح كل ما علينا أن نعمله الآن هو القضاء على الإقطاع».

ثالثا: وكما ناقشنا في الباب الأول عند الحديث عن وضع مؤسف يتعلق بعمل الأطفال (وهو وضع سائد، على سبيل المثال، في باكستان أو الهند أو بنجلاديش). توجد هنا قضية عبودية وسخرة ثاوية، حيث يعمل كثيرون من الأطفال لإنجاز مهام شاقة ومجهدة، ويجبرون على أدائها قسرا. وربما ترجع هذه العبودية إلى الحرمان الاقتصادي للعائلات التي وفد منها هؤلاء الأطفال. وقد نجد أحيانا الأبوين أنفسهما يعانيان من السخرة ذاتها حيث يعملان. وتبلغ هذه القضية المثيرة للاشمئزاز ذروتها في تشغيل الأطفال حين يجبر الأطفال كرها على أداء أعمال بأساليب وحشية بربرية. إذ العوائق كلها تحول دون حرية الأطفال في الالتحاق بمدرسة على وجه الخصوص. ويحدث هذا ليس فقط بسبب ضعف برامج التعليم الأولي في هذه المناطق، بل وأيضا في بعض الحالات، بسبب الحرمان من فرصة اختيار لكي يقرر الطفل (وأبواه) ماذا يريدون أن يفعلوا.

ويكاد الاقتصاديون في جنوب شرق آسيا ينقسمون في الرأي بسبب قضية عمل الأطفال. إذ دفع البعض بأن مجرد إلغاء عمل الأطفال دون عمل أي شيء لتعزيز الأوضاع الاقتصادية للأسر المعنية ربما لا يكون في مصلحة الأطفال أنفسهم. وها هنا يقينا قضية مثيرة للجدل. ولكن تطابق عمل الأطفال دائما مع العبودية في صورتها العقلية يجعل منها في مثل هذه الحالات عملية اختيار. إن صرامة وقسوة العبودية تتولد عنهما قضية حية تحفز إلى تنفيذ قوي ونشط لإصدار تشريعات ضد العبودية وضد تشغيل الأطفال. إن نظام عمل الأطفال، على الرغم مما فيه ذاتيا من سوء، يبدو أشد إمعانا في اللا أخلاقية والكراهية نظرا لتطابقه مع السخرة والعبودية.

رابعا: تمثل حرية المرأة في البحث عن عمل خارج الأسرة قضية رئيسية في كثير من بلدان العالم الثالث. والملاحظ أن ثقافات كثيرة تنكر - بشكل نسقي - على المرأة هذه الحرية. وهذا وحده انتهاك لحرية المرأة وللمساواة بين الجنسين. وطبيعي أن غياب هذه الحرية يمثل عملا ضد تمكين المرأة اقتصاديا علاوة على ما له من نتائج أخرى كثيرة. وجدير بالذكر أنه باستثناء الآثار المباشرة لعمالة السوق وما تضيفه للمرأة من استقلال اقتصادي، فإن عمل المرأة في الخارج مهم أيضا لكي تستطيع المرأة عقد «صفقة» أفضل فيما يتعلق بالتوزيعات داخل المنزل [٧]. وغني عن البيان أن عمل المرأة في البيت يمكن أن يكون من نوع العمل الذي يقصم الظهر، ولكن نادرا ما تلقى تكريما أو حتى اعترافا (ونادرا ما تؤجر عليه). كذلك فإن إنكار حق المرأة في العمل خارج البيت يمثل انتهاكا كبيرا لحرية المرأة [٨].

والملاحظ أن حظر عمل المرأة في الخارج يمكن أن ينفذ بطريقة وحشية قاسية وسافرة (كما هي الحال في أفغانستان الآن كمثال). ولكن الحظر يمكن أن يحدث أحيانا بشكل ضمني عن طريق قوة التقليد وسلطان التماثل الاجتماعي. وربما لا نجد أحيانا بأي معنى ظاهر حظرا صريحا على المرأة في التماس عمل لها خارج البيت، ولكن المرأة مع هذا تنشأ وتتربى على قيم تقليدية تبث في نفسها الروع والخوف من كسر التقاليد وصدمة الآخرين. وتشكل المدركات الاجتماعية السائدة عن «السواء» و«اللياقة» والملاءمة محور هذه المسألة.

وترتبط هذه القضية بقضايا مهمة أخرى موضع اهتمام هذا الكتاب، نذكر منها بخاصة الحاجة إلى حوار مفتوح بشأن القضايا الاجتماعية، وجدوى الأنشطة الجماعية لإحداث تغييرات اجتماعية موضوعية. ولقد بدأت تنظيمات المرأة للقيام بدور مهم للغاية في سبيل إنجاز هذا التحول في بلدان كثيرة في العالم. أذكر هنا على سبيل المثال «رابطة النساء العاملات في مهن حرة SEWA» ولها دور فعال للغاية لخلق مناخ فكري مغاير، وليس فقط مجرد تحقيق المزيد من عمالة المرأة في جزء من الهند، بيد أننا إذ نؤكد على أهمية التعاملات التجارية وحق المشاركة الاقتصادية (بما في ذلك حق التماس عمل بحرية) وكذا الأهمية المباشرة للحريات وثيقة الصلة بالسوق، يجب ألا يغيب عن أنظارنا الطابع التكميلي لهذه الحريات مع الحريات المتولدة عن تشغيل وتنشيط المؤسسات الأخرى (غير السوقية) [٩]. وغني عن البيان أن تكاملية المؤسسات المختلفة ـ خاصة التكامل بين السوق والتنظيمات غير السوقية ـ تمثل كذلك موضوعا محورا في هذا الكتاب.

الأسواق والفعالية

سوق العمل يمكن أن يكون عامل تحرير في سياقات كثيرة مختلفة، كما أن الحرية الأساسية للمعاملات يمكن أن تكون ذات أهمية محورية، بغض النظر عما يمكن أو لا يمكن لآلية السوق أن تنجزه، من حيث الدخل أو المنافع أو غير ذلك من نتائج. ولكن من المهم كذلك دراسة هذه النتائج اللاحقة. وسوف أنتقل الآن إلى هذه القضية المختلفة.

من المهم عند تقييم آلية السوق أن ننتبه إلى أشكال الأسواق: سواء أكانت تنافسية أم احتكارية (أي غير تنافسية)، وما إذا كانت بعض الأسواق مفتقدة (بحيث لا يمكن إصلاحها وعلاجها بسهولة) وغير ذلك. كذلك فإن طبيعة الظروف الواقعية (مثل توافر أو عدم توافر أنواع بذاتها من المعلومات، ووجود أو عدم وجود اقتصادات وفورات الحجم الكبير) يمكن أن تؤثر في الإمكانات الفعلية وتفرض قيودا حقيقية على ما كان يمكن إنجازه عن طريق أشكال مؤسسية مختلفة لآلية السوق [١٠].

وفي حال عدم وجود مثل هذه العيوب (بما في ذلك عدم قابلية تسويق بعض السلع والخدمات) استخدمت النماذج الكلاسيكية للتوازن العام لإثبات مزايا آلية السوق من أجل تحقيق الفعالية الاقتصادية. ويتحدد هذا معياريا في ضوء ما يسميه الاقتصاديون «أمثلية باريتو»: وهو الوضع الذي لا يمكن فيه زيادة منفعة (أو رفاه) أي فرد دون خفض منفعة (أو رفاه) شخص آخر. وجدير بالملاحظة أن هذا الإنجاز للفعالية ـ والمسمى فرضية أرو ـ ديبرو (على اسم المؤلفين الأصليين اللذين توصلا إلى هذه النتائج وهما كينيث أرو وجيرارد ديبرو) [١١] ـ ذو أهمية حقيقية على الرغم من الافتراضات التبسيطية [١٢].

وتوضح نتائج أرو ـ ديبرو، من بين أمور أخرى، أن نتائج آلية السوق ـ في ضوء ظروف مسبقة محددة ـ يمكن التنبؤ بها بوسائل من شأنها أن تعزز منفعة كل فرد (أو تعزز منفعة البعض دون إنقاص منفعة أي شخص آخر) [١٣].

ولكن من الممكن أن نتساءل عما إذا كانت الفعالية المنشودة يجب ألا نحسبها في ضوء الحريات الفردية، بدلا من المنافع. وهذا سؤال مشروع تماما هنا ما دام هذا الكتاب يركز معلوماتيا على الحريات الفردية (وليس المنافع). ولقد أثبت في موضع آخر، أنه تأسيسا على عمليات تشخيص معقولة للحريات الفردية الموضوعية، فإن جزءا مهما من نتيجة فعالية آرو ـ ديبرو يتحول سريعا من «حيز»المنافع إلى حيز الحريات الفردية، ويعمل كلاهما في ضوء حرية اختيار السلال السلعية وفي ضوء القدرات على أداء الوظيفة [١٤]. ورغبة في إثبات قابلية هذا التوسع في البقاء استُخدِمت افتراضات مماثلة لتلك اللازمة للنتائج الأصلية في أرو ـ ديبرو (مثل افتقاد عدم قابلية التسويق). ووضح في هذه الافتراضات المسبقة أنه للحصول على تشخيص مقنع للحريات الفردية، فإن حالة التوازن للسوق التنافسية تضمن ألا تزيد حرية شخص إلى حد بعيد مع الحفاظ على حرية كل شخص آخر.

ويتعين، لتأكيد هذه الرابطة، أن يكون الحكم على الأهمية الموضوعية للحرية ليس فقط تأسيسا على عدد الخيارات لدى المرء، بل وفي ضوء حساسية كافية لجاذبية الخيارات المتاحة. ونعرف أن الحرية لها أوجه مختلفة، وسبق أن ناقشنا الحريات الشخصية وكذلك حرية عقد الصفقات. ولكن لكي تحقق الحرية هدفها في توافق مع ما ينشده المرء يتعين أن تضع

في الاعتبار مزايا الخيارات المتاحة [١٥]. ورغبة منا في تفسير ناتج فعالية الحرية المشار إليه (دون الدخول في تفاصيل فنية) يمكن القول إنه إذا ما توافر للأفراد اختيار حكيم فإن الفعالية في ضوء المنافع الفردية تكون، إلى حد كبير، رهن الفرص الملائمة المتاحة للأفراد التي سوف يختارون من بينها. وهذه الفرص ليست فقط وثيقة الصلة بما يختاره الناس (والمنفعة التي يحققونها) بل وثيقة الصلة أيضا بالخيارات المفيدة التي لديهم (والحريات الموضوعية التي يحظون بها).

تبقى مسألة محددة جديرة بالتوضيح، وتتعلق بدور تعظيم المصلحة الذاتية إلى أقصى حد عند إنجاز نتائج فعالية آلية السوق. يفترض الإطار الكلاسيكي (آرو ـ ديبرو) أن كل امرئ يسعى بالضرورة لإنجاز مصلحته الذاتية، باعتبارها الحافز الشخصي دون سواه، وأن هذا الافتراض السلوكي استلزمته محاولة إثبات النتيجة وهي أن ناتج السوق هو أمثلية باريتو (التي تحدد معناها على أساس المصالح الفردية)، وهكذا بحيث لا تلقى مصلحة فرد ما مزيدا من التعزيز من دون الإضرار بمصالح الآخرين [١٦].

وكم هو عسير الدفاع عن افتراض مسبق يفيد بأن الأنانية صفة عامة. وثمة أيضا ظروف أكثر تعقدا من تلك التي يفترضها نموذج آرو ـ ديبرو (والتي تشتمل على مظاهر تكافل أكثر مباشرة بين مصالح الأفراد المختلفين)، وهي ظروف يمكن فيها أن يكون سلوك الحرص على المصلحة الذاتية أقل كفاءة في توليد نتائج فعالة. ولهذا فإنه إذا كان ضروريا حقا افتراض نزعة أنانية عامة لإثبات كفاءة نتائج نموذج أرو ـ ديبرو، إذن يمكن اعتبار هذا قيدا خطيرا يعيب هذا النهج، بيد أن بالإمكان تجنب هذا القيد موضوعيا، وذلك بدراسة متطلبات الفعالية في ضوء الحريات الفردية بدلا من الاقتصار على المنافع وحدها.

ويمكن التخلص من قيد التزامنا بافتراض سلوك المصلحة الذاتية إذا ما كان همنا الأول منصبا على الحريات الموضوعية التي يتمتع بها الناس (بغض النظر عن الغرض الذي يستخدمون الحرية من أجل تحقيقه) وليس على مدى تحقق مصالحهم الذاتية (من خلال سلوكهم الخاص المعني بالمصلحة الذاتية). وليست ثمة حاجة، في هذه الحالة، إلى وضع افتراض ما بشأن ما يحفز الخيارات الفردية. وذلك لأن مناط الأمر ليس إنجاز

المصلحة الذاتية، بل توافر الحرية (بغض النظر عما إذا كان هدف الحرية مصلحة ذاتية أو هدفا آخر). هكذا تكون النتائج التحليلية لفرضية آرو ـ ديبرو مستقلة تماما عن الحوافز الكامنة وراء أفضليات المرء، ويمكن تركها من دون معالجة إذا كان الهدف هو بيان فعالية إنجاز الأفضلية أو الفعالية في الحريات الفردية الموضوعية (بغض النظر عن الحافز) (١٧).

مزاوجة الأضرار وعدم المساواة في الحريات

حسب هذا المعنى يمكن توسيع نطاق النتيجة الأساسية بشأن فعالية السوق لتشمل منظور الحريات الموضوعية، بيد أن نتائج الفعالية هذه لا تفيدنا شيئا عن مساواة الدخل أو عن مساواة توزيع الحريات. إن الوضع يكون فعالا بمعنى أن منفعة إنسان ما أو حريته الموضوعية يمكن أن تتعزز من دون أن تعترض منفعة أو حرية شخص آخر، مع إمكان حدوث مظاهر لعدم مساواة كبيرة في توزيع المنافع والحريات.

إن مشكلة عدم المساواة في واقع الأمر تتضخم مع تحول الاهتمام من عدم مساواة الدخل إلى عدم المساواة في توزيع الحريات والقدرات الموضوعية. ويحدث هذا أساسا بسبب إمكان حدوث قدر من «المزاوجة» بين عدم مساواة الدخل من ناحية، والمزايا غير المتساوية في تحويل الدخل إلى قدرات من ناحية أخرى. ويميل هذا الأخير إلى تكثيف مشكلة عدم المساواة التي كانت بالفعل بادية في مظهر عدم مساواة الدخل. مثال ذلك أن شخصا ما مصابا بحالة عجز أو مرض أو شيخوخة أو غير ذلك من أسباب الإعاقة، يمكن من ناحية أن يواجه مشكلات تحول دون كسب دخل مرض، ويواجه أيضا من ناحية أخرى مشكلات أكثر صعوبة في تحويل الدخل إلى قدرات وإلى حياة ميسورة. والملاحظ أن العوامل ذاتها التي تجعل المرء عاجزا عن الحصول على وظيفة جيدة وعلى دخل جيد (كأن يكون معوقا) يمكن أن تضع الشخص في وضع غير موات لتحقيق حياة ذات نوعية جيدة حتى ولو توافرت له الوظيفة نفسها أو الدخل ذاته (١٨). وإن هذه العلاقة بين اكتساب الدخل والقدرة على استخدام الدخل ظاهرة تجريبية معروفة تماما في الدراسات المعنية بالفقر (١٩). والملاحظ أن عدم المساواة في الدخل بين الأشخاص في حصيلة السوق يمكن أن تتضخم نتيجة هذه «المزاوجة» بين الدخل المنخفض ومظاهر الإعاقة في تحويل الدخل إلى قدرة.

وإنه لأمر جدير بالاهتمام والتفكير في آن واحد في كل من فعالية الحرية لآلية السوق من ناحية وخطر مشكلات عدم المساواة في الحرية من ناحية أخرى. ويتعين تناول مشكلات المساواة خاصة عند معالجة مظاهر الحرمان والفقر الخطيرة. وجدير بالذكر أن التدخل الاجتماعي بما في ذلك الدعم الحكومي سيكون له، في هذا السياق، دور مهم. وهذا هو تحديدا ما تحاول إنجازه إلى حد كبير منظومات الأمن الاجتماعي في دولة الرفاه عن طريق برامج متنوعة من بينها التدبيرات الاجتماعية للرعاية الصحية والدعم العام للعاطلين والمعوزين... إلخ، ولكن تظل الحاجة ماثلة من أجل الاهتمام في آن واحد بأوجه الفعالية والمساواة للمشكلة، وذلك لأن التدخل بدافع المساواة في عمل آلية السوق يمكن أن يضعف إنجازات الفعالية حتى وهي تدعم المساواة. ومن المهم أن يكون واضحا ضرورة العمل في آن واحد عند التفكير في الجوانب المختلفة للتقييم الاجتماعي وللعدالة.

وسبق التصدي في هذا الكتاب في معرض سياقات أخرى لضرورة تزامن التفكير في الأهداف المتمايزة، وهذا ما حدث ـ على سبيل المثال ـ في الباب الرابع حين قارنا بين الالتزام الاجتماعي في أوروبا لدرجة أكبر (أي أكبر من الولايات المتحدة) من أجل ضمان الحد الأدنى للدخل والرعاية الصحية وبين التزام الولايات المتحدة بدرجة أكبر (أكبر من أوروبا) بالحفاظ على مستوى أعلى للعمالة. وهذان الطرازان من الالتزام يمكن، إلى حد كبير، الجمع بينهما. ولكن يمكنهما أيضا ولو جزئيا أن يتعارضا. وبقدر ما يكون هناك من تعارض بقدر ما يكون من المهم شرط تزامن التفكير في المسألتين معا بغية الوصول إلى أولويات اجتماعية شاملة والاهتمام بكل من الفعالية والمساواة.

الأسواق وجماعات المصالح

إن الدور الذي تؤديه الأسواق يجب ألا يعتمد فقط على ما يمكنها أن تفعله، بل وأيضا على ما هو مسموح لها بأن تفعله. والمعروف أن الأداء السلس للأسواق يخدم مصالح الكثيرين، ولكن هناك أيضا جماعات يمكن أن يلحق هذا الأداء الضرر بمصالحهم الثابتة. وإذا حدث وكانت هذه الجماعات الأخيرة أقوى سلطة ونفوذا من الناحية السياسية فسوف يكون بإمكانها أن تحاول بيان أن الأسواق لا تحظى بوضع ملائم داخل الاقتصاد. وها هنا نكون

إزاء مشكلة جد خطيرة عندما تزدهر وحدات الإنتاج الاحتكارية. على الرغم من حالة اللافعالية وأنماط القصور المختلفة. بفضل الابتعاد عن المنافسة المحلية أو الأجنبية. وينطوي هذا الإنتاج المدعوم اصطناعيا على ارتفاع لأسعار المنتج أو تدني نوعية المنتج. وهذا يمكن أن يفرض على السكان بعامة تضحية كبيرة، بيد أن وجود جماعة منظمة من الصناعيين وذوي نفوذ سياسي يمكنهم العمل على ضمان وحماية أرباحهم.

وجدير بالإشارة هنا أن شكوى آدم سميث بشأن الاستخدام المقيد للأسواق في بريطانيا القرن الثامن عشر لم تكن معنية فقط بإبراز المزايا الاجتماعية للأداء الجيد للأسواق، بل وأيضا بتحديد أثر الفوائد المكتسبة لضمان عزل أرباحهم المتضخمة عن نتائج المنافسة التي تتهددها بالخطر. حقا رأى آدم سميث أن الحاجة إلى فهم عمل الأسواق تمثل إلى حد كبير ترياقا ضد الحجج التي تستخدمها بشكل منتظم الفوائد المكتسبة ضد إعطاء المنافسة دورا ملائما. واستهدفت حجج سميث الفكرية جزئيا معارضة قوية وفعالية الدفاع انطلاقا من فوائد راسخة.

والملاحظ أن قيود السوق التي كان يعارضها سميث تحديدا يمكن اعتبارها، بمعنى عام، قيودا «قبل رأسمالية». إنها تختلف عن التدخل العام لحساب برامج الرفاه، على سبيل المثال، أو شبكات الأمن الاجتماعي التي لا نجد لها في عصره سوى تعبيرات أولية ضمن تنظيمات من مثل قوانين الفقراء [٢٠]. وتختلف كذلك عن الأداء الوظيفي للدولة من أجل توفير خدمات من مثل التعليم العام الذي كان يؤيده سميث تأييدا تاما.

وكما ترى فإن الكثير من القيود التي تفسد الأداء الوظيفي للاقتصادات في البلدان النامية اليوم. أو حتى البلدان التي وصفت بالأمس بالبلدان الاشتراكية. هي بمعنى عام من هذا الطراز «قبل الرأسمالي». وسواء اعتبرنا حظر بعض أنماط التجارة المحلية أو التبادل الدولي، أو الحفاظ على التقنيات وطرق الإنتاج البالية في مشروعات الأعمال التي تملكها وتديرها «البورجوازية المحمية» إلا أننا نجد تماثلا نوعيا بين الدعوى الكاسحة للمنافسة المقيدة وازدهار القيم وعادات الفكر قبل الرأسمالية. إن متطرفي الأمس من مثل آدم سميث (الذي ألهمت أفكاره الكثيرين من نشطاء الثورة الفرنسية) أو دافيد ريكاردو (الذي قاوم دفاع مالتوس عن الإسهام الإنتاجي

لكبار الملاك النيام)، أو كارل ماركس (الذي اعتبر الرأسمالية التنافسية قوة رئيسية للتغيير التقدمي في العالم) لا يناصرون إلا في حدود ضيقة الحجج المناهضة للسوق ـ بعادة ـ التي أطلقها قادة الفكر قبل الرأسمالي.

إن من دواعي سخرية تاريخ الأفكار أن نرى بعض من يدعون إلى سياسات متطرفة يرتدون غالبا إلى مواقع اقتصادية قديمة سبق أن رفضها تماما ادم سميث وريكاردو وماركس. وإن ميشال كايسكي الذى أبدى امتعاضا مرًا إزاء بولندا المثقلة بالقيود (الذي قال نجحنا في القضاء على الرأسمالية وأضحى علينا الآن القضاء على الإقطاع) والذي أشرنا إليه في السابق إنما ننظر بتقدير إلى رأيه في ضوء ما قلناه. ولا غرابة في أن البورجوازية المحمية غالبا ما تبذل قصارى جهدها لتشجيع ودعم وهم نزعة التطرف والحداثة، وذلك بحثِّها على أن تستعيد من الماضي البعيد المواقف العامة المناهضة للسوق.

وكم هو مهم التصدي لهذه الحجج من خلال انتقادات عقل مفتوح للدعاوى المؤيدة لفرض قيود عامة على المنافسة. وليس معنى هذا أن ننكر ضرورة الانتباه أيضا إلى السلطة السياسية لتلك الجماعات التي تجني منافع مادية جوهرية من تقييد التجارة والتبادل. وأوضح كتاب كثيرون، ولديهم كل الحق، ضرورة الحكم على الدعاوى المتضمنة عن طريق تحديد ما تتضمنه من فوائد مكتسبة، وكذا عن طريق إدراك نفوذ الأنشطة والمكتسبات الريفية التي تضمرها دعوى النأي عن المنافسة. وسبق أن أوضح فيلفريدو باريتو في رسالة مشهورة ما يلي «إذا كان المقياس أ يفيد خسارة فرنك واحد من كل فرد من ألف شخص، وألف فرنك مكسب فرد واحد، فإن هذا الأخير سوف يبدد قدرا كبيرا من الطاقة، بينما سيقاوم الأول مقاومة ضعيفة، ويصبح من المرجح في النهاية أن الشخص الذي يحاول أن يضمن لنفسه الألف فرنك عن طريق أ سوف ينجح» [٢١]. «ويمثل النفوذ السياسي بحثا عن كسب اقتصادي ظاهرة واقعية تماما في عالمنا اليوم» [٢٢].

ويجب ألا يقتصر التصدي لمثل هذا النفوذ والتأثيرات على مجرد مقاومة ـ وربما فضح (إذا استخدمنا كلمة بالية) ـ الباحثين عن الربح أو التربح من الأسواق الأسيرة، بل وأيضا نأخذ حججهم الفكرية موضوعا للفحص والتدقيق. ويملك علم الاقتصاد تراثا عريقا في هذا الاتجاه النقدي، يمتد بجذوره حتى آدم سميث الذي عمد في آن واحد إلى توجيه إصبع الاتهام إلى

مرتكبي هذه الأفعال وواصل فضح زيف مزاعمهم دفاعا عن فرضية المنافع الاجتماعية عن طريق منافسة مرفوضة. وأكد سميث أن الفوائد المكتسبة تنزع إلى الفوز بسبب «معرفتها الأفضل بمصلحتها الخاصة» (وليس معرفتها بالمصلحة العامة) وقال:

> «ولكن مصلحة التجار في أي فرع من فروع التجارة أو الصناعة هي دائما مختلفة من بعض النواحي عن، بل ونقيض، المصلحة العامة. وإن توسيع السوق وتضييق نطاق المنافسة يمثل دائما مصلحة التجار. وتوسيع السوق يمكن أن يتفق كثيرا مع المصلحة العامة، ولكن تضييق المنافسة لابد أن يكون على النقيض، وقد يفيد فقط في زيادة قدرة التجار بسبب زيادة أرباحهم أكثر مما يجب أن تكون في الوضع الطبيعي، وكذا بسبب فرض الضرائب التي تدعو إلى السخرية على زملائهم المواطنين للوفاء بمصالحهم هم. وطبيعي أن اقتراح أي قانون أو تشريع أو تنظيم للتجارة عن طريق هذا النظام ينبغي أن نستمع إليه دائما وأبدا بحذر شديد، وينبغي أن لا يقره المجتمع إلا بعد أن يشبعه دراسة دقيقة وحذرة، ليس فقط من باب الدقة بل ومن باب الشك الشديد»[٢٣].

وليس ثمة من سبب يقضي بضرورة فوز الفوائد المكتسبة، إذا ما سمح المجتمع بالحوار والحجج الصريحة العامة، إذ يمكن أن يكون هناك، كما أوضحت، حجة باريتو الشهيرة، ألف شخص لا تمثل فوائدهم إلا إصابة ضئيلة بسبب السياسة التي تفرط في تغذية مصلحة رجل أعمال واحد. ولكن ما أن تتضح الصورة حتى نرى الغالبية تعارض هذه الحجة الخاصة. ويمثل هذا مجالا مثاليا لمزيد من الحوار العام بشأن المزاعم والمزاعم المضادة المتعلقة بالجوانب المختلفة. ويمكن أيضا، في صورة اختبار للديموقراطية الصريحة أن تحظى المصلحة العامة بآفاق رائعة للفوز ضد المرافعة الحماسية لتلك الزمرة الصغيرة من المصالح المكتسبة. ويبين هنا أيضا، مثلما وضح في مجالات أخرى كثيرة، درسناها في الكتاب، أن العلاج يكمن في المزيد من الحرية ـ بما في ذلك حرية الحوار العام والمشاركة في القرارات السياسية.

وأعود لأقول إن الحرية من نوع واحد (وهي هنا الحرية السياسية) يمكن اعتبارها عاملا يساعد على تحقيق الحرية من الأنواع الأخرى (خاصة حرية الانفتاح الاقتصادي).

الحاجة إلى التدقيق النقدي لدور الأسواق

يمثل الحوار العام النقدي، في الحقيقة، شرطا مهما لا مناص منه لسياسة عامة جيدة ما دام الدور والمدى الملائمان للسوق لا يمكن تحديدهما مسبقا على أساس صيغة عامة حاكمة - أو على أساس موقف جامع شامل - سواء كان مؤيدا لإخضاع كل شيء للسوق أو إنكار كل شيء على السوق. وأكثر من هذا أن آدم سميث، بينما كان يدعو بحزم من أجل استخدام السوق حيث يمكنها العمل على نحو جيد وناجح (مع إنكار أي مزايا للرفض العام للتجارة والتبادل) إلا أنه لم يتردد في بحث ودراسة الظروف الاقتصادية التي يمكن أن يصدر فيها اقتراح بفرض قيود بذاتها؛ أو المجالات الاقتصادية التي تكون في مسيس الحاجة إلى مؤسسات غير ذات علاقة بالسوق لاستكمال ما يمكن أن تؤديه السوق [٢٤].

وحري بنا ألا نفترض مقدما أن نقد سميث لآلية السوق كان دائما رفيقا لينا، أو أن النقاط الحرجة التي وقع اختياره عليها كانت صائبة دائما. ولنتأمل على سبيل المثال دفاعه من أجل فرض قيود تشريعية على الفائدة الربوية [٢٥]. لقد كان سميث بطبيعة الحال معارضا لأي نوع من الحظر العام لفرض فوائد على القروض (وهو ما دعا إليه بعض المفكرين المناهضين للسوق) [٢٦]. بيد أنه أراد أن تفرض الدولة قيودا تشريعية على الحد الأقصى لمعدلات الفائدة التي يمكن فرضها:

> «الملاحظ في البلدان التي يُسمح فيها بتحصيل فائدة، يحدد القانون بعامة أعلى نسبة يمكن الحصول عليها دون التعرض للعقاب، وذلك لمنع ابتزاز الفائدة الربوية....
>
> وحري بنا أن نلحظ أنه على الرغم من أن النسبة القانونية ينبغي أن تكون أعلى بقدر ما، إلا أنه ينبغي ألا ترتفع كثيرا عن أدنى نسبة في السوق. وإذا كانت النسبة القانونية في بريطانيا على سبيل المثال مرتفعة عند معدل ثمانية أو عشرة في المائة، فإن القسط الأكبر من المال المزمع إقراضه سيقترضه مسرفون

وأصحاب خيالات مستقبلية، فهم وحدهم الذين يقبلون دفع مثل هذه الفائدة المرتفعة. ولكن المقتصدين أصحاب العقل الراجح الراغبين في ألا يدفعوا مقابل استخدامهم للمال أكثر من جزء من العائد الذي يعود عليهم نتيجة استخدامهم له. ومثل هؤلاء لن يغامروا بالدخول في المنافسة. معنى هذا أن قسطا كبيرا من رأس مال البلد سيكون بعيدا عن متناول أيدي من هم من المرجح جدا سوف يستخدمونه في أعمال مربحة ومفيدة، وسوف يجد طريقه ليلقى في أيدي من هم على الأرجح سوف يبددونه ويدمرونه» (٢٧).

والملاحظ أن الحجة التي يعتمد عليها منطق سميث الاعتراضي هي أن إشارات السوق يمكن أن تكون مضللة، وأن النتائج المترتبة على السوق الحرة يمكن أن تتمثل في تبديد القدر الأعظم من رأس المال الناجم عن الجهود الخاصة سعيا وراء مشروعات سيئة التدبير أو قصيرة النظر، أو مشروعات خاصة تبدد الموارد الاجتماعية. وحدث أن سطر جيرمي بنتام رسالة مطولة إلى آدم سميث في مارس ١٧٨٧، مدافعا عن ترك السوق وحدها حرة (٢٨). وهذه قصة مثيرة في تاريخ الفكر الاقتصادي، حيث نرى المفكر النفعي الأول يعترض مخاطبا الأب الروحي ورائد اقتصاد السوق بشأن فضائل تخصيص حصص السوق (٢٩).

والملاحظ أن مسألة فرض حد أقصى لمعدل الفائدة ليس موضوعا على قدر من الأهمية في الحوارات المعاصرة (ويمكن القول من هذه الزاوية أن بنتام انتصر على سميث). ولكن من المهم أن نتبين لماذا التزم سميث هذه النظرة السلبية عن أثر «المبذرين وأصحاب المشروعات الخيالية» على الاقتصاد. لقد كان معنيا أشد العناية بمشكلة التبديد الاجتماعي وخسارة رأس المال الإنتاجي. وناقش بتفصيل أكثر كيف يحدث هذا (ثروة الأمم، المجلد الثاني، فصل٣). ورأى سميث في المسرفين إمكانا كبيرا للتبديد الاجتماعي نظرا إلى أنهم مدفوعون «برغبة عارمة للاستمتاع باللحظة الراهنة. ولهذا يبدو كل مسرف في صورة عدو للناس». أما عن «أصحاب المشروعات الخيالية» فقد انصب قلق سميث مرة أخرى على التبديد الاجتماعي:

> «النتائج المترتبة على سوء السلوك غالبا ما تكون هي ذاتها المترتبة على الإسراف. ذلك أن كل مشروع طائش وغير ناجح في الزراعة أو التعدين أو صيد الأسماك أو التجارة أو الصناعة يفضي بالطريقة نفسها إلى نقص الأموال المخصصة للحفاظ على قوة العمل الإنتاجية. إذ يتضمن كل مشروع من هذه المشروعات ... بالضرورة دائما بعض النقص لما كان يمكن أن يكون، في وضع غير هذا، رصيدا إنتاجيا للمجتمع» [٣٠].

وليس المهم تحديدا هنا تقييم هذه الحجج المميزة لآدم سميث، لكن المهم هو بيان همومه الفكرية العامة. إن ما يفكر فيه هو إمكان حدوث خسارة اجتماعية نتيجة المساعي المنطلقة بدوافع ضيقة الأفق بغية جني مكاسب خاصة. وهذا على عكس الملاحظة الشهيرة عن سميث: «نحن لا نتوقع غداءنا صدقة من الجزار أو البقال أو الخباز، بل من اهتمامهم وتقديرهم لفائدتهم هم. نحن لا نخاطب إنسانيتهم، بل حبهم لذواتهم...» [٣١]. وإذا كان مثال الجزار ـ البقال ـ الخباز يلفت أنظارنا إلى الدور المتبادل النفع للتجارة القائمة على المصلحة الذاتية، فإن حجة المسرف والخيالي تشير إلى إمكان أن يكون حافز الربح الشخصي، في ظروف معينة، على نقيض المصالح الاجتماعية. وهذا الاهتمام العام الذي لا يزال وثيق الصلة بحالنا اليوم (وليس تحديدا مثال المسرفين وأصحاب المشروعات الخيالية) [٣٢]. وهذا هو إلى حد كبير جدا التوجس الرئيسي عند التفكير في الخسارة الاجتماعية التي تحدث، على سبيل المثال، جراء عمليات إنتاج خاصة تفسد أو تلوث البيئة، إذ إن هذا هو ما يتطابق مع وصف سميث لإمكان «حدوث قدر من النقصان فيما كان يمكن أن يصبح، لولا هذا، رصيدا إنتاجيا للمجتمع».

وحري بنا أن ندرك أن الدرس المستفاد من تحليل سميث لآلية السوق ليس الالتزام بأي استراتيجية تقفز بنا إلى نتائج خاصة بالسياسة تفضي إلى موقف «مؤيد» أو «مناهض» بعامة للأسواق. إننا بعد إقرارنا بدور التجارة والتبادل في حياة البشر لا يزال علينا أن ندرس حقيقة ماهية النتائج الأخرى المترتبة على مبادلات وصفقات السوق. إذ يتعين أن نقيِّم نقديا الإمكانات العقلية مع الاهتمام الكافي بالظروف الطارئة التي يمكن أن تكون وثيقة الصلة بتقييم جميع نتائج تشجيع السوق أو تقييد عملها. وإذا كان مثال الجزار ـ البقال ـ

الخباز يشير إلى وضع شائع جدا يدعم فيه التبادل على نحو مشترك مصالحنا المتكاملة، إلا أن مثال المسرف والخيالي يوضح لنا أن هذا ربما لا يكون مجديا بالطريقة ذاتها في كل حالة من الحالات. ولهذا لا مفر من ضرورة الدراسة النقدية الفاحصة والمدققة.

الحاجة إلى نهج متعدد الجوانب

إن قضية التزام نهج عام ومتعدد الجوانب بالنسبة إلى التنمية أصبحت أكثر وضوحا في الأعوام الأخيرة. ويرجع هذا جزئيا إلى الصعاب التي واجهتها، وكذا النجاحات التي حققتها البلدان المختلفة على مدى العقود الأخيرة [٣٣]. وترتبط هذه القضايا برباط وثيق بالحاجة إلى تحقيق توازن بين دور الحكومة ـ وغيرها من المؤسسات السياسية والاجتماعية الأخرى ـ وبين الأداء الوظيفي للأسواق.

وتفيد كذلك بضرورة توافر «إطار تنموي شامل» من النوع الذي ناقشه جيمس وولفنسون رئيس البنك الدولي [٣٤]. ويتضمن هذا الطراز من الأطر نبذ النظرة التجزيئية لعملية التنمية (مثال ذلك استهداف وتطبيق الليبرالية فقط أو غير ذلك من عمليات مفردة تجب غيرها). ونعرف أن البحث عن علاج واحد لجميع الأغراض (مثل «الأسواق المفتوحة» أو «تصحيح أوضاع الأسعار») كان هو المهيمن على فكر الاقتصاديين في الماضي، ناهيك عن البنك الدولي ذاته. وأصبح المطلوب بدلا من ذلك الآن التزام نهج موحد متكامل ومتعدد الأوجه ويستهدف تحقيق تقدم آني على جميع الجبهات المختلفة بما في ذلك المؤسسات التي تدعم وتعزز وضع بعضها بعضا [٣٥].

وغني عن البيان أن من الصعب في غالب الأحيان «ترويج» النهج الأعم على عكس الإصلاحات المحدودة التي ينصب جهدها على محاولة إنجاز «شيء واحد في وقت محدد». وقد يفسر لنا هذا لماذا تركزت جهود القيادة الفكرية القوية لمانموهان سنج على «تطبيق الليبرالية» فقط عند محاولته إنجاز الإصلاحات اللازمة في الهند، ١٩٩١، من دون أن يولي اهتماما مقابلا بعملية توسيع نطاق الفرص الاجتماعية وقد كانت مطلبا أكثر إلحاحا. ولكن ثمة تكاملا بين العمل من ناحية على خفض نشاط الدولة المبالغ فيه في إدارة وتطبيق القانون المعروف باسم «إجازة راج License

Raj»، والعمل من ناحية أخرى على إزاحة النشاط القاصر للدولة والمتمثل في الاستمرار في إهمال التعليم الأولي وغيره من الفرص الاجتماعية. (إذ نعرف أنه كان قرابة نصف البالغين من الهنود لا يزالون أميين وعاجزين عن المشاركة في اقتصاد آخذ في التعولم أكثر فأكثر) [٣٦]. وإزاء هذا الوضع قام مانموهان سنج بمبادرته لإجراء بعض الإصلاحات الجوهرية، وهذا دون ريب نجاح جدير بالإعجاب [٢٧]. ومع هذا كان بالإمكان أن يكون هذا النجاح أعظم شأنا بكثير لو اقترن بالتزام يقضي بتوسيع نطاق تطوير وتنمية الفرص الاجتماعية التي صادفت دائما وأبدا إهمالا في الهند.

وهكذا يتعين النظر إلى الجمع بين توسيع نطاق استخدام السوق وتنمية وتطوير الفرص الاجتماعية باعتباره جزءا من نهج أعم وأشمل والذي يؤكد أيضا على الحريات من الأنواع الأخرى (الحقوق الديموقراطية وضمانات الأمن الاجتماعي، وفرص التعاون...إلخ). ويلحظ القارئ في هذا الكتاب أن تحديد الحريات الأداتية المختلفة (مثل الاستحقاقات الاقتصادية، والحريات الديموقراطية، والفرص الاجتماعية، وضمانات الشفافية، والأمن الوقائي) يرتكز على الاعتراف بدور كل منها، وكذا الاعتراف بالتكامل فيما بينها. وطبيعي أن محور اهتمام النقد يمكن أن يتباين من بلد إلى آخر حسب البلد موضوع البحث، وذلك في ضوء الخبرة الخاصة للبلد المعني. مثال ذلك قد يكون إهمال الفرص الاجتماعية في الهند هو محور اهتمام النقد على نحو مغاير لما هو في الصين. هذا بينما افتقاد الحريات الديموقراطية يمكن أن يكون، وبشكل ملائم أكثر محور اهتمام النقد في الصين أكثر مما هو في الهند.

التكافل والمصالح العامة

إن من نزعوا إلى القول بأن آلية السوق هي أفضل حل لكل مشكلة اقتصادية ربما هم بحاجة إلى بحث الحدود التي تمتد إليها هذه الآلية. وسبق لي أن عقبت على قضايا المساواة والحاجة إلى تجاوز اعتبارات الفعالية. وحاولت في هذا السياق أن أناقش لماذا قد يستلزم هذا استكمال آلية السوق بأنشطة مؤسسية أخرى. ولكن حتى مع تحقق الفعالية فإن آلية السوق يمكن أن تكون أحيانا أقل كفاءة خاصة مع وجود ما نسميه «المصالح العامة».

إن أحد الافتراضات، التي تساق بشكل منتظم لتوضيح كفاءة آلية السوق، القول بأن كل سلعة ـ وبشكل أكثر تعميما كل شيء يعتمد عليه الرفاه الاجتماعي ـ يمكن بيعه وشراؤه في السوق. إذ يمكن تسويق كل شيء (إذا كان لنا أن نعرضه هناك) وليس ثمة ما يوصف بأنه غير قابل للتسويق سوى التأثير المهم على الرفاه. ولكن في الواقع نجد أن بعضا من أهم ما يمكن أن يسهم في القدرة البشرية ربما يكون عسيرا بيعه لشخص واحد فقط وفي وقت واحد. ويتبين لنا هذا بوجه خاص حين نفكر في ما يُسمى المصلحة العامة التي يستهلكها الناس معا وليس كل على حدة [٣٨].

ويصدق هذا تحديدا في مجالات مثل الحفاظ على البيئة، كما يصدق على علم الأوبئة والرعاية الصحية العامة. إنني ربما أكون حريصا على الإسهام بنصيبي في برنامج اجتماعي للقضاء على الملاريا، بيد أنني لا أستطيع شراء الجزء الخاص بي من هذه الوقايةَ في صورة «مصلحة خاصة» (مثلما أشتري تفاحة أو قميصا). ولا ريب في أن توافر منطقة خلو من الملاريا يمثل مصلحة عامة نفيد بها ونستهلكها معا [٣٩].

إن مبرر وجود آلية السوق متداخل ومتشابك مع المصلحة الشخصية (مثل التفاح والقمصان) وليس مع المصالح العامة (شأن البيئة الخلو من الملاريا). ويمكن أن نوضح أن بالإمكان وجود مثال جيد لتدبير المصالح العامة ويتجاوز ما تشجع عليه الأسواق الخاصة [٤٠]. وجدير بالذكر أن حججا مماثلة تماما تتعلق بالمدى المحدود لآلية السوق تصدق أيضا على عديد من المجالات المهمة الأخرى، حيث نجد الوضع الذي تتضمنه يمكن أن يأخذ شكل المصلحة العامة. ونذكر من بين المجالات التي ينطبق عليها هذا التفكير مجال الشرطة والدفاع وحماية البيئة.

وثمة حالات أخرى مزيج. مثال ذلك المنافع المشتركة داخل المجتمع مثل التعليم الأساسي الذي يمكن أن يتجاوز مكاسب الشخص المتعلم. ذلك لأن التعليم الأساسي يحتوي على عنصر المصلحة العامة أيضا (ويمكن اعتباره شبه مصلحة عامة). ولا ريب في أن الأشخاص الذين يتلقون التعليم يفيدون به. ولكن علاوة على هذا فإن التوسع العام في التعليم وفي معرفة القراءة والكتابة داخل إقليم ما من شأنه أن ييسر عملية التغير الاجتماعي (بما في ذلك خفض نسبة الخصوبة والوفيات، وهو ما سوف نناقشه بإسهاب في

البابين ٨، ٩). ويساعد التعليم الأساسي بالإضافة إلى هذا على تعزيز التقدم الاقتصادي الذي يفيد منه آخرون. وغني عن البيان أن المدى الفعال لهذه الخدمات ربما يستلزم توافر أنشطة وتدابير تعاونية من جانب الدولة أو السلطات المحلية. حقا لقد قامت الدولة بدور مهم في سبيل التوسع في التعليم الأساسي في كل أنحاء العالم. وجدير بالذكر أن الانتشار السريع لمعرفة القراءة والكتابة في التاريخ الماضي للبلدان الغنية اليوم (في الغرب وفي اليابان وفي بقية شرق آسيا) اعتمد على انخفاض كلفة التعليم العام في ترابط مع ما أسهم به في تحقيق منافع عامة.

والشيء اللافت للنظر في هذا السياق أن بعض المتحمسين للسوق ينصحون الآن البلدان النامية بأن عليهم الاعتماد اعتمادا كاملا على السوق الحرة - حتى ولو كان بالنسبة إلى التعليم الأساسي - وهم بذلك يحرمونهم من عملية التوسع التعليمي ذاتها التي كانت عاملا حاسما في سرعة انتشار معرفة القراءة والكتابة في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان وشرق آسيا في الماضي. إن أتباع آدم سميث المزعومين يمكنهم تعلم شيء ما من كتاباته عن هذا الموضوع بما في ذلك شعوره بالإحباط إزاء شح الإنفاق العام في مجال التعليم:

> «إن النزر اليسير جدا من الإنفاق العام يمكن أن يشجع على، بل وأن يفرض على غالبية الناس، الشعور بضرورة تحصيل أهم العناصر الجوهرية التي ييسرها لنا التعليم» [٤١].

وهكذا، فإن حجة «المصالح العامة» تتجاوز آلية السوق وتستكمل الوضع اللازم لتدبير الاحتياطي الاجتماعي النابع من الحاجة إلى توافر القدرات الأساسية من مثل الرعاية الصحية الأولية وفرص التعليم الأساسي. إن اعتبارات الفعالية، حسب هذا الفهم، تتكامل مع حجة المساواة لدعم المساعدة العامة لتوفير التعليم الأساسي ومنشآت الصحة العامة وغيرها من المصالح العامة (أو شبه العامة).

الاحتياطات العامة والحوافز

توافر هذه الاعتبارات أرضية جيدة للإنفاق العام في مجالات حاسمة للتطوير الاقتصادي والتغيير الاجتماعي. بيد أنها مع هذا نقيض حجج يتعين التفكير فيها داخل السياق نفسه. إحدى هذه القضايا تتعلق بالعبء المالي

للإنفاق العام الذي ربما يكون ضخما جدا ويتوقف على كم ما جرى التخطيط لإنجازه. والملاحظ أن الخوف من عجز الموازنة وتضخمها (وكذا عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي) يستولي على المناقشات الراهنة بشأن السياسة الاقتصادية. وهذه في الحقيقة مسألة في غاية الأهمية. وثمة مسألة أخرى تتعلق بالحوافز والآثار المترتبة على دور منظومة الدعم العام وتثبيط المبادرة وإفساد الجهود الفردية. وهاتان المسألتان ـ الحاجة إلى حكمة مالية مع أهمية الحوافز ـ جديرة بالاهتمام الجاد، وسوف أبدأ بالثانية ثم أعود بعد ذلك إلى العبء المالي والنتائج المترتبة عليه [٤٢].

إن أي تحويل صاف ـ إعادة توزيع الدخل أو توفير الخدمات العامة مجانا ـ يمكن أن يؤثر في منظومة حوافز الاقتصاد. مثال ذلك أن هناك من دفع بقوة بأن التأمين السخي ضد البطالة يمكن أن يضعف من حل مشكلة المتعطل في بحثه عن وظيفة، وإن هذا هو ما حدث بالفعل في أوروبا. وتأسيسا على حجة المساواة الواضحة إزاء مثل هذا التأمين يمكن أن نلمس هنا قضية صعبة، إذا ما ثبت أن التناقض المحتمل واقعي وضخم كميا، ولكن حيث أن المرء يبحث عن عمل لأسباب عديدة ـ وليس فقط للحصول على دخل ـ فإن إبدال الأجر المفتقد جزئيا بدعم عام يمكن ألا يكون في واقع الأمر بالقدر الذي يحول دون التماس عمل على نحو ما يفترض البعض. والحقيقة أنه لا يزال غير واضح حتى الآن مدى وحجم النتائج المثبطة للتأمين ضد البطالة. ومع هذا فإن الأمر في حاجة إلى دراسة تجريبية للتأكد من قوة الآثار المناهضة للحافز، وذلك حتى يتيسر إجراء مناقشة عامة قائمة على معلومات لمناقشة هذه القضايا المتعلقة بالسياسة العامة، بما في ذلك اختيار توازن ملائم بين المساواة والفعالية.

وتوجد في غالبية البلدان النامية تدابير قليلة بشأن التأمين ضد البطالة بوجه عام. ولكن مشكلة الحافز ليست غائبة عن التفكير. ويمكن إثارة تساؤلات حتى بالنسبة إلى الرعاية الطبية والخدمات الصحية المجانية، أو المؤسسات التعليمية المجانية. وتتعلق هذه الأسئلة بما يلي: ١ـ مدى حاجة المستفيدين لهذه الخدمات. و٢ـ مدى قدرة الشخص على سداد كلفة هذه الخدمات بنفسه (وهل يمكن أن يقوم بالسداد مع انعدام أي تدابير عامة مجانية). إن من يصفون هذه التدابير الاجتماعية الأساسية (الاهتمام الطبي والتعليم ... إلخ) بأنها حق لا يقبل التصرف للمواطنين سوف ينزعون إلى اعتبار هذا الضرب من

التساؤلات نوعا من العناد، بل وربما إنكارا مؤسفا للمبادئ المعيارية للمجتمع «المعاصر». وهذا وضع يمكن يقينا الدفاع عنه إلى حد محدود. ولكن مع التسليم بمحدودية الموارد الاقتصادية ستكون هنا خيارات جادة يتعذر إغفالها جملة على أساس مبدأ ما «اجتماعي» اقتصادي مسبق. وعلى أي حال يتعين التصدي لقضية الحافز، حتى وإن كان هذا فقط، لأن مدى الدعم الاجتماعي الذي يمكن أن يوفره المجتمع إنما يتوقف جزئيا على التكاليف والحوافز.

الحوافز والقدرات والأداء الوظيفي

من العسير التغلب تماما على المشكلة الأساسية للحوافز، ويكاد يكون من المستحيل، بوجه عام، التماس بعض المؤشرات التي تكون في وقت واحد ذات صلة بتحديد الحرمان ولا تؤدي ـ عند استخدامها أساسا للدعم العام ـ إلى أي نتائج حافزية. بيد أن مدى النتائج المترتبة على الحافز يمكن أن تتغير حسب طبيعة المعايير المستخدمة وشكلها.

وجدير بالذكر هنا أن بؤرة المعلومات في تحليل الفقر في هذا الكتاب تضمنت تحول الاهتمام من الدخل المنخفض إلى الحرمان من القدرات الأساسية. وحجتنا المحورية لهذا التحول حجة أساسية وليست استراتيجية. ودفعت بأن الحرمان من القدرة من حيث هو معيار لقياس الضرر أهم من انخفاض الدخل حيث إن الدخل مهم كأداة وقيمته المشتقة مشروطة بالكثير من الظروف الاجتماعية والاقتصادية. ولنا الآن أن نستكمل هذه الحجة باقتراح يقضي بأن التركيز على الحرمان من القدرة له بعض الفائدة للحيلولة دون تشوهات الحافز بالمقارنة بالعمل على أساس انخفاض الدخل واعتباره معيارا للتحويل وللدعم المالي. وتضاف هذه الحجة الأداتية إلى السبب الرئيسي للتركيز على القدرات.

ويتعين أن ينطلق تقدير القدرات أولا على أساس ملاحظة الأداء الوظيفي الفعلي للشخص، وذلك لاستكماله بمعلومات أخرى. ونلمس حدوث قفزة هنا (من الأداء الوظيفي إلى القدرات). ولكن حري ألا تكون قفزة كبيرة، وذلك فقط لأن تقييم الأداء الوظيفي الفعلي هو إحدى وسائلنا لتقدير كيف يقيم شخص ما اختياراته. إذ لو أن شخصا مات قبل الأوان أو يعاني مرضا مؤلما عضالا فسوف يكون، في أغلب الحالات، مشروعا استنتاج أنه كان يعاني مشكلة قدرة.

وطبيعي ألا يصح هذا في بعض الحالات. مثال ذلك أن ينتحر شخص ما، أو أن يموت جوعا لا بسبب ضرورة بل بسبب قرار اتخذه بالصيام. ولكن هذه أحداث نادرا ما تقع، ويمكن تحليلها على أساس معلومات تكميلية، والتي يمكن، في حالة الصيام، أن تتعلق بممارسات دينية، أو استراتيجيات سياسية أو أسباب أخرى للصيام. ولكن من الصواب من حيث المبدأ تجاوز الأداء الوظيفي المختار من أجل تقدير قدرة الشخص. ولكن إلى أي مدى يمكن أن نمضي فذلك رهن الظروف. إن السياسة العامة بين الناس، شأن سياسة الدولة بمعناها الفني، هي فن الممكن. وهذا معنى مهم يجب أن نتذكره عند الجمع بين الاستبصارات النظرية والقراءات الواقعية للجدوى العملية. ولكن ما يهم أن نؤكده هو أنه على الرغم من حصر التركيز المعلوماتي في إطار الأداء الوظيفي (طول العمر والوضع الصحي ومعرفة القراءة والكتابة ... إلخ)، إلا أننا لدينا قياس يفيدنا بالمعلومات عن الحرمان أكثر مما تفيدنا إحصاءات الدخل.

هناك بطبيعة الحال مشكلات حتى عند ملاحظة إنجازات الأداء الوظيفي لبعض الأنواع. ولكن بعض هذه الإنجازات، وهي إنجازات أولية وأساسية أكثر من غيرها، تسهل ملاحظتها بشكل مباشر، كما أنها توفر قواعد معلوماتية مفيدة للسياسات المناهضة للحرمان. مثال ذلك أن القواعد المعلوماتية اللازمة لبيان الحاجة إلى حملات تعليم القراءة والكتابة والخدمات الطبية والاستكمالات الغذائية حري ألا تتسم بالغموض [٤٣]. علاوة على هذا فإن هذه الاحتياجات والإعاقات يمكن أن تكون أقل تعرضا لتشوش استراتيجي، على عكس الحال بالنسبة إلى إعاقة الدخل المنخفض، نظرا إلى أن الدخل يسهل إخفاؤه خاصة في غالبية البلدان النامية. وإذا كانت المنح الحكومية يتعين تقديمها للناس على أساس حالة الفقر وحدها (بينما ندعهم يتحملون هم نفقات الرعاية الطبية والمنشآت التعليمية من واقع دخولهم) فسوف يحدث على الأرجح قدر كبير من التلاعب بالمعلومات. ولكن التركيز على الأداء الوظيفي والقدرات (الذي نستخدمه على نطاق واسع هنا في هذا الكتاب) ينزع إلى تقليص مشكلات التواؤم الحافزي، لماذا؟

أولا: يمكن عادة أن يحجم الناس عن رفض التعليم أو تشجيع المرض أو إبقاء حالة نقص التغذية استنادا إلى أسس مرحلية خالصة. إن أولويات التفكير والاختيار تميل إلى العمل بجدية ضد تعمد اطراد هذه الحالات من

مظاهر الحرمان. وهناك استثناءات بطبيعة الحال. ونجد بين أكثر الحسابات مأساوية عن تجارب إعانات المجاعات تقارير بين الحين والآخر تحدثنا عن بعض الآباء والأمهات الذين يتركون طفلا من بين أبناء الأسرة يعاني جوعا شديدا، حتى تكون الأسرة أهلا للحصول على دعم غذائي (في صورة حصص غذائية يحملها المستفيد إلى المنزل)، وهكذا وكأنهم يعاملون الطفل كأنه بطاقة للحصول على طعام [٤٤]، بيد أن مثل هذه النتائج التي تحفز الناس بوجه عام للإبقاء على البعض في حالة من نقص التغذية أو البقاء من دون علاج أو البقاء أميين حالات نادرة، وذلك لأسباب غير مثيرة للدهشة.

ثانيا: العوامل السببية، التي تشكل أساسا لبعض مظاهر الحرمان الوظيفي، يمكن أن تكون أعمق كثيرا من الحرمان من الدخل، ويمكن أن تكون عصية للغاية على التكيف لأسباب تكتيكية خالصة. مثال ذلك حالات العجز البدني أو الشيخوخة أو خصائص الجنوسة (gender) وما شابه، إذ تمثل جميعها مصادر خطيرة ومحددة لإعاقة القدرة نظرا إلى أنها خارج سيطرة الأشخاص المعنيين. كذلك هي، وللسبب نفسه، ليست عرضة للتشوش وفقا للحافز شأن القسمات القابلة للتكيف. ويحد هذا من التشوشات الحافزية للإعانات الموجهة تأسيسا على هذه القسمات.

ثالثا: وهناك أيضا مسألة أكبر إلى حد ما وهي أن المستفيدين أنفسهم ينزعون إلى الاهتمام بما تحقق من أداء وظيفي وقدرات (ونوع الحياة المقترنة بهذا الإنجاز) أكثر من الاهتمام بمجرد كسب مزيد من النقود. وهكذا يمكن للسياسة العامة في تقديرها، الذي تستند فيه إلى متغيرات أوثق صلة باهتمامات الأفراد فيما يتخذونه من قرارات، أن تستخدم القرارات الشخصية كأدوات انتخاب. وترتبط هذه المسألة باستخدام الاختيار الذاتي في معرض تقديم المساعدة العامة مع شرط أساسي هو العمل والجهد على نحو ما هو متبع عند تقديم مساعدات الغوث من المجاعات. وطبيعي أن المعوزين والمحتاجين حقا إلى المال ستكون لديهم رغبة قوية في العمل وبذل الجهد لما يوفره لهم هذا طوعيا من فرص للعمل (غالبا ما يكون بأجر منخفض) كشكل من أشكال الإعانة العامة [٤٥]. وسبق استخدام هذا الطراز بنجاح في تحديد الأهداف لتوفير وقاية من المجاعات. ويمكن أن يكون له دور أكبر في تعزيز الفرص الاقتصادية للمحرومين ذوي الأجسام الصحية

والسليمة [٤٦]. ويتمثل المبرر المنطقي لهذا النهج في واقع أن خيارات المستفيدين تحكمها اعتبارات أوسع من مجرد اكتساب أقصى حد من الدخل. وحيث إن الأفراد المعنيين يركزون أكثر على مجمل الفرص (بما في ذلك الكلفة البشرية للجهد وكذا المنفعة المترتبة على الدخل الزائد). فإن بإمكان السياسة العامة أن تفيد بهذا الاهتمام وتستخدمه بذكاء.

رابعا: التحول في تركيز الاهتمام من ذوي الدخل المنخفض إلى إعاقات القدرة يدفعنا مباشرة إلى مزيد من التأكيد على العمل من أجل توفير المنشآت اللازمة لمثل الخدمات الصحية والبرامج التعليمية [٤٧]. وهذه الخدمات بطبيعتها غير قابلة للتعديل أو للبيع، علاوة على أنها لا تفيد الشخص كثيرا ما لم يكن عمليا في حاجة إليها. ولهذا نرى أن هذه الإجراءات تتضمن ذاتيا ما يجعلها أكثر ملاءمة [٤٨]. وغني عن البيان أن هذه القسمة المميزة للتدابير الموجهة مباشرة إلى القدرة تجعل إنجاز الهدف أيسر عن طريق الحد من نطاق التشوشات الحافزية.

الاستهداف واختيار الوسائل

ولكن على الرغم من هذه المزايا فإن قرار استهداف إعاقات القدرة بدلا من انخفاض الدخل لا يلغي بذاته الحاجة إلى الحكم على الفقر الاقتصادي للمستفيدين المحتملين. وذلك لأنه لا تزال هناك مسألة أخرى هي كيف يجري توزيع مخصصات المؤن العامة. ونذكر بوجه خاص مسألة سداد تكاليف الخدمات العامة وفقا للقدرة على الدفع، وهي المسألة التي ستعيد إلينا الحاجة إلى التأكد من دخل المستفيد المحتمل.

والملاحظ أن تدبير الخدمات العامة اتجهت أكثر فأكثر نحو اختبار الوسائل، وهو ما نراه في مختلف أنحاء العالم. وهذه مسألة من السهل فهمها من حيث المبدأ على الأقل. إنها تقلل من العبء المالي، كما أن الرصيد المالي العام ذاته يمكن توسيع نطاق الإفادة به ليشمل المعوز اقتصاديا إذا ما استطعنا أن نجعل الميسور نسبيا يسدد كلفة المنافع التي يتلقاها (أو نحفزه ليقدم مساهمة مهمة ضمن الكلفة العامة). وإن الشيء الأصعب في التأكد منه هو اختبار الوسيلة بطريقة فعالة وبدقة مقبولة بحيث لا تفضي إلى نتائج معاكسة.

ويجب أن نميز بوضوح بين مشكلتين مختلفتين تتعلقان بالحافز عند تدبير الرعاية الصحية أو التعليم على أساس اختبار الوسائل، وترتبط هاتان المشكلتان بالمعلومات بشأن ١ـ إعاقة قدرة الشخص (الحالة المرضية البدنية كمثال). و٢ـ ظروف الشخص الاقتصادية (وقدرته على السداد). أما فيما يتعلق بالمشكلة الأولى فإن شكل المساعدة وقابليتها للتبادل يحدثان فارقا مهما. وكما سبق أن قلنا فإن الدعم الاجتماعي نعطيه على أساس التشخيص المباشر لحاجة بذاتها (مثال، بعد بحث ومراجعة الشخص ومعرفة أنه يعاني حالة مرضية بعينها). ويجري تقديمها مجانا في صورة خدمات محددة وغير قابلة للتحويل (كأن يعالج طبيا من هذا المرض). هنا في هذه الحالة سوف ينخفض كثيرا إمكان تشوش معلومات النوع الأول. ونلحظ تغايرا هنا فيما يتعلق بتقديم نقود قابلة للتبادل لتمويل العلاج الطبي، وهو أمر يستلزم مزيدا من التدقيق غير المباشر، وها هنا تكون برامج الخدمات المباشرة مثل الرعاية الصحية والتعليم المدرسي أقل عرضة لاستخدامها استخداما سيئا.

لكن المسألة الثانية جد مختلفة. إذا كان القصد تقديم خدمة مجانية للفقير وليس للقادرين على سداد القيمة، فإننا نكون بصدد مشكلة أخرى ألا وهي التحقق من الأوضاع الاقتصادية للشخص، وهذه إشكالية خاصة في البلدان التي يتعذر فيها استبيان المعلومات عن الدخل والصحة. إن الصيغة الأوروبية لاستهداف حالة إعاقة القدرة من دون اختبار الوسائل عند تقديم رعاية طبية شاملة نزعت إلى اتخاذ صورة خدمة صحية قومية عامة مفتوحة لكل المحتاجين إلى هذه الخدمات الطبية. وهذا من شأنه أن يجعل مهمة المعلومات أيسر، ولكنها لا تتصدى للتقسيم بين غني وفقير، ونلاحظ أن الصيغة الأمريكية المعروفة باسم المساعدة الطبية أو Medicaid، تستهدف الحالتين معا (على مستوى أكثر تواضعا)، وتحاول التلاؤم مع كل من التحديين المعلوماتيين.

ونظرا إلى أن المستفيدين المعنيين هم أيضا عناصر تأثير، فإن فن «الاستهداف» أبسط كثيرا مما يفترض بعض المدافعين عن اختبار الوسائل. ومن الأهمية بمكان أن ندرك المشكلات المتضمنة في عملية الاستهداف دقيقة التوجيه بعامة، وفي عملية اختبار الوسائل بخاصة. وجدير بالذكر أن التشوهات المحتمل حدوثها نتيجة محاولات إنفاذ عملية استهداف طموحة تتضمن ما يلي [٤٩]:

١ـ **تشوش المعلومات:** إن أي منظومة تحاول الإمساك بـ «الغشاشين» الذين يدعون أن ظروفهم الاقتصادية أقل من الحقيقة سوف يقعون في الخطأ بين الحين والآخر، ويحرمون الصادقين من الحصول على ما يستحقون. وليس أقل من ذلك أهمية أن هذا الأسلوب سوف يثبط من همة المستحقين للمساعدة أصلا (فلا يتقدمون بطلب للحصول على مستحقاتهم). وليس بالإمكان، في ضوء حالة لا تماثلية المعلومات، القضاء على الغش من دون تعرض بعض المستفيدين الأمناء لقدر من المخاطرة [٥٠]. والملاحظ أنه عند محاولة إلغاء الخطأ من «طراز ١» الذي يفضي إلى إدراج غير المحتاج ضمن المحتاجين فعلا، فإن من المرجح الوقوع في أخطاء من «طراز ٢» هي عدم إدراج بعض المحتاجين فعلا في قائمة المحتاجين.

٢ـ **تشوش الحافز:** المعلومات المشوشة كثيرة، لكنها لا تستطيع وحدها أن تغير الواقع الاقتصادي الحقيقي. بيد أن الدعم المستهدف يمكن أن يؤثر أيضا في السلوك الاقتصادي للناس. مثال ذلك أن توقع المرء أن يفقد الدعم، إذا كان يكسب كثيرا، من شأنه أن يعيق الأنشطة الاقتصادية. وسوف يكون طبيعيا أن نتوقع حدوث قدر من التحايلات ذات الدلالة والمسببة للتشوش إذا ما كانت أهلية المرء للمساعدة تتحدد تأسيسا على متغير (مثل الدخل) الذي يمكن تعديله بحرية عن طريق تغيير سلوك المرء الاقتصادي. لذا يتعين أن تتضمن التكاليف الاجتماعية للتحايلات السلوكية إجراءات من بينها فقدان ثمار الأنشطة الاقتصادية التي امتنع عنها المرء.

٣ـ **عدم الانتفاع ووصمة العار:** منظومة الدعم التي تشترط تحديد الشخص على أنه فقير (وتنظر إليه كمنتفع محدد من بين العاجزين عن إعالة أنفسهم) سيكون لها بعض الآثار في احترام المرء لنفسه واحترام الآخرين له. وهذا يمكن أن يفسد سعي المرء من أجل التماس العون. ولكن هناك أيضا كلفة وخسارة مباشرتين في الشعور بوصمة عار وأن يكون كذلك فعلا. وحيث إن مسألة احترام الذات غالبا ما يعدها المسؤولون عن السياسة مصلحة هامشية (وتعد ضربا من الاهتمام المتكلف)، لذلك أجدني حرا في الإشارة إلى حجة جون راولس التي ترى أن احترام الذات «ربما يكون أهم المصالح الأساسية» التي يتعين أن تركز عليها أي نظرية عن العدالة باعتبارها إنصافا ونزاهة [٥١].

٤ـ **التكاليف الإدارية والفساد:** يمكن أن يتضمن إجراء الاستهداف تكاليف إدارية كبيرة ـ في صورة إنفاق موارد وتسويفات بيروقراطية ـ ويمكن أن يتضمن كذلك خسائر تتعلق بالخصوصية الفردية والاستقلال الذاتي للمرء عند الحاجة إلى بيانات شاملة، علاوة على برنامج بحث وتحر ومتابعة من جانب الشرطة. وهناك علاوة على هذا تكاليف اجتماعية تتمثل في عدم تماثل السلطة التي يتمتع بها سادة البيروقراطية في مواجهة مقدمي التماسات من أجل الإعانة. وحري بنا أن نضيف أن هناك إمكانا أكبر للفساد هنا، حيث إن هؤلاء السادة المشار إليهم يكتسبون داخل منظومة الاستهداف سلطة منح المنافع للمستفيدين ممن هم على استعداد لدفع مال تيسيرا لأعمالهم.

٥ـ **الاستدامة السياسية ونوعية الخدمات:** المستفيدون من الدعم الاجتماعي المستهدف غالبا ما يكونون عناصر ضعيفة سياسيا، وربما لا يملكون قدرة على استدامة البرامج داخل حلبة الصراع السياسي أو على الحفاظ على نوعية الخدمات. وكان هذا الرأي في الولايات المتحدة أساسا ارتكزت عليه حجج شهيرة تدعو من أجل توافر برامج «شاملة»، تلقى دعما أوسع نطاقا بدلا من البرامج مثقلة الأهداف والمقتصرة فقط على الفقراء [٥٢]. ولكن شيئا من هذه الحجة يتعلق بالبلدان الأفقر حالا أيضا.

ليس الهدف من عرض هذه المشكلات الإيحاء بأن الاستهداف لا بد أن يكون غير محدد المعالم والموضوع أو أن يكون دائما إشكاليا، بل فقط بيان أن ثمة اعتبارات وآراء تتعارض مع الحجة البسيطة الداعية إلى أقصى قدر من الاستهداف. والاستهداف في واقع الأمر هو محاولة، وليس نتيجة. وجدير بالذكر أنه حتى حين يكون الحصاد المستهدف بنجاح صائبا فلن يلزم عن هذا بالضرورة القول إن المحاولات في صورة برامج مستهدفة سوف تحقق النتائج نفسها. والمعروف أن مسألة اختبار الوسائل والاستهداف الكثيف اكتسبت تأييدا كبيرا في الدوائر العامة (تأسيسا على تفكير أولي) لذلك فإن من الجدير أيضا تأكيد النتائج المثبطة والمسببة للاضطراب في هذه السياسة المقترحة.

الفعالية والأساس المعلوماتي

ربما يكون من المستحيل أن نحاول التماس حالة للمصادقة الشاملة أو الرفض الشامل لاختبار الوسائل على أساس حجج شديدة العمومية. وتتمثل أهمية المناقشة السابقة، من حيث صلتها بالموضوع، بعرض الحجج المناقضة القائمة جنبا إلى جنب

مع الحجج المؤيدة لإجراء اختبار دقيق ومتطابق للوسائل. وهنا تصبح عمليا (كما هي الحال في مجالات أخرى عرضنا لها) الحلول الوسط ضرورة. وسوف نخطئ إذا حاولنا، في دراسة عامة كهذه، التماس «صيغة» محددة للحل الأوسط الأمثل. ولعل النهج الصواب أن نكون حساسين إزاء الظروف المحيطة، سواء طبيعة الخدمات العامة المزمع تقديمها أو خصائص المجتمع الذي سنقدم فيه هذه الخدمات. ويتعين أن يشتمل هذا الأخير على جماع القيم السلوكية على اختلاف أنواعها والتي تؤثر في الخيارات والحوافز الفردية.

بيد أن القضايا الأساسية التي نواجهها هنا تتسم بقدر عام من الأهمية بالنسبة إلى النهج الرئيسي المتبع في هذا الكتاب، وتشتمل على كل من أهمية الفعالية (النظر إلى الناس باعتبارهم عناصر فاعلة وليسوا مجرد مرضى)، وتركيز الاهتمام معلوماتيا على الحرمان من القدرة (وليس الفقر إلى الدخل وحده). وتتعلق المسألة الأولى بالحاجة (التي أكدناها في طول هذا الكتاب وعرضه) إلى أن ننظر إلى الناس ـ بمن في ذلك المنتفعون ـ باعتبارهم عناصر فاعلة وليسوا مجرد مرضى لا حول ولا طول لهم. إن موضوعات «الاستهداف» هم أنفسهم عناصر نشطة، ويمكن لأنشطتهم أن تجعل إنجازات عملية الاستهداف مختلفة تماما عن محاولات الاستهداف (لأسباب سبقت مناقشتها).

وتتعلق المسألة الثانية بالجوانب المعلوماتية للاستهداف. وتتضمن هذه إمكان تحديد الخصائص وثيقة الصلة بنظام الحصص المختار. وجدير بالملاحظة هنا أن تحول الاهتمام من مجرد الفقر إلى الدخل إلى الحرمان من القدرات يساعدنا في مهمة إمكان التحديد، وإذا كان نهج اختبار الوسائل لا يزال يشترط تطابق الدخل والقدرة على السداد، إلا أن النهج الآخر يفيد من التشخيص المباشر لإعاقة القدرة (من مثل المرض أو الأمية). وهذا جانب مهم للغاية لدور المعلومات في اتخاذ الاحتياطات العامة للمساعدة.

الحكمة المالية والحاجة إلى التكامل

أنتقل الآن إلى مشكلة الحكمة المالية التي أصبحت همًّا رئيسيا في كل أنحاء العالم خلال العقود الأخيرة. والملاحظ أن المطالبة بالتزام النزعة المحافظة في الشؤون المالية أضحت قوية جدا الآن بعد الآثار المدمرة للتضخم المفرط وعدم الاستقرار التي حظيت بالدراسة والمناقشة على أوسع نطاق. حقا إن المالية

موضوع يحظى فيه المحافظون بقدر من الميزة الواضحة، كما أن التزام الحكمة في هذا المجال يمكن أن يتخذ بسهولة صبغة محافظة. بيد أننا يجب أن نكون واضحين بطبيعة المطالبات المالية من جانب النزعة المحافظة ولماذا.

إن بيت القصيد للنزعة المحافظة المالية ليس تلك الميزة، التي تبدو واضحة في ظاهر الأمر، أن «يعيش المرء في حدود قدراته» على الرغم مما في هذا الرأي من جاذبية بلاغية. لكن وكما عبر عن ذلك السيد ميكاوبر ببلاغة أيضا في رواية دافيد كوبرفيلد للروائي شارلز ديكنز إذ قال: «الدخل السنوي عشرون جنيها، والإنفاق السنوي تسعة عشر فاصل ستة، النتيجة هي السعادة. الدخل السنوي عشرون جنيها، والإنفاق السنوي عشرون جنيها فاصل ستة، والحاصل بؤس». ولقد استخدم كثيرون من المحافظين المعنيين بالمالية هذه المماثلة بشأن القدرة على الإيفاء بالدين، ولعل مارجريت تاتشر كانت أكثرهم بلاغة. بيد أن هذه الحجة لا تهيئ لنا قاعدة واضحة لسياسة الدولة، إذ على عكس ما ذهب إليه السيد ميكاوبر تستطيع الدولة أن تستمر في الإنفاق أكثر من دخلها، وذلك عن طريق الاستدانة وغير ذلك من وسائل. وهذا ما تفعله في الحقيقة جميع البلدان.

إن القضية الحقيقية ليست ما إذا كان هذا يمكن أن يحدث على هذا النحو (ويمكن يقينا أن يحدث) بل ما هي نتائج الإنفاق الزائد. لذلك فإن القضية الأساسية التي يتعين التصدي لها هي الأهمية المترتبة على ما يمكن أن نسميه أحيانا «الاستقرار الاقتصادي الكلي أو الماكرو»، خصوصا في حالة عدم وجود ضغط تضخمي خطير. وتكمن قضية النزعة المحافظة المالية، إلى حد كبير، في الإقرار بأن استقرار الأسعار مهم ويمكن أن يواجه خطرا مميتا بسبب التساهل واللامسؤولية في شؤون المال.

ولكن ما دليلنا على الآثار الضارة للتضخم؟ يذكر ميشال برونو في دراسة مسحية مهمة عن التجارب الدولية في هذا المجال ما يلي: «إن العديد من الأحداث المسجلة عن التضخم المعتدل (٢٠ـ٤٠ في المائة ارتفاع الأسعار سنويا) وأغلب حالات معدلات التضخم الأعلى (التي يوجد منها عدد كبير) تشير إلى أن التضخم المرتفع يقترن بآثار نمو سلبية كبيرة. وعلى العكس فإن الشواهد المتجمعة تفيد بأن الاستقرار الحذر بعد تضخم مرتفع يفضي إلى نتائج نمو إيجابية قوية على المديين القصير والمتوسط» [٥٣].

وتستلزم النتيجة المستفادة هنا بعض البراعة. واكتشف برونو أيضا أن «نتائج التضخم بالنسبة إلى النمو تبدو هنا، على أحسن الفروض، غامضة عند معدلات التضخم المنخفضة (أقل من ١٥ـ٢٠ في المائة في السنة). ويمضي إلى أن يسأل: «لماذا القلق إزاء معدلات التضخم المنخفضة، خاصة إذا كان في الإمكان تجنب تكاليف التضخم المتوقع مسبقا، كما تبدو تكاليف التضخم غير المتوقع منخفضة؟ [٥٤]. ويوضح برونو كذلك أنه «بينما جذر جميع حالات التضخم المرتفعة هو العجز المالي (وكذا تمويله النقدي في الغالب وليس دائما)، فإن هذا بدوره يمكن أن يتطابق مع الموازنات التضخمية المتعددة».

وتكمن المشكلة الحقيقية في واقع أن «التضخم في جوهره عملية ثابتة، علاوة على أن درجة الثبات تميل إلى الزيادة بمعدل التضخم». ويقدم لنا برونو صورة واضحة عن كيفية تسارع مثل هذا التضخم، ويزيد الدرس وضوحا عن طريق مثال مناظر «يكاد التضخم المزمن يشبه عادة التدخين: ما أن يتجاوز المرء الحد الأدنى من العدد حتى يكون من العسير عليه جدا التخلص من إدمان يفاقم من سوء حالته». وواقع الحال أنه «حين تقع الصدمات (أزمة شخصية تصيب المدخن أو أزمة أسعار بالنسبة إلى الاقتصاد) تتهيأ فرصة كبيرة لكي تقفز شدة العادة إلى مستوى أعلى، وتظل ثابتة حتى بعد أن تخف حدة الصدمة» ويمكن لهذه العملية أن تتكرر [٥٥].

وهذه في جوهرها حجة محافظة ومقنعة للغاية، وتُبنى على عديد من المقارنات الفنية. ولا أجد صعوبة في المصادقة على كل من التحليل والنتيجة التي استخلصها ميشال برونو. ولكن الشيء المهم الذي يتعين أن نفعله هو أن نعي حقيقة تسلسل ما تقرر بالدقة، وأن نعرف كذلك ما هو المطلب الحقيقي للنزعة المحافظة المالية. إنه تحديدا ليس مطلبا لما أسميه الراديكالية المناهضة للتضخم والتي غالبا ما يخلط البعض بينها وبين النزعة المحافظة المالية. وليس الهدف هو القضاء على التضخم نهائيا ـ بغض النظر عما يتعين التضحية به وصولا إلى هذا الهدف ـ ولكن الأصح هو أن الدرس يقضي بأن نضع في الحسبان التكاليف المحتملة لبقاء التضخم مقابل تكاليف خفضه أو إلغائه تماما. والمسألة الحاسمة هي تجنب «حالة عدم الاستقرار الديناميية» التي تقترن على ما يبدو بالتضخم المزمن الثابت، وذلك حين يزيد على رقم منخفض. ويستخلص برونو درسا خاصا بالسياسة وهو ما يلي: «الجمع بين حالة الاستقرار المكلفة عند معدلات تضخم منخفضة والانحياز المتصاعد إلى ثبات

واطراد التضخم يمثل لنا حجة وثيقة الصلة بكلفة النمو تدعم الإبقاء على التضخم منخفضا، حتى وإن بدت كلفة النمو الضخمة محفوظة بشكل مباشر عند حالات التضخم المرتفعة فقط» [٥٦]. وواضح أن الشيء الذي يتعين أن نتجنبه في هذه الحجة ليس التضخم المرتفع فقط بل وأيضا التضخم المتوسط بسبب حالة عدم الاستقرار الدينامية.

ولكن الراديكالية في حالة التضخم صفر لا تظهر هنا، سواء كنهج حكيم أو حتى باعتبارها قراءة ملائمة وصحيحة لمتطلبات النزعة المحافظة المالية، ويتجلى لنا بوضوح تام «حجب» قضايا مميزة في عملية التثبيت المطردة بانتهاء موازنة الميزانية في الولايات المتحدة الذي أدى منذ فترة غير بعيدة إلى إخفاقات جزئية للحكومة الأمريكية (وأخطار وقوع المزيد من حالات الإيقاف الأوسع نطاقا). وأفضى هذا إلى حل وسط غير مستقر بين البيت الأبيض والكونجرس، ونجاح هذا الحل الوسط مشروط بأداء اقتصاد الولايات المتحدة على المدى القصير. ومن ثم يتعين التمييز بين الراديكالية المناهضة للعجز وبين النزعة المحافظة المالية الأصيلة. وهناك شاهد قوي في الحقيقة على خفض العجز الضخم في الميزانية، وهو ما نلمسه في كثير من بلدان العالم (إذ يتفاقم الوضع سوءا بسبب الأعباء الضخمة للدين القومي ومعدلات تصاعده المرتفعة). ولكن حري بنا ألا نخلط بين هذه الحجة والنزعة المتطرفة في محاولة إلغاء عجز الميزانية تماما وبسرعة كبيرة (من دون اعتبار للكلفة الاجتماعية المحتملة).

ولدى أوروبا أكثر من سبب لكي تكون معنية بعجز الميزانية أكثر من الولايات المتحدة. أولا: كان عجز ميزانية الولايات المتحدة لسنوات طويلة، وحتى الآن عجزا متوسطا، وأدنى من «المعايير» التي حددتها اتفاقية ماسترخت للاتحاد النقدي الأوروبي، (حيث عجز الميزانية لا يزيد على ٣ في المائة من إجمالي الناتج المحلي). ويبدو أنه لا يوجد عجز الآن. ولكن في المقابل واجهت غالبية البلدان الأوروبية، ولا تزال، حالات عجز موضوعية. ويبذل العديد من هذه البلدان الآن محاولات جادة لخفض مستويات العجز الضخم (وتعد إيطاليا أوضح مثال لهذا في السنوات الأخيرة).

وإذا كان ثمة مسألة لا تزال عالقة فهي الأولويات الشاملة للسياسات الأوروبية، وهي مسألة سبقت مناقشتها في الفصل الرابع. ومناط الأمر هنا هل من المهم والمفيد أن نعطي أولوية مطلقة لهدف واحد فقط، ليكن مثلا

تجنب التضخم (وهذه أولوية حددتها أكثر البنوك المركزية في غرب أوروبا)، هذا بينما ندع مستويات البطالة المرتفعة جدا. إذا كان تحليلنا في هذا الكتاب صائبا، فإن على السياسة العامة في أوروبا أن تعطي أولوية حقيقية لموضوع القضاء على الحرمان من القدرة المترتبة على حالة البطالة الشديدة.

والملاحظ أن النزعة المحافظة المالية لديها مبرر منطقي مقبول وتفرض شروطا قوية، غير أن متطلباتها يجب تفسيرها في ضوء الأهداف الشاملة للسياسة العامة. إن دور الإنفاق العام في توليد وضمان الكثير من القدرات الأساسية يلزم الاهتمام به وأن يكون نصب الأعين. إذ يجب وضعه في الحسبان قرين الحاجة الأداتية للاستقرار الاقتصادي الكلي (الماكرو). حقا يجب تقدير المطلب الأخير داخل إطار عام شامل الأهداف الاجتماعية.

ولا ريب في أن قضايا السياسة العامة المختلفة يمكن أن تظهر في نهاية المطاف مهمة للغاية اعتمادا على السياق الخاص بها. إذ ربما تكون القضية المهمة جدا في أوروبا هي الوضع شديد الخطورة للبطالة الواسعة (توشك أن تكون ١٢ في المائة في العديد من البلدان الكبرى). وتواجه الولايات المتحدة تحديا حاسما يتمثل في انعدام أي تأمين طبي أو تغطية آمنة لأعداد كبيرة جدا من الناس (الولايات المتحدة وحدها من بين البلدان الغنية التي تعاني هذه المشكلة، علاوة على أن عدد غير المؤمن عليهم طبيا يزيد على أربعين مليونا). وتعاني الهند حالة فشل واسع النطاق للسياسة العامة المتمثلة في الإهمال المفرط لمحو الأمية (نصف السكان البالغين وثلثا النساء البالغات لا يزالون أميين). ولكن في شرق وجنوب شرق آسيا فإن النظام المالي يبدو ـ أكثر فأكثر ـ في حاجة إلى التزام شامل بالقواعد والقوانين، كما يبدو كذلك أن ثمة حاجة إلى وضع منظومة وقائية يمكنها التصدي، ومواجهة أي خسائر مفاجئة في الثقة بعملة البلد أو فرص الاستثمار فيها (على نحو ما تبين خلال التجارب الأخيرة لهذه البلدان، مما اضطرها إلى التماس عمليات إنقاذ ضخمة من صندوق النقد الدولي). معنى هذا أن المشكلات مختلفة، وأن كلا منها يستلزم، خاصة مع تعقدها، دراسة جادة للأهداف وللأدوات التي تحددها السياسة العامة. إن الحاجة إلى نزعة محافظة مالية ـ مع أهميتها ـ تتلاءم مع هذه الصورة المتنوعة والشاملة ولا يمكن أن تظل مكتفية بنفسها ـ في عزلة ـ شأن التزام الحكومة أو البنك المركزي. كذلك فإن التدقيق والتقدير المقارن للمجالات البديلة للإنفاق العام هو من المسائل الحاسمة.

ملاحظات ختامية

يعيش الأفراد ويعملون وسط عالم من المؤسسات. وتتوقف فرصنا وتوقعاتنا بشكل حاسم على أي من المؤسسات قائمة فعلا وكيف تعمل. وهذه المؤسسات لا تسهم فقط من أجل حرياتنا، إذ يمكن تقييم أدوارها تقييما معقولا ومقبولا في ضوء إسهاماتها من أجل حريتنا. وإننا إذ نرى التطوير/التنمية حرية، فإن هذه الرؤية تهيئ لنا منظور يمكن على هديه أن نصدر تقييمنا على نحو منتظم عن المؤسسات.

وعلى الرغم من أن معلقين مختلفين آثروا تركيز اهتمامهم على مؤسسات بذاتها (مثل السوق أو النظام الديموقراطي، أو الإعلام «الميديا» أو منظومة التوزيع العامة)، إلا أن الواجب يقتضي أن ننظر إليها جميعا معا في تكامل حتى يتسنى لنا أن نتبين ما الذي يمكن أو لا يمكن أن يفعلوا معا في تضافر مع المؤسسات الأخرى. ذلك أننا نستطيع من خلال هذا المنظور المتكامل والموحد أن نقيِّم وندرس ونفحص المؤسسات المختلفة.

إن آلية السوق التي تثير اهتماما وحماسة دفاعا عنها أو ضدها هي تنظيم أو تدبير أساسي يمكن للناس من خلاله أن يتفاعلوا مع بعضهم والنهوض بأنشطة تبادلية النفع. وكم هو عسير حقيقة في ضوء هذا الفهم أن نفهم السبب في أن يقف أي نقد معقول ضد آلية السوق في ذاتها. إن المشكلة المنبثقة عن ذلك إنما تنبع نمطيا من مصادر أخرى ـ ليست هي السوق في ذاتها أو من حيث هي ـ وتشتمل على اهتمامات من مثل قصور الاستعداد للإفادة من صفقات وتعاملات السوق والحجب غير المقيد للمعلومات أو الاستخدام المتحرر من الضوابط للأنشطة التي تسمح للقوي بأن يكون رأسمالا ويزداد قوة بناء على عدم تناظر ميزة هذه الأنشطة. ويجب ألا نعالج هذا عن طريق قمع الأسواق بل السماح لها بأداء أفضل لوظيفتها، وبنزاهة أكثر، وباستكمال أوجه القصور على نحو ملائم. إن مجمل إنجازات السوق مشروطة في أعماقها بالتدابير والترتيبات السياسية والاجتماعية.

لقد حققت آلية السوق نجاحا كبيرا بموجب هذه الشروط التي وفرت فرصا يمكن اقتسامها على نحو مشترك ومعقول. وحين يغدو هذا أمرا ممكنا فإن توفير التعليم الأساسي وقيام منشآت طبية أولية وتوافر الموارد (مثل الأراضي) التي يمكن أن تكون حاسمة بالنسبة إلى بعض الأنشطة الاقتصادية (مثل

الزراعة). كل هذا يستلزم سياسات عامة ملائمة (تشتمل على التعليم المدرسي والرعاية الصحية والإصلاح الزراعي ... إلخ). وطبيعي أن تستلزم هذه المنشآت والمرافق غير السوقية نشاطا عاما حذرا ودقيقا ومحددا، حتى إن كان المطلب الغالب هو إجراء «إصلاح اقتصادي» لكي يهيئ فرصة أكبر للأسواق.

وعرضنا ودرسنا دراسة فاحصة في هذا الباب ـ وفي الأبواب السابقة ـ عددا من الأمثلة المختلفة لهذه التكاملية. وكم هو عسير الشك في فعالية إسهامات آلية السوق، كما أن النتائج الاقتصادية التقليدية التي كانت فيها حالة الرخاء أو الوفرة أو المنفعة هي أساس الحكم على الفعالية يمكن توسيع نطاقها لتشمل الفعالية والكفاءة في ضوء الحريات الفردية كذلك. بيد أن نتائج الفعالية هذه لا تضمن، في ذاتها، المساواة في التوزيع. وتبدو المشكلة ضخمة على وجه الدقة والتحديد في سياق عدم المساواة في الحريات الموضوعية حين تتزاوج الأضرار (مثل مشكلة العاجز أو الشخص غير المدرب لكسب دخل، فإذا بهذه المشكلة تتفاقم وتتضاعف بسبب صعوبة استخدام هذا المرء للدخل من أجل القدرة على الحياة أيضا). ومن ثم يتعين استكمال قدرات السوق بعيدة المدى بابتكار فرص اجتماعية أساسية من أجل المساواة الاجتماعية والعدالة.

والملاحظ في سياق البلدان النامية عموما الحاجة إلى مبادرات في نطاق السياسة العامة لابتكار فرص اجتماعية مهمة بشكل حاسم. وكما ناقشنا سابقا نستطيع أن نرى في ماضي البلدان الغنية اليوم تاريخا واضحا جدا للنشاط العام، يتناول كلا من التعليم والرعاية الصحية والإصلاح الزراعي وغير ذلك. وإن اقتسام هذه الفرص الاجتماعية على نطاق واسع جعل من الممكن للكتلة الغالبة من الناس أن تشارك مباشرة في عملية التوسع الاقتصادي.

والمشكلة الحقيقية هنا ليست الحاجة إلى النزعة المحافظة المالية في ذاتها، بل الاعتقاد الأساسي ـ الذي لا يناقش غالبا ـ وكان سائدا في بعض أوساط السياسة ويفيد بأن التنمية البشرية هي في الحقيقة نوع من الترف لا تطيقه سوى البلدان الأكثر ثراء. ولعل أهم تأثير لنوع النجاح الذي حققته اقتصادات شرق آسيا خلال فترتنا الراهنة (والذي حققته اليابان بداية قبل بضعة عقود) هو التقويض الكامل لهذا الانحياز الضمني. إذ نعرف أن هذه الاقتصادات بدأت نسبيا في فترة باكرة التوسع في التعليم العام ثم بعد ذلك أيضا الرعاية الصحية، وأنجزوا هذا في حالات كثيرة قبل أن يحطموا قيود الفقر العام [٥٧].

وعلى الرغم من الفوضى والاضطرابات المالية التي عانت منها أخيرا بعض هذه البلدان، إلا أن مجمل إنجازاتها على مدى عقود كانت إنجازات مثيرة للاهتمام. ويمكن القول تأسيسا على إنجازاتها في مجال الموارد البشرية أنها حصدت ما زرعته. حقا إن أولوية تطبيق تطوير المورد الاقتصادي البشري يصدق بخاصة على التاريخ الباكر للتطوير الاقتصادي الياباني، ابتداء من عصر ميجي في منتصف القرن التاسع عشر. وجدير بالملاحظة أن هذه الأولوية لم تكن ملحة بقوة بعد أن أضحت اليابان بلدا أكثر غنى وأكثر وفرة [٥٨]. ذلك لأن التنمية البشرية هي أول وأهم حليف للفقير قبل الغني والميسور.

ما الذي تحققه التنمية البشرية؟ إن خلق فرص اجتماعية يشكل إسهاما مباشرا للتوسع في القدرات البشرية ونوعية الحياة. وإن التوسع في الرعاية الصحية وفي التعليم والضمان الاجتماعي... إلخ، يسهم مباشرة في نوعية الحياة وازدهارها. وثمة شواهد لا حصر لها على أن البلد، حتى إن كان دخله ضعيفا نسبيا، ولكنه يكفل الرعاية الصحية والتعليم للجميع، يمكنه بالفعل إنجاز نتائج باهرة من حيث طول ونوعية حياة جملة سكانه. ونعرف أن الرعاية الصحية والتعليم الأساسي وكذا التنمية البشرية بعامة تتسم بطبيعة كثيفة العمالة للغاية، وهذا ما يجعل هذه الإنجازات زهيدة الكلفة في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية حين تكون كلفة العمل منخفضة.

ويتجاوز عائد التنمية البشرية، كما رأينا، حدود الدعم المباشر لنوعية الحياة، كما تتضمن أثرها المباشر على القدرات الإنتاجية للناس وبالتالي على النمو الاقتصادي لقاعدة مشتركة واسعة النطاق [٥٩]. ولا ريب في أن تعلم القراءة والكتابة والحساب يساعد الجماهير على المشاركة في عملية التوسع الاقتصادي (وهو ما توضحه حالات اليابان حتى تايلند). وطبيعي أن استخدام فرص التجارة الكوكبية، «مراقبة الجودة» وكذا «الإنتاج وفقا للمواصفات» يمكن أن يكون عاملا حاسما، وهو أمر عسير يتعذر إنجازه وصونه على الأمي والجاهل بعلم الحساب. زد على هذا أن ثمة دلائل كثيرة وقوية على أن تحسن الرعاية الصحية وكذا الغذاء يجعل القوة العاملة أكثر إنتاجا وأفضل أجرا [٦٠].

وجدير بالذكر أن الأدبيات التجريبية المعاصرة تؤكد بقوة على موضوع آخر هو أثر التعليم، خاصة تعليم الأنثى، في خفض معدلات الخصوبة. ويمكن بيان أن معدلات الخصوبة العالية هي، وبحق، مناوئة لنوعية الحياة الجيدة،

خصوصا بالنسبة إلى النساء صغيرات السن نظرا إلى أن تكرار الحمل وتنشئة الأطفال يقوضان بشدة رفاه وحرية الأم الشابة. وإن هذا الوضع تحديدا هو ما يجعل مسألة تمكين المرأة (عن طريق فرص أكثر للعمل خارج المنزل وفرص أكثر لمزيد من مراحل التعليم.... إلخ) مسألة فعالة جدا لخفض معدلات الخصوبة. ذلك لأن المرأة الشابة يكون لديها المبرر القوي لتخفيف معدلات حالات الوضع، فضلا عن أن قدرتها على التأثير في قرارات الأسرة تزيد مع زيادة فرص تمكينها. وسوف أعود إلى هذه المسألة في الفصلين ٨ و٩.

والملاحظ أن من يرون في أنفسهم أحيانا محافظين ماليين يعربون أحيانا عن شكهم إزاء التنمية البشرية. ولكن هذا رأي لا يقوم على أساس عقلي مكين. إن منافع التنمية البشرية واضحة ويمكن حصرها على نحو أكثر اكتمالا إذا ما ألقينا نظرة شاملة لاستكشاف أثرها الإجمالي. إن الوعي بالكلفة يمكن أن يساعد على توجيه التنمية البشرية في قنوات أكثر إنتاجية ـ مباشرة أو غير مباشرة ـ لنوعية الحياة، غير أنها لا تشكل خطرا على جدواها المطلقة [٦١].

إن ما يتعين أن تتهدده النزعة المحافظة حقا هو استخدام الموارد العامة لأغراض تكون فيها المصالح الاجتماعية غير واضحة، مثل الإنفاقات الضخمة التي تذهب إلى المجال العسكري في بلد فقير الواحد بعد الآخر (وغالبا وكثيرا ما يكون الإنفاق أكثر من الإنفاق العام على التعليم الأساسي أو الرعاية الصحية) [٦٢]. وحري أن تظل النزعة المحافظة المالية الكابوس الذي يؤرق العسكريين لا المعلم في مدرسته أو الممرضة والطبيب في مستشفاهما. وحدوث ذلك مؤشر على الوضع المقلوب رأسا على عقب للعالم الذي نعيش فيه، حيث يشعر المعلم أو الطبيب أو الممرضة بأن النزعة المحافظة المالية تتهدده أكثر مما تتهدد الجنرال العسكري. ولا ريب في أن تصحيح هذا الوضع الشاذ لا يستلزم تنقية النزعة المحافظة المالية بل يستلزم المزيد من الدراسة الفاحصة العملية وواسعة الأفق للمزاعم المنافسة المطالبة بالأموال الاجتماعية.



6 أهمية الديموقراطية

تحيط بشاطئ البنغال على الطرف الجنوبي من بنجلاديش وغرب البنغال في الهند غابة معروفة باسم سوندربان، أي «الغابة الجميلة». وهذه هي الموئل الطبيعي لنمر البنغال الملكي المشهور، وهو حيوان مهيب يتسم بالرشاقة والسرعة والقوة مع قدر من الوحشية القاسية. ولم يبق من هذا الحيوان سوى عدد قليل الآن، وما تبقى على قيد الحياة يحميه حظر بقانون يمنع صيده. وتشتهر غابة السوندربان أيضا بعسل النحل الذي تنتجه عناقيد ضخمة من خلايا نحل طبيعية. واعتاد الناس الذين يسكنون المنطقة، وهم في فقر مدقع، أن ينفذوا إلى داخل الغابة لجمع العسل الذي يجنون من بيعه أسعارا معقولة في أسواق الحضر - إذ يصل السعر تقريبا إلى روبية، أي ما يساوي خمسين سنتا أمريكيا للزجاجة - ولكن يتعين على جامعي العسل أيضا الفرار من وجه النمور. والمعروف أنه في أحسن السنوات حالا تفتك النمور بحوالي خمسين شخصا من جامعي العسل.

«ها هي الهند جماع فوارق واختلافات صعبة المراس غير متوقعة وغير مصقولة، ولكنها باقية وتعمل على نحو لافت للأنظار كوحدة سياسية تحظى بنظام ديموقراطي»

المؤلف

وربما يزيد هذا الرقم كثيرا إذا سارت الأمور على غير ما يرام. وهكذا تحظى النمور بالحماية، بينما لا شيء يحمي البشر البؤساء الذين يحاولون التقاط رزقهم عن طريق العمل وسط تلك الغابات ـ التي هي غابات عميقة ممتدة وجميلة تستهوي النفوس ـ وأيضا مكمن خطر قاتل.

هذه مجرد صورة توضيحية لقوة الاحتياجات الاقتصادية في كثير من بلدان العالم الثالث. وليس عسيرا الإحساس بأن هذه القوة ترجح بالضرورة أي مزاعم أخرى، بما في ذلك مزاعم دعاة الحرية السياسية والحقوق المدنية. فإذا كان الفقر يدفع البشر إلى إتيان مثل هذه المخاطر المخيفة ـ وربما أن يلقوا حتفهم في ميتة مروعة ـ من أجل دولار أو دولارين عسل، وقد يبدو من شاذ القول أن نركز على مسألة حريتهم الشخصية وحريتهم السياسية. وتمضي الحجة لتقول يجب أن تُعطى الأولوية يقينا لاستيفاء المتطلبات الاقتصادية حتى إن انطوت على حل وسط للحريات السياسية. وليس عسيرا أن ندرك أن تركيز الاهتمام على الديموقراطية والحرية السياسية ضرب من الترف لا يتحمله بلد فقير.

الضرورات الاقتصادية والحريات السياسية

تسمع مثل هذه الآراء مرارا وتكرارا في المناقشات الدولية. لماذا القلق بشأن نقاد الحريات السياسية إذا سلمنا بالكثافة الطاغية التي لا تقاوم للضرورات الاقتصادية؟ إن مثل هذا السؤال وأسئلة أخرى وثيقة الصلة به، والتي تعكس شكوكا بشأن الضرورة الملحة للحرية السياسية والحقوق المدنية، حومت في سماء مؤتمر فيينا للحقوق الإنسانية المنعقد في ربيع عام ١٩٩٣. وساق أعضاء الوفود الممثلة لعديد من البلدان حججا ضد المصادقة العامة على الحقوق السياسية والمدنية الأساسية في كل المعمورة، خاصة في العالم الثالث. وكان التأكيد على ضرورة أن ينصب الاهتمام على «الحقوق الاقتصادية» وثيقة الصلة بالاحتياجات المادية المهمة.

هذا النهج سائد راسخ في التحليل، ودافع عنه بقوة وشراسة في مؤتمر فيينا أعضاء الوفود الرسمية لعدد من البلدان النامية بقيادة الصين وسنغافورة وغيرهما من بلدان شرق آسيا، ولكن لم تعارضه الهند وغيرها من جنوب وغرب آسيا. ولم تعارضه كذلك الحكومات الأفريقية. ويتضمن هذا

النهج في التحليل تلك العبارات الإنشائية التي طالما تتكرر: أيهما أولا ـ القضاء على الفقر والبؤس، أم كفالة الحرية السياسية والحقوق المدنية التي لا يفيد بهما الناس كثيرا بأي حال من الأحوال؟

غلبة الحريات السياسية والديموقراطية

هل هذا أسلوب مقبول فعلا أن نتناول مشكلات الاحتياجات الاقتصادية والحريات السياسية في ضوء تقسيم ثنائي أساسي من شأنه، كما يبدو، أن يقوض صلة الحرية السياسية بالموضوع بحجة أن الاحتياجات الاقتصادية أشد إلحاحا؟ [1]، أود أن أدفع بالنفي قائلا: إن هذا هو النهج الخاطئ تماما أن ندرك فقط قوة المتطلبات الاقتصادية، أو أن نفهم فقط بروز الحريات السياسية. إن القضايا الحقيقية التي يتعين التصدي لها تكمن في غير هذا النهج، وتقضي بأن ندرك الترابطات المتبادلة والمتداخلة بين الحريات السياسية وفهم وإيفاء الاحتياجات الاقتصادية. والجدير بالملاحظة هو أن الارتباطات ليست أداتية فقط بل وبنيوية أيضا، إذ إن الحريات السياسية يمكن أن يكون لها دور مهم في توفير الحوافز والمعلومات؛ من أجل حل الضرورات الاقتصادية الملحة. إن صياغتنا لمفاهيمنا عن الضرورات الاقتصادية تتوقف بشكل حاسم على الحوارات والمناقشات العامة المفتوحة والصريحة، وضمان أنها في حاجة إلى الإصرار على الحرية السياسية والحقوق المدنية الأساسية.

وأود أن أؤكد أن شدة المطالب الاقتصادية وكثافتها تضيفان إلى ـ ولا تنقصان من ـ الضرورة الملحة للحريات السياسية. وثمة اعتبارات ثلاثة مختلفة تقودنا في اتجاه القول بغلبة الحقوق السياسية والليبرالية الأساسية:

١- أهميتها المباشرة في الحياة الإنسانية في اقتران بالقدرات الأساسية (بما في ذلك المشاركة السياسية والاجتماعية).

٢- دورها الأداتي لتعزيز الحجج التي يدلي بها الناس عند التعبير ودعم مطالباتهم بالاهتمام السياسي (بما في ذلك مطالباتهم بشأن الاحتياجات الاقتصادية).

٣- دورها البنائي في صياغة المفاهيم عن «الاحتياجات» (بما في ذلك فهم «الاحتياجات الاقتصادية» في سياق اجتماعي).

وسوف نناقش الآن هذه الاعتبارات المختلفة. ولكن يتعين أولا أن ندرس الحجج التي يعرضها من يرون أن هناك تناقضا حقيقيا بين الحرية السياسية والحقوق الديموقراطية من ناحية، وإيفاء الاحتياجات الاقتصادية الأساسية من ناحية أخرى.

حجج مناهضة للحريات السياسية والحقوق المدنية

إن معارضة الديموقراطيات والحريات المدنية والسياسية الأساسية، في البلدان النامية تأتي من اتجاهات ثلاثة:

أولا، الزعم بأن هذه الحريات والحقوق تعيق النمو الاقتصادي والتنمية. وسبق أن عرضنا هذا الاعتقاد في الفصل الأول، وهو الاعتقاد المسمى «فرضية لي» (على اسم لي كوان رئيس وزراء سنغافورة السابق والذي صاغه ببلاغة).

ثانيا، هناك من دفع بأن الناس إذا ما أعطيت لهم حرية الاختيار بين أن تتوافر لهم الحريات السياسية أو إيفاء الحاجات الاقتصادية، فإنهم جميعا سيختارون الثانية. وبناء على هذا التفكير ثمة تناقض بين ممارسة الديموقراطية وتبريرها: ومن دواعي السخرية أن الغالبية سوف تتجه إلى رفض الديموقراطية، إذا ما كان لها حق الاختيار. ولكن ثمة ضرب مخالف لهذه الحجة، وإن كان وثيق الصلة بها، يزعم أن القضية الحقيقية ليست فيما يختاره الناس فعلا، بل فيما لديهم سبب لاختياره. وحيث إن الناس لديهم سبب لكي يريدوا، أولا وقبل كل شيء، إلغاء الحرمان والبؤس الاقتصاديين، فإن لديهم كل مبرر لعدم التشبث بالحريات السياسية التي ربما تعترض طريق أولوياتهم الحقيقية. وينطوي هذا القياس على مقدمة مهمة تقضي بأن ثمة تناقضا مسبقا بين الحريات السياسية وإيفاء الاحتياجات الاقتصادية. وحسب هذا الفهم فإن هذه الصياغة للحجة الثانية إنما هي مبنية على الأولى (أي على مدى صدق فرضية لي).

ثالثا، كثيرا ما يدفع البعض بأن التأكيد على الحرية السياسية والحريات الاجتماعية والديموقراطية إنما يمثل تحديدا أولوية «غربية» والذي يتعارض مع «القيم الآسيوية» التي من المفترض أنها رهن النظام والانضباط، أكثر مما هي رهن الحرية. مثال ذلك أن الرقابة على

الصحافة، كما يقال، قد تكون مقبولة أكثر داخل مجتمع آسيوي (نظرا للتأكيد على النظام والانضباط) على عكس الحال في الغرب. وأذكر أنه في مؤتمر فيينا عام ١٩٩٣ حذر وزير خارجية سنغافورة من أن «الإقرار العالمي الشامل بأن حقوق الإنسان مثل أعلى يمكن أن يكون ضارا إذا ما استخدمنا النزعة العالمية الشاملة لإنكار أو إخفاء حقيقة التنوع». وأكثر من هذا أن المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية سجل عبارة يبدو أنها سائدة في الصين وفي غيرها من بلدان آسيا، إذ قال «يجب على الأفراد أن يولوا حقوق الدولة أولوية على حقوقهم هم» [٢].

وحري أن نفهم هذه العبارة الأخيرة في ضوء تفسير ثقافي. وإني أحتفظ بهذا الرأي إلى حين مناقشته بعد ذلك في الباب العاشر [٣]. وسوف أعرض الآن الحجتين الأخريين.

الديموقراطية والنمو الاقتصادي

هل نظام الحكم الاستبدادي مثمر فعلا بالدرجة نفسها؟ الشيء المؤكد أن بعض الدول الاستبدادية نسبيا (مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة في عهد لي والصين بعد الإصلاح) حققت معدلات نمو اقتصادي أسرع من بلدان أقل منها استبدادا (من ذلك الهند وكوستاريكا وجامايكا). ولكن فرضية لي تبني في الواقع على أساس معلومات انتقائية ومحدودة جدا، على أساس اختبار إحصائي عام شامل للبيانات واسعة النطاق والميسورة. ونحن لا نستطيع في الحقيقة أن نأخذ النمو الاقتصادي المرتفع في الصين أو كوريا الجنوبية في آسيا كبرهان حاسم على أن نظام الحكم الاستبدادي ناجح في النهوض بالنمو الاقتصادي ـ إذ هذا لا يختلف عن قدرتنا على استنتاج النقيض لذلك على أساس واقع أن البلد الأفريقي الأسرع نموا (وواحد من أسرع البلدان نموا في العالم) أي بوتسوانا باعتبارها واحة الديموقراطية على سطح هذه القارة المضطربة. إن قدرا كبيرا من الحكم هنا رهن الظروف المعينة والمحددة.

ونحن في الواقع لا نملك سوى شواهد عامة محدودة تؤكد أن نظام الحكم الاستبدادي وقمع الحقوق السياسية والمدنية عوامل مفيدة في تشجيع التنمية الاقتصادية. إن الصورة الإحصائية أكثر تعقيدا للغاية.

والملاحظ أن الدراسات التجريبية المنهجية لا تمثل دعما حقيقيا للزعم بأن ثمة تناقضا عاما بين الحريات السياسية والأداء الاقتصادي [٤]. ويبدو أن الربط الدال على هذا الاتجاه يعتمد على كثير من الظروف والأوضاع الأخرى. وإذا كانت هناك بعض البحوث الإحصائية تكشف عن علاقة سالبة ضعيفة فإن بحوثا أخرى تكشف عن علاقة قوية. ومن ثم يبدو عسيرا رفض الفرض القائل بأنه لا توجد علاقة بينها في أي من الاتجاهين. وهكذا يظل الوضع على ما هو عليه ما دامت الحرية السياسية والحرية الاجتماعية لهما أهمية في ذاتهما.

ومن المهم كذلك في هذا السياق أن نتناول على نحو سريع مسألة أساسية أكثر تتعلق بمنهج البحث. إذ يجب ألا ننظر فقط إلى الروابط الإحصائية، بل إلى أكثر من ذلك، وأعني فحص ودراسة وتدقيق العمليات السببية المتضمنة في النمو الاقتصادي وفي التنمية. إن السياسات والظروف الاقتصادية التي أفضت إلى النجاح الاقتصادي لاقتصادات شرق آسيا أضحت الآن مفهومة جيدا. والملاحظ أنه بينما تباينت دراسة تجريبية مختلفة في تأكيدها. إلا أننا حتى الآن لا نرى سوى قائمة عامة متفق عليها بشأن «السياسات المساعدة» التي تتضمن الانفتاح للمنافسة واستخدام الأسواق الدولية، وتوفر مستوى عاليا من معرفة القراءة والكتابة والتعليم المدرسي والإصلاح الزراعي الناجح، وأن يكون المناخ العام حافزا للاستثمار والتصدير والتصنيع. ونحن لا نجد أي شيء مهما كان يفيد بأن أيا من هذه السياسات لا تتوافق مع توافر قدر أكبر من الديموقراطية، ويلزم عمليا دعمها واستدامتها على أيدي عناصر الحكم الاستبدادي الموجودة في كوريا الجنوبية أو سنغافورة أو الصين [٥].

علاوة على هذا، فإننا حين نكون بصدد الحكم على التنمية الاقتصادية لا يكفينا النظر فقط إلى نمو إجمالي الناتج المحلي أو إلى بعض المؤشرات الأخرى للتوسع الاقتصادي إجمالا، وإنما يتعين النظر أيضا إلى أثر الديموقراطية في الحريات السياسية على حياة وقدرات المواطنين. وكم هو مهم بخاصة في هذا السياق أن ندرس الرابطة بين الحقوق السياسية والمدنية من ناحية، والحيلولة دون وقوع كوارث كبيرة (مثل المجاعات) من ناحية أخرى. إن الحقوق السياسية والمدنية تهيئ

للناس فرصة للانتباه بقوة إلى الاحتياجات العامة وإلى المطالبة بنشاط عام ملائم. والجدير ذكره أن استجابة النظام الحاكم إزاء معاناة الناس الحادة تتوقف غالبا على الضغط الذي يمارسه الناس على الحكومة. وهذا هو مضمار ممارسة الحقوق السياسية (الاقتراع والانتقاد والاحتجاج... إلخ)، وهو ما يشكل فارقا حقيقيا. وهذا جزء من الدور الأداتي للديموقراطية والحريات السياسية. وسوف أعود ثانية إلى هذه المسألة المهمة بعد ذلك في هذا الباب.

هل يعبأ الفقراء بالديموقراطية والحقوق السياسية؟

أنتقل الآن إلى السؤال الثاني: هل مواطنو بلدان العالم الثالث غير مبالين بالحقوق السياسية والديموقراطية؟ هذا الزعم الذي يتكرر غالبا مبني، كما قلنا، على شواهد تجريبية ضعيفة (تماما مثل فرضية لي). وإن السبيل الوحيد للتحقق من صدقه أن نطرح الأمر لاختبار ديموقراطي في انتخابات حرة مع توفر حرية المعارضة والتعبير - وهذا تحديدا ما لا يسمح به مؤيدو الحكم الاستبدادي. وليس واضحا بالمرة كيف يمكن مراجعة هذا الرأي بينما لا يتمتع المواطن العادي إلا بفرصة سياسية محدودة للتعبير عن رأيه في هذا الشأن، بل وبفرصة أقل لشجب مزاعم أصحاب السلطان. والشيء اليقيني هو أن الحط من قدر هذه الحقوق والحريات هو جزء من منظومة القيم لدى قادة الحكم في كثير من بلدان العالم الثالث. ويمكن القول بأن هذا الرأي هو رأي الناس، يعني التسليم جدلا بمسألة غاية في الأهمية.

ومن المهم، إلى حد ما، الإشارة إلى أن الحكومة الهندية برئاسة أنديرا غاندي حين حاولت ترويج حجة مماثلة في الهند تبرر بها «حالة الطوارئ» أخطأها التوفيق وأعلنت في منتصف السبعينيات إجراء انتخابات أدت إلى انقسام المقترعين على هذه المسألة تحديدا. وشهدت هذه الانتخابات المصيرية صراعا حاميا بشأن إمكان قبول «الطوارئ». وظهر رفض حاسم لفكرة قمع الحقوق السياسية والمدنية الأساسية. وكشف الناخب الهندي - وهو من أفقر الناس في العالم - عن أنه ليس دون سواه اهتماما وحماسا للاحتجاج ضد إنكار الحريات

والحقوق الأساسية، وأنه في معارضته هذه يقف على قدم المساواة مع معارضته وشكواه من الفقر الاقتصادي. والملاحظ أننا حين نضع مسألة أن الفقراء بعامة لا يعبأون بالحقوق المدنية والسياسية موضع اختبار، فإن الشواهد تأتي على نقيض هذا الزعم تماما. ويمكن بيان أوجه نظر تدعم هذا الرأي حين نتابع الصراع من أجل الحريات الديموقراطية في كوريا الجنوبية وتايلاند وبنجلاديش وباكستان وبورما (أو ميانامار) وغيرها من بلدان آسيا. وبالمثل إذ نجد الحرية السياسية مرفوضة على نطاق واسع في أفريقيا، فقد ظهرت حركات واحتجاجات ضد هذا الواقع كلما سمحت الظروف بذلك، حتى على الرغم من أن الدكتاتوريين العسكريين عمدوا إلى السماح بقليل من الفرص في هذا الشأن.

ولكن ماذا عن الصياغة الأخرى لهذه الحجة التي تزعم، ويا للسخرية، أن الفقير لديه كل المبرر للتخلي عن الحقوق السياسية والديموقراطية لمصلحة الوفاء باحتياجاته الاقتصادية؟ هذه الحجة، كما سبق أن أشرنا، هي امتداد لفرضية لي. وحيث إن هذه الفرضية لا تجد سندا تجريبيا يدعمها، فإن القياس غير وارد هنا لتأييد هذه الحجة.

الأهمية الأداتية للحرية السياسية

أنتقل الآن من النقد السلبي للحقوق السياسية إلى بيان قيمتها الإيجابية. إن أهمية الحرية السياسية كجزء من القدرات الأساسية ناقشناها في الأبواب السابقة. ولنا الحق في أن نقيّم الحرية السياسية وحرية التعبير والفعل في حياتنا. وليس من المرفوض عقلا أن يقيّم الناس - وهم كائنات اجتماعية - المشاركة غير المقيدة في الأنشطة السياسية والاجتماعية. كذلك فإن صياغتنا لقيمنا على أساس من المعلومات وبحرية تستلزم انفتاحا في الاتصال وسوق الحجج، كما تستلزم توافر الحريات السياسية والحقوق المدنية باعتبارها شرطا محوريا لهذه العملية. علاوة على هذا فإننا نريد حرية تعبير وخيارا ديموقراطيا حتى يتسنى لنا أن نعبِّر صراحة وعلنا عما نراه ذا قيمة وعن حقنا في المطالبة بالاهتمام بما نقول.

وحري بنا إذ ننتقل من الأهمية المباشرة للحرية السياسية إلى دورها الأداتي أن نضع في الاعتبار الحوافز السياسية المؤثرة في كل من الحكومات والأشخاص والجماعات أصحاب المسؤولية. إن الحكام يتوافر لديهم الحافز للإنصات إلى مطالب الناس إذا ما ارتضوا مواجهة انتقادات الناس لهم. وشاءوا أن يلتمسوا تأييدهم في الانتخابات. وسبق أن أشرنا إلى أنه لم تحدث قط مجاعة بمعنى الكلمة في أي بلد مستقل يحظى بنظام حكم ديموقراطي وصحافة حرة نسبيا [٦]. وقعت المجاعات في الممالك القديمة، وفي المجتمعات الاستبدادية المعاصرة، وفي المجتمعات القبلية البدائية، وكذا في النظم الديكتاتورية التكنوقراطية الحديثة، وفي الاقتصادات الاستعمارية التي كان يديرها الاستعماريون من أبناء الشمال، وفي البلدان المستقلة حديثا في الجنوب، التي يديرها قادة قوميون استبداديون أو أحزاب فردية واحدة تستأثر بالرأي والسلطة. ولكن لم تقع قط مجاعات بمعنى الكلمة في أي بلد مستقل يجري الانتخابات بشكل منتظم ولديه أحزاب معارضة تعبر صراحة عن انتقاداتها، ويسمح بصحافة حرة تكتب بحرية وتستجوب عن حكمة السياسات الرسمية من دون أي رقابة [٧]. وسوف نناقش تباين هذه الخبرات بتفصيل أكثر في الفصل التالي المخصص لمعالجة موضوع المجاعات وعدد من الأزمات الأخرى.

الدور البنائي للحرية السياسية

الأدوار الأدواتية للحرية السياسية وللحقوق المدنية يمكن أن تكون أدوارا بنائية للغاية، غير أن الرابطة بين الاحتياجات الاقتصادية والحريات السياسية يمكن أن تكون وجها بنائيا كذلك. إن ممارسة الحقوق السياسية الأساسية تجعل من المرجح أكثر ليس فقط حدوث استجابة من قبل السياسة للاحتياجات الاقتصادية ولكن أيضا أن يشترط التصور المفاهيمي - بما في ذلك الفهم - للاحتياجات الاقتصادية، ممارسة هذه الحقوق. ويمكن في الحقيقة الدفع بأن توافر فهم صحيح لماهية الاحتياجات الاقتصادية - من حيث المحتوى والقوة - يستلزم إجراء مناقشة وتبادل للآراء. وإن الحقوق السياسية والمدنية، خاصة ما يتعلق منها بضمان صراحة في المناقشة

والجدل والحوار والنقد والاختلاف والانشقاق هي حقوق محورية بالنسبة إلى عمليات توليد اختبارات قائمة على المعلومات والتفكير الجاد العميق. وهذه عمليات حاسمة لصياغة القيم والأولويات. ونحن بعامة لا نستطيع أن نأخذ الأفضليات كأمر مسلم به في استقلال عن المناقشات العامة، أي بغض النظر عما إذا كانت الحوارات وتبادل الآراء مسموحا بهما صراحة أم لا.

والجدير بالملاحظة أننا غالبا ما نغض من قدر الحوار العام وفعاليته عند تقييم المشكلات الاجتماعية والسياسية. مثال ذلك أن المناقشة العامة لها دور مهم في خفض معدلات الخصوبة العالية التي تمثل سمة سائدة في كثير من بلدان العالم الثالث. وثمة دلائل قوية في الواقع تدل على أن الانخفاض الحاد في معدلات الخصوبة، الذي شهدته الولايات التي ترتفع فيها نسبة معرفة القراءة والكتابة، إنما تأثر كثيرا بالمناقشات العامة حول الآثار السيئة لمعدلات الخصوبة المرتفعة، خصوصا آثارها في حياة النساء الشابات، وأيضا في المجتمع بعامة. وأصبح معدل الخصوبة في كيرالا الآن ١,٧ (وهو مماثل لنظيره في بريطانيا وفرنسا، وأقل منه في الصين الذي يصل إلى ١,٩). ولم يتحقق هذا قسرا أو نتيجة ضغوط، بل تحقق أساسا نتيجة ظهور قيم جديدة، وهي عملية كان للحوارات السياسية والاجتماعية دور كبير فيها. إن ارتفاع مستوى معرفة القراءة والكتابة بين سكان كيرالا، خاصة النساء، وهو مستوى أعلى من أي من مقاطعات الصين، إنما أسهم كثيرا في تيسير تلك الحوارات الاجتماعية والسياسية (سيطالع القارئ الكثير عن هذه النقطة في الفصل التالي).

وغني عن البيان أن هناك أنواعا مختلفة من مظاهر البؤس والحرمان. بعضها أكثر قابلية من الآخر للعلاج الاجتماعي. وإن الصورة الكلية للحالة البشرية تشكل الأساس الإجمالي لتحديد «حاجاتنا». مثال ذلك أن هناك أشياء كثيرة لدينا مبرر قوي لكي نراها ذات قيمة إذا ما كانت مجدية وعملية. بيد أننا لا نراها «احتياجات». إن مفهومنا عن الاحتياجات وثيق الصلة بأفكارنا عن طبيعة بعض مظاهر الحرمان ومدى قابليتها للوقاية منها، كما أنها وثيقة الصلة، كذلك، بفهمنا لما يمكن أن نفيده منها. وواضح أن للحوارات العامة دورها الحاسم في صوغ هذا الفهم وتشكيل تلك

المعتقدات. ولهذا فإن الحقوق السياسية، بما في ذلك حرية التعبير والحوار، ليست فقط محورية ولا غنى عنها لحفز الاستجابات الاجتماعية إزاء الحاجات الاقتصادية، بل إنها أيضا محورية في صوغ مفاهيمنا عن الحاجات الاقتصادية ذاتها.

تفعيل الديموقراطية

إن الديموقراطية يمكن أن يكون نطاقها أكثر شمولا، وذلك بحكم صلتها الجوهرية بالموضوع ودورها الوقائي وأهميتها البنائية. بيد أن عرض هذه الحجج عن مزايا الديموقراطيات لا يلغي أن ثمة خطرا في المبالغة في الحديث عن فعاليتها. وكما سبق أن أشرنا فإن الحريات السياسية والحريات الاجتماعية والاقتصادية هي مزايا طوعية وتتوقف فعاليتها على أسلوب ممارستها. ولقد نجحت الديموقراطية بخاصة، في منع تلك الكوارث التي كان من اليسير فهمها، وحيث يتوافر قدر من التعاطف المباشر. ولكن هناك مشكلات أخرى ليس يسيرا إدراكها وتناولها، أذكر على سبيل المثال نجاح الهند في القضاء تماما على المجاعات الذي لا يضاهيه أو يقابله نجاح في القضاء على نقص التغذية المتواتر، ولا التخلص من داء الأمية الراسخ، ولا إلغاء مظاهر التفاوت في العلاقات بين الجنسين. إذ بينما من السهل تسييس ورطة ضحايا المجاعة نجد مظاهر الحرمان الأخرى تستلزم دراسة وتحليلا عميقين واستخداما أكثر كفاءة للاتصالات والمشاركة السياسية ـ أي باختصار تستلزم ممارسة كاملة للديموقراطية.

ويصدق قصور الممارسة أيضا على بعض مظاهر الفشل في ديموقراطيات أكثر نضجا. مثال ذلك، مظاهر الحرمان غير العادية بين الأمريكيين الأفارقة من حيث الرعاية الصحية والتعليم والبيئة الاجتماعية، مما ساعد على الارتفاع الاستثنائي في معدلات الوفيات بينهم. وواضح أن تفعيل الديموقراطية الأمريكية لم يحل دون حدوث ذلك. إذ يتعين النظر إلى الديموقراطية باعتبارها آلية خلق فرص، كما أن استخدام هذه الفرص يستلزم نوعا آخر من التحليل يتناول ممارسة الحقوق الديموقراطية والسياسية. ولا يسعنا في هذا الصدد أن نغفل تدني النسبة المئوية للمقترعين

في الانتخابات الأمريكية، خصوصا الأمريكيين الأفارقة، هذا غير مظاهر اللامبالاة والاغتراب. إن الديموقراطية ليست علاجا تلقائيا للأمراض شأن عقار الكينين لعلاج الملاريا. إنها تفتح لنا فرصا لكي نقتنصها بنشاط وجدية بغية إنجاز نتائج مستهدفة. وهذه بطبيعة الحال قسمة أساسية تميز الحريات جميعا. ومن ثم فإن مناط الأمر أساسا هو كيف تجري عمليا وفعليا ممارستنا للحريات.

ممارسة الحرية ودور المعارضة

إن إنجازات الديموقراطية لا تتوقف فقط على القواعد والإجراءات التي يتبناها ويكفلها المجتمع، بل وأيضا على طريقة استخدام المواطنين للفرص. وها هو فيديل فالديز راموس رئيس الفيليبين السابق، يطرح المسألة بوضوح شديد في نوفمبر عام ١٩٩٨، في خطاب له بالجامعة الوطنية الأسترالية:

في ظل نظام الحكم الديموقراطي لا يكون الناس في حاجة إلى أن يفكروا - ولا بحاجة إلى أن يختاروا - ولا بحاجة إلى إعمال العقل أو أن يبدوا موافقتهم. كل ما هو مطلوب منهم هو أن يتبعوا. وهذا هو الدرس القاسي الذي تعلمناه من الخبرة السياسية الفيليبينية منذ فترة غير بعيدة. ولكن الديموقراطية على النقيض، إذ لا بقاء لها من دون فضيلة مدنية ... إن التحدي السياسي أمام الناس في كل أنحاء العالم اليوم ليس مقصورا فقط على أن تستبدل بنظم الحكم التسلطية نظم حكم ديموقراطية، إذ يتعين بعد هذا كله تفعيل دور الديموقراطية لمصلحة الناس العاديين [٨].

وتخلق الديموقراطية هذه الفرصة ذات العلاقة بكل من أهميتها الأداتية ودورها البنائي. ولكن قوة تشبثنا بهذه الفرص رهن عوامل عدة من بينها قوة السياسة متعددة الأحزاب، وكذا دينامية الحجج المعنوية وصياغة القيم [٩]. ففي الهند على سبيل المثال، أمكن التشبث والإصرار تماما على أولوية منع حدوث المجاعات، وذلك مع تحقق الاستقلال (وهو ما حدث في أيرلندا بفضل خبرتها الخاصة في ظل الحكم البريطاني). ولقد كان الدور النشط من جانب المشاركين السياسيين فعالا للغاية لمنع

حدوث المجاعات، علاوة على الإدانة الشديدة للحكومات؛ إذ تقبل وقوع المجاعة. وإن سرعة وقوة هذه العملية جعلتا من مهمة منع وقوع مثل هذه الكوارث أولوية لا فكاك منها في جدول أعمال كل حكومة. ومع هذا كانت مواقف أحزاب المعارضة المتعاقبة متساهلة تماما في عدم إدانة الأمية المتفشية أو غلبة حالة نقص الغذاء التي لم تكن شديدة القسوة والحدة، وإنما خطرة (خاصة بين الأطفال) أو الفشل في إنجاز برامج الإصلاح الزراعي التي صدرت تشريعات بشأنها في السابق. وطبيعي أن هذا التساهل من جانب المعارضة سمح للحكومات المتعاقبة أن تغفل هذه المسائل الحيوية في السياسة العامة.

إن الدور النشط لأحزاب المعارضة يمثل، في الواقع، قوة مهمة في المجتمعات غير الديموقراطية والديموقراطية على السواء. ويمكن القول بأنه على الرغم من نقص الضمانات الديموقراطية، إلا أن نشاط المعارضة وإصرارها في كوريا الجنوبية قبل الديموقراطية، بل وفي شيلي في عهد بينوشيه كان لهما أثرهما الفعال غير المباشر. والملاحظ أن أكثر البرامج الاجتماعية التي أفادت هذه البلدان استهدفت جزئيا، على الأقل، الحد من جاذبية المعارضة. واستطاعت المعارضة بهذه الطريقة أن تحقق لنفسها قدرا من الفعالية حتى قبل أن تأتي إلى السلطة.

مجال آخر يدخل في نطاق موضوعنا هذا، وهو الإصرار على ظاهرة التفاوت والتمييز بين الجنسين. ويستلزم هذا المشاركة بقوة سواء بالنقد أو الدعوة إلى الإصلاح. حقا إن هذه القضايا التي تلقى إهمالا إذا ما أضحت موضوعا للحوار العام والمواجهة الصريحة فإن السلطات الحاكمة ستضطر إلى الاستجابة بشكل أو بآخر. ويتجه الناس في ظل الديموقراطية إلى الحصول على ما يطالبون به ويرفضون بشكل حاسم ما لا يريدونه. ولذلك نجد مجالين في الهند كان مصيرهما الإهمال عادة ـ المساواة بين الجنسين والتعليم الابتدائي ـ أصبحا الآن موضع قدر كبير من اهتمام أحزاب المعارضة. وأصبحا، نتيجة لذلك، موضع اهتمام من جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية. وعلى الرغم من أن النتائج النهائية لهذه الجهود لن تظهر للعيان إلا مستقبلا، فإننا لا نستطيع أن نتجاهل التحركات المختلفة

الجارية بالفعل (بما في ذلك تشريع مقترح يقضي بأن يكون ثلث أعضاء البرلمان على الأقل من النساء، وكذا وضع برنامج تعليمي مدرسي يوسع من نطاق حق التعليم الأولي ليشمل أعدادا أكبر من الأطفال).

ويمكن الدفع في الواقع بأن مساهمات الديموقراطية في الهند لم تقتصر بأي حال من الأحوال على منع الكوارث الاقتصادية من مثل المجاعات. وعلى الرغم من محدودية ممارسة الديموقراطية في الهند، فإنها هيأت لها قدرا من الاستقرار والأمن، وهو ما كان كثيرون شديدي التشاؤم إزاءه عندما استقلت الهند عام ١٩٤٧. إذ كانت الهند آنذاك نظاما حاكما تعوزه التجربة، فضلا عن تقسيم غير مستساغ وانحيازات سياسية غير واضحة، علاوة على اتساع نطاق مظاهر العنف والاضطرابات الاجتماعية. وبدت عسيرة الثقة في مستقبل هند موحدة وديموقراطية. ولكن بعد مضي نصف قرن نجد ديموقراطية أبلت بلاء حسنا على الرغم من الأحداث حلوها ومرها. والجدير ملاحظته أن الاختلافات السياسية عولجت جميعها في إطار إجراءات دستورية. وصعدت حكومات وسقطت أخرى وفقا لقوانين انتخابية وقواعد برلمانية. وها هي الهند جماع فوارق واختلافات صعبة المراس غير متوقعة وغير مصقولة، ولكنها باقية وتعمل على نحو لافت للأنظار كوحدة سياسية تحظى بنظام ديموقراطي، إنها في حقيقة الأمر متماسكة بفضل ديموقراطيتها الفاعلة.

وبقيت الهند على الرغم من التحدي الهائل، إذ إن بها العديد من اللغات الأساسية، وبها عقائد دينية كثيرة ومتنوعة تنوعا فريدا من حيث الديانة والثقافة. وطبيعي أن الفوارق الدينية والاختلافات الطائفية أمر عرضة للاستغلال من جانب السياسيين الطائفيين، ولقد استثمروه بالفعل في مناسبات عديدة (حتى خلال السنوات الأخيرة) مما أثار حالة من الذعر داخل البلاد. ولكن إذا كان هذا الذعر يتبدى في صورة عنف طائفي، وإذا كانت قطاعات كبيرة من الأمة تدين مثل هذه الأفعال، فإن هذا كله يمثل في نهاية المطاف الضمان الديموقراطي الرئيسي ضد الاستغلال الحزبي ضيق الأفق للنزعة الطائفية. وهذا ضروري لبقاء ورخاء بلد شديد التنوع مثل الهند التي بها غالبية هندوسية، ولكنها في

الوقت نفسه ثالث بلد في العالم من حيث حجم المسلمين فيها، وكذا ملايين المسيحيين علاوة على السيخ والبارسيين أو الزرادشتيين وأتباع الديانة اليانية.

ملاحظة ختامية

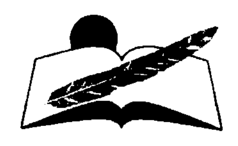
تمثل عملية تطوير وتعزيز نظام ديموقراطي عنصرا جوهريا في عملية التنمية. وتتمثل أهمية الديموقراطية، كما أكدت، في ثلاث فضائل متمايزة: (١) أهميتها في طبيعتها الجوهرية، (٢) إسهاماتها الأداتية، (٣) دورها البنائي في ابتكار قيم ومعايير. وليس من سبيل لتقييم الصيغة الديموقراطية لنظام الحكم إلا بوضع هذه الفضائل الثلاث موضع الاعتبار.

ويجري استخدام الحريات السياسية والحقوق المدنية، على الرغم مما فيها من قيود، استخداما فعالا للغاية. والملاحظ حتى في المجالات التي لم يكن فيها استخدامها فعالا بصورة كافية إلا أن الفرصة قائمة لتفعيلهما. وإن الدور الاختياري للحقوق السياسية والمدنية (في السماح ـ أو في الحقيقة لتشجيع الحوارات والمناقشات المفتوحة، وسياسة المشاركة والمعارضة الحرة دون اضطهاد) يصدق على نطاق واسع للغاية، حتى إن كانت أكثر فعالية وكفاءة في مجالات دون الأخرى. ومن الأهمية بمكان فائدتهما، الثابتة بالدليل والبرهان، في منع وقوع كوارث اقتصادية. والملاحظ أنه حينما تسير الأمور رُخاء، ويكون كل شيء على ما يرام، فإن الناس لا يشعرون بمسيس الحاجة إلى هذا الدور للديموقراطية. ولكنها تغدو مطلبا ملحا لذاتها عندما تتغير الأمور لسبب أو لآخر (مثل الأزمة المالية الأخيرة في شرق وجنوب شرق آسيا التي ضربت بشدة اقتصادات عديدة وخلفت وراءها الكثيرين ضحية العوز والفقر). وتكتسب في هذا الوقت الحوافز السياسية التي يوفرها نظام الحكم الديموقراطي قيمة عملية كبرى.

ولكن مع إقرارنا بأهمية المؤسسات الديموقراطية، إلا أنه ليس بالإمكان اعتبارها أدوات تعمل آليا من أجل التنمية والتطوير. وإن استخدامها مشروط بما نؤمن به من قيم وأولويات، وباستثمارنا للفرص المتاحة للتعبير والمشاركة. وهنا يكون دور جماعات المعارضة المنظمة مهما خصوصا في هذا السياق.

كذلك فإن الحوارات والمناقشات العامة التي تسمح بها الحريات السياسية والحقوق المدنية يمكنها أن تؤدي دورا رئيسيا في صياغة القيم. حقا إن تعيين الاحتياجات يتأثر بالضرورة بطبيعة المشاركة والحوار العامين. إن قوة الحوار العام ليست فقط إحدى متلازمات الديموقراطية، بما لها من مدى واسع النطاق، بل إن غرسها كثقافة يمكن أن يجعل الديموقراطية ذاتها تعمل وتثمر على نحو أفضل. مثال ذلك أن الحوار العام بشأن قضايا البيئة حين ينبني على قدر أكبر من المعلومات وقدر أقل من التهميش، فإن هذا لن يكون فقط مفيدا للبيئة، بل ربما يكون مهما أيضا للصحة وللأداء السليم للنظام الديموقراطي نفسه [١٠].

ومثلما هو مهم تأكيد الحاجة إلى الديموقراطية، فإنه من الأمور الحاسمة كذلك كفالة وتأمين الشروط والظروف التي تضمن نطاق العملية الديموقراطية ومداها. وإذا كانت الديموقراطية على مثل هذا القدر من الأهمية، باعتبارها مصدرا رئيسا للفرصة الاجتماعية (وهذا اعتراف يستلزم دفاعا قويا)، فإن ثمة حاجة أيضا إلى دراسة وفحص سبل ووسائل تفعيلها لكي تعمل على نحو جيد، وتحقق كل ما فيها من إمكانات. والمعروف أن إنجاز العدالة الاجتماعية لا يتوقف فقط على أشكال مؤسسية (بما في ذلك القوانين واللوائح التنظيمية الديموقراطية)، بل وأيضا على الممارسة الكفء والفعالة. وعرضت أسبابي لكي أعتبر مسألة الممارسة ذات أهمية محورية في المساهمات المتوقعة من الحقوق المدنية والحريات السياسية. وهذا تحد تواجهه كل من الديموقراطيات الراسخة مثلما هي الحال في الولايات المتحدة (خاصة فيما يتعلق بالمشاركة الفارقة للجماعات العرقية المختلفة) والديموقراطيات الأحدث عهدا. إذ ثمة مشكلات مشتركة وأخرى متباينة.



7 المجاعات والأزمات الأخرى

نحن نعيش في عالم يسوده، على نطاق واسع، الجوع ونقص التغذية والمجاعات المتكررة. وكثيرا ما يقال - وإن ضمنا - أن ليس باستطاعتنا الكثير الذي نعمله لمعالجة هذه الأوضاع المؤسسة. وهناك من لا يكفون عن تكرار القول إن هذه الأمراض يمكن أن تسوء وتتفاقم أكثر على المدى الطويل، خصوصا مع زيادة النمو السكاني في العالم. وتنعكس حالة من التشاؤم الصامتة في ردود الأفعال الدولية إزاء مظاهر البؤس هذه في عالم اليوم. وإن الافتقار إلى الحرية، على نحو ما هو واضح في معالجة الجوع، يمكن أن يؤدي ذاته إلى نزعة من القدرية وانعدام أي محاولات جادة لعلاج حالات البؤس التي نشاهدها.

ولكن لا يوجد أساس قوي واقعي يبرر مثل هذا التشاؤم، كما لا يوجد أي سبب قوي مقنع لافتراض أبدية الجوع والحرمان. إن السياسات والإجراءات الملائمة يمكنها في الحقيقة أن تستأصل شأفة مشكلات الجوع المروعة في

«حقا. أود أن أؤكد أن الصحافة الحرة والمعارضة السياسية النشطة تؤلفان أفضل نظام للإنذار المبكر بالنسبة إلى بلد تهدده المجاعات»

المؤلف

العالم الحديث. وأعتقد أن بالإمكان، استنادا إلى التحليلات الأحدث الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، تحديد الإجراءات الكفيلة بالقضاء على المجاعات وخفض حالات نقص الأغذية المزمنة خفضا كبيرا. وإن الشيء المهم في وقتنا هذا هو وضع سياسات وبرامج مبنية على الدروس المستفادة من البحوث التحليلية والدراسات التجريبية [1].

وهذا الفصل معني تحديدا بالمجاعات وغيرها من أزمات عابرة يمكن أن تتضمن حالات جوع واضحة، وإن تضمنت فجأة حالة من الحرمان شديد القسوة لقطاع كبير من السكان (مثل الأزمات الأخيرة في شرق وجنوب آسيا). إذ يتعين أن نميز بين المجاعات والأزمات التي من هذا النوع، وبين مشكلات الجوع والفقر المتوطنين والتي يمكن أن تفضي إلى معاناة مطردة، ولكنها لا تتضمن حدوث أي انفجار جديد لحالة من الحرمان المفرط الذي يصيب فجأة قطاعا من السكان. إننا حتى حين نحلل حالة نقص الغذاء المتوطنة والحرمان المطرد على مدى طويل في دراستنا هذه (خاصة الفصل التاسع)؛ فإننا سوف نعتمد على بعض المفاهيم التي توفرها لنا دراسة المجاعات (في هذا الفصل).

إننا لكي نقضي على الجوع في العالم الحديث، يتعين بشكل حاسم فهم أسباب حدوث المجاعات ضمن إطار تفكير عام وملائم، وليس فقط في ضوء توازن ميكانيكي بين الغذاء والسكان. والشيء الحاسم في تحليل الجوع هو الحرية الموضوعية للفرد وللأسرة لتأكيد ملكيتهم لكمية كافية من الغذاء، وهو ما يتحقق سواء عن طريق أن يزرع المرء غذاءه بنفسه (كما يفعل المزارعون)، أو عن طريق شرائه من السوق. وقد يحدث أن يتضور المرء جوعا رغما عنه بسبب فقده للدخل (بسبب البطالة مثلا أو انهيار سوق السلع التي ينتجها ويبيعها لكسب الرزق). ولكن نجد من ناحية أخرى أنه حتى مع الانخفاض الحاد في إمدادات بلد أو قطر ما بحاجته من الغذاء؛ فإن باستطاعة كل فرد أن ينقذ نفسه من الموت جوعا عن طريق أسلوب أفضل في اقتسام المتاح من الغذاء (عن طريق خلق وظائف إضافية ودخل إضافي لمن يحتمل أن يكونوا ضحايا المجاعة). ويمكن استكمال هذا النهج ليكون أكثر كفاءة عن طريق استيراد الغذاء من الخارج. ولكن أمكنت الحيلولة دون وقوع مجاعات كثيرة وشيكة من دون الاستيراد ـ الاكتفاء بالاقتسام المتعادل للكميات المنخفضة من

إمدادات الغذاء المحلية. وحري أن ينصب الاهتمام على القدرة الاقتصادية والحرية الموضوعية للأسر وللأفراد لشراء ما يكفيهم من غذاء دون الاكتفاء بالتركيز فقط على كمية الغذاء في البلد المعني.

وتبرز هنا الحاجة إلى عمل تحليل سياسي واقتصادي علاوة على إنجاز فهم أكثر شمولا واكتمالا للأزمات والكوارث الأخرى غير المجاعات. وخير مثال هو نوع الأزمة التي عانت منها أخيرا بعض بلدان شرق وجنوب شرق آسيا. إذ نلاحظ في هذه الأزمات، مثلما في المجاعات، أن بعض قطاعات السكان خسروا أنصبتهم الاقتصادية فجأة على غير توقع. ونجد أن سرعة وشدة الحرمان في هذه الأزمات (وعدم توقع حدوث كارثة) تختلف جميعها عن ظاهرة الفقر العامة المتواترة، مثلما تختلف المجاعات عن الجوع المتوطن.

الاستحقاق والتكافل

لا يرتبط الجوع فقط بإنتاج الطعام والتوسع الزراعي، بل، ويرتبط كذلك بالأداء الوظيفي للاقتصاد في مجموعه، وكذلك ـ وعلى نحو أعم ـ بإدارة وتفعيل التنظيمات السياسية والاجتماعية التي يمكنها على نحو مباشر وغير مباشر أن تؤثر في قدرة الناس على تحصيل الغذاء وتحقيق حاجتهم من الصحة والتغذية. علاوة على هذا فإن بالإمكان إنجاز الكثير من خلال سياسة حكومية مقبولة ومعقولة. ولكن من الأهمية بمكان تكامل دور الحكومة مع الأداء الوظيفي الكفء للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، ـ ويتفاوت هذا بين التجارة والأسواق إلى الأداء الوظيفي النشط للأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التي تدعم وتيسر المناقشات العامة المبنية على المعلومات، بما في ذلك الإعلام النشط بكل وسائله.

إن نقص التغذية والجوع والمجاعات تتأثر بعمل وأداء الاقتصاد والمجتمع في صورتهما الكاملة، وليس فقط بإنتاج الغذاء والأنشطة الزراعية. ومن المهم بشكل حاسم أن نعي بشكل كامل مظاهر التكافل والاعتماد المتبادل بين المجالين الاقتصادي والاجتماعي اللذين يحكمان إمكان حدوث جوع في عالمنا المعاصر. وغني عن البيان أن الغذاء لا يجري توزيعه في الاقتصاد عن طريق الصدقات أو عن طريق نظام للمشاركة الميكانيكية. وإنما يتعين اكتساب القدرة على تحصيل الرزق والغذاء. ومن ثم فإن ما يجب أن نركز عليه ليس

جملة العرض من الغذاء في إطار الاقتصاد، بل «الاستحقاق» أو النصيب الذي يتمتع به كل شخص، السلع التي يمكن أن يؤسس عليها ملكيته وله أن يأمر ويتحكم فيها. إن الناس يعانون الجوع عندما يعجزون عن تأكيد استحقاقهم لملكية كافية من الغذاء (٢).

ولكن ما الذي يحدد استحقاق الأسرة؟ الأمر رهن مؤثرات مختلفة ومتمايزة: أولا: هناك الهبة التي توفر مصدرا للدخل: أي ملكية موارد إنتاجية وثروة تفرض لنفسها سعرا داخل السوق. وتمثل قوة العمل الهبة الوحيدة ومصدر الدخل الوحيد الأهم للغالبية العظمى من الناس. والمعروف أن غالبية شعوب العالم لديها مورد آخر قليل غير قوة العمل، والذي يمكن أن يجمع بينه وبين قدر متفاوت من المهارة والخبرة. ولكن يمكن القول بوجه عام إن قوة العمل والأرض وغيرهما من موارد تؤلف معا سلة الأرصدة المملوكة.

ثانيا: هناك مؤثر مهم يتألف من إمكانات الإنتاج واستخدامها، وهذا هو مصدر التكنولوجيا: إذ تحدد التكنولوجيا المتاحة إمكانات الإنتاج التي تتأثر بالمعرفة المتاحة، وكذا بقدرة الناس على تنظيم تلك المعارف والإفادة بها عمليا.

ويستلزم توليد الاستحقاقات الاستخدام المباشر للهبة الطبيعية الموجودة في صورة أرض أو عمل لإنتاج الغذاء ـ كما هي الحال في الزراعة، أو بدلا عن ذلك، يمكن لأسرة أو لفرد أن يكتسبوا القدرة على شراء الغذاء عن طريق الحصول على دخل في صورة أجر. ويتوقف هذا على فرص العمالة ومعدلات الأجور السائدة. ويعتمد هذا بدوره على إمكانات الإنتاج، في الزراعة وفي الصناعة وفي الأنشطة الأخرى. والمعروف أن غالبية الناس في العالم لا ينتجون مباشرة الغذاء، بل يكتسبون قدرتهم على توفير الغذاء بفضل الحصول على عمل لإنتاج سلع أخرى، الأمر الذي يتباين من إنتاج محاصيل تجارية إلى منتجات حرفية أو سلع صناعية أو خدمات متنوعة، وجميعها تنطوي على مهن جد متباينة. ويمكن لمظاهر التكافل هذه أن تكون محور دراسة تحليل المجاعات بما أن أعدادا كبيرة من الناس يمكن أن يخسروا القدرة على التحكم في غذائهم بسبب مشكلات تتعلق بإنتاج سلع أخرى غير الغذاء.

ثالثا: يعتمد الكثير جدا على شروط التبادل، القدرة على بيع وشراء السلع وتحديد الأسعار النسبية للمنتجات المختلفة (مثال: المنتجات الحرفية مقابل السلع الغذائية). ومع إدراكنا للأهمية المحورية، بل الفريدة ـ في الحقيقة ـ

لقوة العمل كهبة طبيعية للغالبية العظمى من الناس يصبح ضروريا بشكل حاسم أن نركز اهتمامنا على تشغيل أسواق العمل. هل يجد الباحث عن وظيفة عملا وفقا للأجور السائدة؟ كذلك هل يستطيع الحرفي والعاملون من أجل توفير الخدمات أن يدبروا أمرهم لبيع ما يحاولون بيعه؟ وما هي الأسعار النسبية لذلك (مقارنا بسعر الغذاء في السوق).

إن ظروف التبادل هذه يمكن أن تتغير جذريا مع حدوث طارئ اقتصادي يقودنا إلى حيث نواجه خطر حدوث مجاعة. ويمكن لهذه التحولات أن تقع بسرعة شديدة نتيجة عوامل مؤثرة متباينة، إذ حدثت مجاعات مقترنة بتحولات حادة في الأسعار النسبية للمنتجات (أو معدلات الأجور مقابل أسعار الغذاء)، وذلك لأسباب شديدة التباين مثل الجفاف أو الفيضانات أو نقص في العمالة، أو حتى بسبب انتعاش غير متكافئ يرفع دخل البعض دون الآخرين، بل وبسبب هلع مبالغ فيه من احتمال نقص في الغذاء يدفع بأسعار الغذاء مؤقتا إلى الارتفاع ويثير حالة من الفوضى أو الدمار [٣].

والملاحظ في الأزمات الاقتصادية أن بعض الخدمات تضار بشدة أكثر من غيرها. مثال ذلك ما حدث في مجاعة البنغال عام ١٩٤٣؛ إذ تغيرت جذريا معدلات التبادل بين الغذاء وأنماط محددة من المنتجات. وعلاوة على نسبة الأجر إلى سعر الغذاء حدثت تغيرات كبيرة في الأسعار النسبية للسمك مقابل الحبوب، ولذلك كان الصيادون في البنغال من بين أسوأ الجماعات المهنية تضررا في مجاعة ١٩٤٣. وطبيعي أن السمك غذاء أيضا، ولكنه غذاء عالي الجودة، وكان على الصيادين بيع صيدهم حتى يستطيعوا شراء سعرات حرارية أرخص في صورة أغذية رئيسية (وهي الأرز أساسا في بلد مثل البنغال)، حتى تتوافر لهم السعرات الحرارية اللازمة للبقاء على قيد الحياة. وحفظ هذا التبادل حالة التوازن من أجل البقاء، ولكن الانهيار المفاجئ للأسعار النسبية للأسماك مقابل الأرز من شأنه أن يدمر هذا التوازن [٤].

وهناك مهن أخرى كثيرة مهيأة للتأثر بحدة بهذه التحولات في الأسعار النسبية، وفي عمليات البيع. ولنتأمل حالة مهنة مثل قص الشعر: إن الحلاقين أوذوا بسبب مجموعتين من المشكلات خلال فترة الأزمة الاقتصادية: (١) في ظروف المحنة يرى الناس أن من السهل عليهم إرجاء قص شعورهم، وبهذا يمكن أن ينخفض بحدة الطلب على منتج الحلاق،

(٢) يعلو قمة هذا الانخفاض في «الكمية» انخفاض آخر حاد في السعر النسبي لقص الشعر؛ إذ خلال مجاعة البنغال عام ١٩٤٣ انخفض معدل التبادل بين قص الشعر والسلع الغذائية في بعض المقاطعات إلى ٧٠ أو ٨٠ في المائة. وهكذا أصبح الحلاقون ـ الفقراء أصلا ـ في وضع حرج شأن جماعات مهنية أخرى، وحدث كل هذا نتيجة انخفاض إجمالي بسيط في المنتج من الأغذية أو في إجمالي العرض. وهكذا نجد أن اقتران قوة شرائية أكبر لدى سكان المدن (الذين استفادوا من انتعاشة فترة الحرب)، وسحب الغذاء من الأسواق للمضاربة بشكل مخيف، ساعد على إحداث مجاعة عن طريق تغير حاد في عمليات التوزيع. إن فهم أسباب الجوع والمجاعة يستلزم دراسة تحليلية لمجمل الآلية الاقتصادية، وليس فقط حساب المنتج والمعروض الغذائي [٥].

أسباب المجاعة

الفشل في تنظيم الاستحقاقات، والمؤدي إلى حدوث مجاعات، يمكن أن ينشأ عن أسباب متباينة. ويتعين أن نضع في الحسبان هذا التباين في الأسباب المتقدمة على الحدث عند محاولة علاج المجاعات، بل ومنع وقوعها. وتعكس المجاعات حالة أزمة مشتركة، وإن لم تعكس بالضرورة أسبابا مشتركة.

والملاحظ بالنسبة إلى من لا ينتجون غذاءهم بأنفسهم (مثل العمال الصناعيين أو عمال الخدمات) أو إلى من لا يملكون الغذاء الذي ينتجونه (مثل العمال الزراعيين الأجراء) أن قدرتهم على تحصيل غذائهم من السوق رهن بما يتكسبونه وأسعار الغذاء السائدة وما يحتاجون إليه من نفقات ضرورية في غير مجال الغذاء. وتعتمد قدرتهم على توفير الغذاء على الوضع الاقتصادي: العمالة ونسب الأجور للعمال الأجراء، وإنتاج السلع الأخرى وأسعارها بالنسبة إلى الحرفيين وعمال الخدمات وغيرهم.

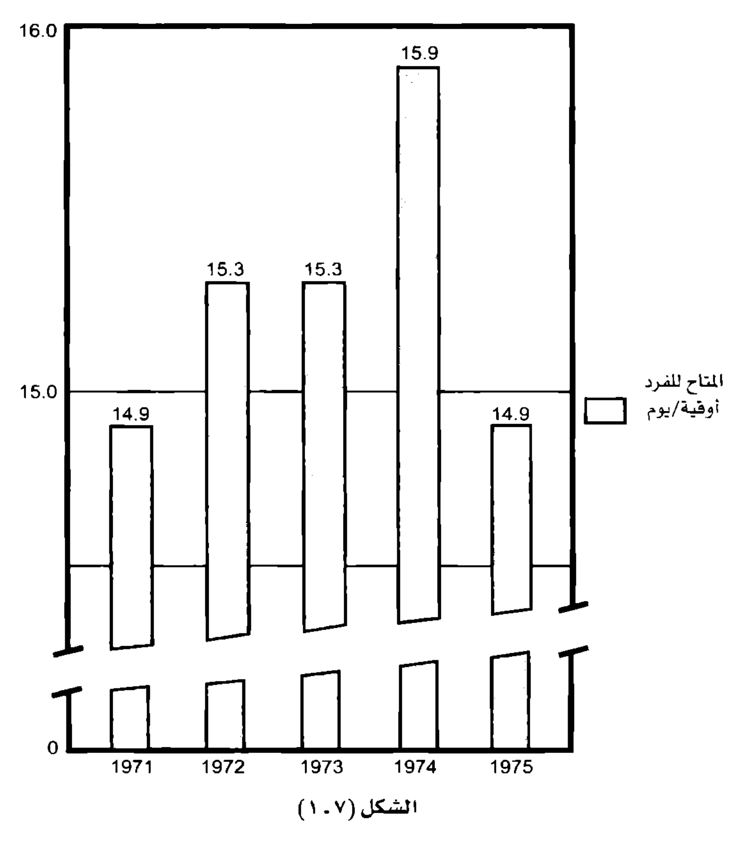
وأكثر من هذا، حتى بالنسبة إلى من ينتجون غذاءهم بأنفسهم، وعلى الرغم من أن استحقاقهم رهن بمنتجهم الفردي من الغذاء، فإنه لا توجد اعتمادية مماثلة على المنتج القومي من الغذاء، الذي تركز عليه دائما دراسات كثيرة عن المجاعات. ويحدث أحيانا، كذلك، أن بعض الناس يضطرون إلى بيع أغذية باهظة الثمن ـ من مثل المنتجات الحيوانية ـ لشراء سعرات حرارية أرخص من الحبوب الغذائية على نحو ما يفعل فقراء الرعاة في الغالب، وهذا

ما يحدث على سبيل المثال بالنسبة إلى البدو في منطقة الساحل وفي القرن الأفريقي؛ حيث يعيشون على تربية الحيوانات. والجدير ملاحظته أن الاعتمادية المتبادلة بين الرعاة الأفارقة، إذ يضطرون إلى بيع المنتجات الحيوانية بما في ذلك اللحوم لشراء سعرات حرارية رخيصة من السلع الغذائية، أمر يشبه ما حدث بالنسبة إلى الصيادين في البنغال، كما سبق أن أشرنا إليهم، لاضطرارهم إلى بيع السمك لشراء سعرات حرارية رخيصة من الأرز. وطبيعي أن هذا التوازن التبادلي الهش يمكن أن تحطمه تحولات في معدلات التبادل. إن هبوط أسعار المنتجات الحيوانية مقابل الحبوب الغذائية يمكن أن يحدث كارثة تحبط الرعاة. وحدث أن بعض المجاعات في أفريقيا التي أصابت بقوة، من بين من أصابتهم الرعاة اشتملت على عملية من هذا النوع. ويمكن أن يؤدي الجفاف إلى انخفاض في السعر النسبي للمنتجات الحيوانية، بما في ذلك اللحوم مقابل الأغذية الرخيصة تقليديا، حيث إن الناس غالبا ما يغيرون نمط استهلاكهم إزاء الأغذية باهظة الثمن (مثل اللحوم) والسلع غير الضرورية (مثل المصنوعات الجلدية)، وذلك حين تلم بهم نكبة اقتصادية. وإن هذا التغير النسبي في الأسعار قد يجعل من المستحيل على الرعاة شراء السلع الغذائية اللازمة لهم للبقاء (٦).

ويمكن أن تحدث المجاعات أيضا دون حدوث أي انخفاض في إنتاج أو توافر الغذاء. إن العامل يمكن أن يتدهور وضعه إلى حد الموت جوعا بسبب التعطل، علاوة على عدم وجود نظام لشبكات الأمن الاجتماعي (مثل التأمين ضد البطالة). ويمكن أن يحدث هذا بسهولة، بل ويمكن في الحقيقة أن تقع مجاعة ضخمة حقيقية على الرغم من عدم حدوث نقص كبير في مستوى الغذاء المتاح في الاقتصاد ككل.

ومن أمثلة المجاعات، على الرغم من ذروة توافر الغذاء، مجاعة بنجلاديش عام ١٩٧٤ (٧). فقد وقعت خلال عام توافر فيه الغذاء بنسبة أكبر من حيث نصيب الفرد قياسا بأي سنة أخرى فيما بين ١٩٧١ و١٩٧٦ (انظر الشكل ٧ـ ١). وبدأت المجاعة بحدوث بطالة إقليمية بسبب الفيضانات التي أثرت في إنتاج الغذاء على مدى شهور طويلة بعد ذلك عندما جرى حصاد المحاصيل (حوالي ديسمبر أساسا). ولكن المجاعة حدثت قبل ذلك وبلغت ذروتها قبل جني الحصاد الذى أضير. لقد أدت الفيضانات إلى حرمان مباشر من دخل العمال الفلاحين

في صيف ١٩٧٤. خسروا أجورهم التي كانوا سيكسبونها من زرع شتلات الأرز وغير ذلك من أنشطة وثيقة الصلة، وهو ما كان سوف يهيئ لهم سبل الحصول على الغذاء. وأعقبت حالة الذعر والمجاعة المحلية انتشار حالة من الجوع واسعة النطاق وضخمتها حالة القلق التي أصابت سوق الأغذية والارتفاع الشديد في أسعار الأغذية نتيجة توقع مبالغ فيه بمستقبل يعاني نقصا من الغذاء. بالغ الناس في تقديرهم للعجز المتوقع مستقبلا وناوروا وتلاعبوا إلى حد ما. وأعقب ارتفاع الأسعار انخفاض بعد ذلك أدى إلى تصحيح الأسعار (٨). ولكن إلى أن حدث هذا كانت المجاعة قد حمّلت الناس خسارة فادحة.



الشكل (٧ - ١)

تواقر الغذاء في بنغلاديش ١٩٧١ - ١٩٧٥

المصدر: أمارتيا صن. الفقر والمجاعات (أكسفورد، أكسفورد يونيفرستي برس. ١٩٨١)

والجدير ملاحظته أنه حتى إذا ما اقترنت المجاعة بانخفاض حاد في إنتاج الغذاء (كما هو واضح في حالة المجاعة في الصين ما بين عامي ١٩٥٨ـ ١٩٦١، أو المجاعات في أيرلندا في أربعينيات القرن الـ ١٩[٩])؛ فإنه يتعين علينا تجاوز إحصاءات المُنتَج لتفسير لماذا اكتسحت المجاعة هذه القطاعات تحديدا من السكان دون غيرها. والمعروف أن المجاعات تبقى عن طريق «فَرِّقْ تَسُد». مثال ذلك أن جماعة من الفلاحين يمكن أن يعانوا خسارتهم لمستحقاتهم عندما ينخفض المنتج الغذائي في أرضهم، ربما بسبب جفاف محلي، على الرغم من عدم وجود مجاعة في البلاد. ويلاحظ أن الضحايا يفتقرون إلى الوسائل اللازمة لشراء غذائهم من أي مكان آخر، ماداموا قد فقدوا كل ما لديهم لبيعه واكتساب دخل بسبب خسارتهم لإنتاجهم. ولكن آخرين وفرت لهم مهنهم قدرا أكبر من المكتسبات الآمنة ربما نراهم قادرين على أن يحيوا حياة ميسورة عن طريق شرائهم لحاجاتهم من الغذاء من أماكن أخرى. وحدث شيء كهذا تماما في مجاعة وولو Wollo في إثيوبيا عام ١٩٧٣؛ حيث كان الفقراء من سكان مقاطعة وولو عاجزين عن شراء غذائهم على الرغم من أن أسعار الغذاء في ديسي عاصمة وولو ليست مرتفعة عن أسعارها في أديس أبابا أو أسمرة. حقا كان هناك دليل على تسرب بعض الغذاء من وولو إلى المناطق الأكثر رخاء في إثيوبيا حيث السكان لديهم دخل أكبر ومن ثم يستطيعون شراء الغذاء، أو حسب ما يقع في حالة من نوع آخر، يمكن أن ترتفع أسعار الغذاء ارتفاعا صاروخيا؛ تبعا لزيادة القدرة الشرائية لبعض الجماعات المهنية، ونتيجة لذلك يضار آخرون ممن يضطرون إلى شراء غذائهم وتكاد تنهار قدرتهم الشرائية. ويمكن أن تحدث مثل هذه المجاعة دون حدوث أي انخفاض في المنتج الغذائي، وإنما نتجت عن زيادة في الطلب التنافسي، وليس نتيجة انخفاض إجمالي العرض. وهذا هو السبب الذي انطلقت منه المجاعة في البنغال عام ١٩٤٣، حين استفاد سكان الحضر من «انتعاشة الحرب»، الجيش الياباني في وضع حرج، ونفقات الدفاع البريطانية والهندية ضخمة جدا في مدن البنغال بما في ذلك كالكوتا [١٠]. وما إن بدأت أسعار الأرز في الارتفاع الحاد حتى سادت حالة من الذعر العام مع المضاربة للتربح مما أدى إلى دفع الأسعار وارتفاعها إلى عنان السماء، بحيث تجاوزت قدرة قطاع كبير من سكان ريف البنغال. واستأثر الشيطان بمن هم في ذيل الركب [١١].

ومثال لحالة ثالثة من نوع آخر، يحدث أحيانا أن يكتشف بعض العمال أن «مهنتهم إلى زوال» مع حدوث تحولات في الاقتصاد وتحول أنماط ومواقع الأنشطة التي تدر عليهم ربحا. حدث هذا على سبيل المثال في أفريقيا جنوب الصحراء مع تغير الظروف البيئية والمناخية. كان بالإمكان في السابق أن يبقى العمال الإنتاجيون من دون عمل أو من دون إيراد، ولا مخرج أمامهم خاصة مع انعدام نظم الضمان الاجتماعي.

ومن الممكن، في بعض الحالات، أن يكون التعطل من عمل مربح ظاهرة دقيقة مقترنة بآثار شديدة الوطأة تستهل مرحلة مجاعة. مثال ذلك ما حدث في مجاعة بنجلاديش عام ١٩٧٤. إذ كانت بوادر المحنة بين عمال الريف المعدمين عقب فيضانات الصيف التي قضت على تشغيل عمال لغرس شتلات الأرز. واضطر هؤلاء العمال الذين لا يملكون سوى قوت يومهم إلى أن يتضوروا جوعا نتيجة فقدان العمل المأجور. ووقعت هذه الكارثة قبل موعد حصاد المحاصيل التي أضيرت بوقت طويل [١٢].

إن المجاعات ظواهر تثير الخلاف إلى حد كبير، ومن ثم فإن محاولات فهمها في ضوء متوسط نصيب الفرد من الغذاء المتاح هي أساليب مضللة. ونادرا ما نرى مجاعة أضرت بأكثر من ٥ أو ١٠ في المائة من السكان. ونحن على يقين من وجود حسابات مزعومة تدعي أن المجاعة أحاقت بالجميع وأضحى كل امرئ في البلاد يتضور جوعا. بيد أن هذه الأقاصيص لا تحتمل أي نظرة فاحصة مدققة. أذكر على سبيل المثال ما روته الإنسكلوبيديا البريطانية، وهي مرجع له قدره واحترامه؛ إذ ذكرت في طبعتها الحادية عشرة القديمة في معرض حديثها عن المجاعة في الهند خلال الأعوام ١٣٤٤ـ ١٣٤٥م. أنها أدت إلى أن «إمبراطور المغول عجز عن الحصول على ضروريات بيته» [١٣]. بيد أن هذه قصة تصطدم بالعديد من المشكلات. وكم هو محزن أن نقرر أن إمبراطورية المغول لم تكن أسست في الهند حتى عام ١٥٢٦. ولعل ما هو أهم أن الإمبراطور طغلق (محمد بن طغلق) حين كان في السلطة في العامين ١٣٤٤ـ ١٣٤٥ لم يواجه صعوبات كبيرة لتأمين حاجات منزله، بل أكثر من هذا أن توافرت له وسائل كثيرة لتنظيم برنامج من أفضل البرامج في التاريخ للإغاثة من المجاعة [١٤]. وهكذا يتبين أن القصص التي تحكي عن مجاعة توحد بين الناس لا تتطابق مع حقيقة تفاوت الحظوظ.

اتقاء المجاعات

حيث إن المجاعات مقترنة بفقدان جماعة مهنية أو أكثر لاستحقاقاتها في أقاليم بذاتها، فإن حالة الجوع الناجمة يمكن اتقاؤها بالعمل على نحو منهجي منتظم على إعادة خلق حد أدنى لمستوى الدخل والاستحقاقات للمضارين بالتغيرات الاقتصادية. وإن الأعداد التي شملها الحدث، وهي غالبا كبيرة العدد، إنما تمثل عادة قطاعات صغيرة من إجمالي السكان. لذلك فإن الحد الأدنى لمستويات القوة الشرائية اللازم لتجنب المجاعة يمكن أن يكون ضئيلا. معنى هذا أن كلفة مثل هذا الإجراء العام لاتقاء المجاعة ستكون عمليا متواضعة حتى بالنسبة إلى البلدان الفقيرة شريطة الالتزام بإجراءات وتنظيمات منتظمة وفعالة في الوقت المناسب.

إننا لكي نكوّن فكرة عن الأحجام المعنية نفترض الآتي: إذا كان من المحتمل أن يمثل العدد المحتمل من ضحايا المجاعة ١٠ في المائة، كمثال، من إجمالي عدد سكان البلد (والمجاعة عادة تصيب نسبة أقل من ذلك كثيرا)، فإن حصة هؤلاء الفقراء من إجمالي الدخل لن تزيد، فرضا، في الظروف العادية على ٣ في المائة من إجمالي الناتج القومي. كذلك فإن حصتهم العادية من استهلاك الغذاء ربما لا تزيد على ٤ أو ٥ في المائة من الاستهلاك القومي للغذاء. معنى هذا أن الموارد اللازمة لإعادة توليد دخل كامل لهم، أو لإعادة إمدادهم بحصتهم العادية من استهلاك الغذاء، ابتداء من الصفر، لن تكون كبيرة جدا شريطة التنظيم الكفء للإجراءات الوقائية. وطبيعي أن ضحايا المجاعة لديهم دائما بعض الموارد المتبقية (مما يعني أن استحقاقاتهم لن يعاد تكوينها من الصفر). ومن ثم صافي المتطلبات من الموارد يمكن أن يكون أقل من ذلك.

كذلك فإن قدرا كبيرا من الآثار المعنوية المقترنة بالمجاعات ناجم عن الأمراض التي تستشري بسبب حالات الوهن والضعف، وبسبب انهيار التنظيمات الصحية وتحركات السكان وانتشار الأمراض المعدية المتوطنة في المنطقة [15]. وهذه أيضا أمور يمكن الحد منها عن طريق إجراء عام معقول، بما في ذلك السيطرة على العدوى واتخاذ تدابير صحية شاملة. وهنا في هذا المجال أيضا قد يفيد كثيرا جدا العائد من الإنفاق العام إذا ما أحسنا التخطيط له.

واتقاء المجاعات يعتمد اعتمادا كبيرا على الترتيبات السياسية لحماية الاستحقاقات. وتوفر البلدان الغنية هذه الحماية عن طريق برامج ضد الفقر، وكذا التأمين ضد البطالة. ولكن غالبية البلدان النامية ليست لديها أي منظومة عامة للتأمين ضد البطالة. غير أن بعضها يوفر بالفعل نظاما عاما لعمالة الطوارئ لتطبيقه عند حدوث حالات تعطل عن العمل واسعة النطاق بسبب كوارث طبيعية أو غير طبيعية. ويمكن للإنفاق الحكومي التعويضي لخلق عمالة أن يساعد على نحو فعال جدا لتفادي حدوث مجاعة وشيكة. وهذه هي السبيل في الحقيقة التي أمكن بها اتقاء مجاعات محتملة في الهند منذ بداية الاستقلال. ويعتمد هذا الأسلوب أساسا على خلق عمالة مقابلة، مثال ذلك أنه في عام ١٩٧٣ عمدت حكومة الهند إلى تعويض البطالة المقترنة بشيوع حالة من الجفاف الحاد في ماهارا شترا إلى خلق خمسة ملايين وظيفة مؤقتة. ويمثل هذا العدد في واقعه قدرا كبيرا جدا (خاصة إذا حسبنا أيضا عدد أفراد أسر العمال). وكانت النتيجة مثيرة وغير متوقعة: لم تحدث أي زيادة واضحة في الوفيات على الإطلاق، بل ولم يحدث أي تدهور واضح في عدد المصابين بنقص غذائي، هذا على الرغم من الهبوط الحاد (الذي بلغ في مناطق كثيرة ٧٠ في المائة أو أكثر) في إنتاج الغذاء على نطاق واسع في الإقليم.

المجاعة والاغتراب

الاقتصاد السياسي عن أسباب المجاعات واتقائها يتضمن إنشاء مؤسسات وتنظيمات، ولكنه علاوة على هذا يعتمد على إدراك وفهم مصاحبين لممارسة القوة والسلطة. ويعتمد بوجه خاص على اغتراب أو عزلة الحكام عن المحكومين. وحتى إن بدا أن السبب المباشر لمجاعة ما مختلف تماما عن هذا؛ فإن المسافة الاجتماعية أو السياسية بين الحكام والمحكومين يمكن أن يكون لها دور حاسم في عدم اتقاء المجاعة.

ومن المفيد في هذا السياق أن نتدبر مجاعات الأربعينيات من القرن ١٩ التي اجتاحت أيرلندا منذ حوالي ١٥٠ عاما مضت وأودت بحياة نسبة كبيرة من السكان تفوق نسبة القتلى في أي مجاعة أخرى عرفها

التاريخ المكتوب [١٦]. وغيرت المجاعة أيضا طبيعة أيرلندا بطريقة حاسمة؛ إذ أدت إلى مستوى من الهجرة ـ حتى في ظل أقسي ظروف السفر ـ لم نشهد له مثيلا في أي مكان آخر في العالم [١٧]. ولا يزال تعداد سكان أيرلندا حتى يومنا هذا أصغر كثيرا عما كانوا عليه عام ١٨٤٥، وقتما بدأت المجاعة.

ما سبب هذه الكارثة إذن؟ في رواية «الإنسان والسوبرمان» من تأليف برنارد شو نقرأ أن السيد مالون، وهو أمريكي ثري من أصل أيرلندي يرفض وصف مجاعات أيرلندا، التي حدثت في أربعينيات القرن الـ ١٩، بأنها «مجاعة». ويقول لزوجة ابنه وتدعى فيوليت، إن آباه «مات من الجوع في طاعون ٤٧». وعندما تقول فيوليت متسائلة «المجاعة؟» يجيب مالون قائلا: «لا، الجوع. عندما يكون بلد ما مليئا بالغذاء ويصدره لا يمكن أن تكون هناك مجاعة».

ثمة أشياء عديدة خاطئة في عبارة مالون الشائكة. إن الشيء الصحيح يقينا أن الغذاء كان يجري تصديره من أيرلندا الجائعة إلى إنجلترا المستمتعة بالرخاء. ولكن ليس صحيحا أن أيرلندا كانت مليئة بالغذاء (الحقيقة أن تلازم وجود الجوع مع تصدير الغذاء ظاهرة شائعة في مجاعات كثيرة). كذلك إذا أخذنا كلمتي «جوع» أو «يتضور جوعا أو يموت جوعا» بمعناهما القديم المستخدم سابقا ـ وأصبح لغة ميتة الآن ـ ويعني أن يقضي الناس حياتهم من دون غذاء، مما يودي تحديدا بحياتهم جوعا، فإن من العسير أن ننكر أنه قد أصابت أيرلندا مجاعة بالفعل آنذاك حسب المفهوم من الكلمات.

ولكن مالون كان يشير إلى نقطة أخرى أكثر عمقا على نحو ما تسمح به اللغة. إذ تتعلق القضية المحورية بدور الفعالية البشرية كسبب في حدوث ودوام المجاعات. إذ لو كانت المجاعات الأيرلندية حدثا كان في الإمكان اتقاؤه تماما، وإذا كان تحديدا من يتصدرون السلطة عملوا على منعها، فإن الاتهام بترك «الأيرلندي» يموت جوعا اتهام يكشف عن ذكاء. إن إصبع الاتهام لا يمكن إلا أن يشير هنا إلى دور السياسة العامة وقدرتها على منع أو عدم منع حدوث المجاعات، كما يشير إلى المؤثرات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تحدد طبيعة السياسة العامة. وإن قضايا

السياسة المطلوبة دراستها تتعلق بأفعال خاصة بالإهمال وأخرى خاصة بالتصدي للمسؤولية. وحيث إن المجاعات اطرد حدوثها في بلدان مختلفة حتى في ظل عالمنا الحديث الذي يشهد رخاء شاملا غير مسبوق، فإن المسائل المتعلقة بالسياسات العامة ومدى فعاليتها تظل وثيقة الصلة بموضوعنا اليوم مثلما كانت منذ ١٥٠ سنة مضت.

إذا اتجهنا بأنظارنا أولا إلى الأسباب الأكثر مباشرة للمجاعات في أيرلندا، نلحظ بوضوح في هذه الحالة انخفاضا في منتج الغذاء في أيرلندا، وهو يرجع أساسا إلى فساد محصول البطاطس. ولكن يمكن تقييم دور المعروض الشامل من الغذاء في إحداث تلك المجاعة بأساليب مختلفة تعتمد على مدى شمول الإحصائيات التي لدينا عن الغذاء. ويعتمد الجانب الأكبر على المنطقة التي تعنينا والغذاء المنتج فيها. وكما سبق أن أوضح كورماك أو. جرادا إذا وضعنا في الاعتبار المنتج من الغذاء والمعروض منه على نطاق المملكة المتحدة لكان لنا أن نقول لم تكن هناك أزمة منتج أو عرض غذائي بالقياس إلى ما حدث تحديدا في أيرلندا [١٨]. إن الشيء اليقيني هو أن الغذاء كان سينتقل من بريطانيا إلى أيرلندا لو كانت لدى الأيرلنديين قدرة على شرائه. ولكن هذا ما لم يحدث في الواقع، بل حدث العكس تماما نظرا إلى فقر أيرلندا والحرمان الاقتصادي الذي عاناه الضحايا الأيرلنديون. ويعرض تيري إيجلتون هذه الحال في معالجته الأدبية المتميزة للمجاعات الأيرلندية في روايته «هيثكليف والجوع الكبير» إذ يقول: «حسب هذا المعنى لنا أن نزعم عن حق أن الأيرلنديين لم يموتوا فقط لنقص في الغذاء، وإنما لافتقارهم الشديد إلى الأموال اللازمة لشراء الغذاء الذي كان متوافرا داخل المملكة ككل، ولكنه لم يكن متاحا لهم بما يكفي» [١٩].

وكم هو مهم عند تحليلنا لأسباب المجاعات، أن ندرس مدى شيوع الفقر في البلد أو الإقليم المنكوب. ففي حالة أيرلندا نجد أن الفقر فيها بعامة، وكذا تواضع حجم الأصول عندهم جعلهم مستضعفين وعرضة للتدهور الاقتصادي، الذي حدث مقترنا بأزمة فساد البطاطس [٢٠]. ويتعين، في هذا السياق، أن نركز اهتمامنا ليس فقط على الفقر المتوطن الذي يصيب

الشعب المعني، بل أيضا على حالة الضعف الخاصة التي تجعل من أصحاب الاستحقاقات الهشة عرضة للخطر عند حدوث تحولات اقتصادية [٢١]. إن حالة أشد الناس فقرا وعجزهم التام عن المقاومة، علاوة على ما يعانونه من بؤس ومآس بسبب التحولات الاقتصادية هي سبب حدوث ضحايا للمجاعات القاسية والمفاجئة. لقد لحقت بصغار مزارعي البطاطس الأيرلنديين أشد الأضرار بسبب الأزمة، كما امتدت الأضرار لتصيب آخرين بسبب زيادة أسعار الغذاء.

أما عن الغذاء، وهو ما يعنينا، فنلحظ أنه لم يظهر جهد منتظم لاستيراد الغذاء إلى أيرلندا لكسر حدة المجاعة، بل كانت هناك حركة في الاتجاه العكسي: تصدير الغذاء من أيرلندا إلى إنجلترا (خاصة الأغذية جيدة النوعية). وإن هذه الحركة العكسية للأغذية ليست نادرة تماما في حالة حدوث مجاعات من النوع المعروف باسم مجاعات الكساد، حيث يسود الاقتصاد كساد شامل وتتدهور معه القدرة الشرائية للمستهلكين، ويكون للمعروض من الغذاء ـ على الرغم من انخفاض أسعاره ـ سعر أفضل في أماكن أخرى. وحدثت هذه الحركة العكسية للأغذية كمثال خلال مجاعة وللو في إثيوبيا عام ١٩٧٣، وقد سبق ذكرها؛ إذ كان سكان هذه المقاطعة عاجزين عن شراء الغذاء اللازم لهم، على الرغم من أن أسعار الأغذية لم تكن أعلى ـ بل أدنى كثيرا ـ من أسعارها في أماكن أخرى من البلاد. واتضح أن الأغذية تنتقل إلى خارج مقاطعة وللو إلى المناطق الأكثر رخاء في إثيوبيا حيث يوجد من يتمتعون بدخل أكبر ومن ثم أقدر على شراء الأغذية [٢٢].

وحدث هذا على نطاق واسع في أيرلندا خلال أربعينيات القرن ١٩، حيث كانت السفن تبحر تباعا محملة بالقمح والشوفان والماشية والخنازير والبيض والزبد متجهة إلى إنجلترا التي لم يصبها أذى بسبب المجاعة التي نكبت بها أيرلندا. ولقد كان تصدير الغذاء من أيرلندا إلى إنجلترا ـ في ذروة المجاعة ـ سببا في الشعور بمرارة قاسية داخل أيرلندا، بل ولا يزال أثرها ممتدا حتى اليوم، وهو ما يتجلى في عدم الثقة المتبادلة بين إنجلترا وأيرلندا.

والجدير ذكره هو أن حركة الغذاء من أيرلندا إلى إنجلترا خلال فترة المجاعات ليس وراءها أي سر اقتصادي. إذ إن قوى السوق تشجع دائما حركة الغذاء إلى الأماكن التي يقطنها القادرون على دفع السعر الأعلى. وهكذا كان الإنجليزي الميسور قادرا على هذا قياسا إلى حال الأيرلندي الذي طحنه الفقر. وبالمثل في عام ١٩٧٣ كان بإمكان سكان أديس أبابا شراء الأغذية التي لا يقدر على شرائها الجياع والتعساء سكان مقاطعة وولو.

وحري بنا ألا نقفز من هذا إلى نتيجة مفادها أن الأسلوب الصحيح للقضاء على المجاعة هو وقف صفقات وتعاملات السوق. حقا إن مثل هذا الإجراء في بعض الحالات يمكن أن يفيد ويحقق هدفا محدودا (إذ كان في الإمكان مساعدة المستهلكين الأيرلنديين إذا قُيدت الحركة العكسية للأغذية المتجهة إلى إنجلترا). بيد أن هذا بوجه عام سيترك المشكلة الأساسية كما هي دون علاج، وأعني بها مشكلة الفقر والجوع التي يعانيها ضحايا المجاعة. ولكن تغيير الوضع يستلزم سياسات أكثر إيجابية ـ ليس فقط السياسة السلبية التي تقضي بحظر تعاملات السوق في أنواع بعينها. إن السياسات الإيجابية التي تعمل على إعادة توليد الدخل المفقود للجائع (عن طريق برامج عمالة عامة كمثال)، يمكن أن تؤدي تلقائيا إلى الحد من أو وقف الحركة العكسية للغذاء ما دام المشترون المحليون في استطاعتهم طلب ما يحتاجون إليه.

والمعروف أن حكومة المملكة المتحدة قدمت مساعدة ضئيلة للغاية لتخفيف حدة العوز والجوع بين الأيرلنديين خلال فترة المجاعة. وسبق أن شهدت الإمبراطورية أحداثا مماثلة، ولكن الفارق هنا أن أيرلندا جزء من الجزر البريطانية ذاتها. وها هنا نلمس حالة الاغتراب الثقافي المقابل لحالة اللاتماثل السياسية الخالصة. ونجد للاغتراب هنا بعض الدلالة (هذا على الرغم من أن الاغتراب الثقافي هو سياسي أيضا بالمعنى الواسع).

ومن المهم في هذا السياق أن نتذكر أنه بحلول أربعينيات القرن ١٩، ومع بداية المجاعة في أيرلندا، وُضِعَ نظام شامل للإغاثة من الفقر، في بريطانيا، وخاص ببريطانيا ذاتها. ونالت إنجلترا أيضا حصتها من

الفقر بل كانت حياة العامل الإنجليزي أبعد من أن تكون حياة رخاء ويسر (والجدير ذكره هو أن عام ١٨٤٥، وهو العام الذي بدأت معه سلسلة المجاعات الأيرلندية، هو أيضا العام الذي كتب فيه فريدريك أنجلز دراسته الكلاسيكية عن الفقر والبؤس الاقتصادي للعمال الإنجليز تحت عنوان «ظروف الطبقة العاملة في إنجلترا» وصدر الكتاب عام ١٨٤٥). ولكن كان لا يزال ثمة التزام بمنع حدوث مجاعة صريحة داخل إنجلترا. ولكن التزاما كهذا لم يكن قائما بالنسبة إلى الإمبراطورية ـ ولا حتى بالنسبة إلى آيرلندا. والملاحظ أيضا أنه حتى قوانين الفقراء أعطت للمعوز الإنجليزي حقوقا أكثر من الحقوق التي حصل عليها المعوز الأيرلندي بموجب قوانين الفقر الأضعف، التي صدرت من أجل أيرلندا.

والحقيقة كما لحظ جوويل موكير «إن بريطانيا كانت تعتبر أيرلندا أمة غريبة بل ومعادية»[٢٣]. وأثر هذا الاستبعاد في جوانب كثيرة للعلاقات الأيرلندية البريطانية. إنها أولا، وكما أشار موكير، حالت دون تشجيع استثمار رأس المال البريطاني في أيرلندا. ولكن ما نراه وثيق الصلة أكثر بالسياق الراهن أن خلقت مشاعر لا مبالاة نسبيا إزاء المجاعات والمعاناة في أيرلندا مع موقف أقل عزما وتصميما في لندن للعمل على منع حالة الحرمان والعوز في أيرلندا. وأكد ريشر نيد ليبو أنه في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تعزو الفقر فيها إلى تغيرات وتقلبات اقتصادية، سادت نظرة تعزو الفقر في أيرلندا إلى الكسل واللامبالاة وعدم الكفاءة. ولهذا رُئي أن «رسالة بريطانيا (ليست) العمل على تخفيف المحنة الأيرلندية، بل العمل على تحضر شعبها وقيادتها للعمل والشعور بأنهم بشر»[٢٤]. وقد تبدو هذه النظرة مبالغا فيها إلى حد ما، ولكن من العسير تصور إمكان السماح بحدوث مجاعة في بريطانيا، مثل تلك التي حدثت في أيرلندا في أربعينيات القرن التاسع عشر.

وحين ننظر إلى خلفية المؤثرات الاجتماعية والثقافية التي تصوغ السياسة العامة، والتي سمحت في هذه الحالة بحدوث المجاعات، يكون من المهم تقييم الشعور بالانفصال والتفوق الذي ميز الموقف البريطاني تجاه الأيرلنديين. إن الجذور الثقافية للمجاعات الأيرلندية تعود في

التاريخ إلى العهد الذي كتب فيه إدموند سبنسر «الملكة الجان» المنشورة عام ١٥٩٠، وربما إلى ما قبل ذلك. والملاحظ أن الاتجاه إلى لوم الضحايا، وهو ما تزخر به رواية الملكة الجان، امتد على مدى مجاعات أربعينيات القرن ١٩.

ويتوحد الاعتقاد بالتفوق الثقافي مع لا تماثلية السلطة السياسية [٢٥]. ونذكر هنا ملاحظة ونستون تشرشل الشهيرة إزاء مجاعة البنغال عام ١٩٤٣، وقد كانت آخر مجاعة في الهند البريطانية (وأيضا الأخيرة في الهند قاطبة). إذ أشار إلى أن سبب المجاعة ميل المواطنين «للتنشئة كأنهم أرانب». وتعود هذه الملاحظة إلى هذا التراث العام الذي يلوم الرعية الاستعمارية. ولعل هذه الملاحظة تكتمل بعقيدة تشرشل أيضا التي تؤمن بأن الهنود «من أكثر الشعوب وحشية في العالم بعد الألمان» [٢٦]. ولا يسع المرء إلا أن يتعاطف مع شعور ونستون تشرشل بالخطر المزدوج المحدق به من جانب الألمان المتوحشين الساعين إلى الإطاحة بحكمه، والهنود المتوحشين الذين ينشدون حكما صالحا.

ونذكر أيضا شارلز إدوارد تريفيليان وزير الخزانة أثناء المجاعات الأيرلندية. إذ لم ير أن ثمة خطأ من جانب السياسة الاقتصادية البريطانية المطبقة في أيرلندا و(المسؤول هو عنها). ولكنه أشار إلى عادات الأيرلنديين باعتبارها السبب الذي يفسر حدوث المجاعات. ويذكر أن من أهم مظاهر الفشل الذي يرجع إلى العادات الاجتماعية ميل الفقير الأيرلندي إلى الاكتفاء بالبطاطس فقط طعاما له، مما جعلهم معتمدين على محصول واحد. وإن نظرة تريفيليان في تفسير المجاعات الأيرلندية سمحت له بأن يربطها برؤيته التحليلية للمطبخ الأيرلندي، إذ قال «نادرا ما تجد امرأة من طبقة الفلاحين في غرب أيرلندا تزيد معرفتها للطهي عن مجرد سلق البطاطس» [٢٧]. وها هنا نجد الإشارة بإصبع الاتهام إلى هزال غذاء الفقير الأيرلندي صورة واضحة ومعبرة عن الميل إلى إلقاء اللوم على الضحية. إن الضحايا جروا على أنفسهم الكارثة على الرغم من الجهود «المتميزة» التي بذلتها الإدارة في لندن للحيلولة دون وقوعها.

وحري بنا أن نضيف الاغتراب الثقافي إلى افتقاد الحوافز السياسية عند تفسير لماذا لم تحرك بريطانيا ساكنا وقت المجاعات البريطانية. إن من اليسير في الواقع اتقاء المجاعات بحيث إن ما يثير الدهشة أن ندعها تقع أصلا [٢٨]. إن الإحساس بالمسافة الفاصلة التي تبعد الحاكم عن المحكوم ـ بيننا وبينهم ـ قسمة حاسمة تميز المجاعات. وإن هذا البعد الفاصل يبدو شديد القسوة في أيرلندا وفي الهند في ظل الهيمنة الأجنبية خلال القرن الماضي.

الإنتاج والتنويع والنمو

أعود الآن إلى علم اقتصاد اتقاء المجاعة. من المفيد لاتقاء المجاعات أن يكون لدينا اقتصاد غني ونام. ولا ريب في أن التوسع الاقتصادي يقلل الحاجة إلى حماية الاستحقاقات، كما يعزز إتاحة الموارد لإنجاز تلك الحماية. وهذا درس واضح الأهمية بالنسبة إلى أفريقيا جنوب الصحراء، حيث كان نقص النمو الاقتصادي الشامل عاملا أساسيا وراء الحرمان. والمعروف أن التعرض السهل للمجاعات يكون في أعلى درجاته حين يكون السكان في حالة فقر عام شامل، وعندما يتعذر على احتياطي المال العام توفير ضمانات.

ويتعين توجيه الاهتمام إلى الحاجة إلى حوافز لتوليد زيادة ونمو المخرجات والدخول ـ بما في ذلك التوسع في إنتاج الغذاء وكذا أشياء أخرى. ويستلزم هذا تدبير حوافز سعرية معقولة، وكذا إجراءات لتشجيع ودعم التغير الثقافي المتمثل في تكوين المهارات والإنتاجية ـ سواء في الزراعة أو في مجالات أخرى [٢٩].

ومع أهمية زيادة المنتج الغذائي إلا أن القضية الرئيسية تتعلق بنمو الاقتصاد في مجموعه مادام الغذاء سلعة للشراء في السوق العالمية. إن البلد يستطيع شراء غذائه من الخارج إذا ما توافرت لديه الوسائل لهذا (تأسيسا على الإنتاج الصناعي كمثال). وإذا قارنا، على سبيل المثال، نصيب الفرد من إنتاج الغذاء في ١٩٩٣ـ ١٩٩٥، ونصيبه في ١٩٧٩ـ ١٩٨١، في بلدان مختلفة في آسيا وأفريقيا نجد حدوث انخفاض بنسبة ١,٧ في المائة في جنوب كوريا، و١٢,٤ في المائة في اليابان، و٣٣,٥ في المائة في بتسوانا، و٥٨ في المائة في سنغافورة. ومع هذا لا نلحظ أي

زيادة في الجوع في هذه الاقتصادات لأنها تمتعت بتوسع سريع في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي عن طريق وسائل أخرى (من مثل الصناعات والتعدين)، وأضحت أغنى على أي حال. وأدى اقتسام الدخل الزائد إلى جعل مواطني هذه البلدان أقدر على تأمين الغذاء لأنفسهم عما كانوا في السابق، على الرغم من هبوط المنتج الغذائي. ونجد النقيض حتى على الرغم من عدم انخفاض، أو حدوث انخفاض ضئيل في نصيب الفرد من إنتاج الغذاء في اقتصادات أخرى مثل السودان (٧,٧ في المائة زيادة)، أو بوركينا فاسو (٢٩,٤ في المائة زيادة). إذ عانت هذه الاقتصادات من تعرضها الشديد للجوع بسبب حالة الفقر العام وضعف الاستحقاقات الاقتصادية لكثير من الجماعات المهمة الكبيرة. ولذلك فإن من المهم التركيز على العمليات الفعلية التي تكفل للفرد أو للأسرة قدرة على التحكم وضمان غذائه.

وكثيرا ما يقال، عن صواب، إن نصيب الفرد من المنتج الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء ظل في انخفاض مطرد حتى عهد قريب. وهذا صحيح وموضع اهتمام واضح وله آثاره في كثير من جوانب السياسة ابتداء من البحوث الزراعية وحتى ضبط النسل. ولكن كما أسلفنا فإن انخفاض نصيب الفرد من المنتج الزراعي يصدق كذلك على كثير من البلدان في أقاليم أخرى من العالم [٣٠]. غير أن هذه البلدان لم تواجه مجاعات: (١) لأنها حققت معدلات نمو عالية نسبيا في مجالات إنتاج أخرى، (٢) لأن الاعتماد على المنتج الغذائي كمصدر للدخل أقل كثيرا في هذه البلدان عنه في اقتصاد أفريقيا جنوب الصحراء.

والملاحظ أن الاتجاه إلى التفكير في زيادة المزروع من الغذاء باعتباره الوسيلة الوحيدة لحل مشكلة الغذاء اتجاه قوي وله إغراءاته وغالبا ما يكون له مبرره المنطقي. ولكن الصورة أكثر تعقدا من ذلك فيما يتعلق بالفرص الاقتصادية البديلة وإمكانات التجارة الدولية. أما من حيث نقص النمو وهو المسألة التي تعنينا هنا، وتمثل القسمة الرئيسية لمشكلات أفريقيا جنوب الصحراء، فإنه ليس مقتصرا على نمو وزيادة المنتج الغذائي من حيث هو، بل النقص العام في النمو الاقتصادي جملة (الذي تمثل مشكلة المنتج الغذائي جانبا واحدا منه). إن أفريقيا جنوب الصحراء في مسيس الحاجة

وبشدة إلى بنية إنتاجية أكثر تنوعا، خاصة إذا عرفنا التقلبات المناخية غير المطمئنة من ناحية وإمكان التوسع في المجالات الأخرى للنشاط الإنتاجي من ناحية أخرى. إن الاستراتيجية التي كثيرا ما يروج لها والداعية إلى التركيز فقط على التوسع في الزراعة ـ خاصة المحاصيل الغذائية ـ هي أشبه بمن يضع كل البيض في سلة واحدة، ومن ثم فإن مخاطر مثل هذه السياسة كبيرة جدا في الحقيقة.

وطبيعي أن ليس مرجحا أن تحد أفريقيا جنوب الصحراء فجأة على المدى القصير من اعتمادها على إنتاج الغذاء كمصدر للدخل. ولكن يمكن السماح بقدر من التنويع سريعا، ومع هذا فإن الحد من الاعتماد المفرط على محاصيل قليلة يمكن أن يدعم الأمان للدخول، ويمكن لأفريقيا جنوب الصحراء، على المدى البعيد، أن تلحق بركب التوسع الاقتصادي الذي تحقق في كثير من بلدان العالم الأخرى. ولكي تحقق ذلك لابد أن تعنى بشدة بالبحث عن واستخدام مصادر للدخل وللنمو خارج إنتاج الغذاء بل وخارج مجال الزراعة.

طريق العمالة ومسألة الفعالية

الملاحظ أنه حتى مع عدم توافر فرص للتجارة الدولية فإن من المهم، بشكل حاسم، كيفية اقتسام كل المعروض من الغذاء بين الجماعات المختلفة في البلد المعني. إن المجاعات يمكن اتقاؤها عن طريق إعادة خلق الدخول التي يفقدها الضحايا المحتملون (مثال ذلك عن طريق خلق عمالة مأجورة مؤقتا في مشروعات عامة يجري إعدادها خصيصا لذلك). إذ إن هذا يعطيهم القدرة على المنافسة بغية الحصول على الغذاء من السوق، مما يساعد على اقتسام المعروض المتاح على نحو أكثر تكافؤا. والجدير ذكره أنه في غالبية الحالات التي واجهت مجاعات كانت المشاركة الأكثر تكافؤا للغذاء عاملا حال دون وقوع مجاعة (على الرغم من أن توسيع نطاق عرض الغذاء من شأنه أن يجعل الأمور أيسر كثيرا). واستخدمت بلدان كثيرة من بينها الهند وبتسوانا وزيمبابوي أسلوب اتقاء المجاعة عن طريق خلق عمالة مع أو من دون توسع في إجمالي المتاح من الغذاء [٣١].

ويجري تطبيق أسلوب العمالة كذلك من أجل تشجيع عمليات التجارة دون الإضرار بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والأسرية. ويمكن لمن يتلقون العون والمساعدة أن يستمروا في وضعهم كما هم على طبيعتهم وثيقي الصلة بأنشطتهم الاقتصادية (مثل الفلاحة)، بحيث لا تضار هذه الأعمال الاقتصادية. ويمكن كذلك للحياة الأسرية أن تستمر كالعادة بدلا من سوق الناس كالقطيع إلى معسكرات الطوارئ. وهكذا نشهد اطرادا اجتماعيا أكثر، علاوة على الحد من أخطار انتشار الأمراض المعدية التي تتفشى داخل المعسكرات المكتظة. معنى هذا بوجه عام أن نهج الإغاثة عن طريق العمالة يهيئ إمكانا ـ أيضا ـ لمعاملة ضحايا المجاعة المحتملين باعتبارهم قوى نشطة فاعلة وليسوا مجرد متلقين سلبيين لصدقات الحكومة [٣٢].

نقطة أخرى يجب الإشارة إليها هنا (وتتسق مع النهج الشامل المتبع في هذا الكتاب)، وأعني بها الاستخدامات المشتركة للمؤسسات الاجتماعية المختلفة في عملية اتقاء المجاعة. وتأخذ السياسة العامة هنا صورة الاعتماد على تنظيمات مؤسسية مختلفة للغاية:

١ـ دعم الدولة لخلق دخل وعمالة.

٢ـ تشغيل الأسواق الخاصة للغذاء والقوى العاملة.

٣ـ الاعتماد على التجارة ومشروعات الأعمال في صورتها الطبيعية.

إن تكامل الأدوار بين المؤسسات الاجتماعية المختلفة ـ بما في ذلك التنظيمات الخاصة بالسوق أو غير المعنية بالسوق ـ أمر شديد الأهمية كضمان نهج عام ملائم لاتقاء المجاعات، مثلما هي مهمة جدا في واقع الأمر للتنمية الاقتصادية بعامة.

الديموقراطية واتقاء المجاعة

أشرت في مستهل هذا الكتاب إلى دور الديموقراطية في اتقاء المجاعات، وحجتي وثيقة الصلة تحديدا بالحوافز السياسية وليدة الانتخابات وسياسات تعدد الأحزاب والحريات الصحافية. والشيء المؤكد عن يقين أنه لم تحدث أبدا مجاعة في ظل ديموقراطية تعدد الأحزاب تؤدي دورها الحقيقي بكفاءة.

ترى هل هذا الاقتران التاريخي الملحوظ هو اقتران سببي أم أنه مجرد حدث عارض؟ إن احتمال أن تكون الرابطة بين الحقوق السياسية الديموقراطية وانعدام حدوث المجاعات «علاقة زائفة» قول يبدو مقبولا إذا فكرنا في أن البلدان الديموقراطية بلدان غنية، ومن ثم ربما منيعة ضد المجاعات لأسباب أخرى. ولكن غياب المجاعات يصدق كذلك بالنسبة إلى البلدان الديموقراطية الفقيرة جدا مثل الهند أو بتسوانا أو زيمبابوي.

حقا إن البلدان الديموقراطية الفقيرة واجهت أحيانا انخفاضا في إنتاج وعرض الغذاء، مثلما عانت انهيارات حادة للقوة الشرائية لدى قطاعات واسعة من السكان أكثر مما حدث في بلدان غير ديموقراطية. ولكن الملاحظ أنه في الوقت الذي عانت فيه البلدان الدكتاتورية مجاعات ضخمة، فإن البلدان الديموقراطية عرفت كيف تدبر أمورها لتفادي المجاعات، على الرغم من أن وضعها الغذائي كان أسوأ حالا. مثال ذلك أن بتسوانا واجهت انخفاضا في إنتاج الغذاء قدره ١٧ في المائة، وزيمبابوي ٣٨ في المائة، فيما بين ١٩٧٩ـ ١٩٨١ و١٩٨٣ـ ١٩٨٤. وحدث هذا في الفترة نفسها التي بلغ فيها انخفاض إنتاج الغذاء مستوى متواضعا نسبيا حوالي ١١ أو ١٢ في المائة في السودان وإثيوبيا. ولكن السودان وإثيوبيا على الرغم من أن انخفاض الإنتاج الغذائي فيهما أقل نسبيا إلا أنهما ابتليا بالمجاعة. هذا بينما لم تصب بتسوانا أو زيمبابوي بشيء. والسبب الأساسي أن هذين البلدين الأخيرين التزما في الوقت المناسب سياستين شاملتين لاتقاء المجاعة [٢٣].

وواضح أنه لو أخفقت حكومتا بتسوانا وزيمبابوي في النهوض بإجراء في الوقت المناسب لتعرضتا لنقد قاس وضغط شديد من قبل المعارضة، علاوة على قصف كثيف من الصحافة. ولكن حكومتي إثيوبيا والسودان لم تكونا لتعبآ بكل هذا، ولهذا افتقد هذان البلدان الحوافز السياسية التي توفرها المؤسسات الديموقراطية. وواضح أن المجاعات في السودان وفي إثيوبيا ـ وفي كثير من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء ـ اعتمدت على الحصانة السياسية التي يتمتع بها قادة البلدان الاستبدادية، ويصدق هذا على ما يبدو على الوضع الراهن في كوريا الجنوبية أيضا.

والحقيقة أن المجاعات من السهل جدا اتقاؤها عن طريق إعادة توليد قوة الشراء المفقودة لدى الجماعات التي أضيرت بشدة. ويمكن إنجاز هذا بفضل برامج متباينة من بينها ـ كما سبق أن قلنا ـ خلق عمالة الطوارئ في المشروعات العامة قصيرة الأجل. لقد واجهت الهند بعد الاستقلال، وفي مناسبات مختلفة، انخفاضات واسعة النطاق في إنتاج الغذاء وتوافره، كما عانت أيضا تدميرا شديدا أصاب القدرة الاقتصادية على إيفاء استحقاقات جماعات كبيرة، ومع هذا لا تزال قادرة على اتقاء المجاعات عن طريق تقديم استحقاقات وأنصبة غذاء لضحايا المجاعة المحتملين. وتتقدم هذه الاستحقاقات في صورة دخل هو أجر عمالة موجهة لمشروعات علاوة على وسائل أخرى. وواضح أن الحصول على مزيد من الغذاء في المنطقة المنكوبة بالمجاعة يسهم في تخفيف حدة المجاعة إذا كان ضحايا المجاعة المحتملون لديهم قدرة اقتصادية على شراء الغذاء. ذلك أن خلق دخل للمعدمين، أو لمن لديهم دخل ضئيل جدا، يعد أمرا حاسما للغاية. والملاحظ أن خلق دخل للمعوزين حتى مع توقف أي استيراد للمواد الغذائية للمنطقة، يساعد على تخفيف حدة الجوع عن طريق مشاركة أفضل في اقتسام المتاح من الغذاء [٣٤].

وحدث أن ضرب الجفاف مقاطعة ماهاراشترا في الهند عام ١٩٧٣، وانخفض إنتاج الغذاء انخفاضا حادا حتى بلغ نصيب الفرد من المنتج الغذائي نصف نظيره في أفريقيا جنوب الصحراء. ومع هذا لم تحدث مجاعة في ماهاراشترا (حيث جرى استخدام خمسة ملايين نسمة في عمالة لمشروعات عامة نُظِمَت على وجه السرعة)، هذا بينما تعاني أفريقيا جنوب الصحراء مجاعات شديدة الحدة [٣٥]. وواضح أن هذه المقارنة بين تجربتي البلدين في منع المجاعات تؤكد بقوة الدور الوقائي للديموقراطية. علاوة على هذا فإن ثمة شواهد مهمة لمراحل انتقالية تتعلق بانتقال بلد ما إلى الديموقراطية. نذكر على سبيل المثال أن الهند ظلت تعاني باستمرار المجاعات حتى وقت استقلالها عام ١٩٤٧. وكانت المجاعة الأخيرة هي الأضخم وهي مجاعة البنغال في ربيع وصيف ١٩٤٣ (التي شاهدتها بنفسي وهي في عنفوانها وكنت في التاسعة من عمري). وأفادت التقديرات أن عدد الضحايا الذين قتلوا بسببها بين مليونين وثلاثة ملايين. ولكن منذ

الاستقلال وقيام نظام ديموقراطي متعدد الأحزاب لم تشهد الهند مجاعة بالمعنى الموضوعي للكلمة، على الرغم من حالات الفشل الشديدة في إنتاج المحاصيل، والخسارة الكبيرة للقدرة الشرائية التي تكررت مرارا (على سبيل المثال الأعوام ١٩٦٨، ١٩٧٣، ١٩٧٩، ١٩٨٧).

الحوافز والمعلومات واتقاء المجاعات

ليس عسيرا تلمس الرابطة السببية بين الديموقراطية وعدم وقوع مجاعات. إن المجاعات تقتل ملايين البشر في أقطار مختلفة في العالم، ولكنها لا تقتل الحكام. لم يحدث أن كان من ضحايا المجاعات الملوك ورؤساء الجمهوريات والبيروقراطيون ورؤساء الإدارات وقادة الجيوش. وإذا انعدمت الانتخابات وأحزاب المعارضة وافتقدت البلاد مجالا للنقد العام دون رقابة؛ فإن رجال السلطة لن يعانوا من جراء سياستهم الفاشلة حتى يعملوا على اتقاء المجاعة. ولكن الديموقراطية على النقيض ستوسع من نطاق أضرار المجاعة لتصيب الحكام والقادة السياسيين أيضا. ويشكل هذا الاحتمال حافزا سياسيا يحفزهم على محاولة اتقاء المجاعة (إذ تتطابق الحجة السياسية مع الحجة الاقتصادية في هذه المرحلة) فسوف تختفي يقينا المجاعات الوشيكة.

وتتعلق القضية الثانية بالمعلومات: إن الصحافة الحرة وممارسة الديموقراطية تسهمان كثيرا في إبراز المعلومات التي يمكن أن تؤثر كثيرا في السياسات من أجل اتقاء المجاعة (مثال ذلك المعلومات عن الآثار الباكرة لحالات الجفاف والفيضانات وعن الطبيعة وأثر البطالة). والمصدر الأول والأساسي جدا للمعلومات الرئيسية من مجالات بعيدة عن مجاعة وشيكة هو ما تقدمه وسائل الإعلام الإخبارية خاصة حين تتوافر حوافز ـ بفضل نظام ديموقراطي ـ تحفز إلى إبراز الوقائع التي يمكن أن تحرج الحكومة (وقائع تنزع الحكومات التسلطية عادة إلى حجبها رقابيا). حقا، أود أن أؤكد أن الصحافة الحرة والمعارضة السياسية النشطة تؤلفان أفضل نظام للإنذار المبكر بالنسبة إلى بلد تهدده المجاعات.

ويمكن توضيح الرابطة بين الحقوق السياسية والاحتياجات الاقتصادية في سياق اتقاء المجاعة عن طريق تدبر المجاعات الصينية الضخمة في الأعوام من ١٩٥٨إلى ١٩٦١. لقد كانت الصين، حتى قبل سنوات الإصلاح

قريبة العهد، أكثر نجاحا من الهند في مجال التطوير الاقتصادي في مجالات مهمة كثيرة، مثال ذلك ارتفاع متوسط العمر المتوقع في الصين، بحيث كان أعلى كثيرا من نظيره في الهند، حتى كاد قبيل سنوات الإصلاح في عام ١٩٧٩ يقارب كثيرا الأرقام المرتفعة المذكورة الآن (حوالي سبعين عاما حسب تقدير العمر عند الميلاد). ومع هذا أخفقت الصين تماما وعجزت عن اتقاء المجاعات. وأودت مجاعات الصين في الأعوام من ١٩٥٨ إلى ١٩٦١ بحياة ما يقرب من ثلاثين مليون نسمة، حسب التقديرات الحالية. ويزيد هذا الرقم على عشرة أمثال من قتلتهم المجاعة الهائلة في الهند عام ١٩٤٣، وهي في ظل السيادة البريطانية [٣٦].

والمعروف أن ما سمي «خطوة كبيرة إلى الأمام»، والتي بدأت في أواخر الخمسينيات، أصيبت بفشل كامل. ولكن الحكومة الصينية رفضت التسليم بذلك وواصلت بجمود عقائدي السياسات الكارثية نفسها لسنوات ثلاث أخرى. وكم هو عسير تخيل إمكان حدوث شيء كهذا في بلد يلتزم بنظام الاقتراع بانتظام، ويملك صحافة حرة مستقلة. ولكن الحكومة خلال هذه الكارثة المروعة لم تواجه ضغطا من جانب الصحافة الخاضعة لسيطرة الحكومة، ولم تواجه أحزابا معارضة لعدم وجودها.

كذلك فإن انعدام نظام حر لتوزيع الأنباء ضلل الحكومة ذاتها، التي طربت لدعايتها هي، وللتقارير الوردية للرسميين من أعضاء الحزب المحليين المتنافسين على كسب ود بكين. والحقيقة أن ثمة شواهد على أنه في الوقت الذي أوشكت فيه المجاعة على بلوغ ذروتها، كانت الحكومة الصينية تعتقد عن خطأ أن لديها مائة مليون طن متري من الحبوب زيادة عما هو في حوزتها واقعيا [٣٧].

وكم هو مثير للاهتمام أن الرئيس ماو نفسه صاحب الآمال والمعتقدات المتطرفة التي بادرت بمشروع «قفزة كبرى إلى الأمام» وكانت أساسا للإبقاء رسميا عليه، إذا به هو نفسه يتحدث عن الدور المعلوماتي للديموقراطية ويحدد أهميته. ولكن جاء ذلك عند الاعتراف الرسمي بالفشل، ولكن بعد فوات الأوان. وفي عام ١٩٦٢، وبعد أن صرعت المجاعة ملايين عديدة من القتلى، أبدى ماو الملاحظة التالية في اجتماع يضم سبعة آلاف من كوادر الحزب:

«من دون ديموقراطية لن يتوافر لنا فهم لما يحدث في المستويات الأدنى. سيظل الموقف غير واضح؛ وسنكون عاجزين عن تجميع آراء كافية من جميع الأطراف. وسنفقد الاتصال بين القمة والقاعدة. وستعتمد قيادات المستوى الأعلى على مادة أحادية الجانب وخاطئة عند اتخاذ قرار بشأن القضايا المطروحة. وهكذا سيكون عسيرا على المرء تفادي الإغراق في الذاتية، سيكون مستحيلا تحقيق وحدة في الفهم ووحدة في العمل، كما سيكون مستحيلا إنجاز مركزية صادقة وصحيحة» [٣٨].

والملاحظ أن دفاع ماو هنا عن الديموقراطية محدود جدا، إن بؤرة الاهتمام مركزة فقط على الجانب المعلوماتي وإغفال دورها الحافزي. وكذلك إغفال الأهمية الأصيلة والتأسيسية للديموقراطية [٣٩]. ومع هذا فإن المهم إلى أقصى حد أن ماو بنفسه يعترف كيف أن انعدام الحلقات المعلوماتية أفضى إلى تلك السياسات الرسمية الكارثية، وهو ما لا يحدث في نظام أكثر ديموقراطية مما يجعله قادرا على تفادي كوارث من النوع الذي ابتليت به الصين.

الدور الوقائي للديموقراطية

تظل هذه المسائل وثيقة الصلة في عالمنا المعاصر ـ حتى في صين اليوم التي حققت نجاحا اقتصاديا. والجدير ذكره أنه منذ الإصلاحات الاقتصادية في عام ١٩٧٩ كشفت تصريحات الرسميين الصينيين عن قدر كبير من التسليم بأهمية الحوافز الاقتصادية دون اعتراف مماثل بدور الحوافز السياسية. وعندما تمضي الأمور سلسة لن يكون ثمة شعور بافتقاد دور الديموقراطية المتسامح كثيرا، ولكن ما إن تقع أخطاء كبيرة في السياسة حتى تصبح هذه الثغرة كارثية حقا. ويتعين الحكم في هذا الضوء على أهمية ودلالة حركات الديموقراطية في الصين المعاصرة.

وثمة مجموعة أخرى من الأمثلة في أفريقيا جنوب الصحراء، التي ابتليت بمجاعات مستمرة منذ مطلع سبعينيات القرن العشرين. وتوجد عوامل كثيرة تشكل أساسا لقابلية تعرض هذا الإقليم للمجاعة، وتتفاوت من مسائل إيكولوجية تتعلق بتدهور المناخ ـ مما يجعل المحاصيل مشكوكا فيها ـ حتى

النتائج السلبية للغاية الناجمة عن الحروب والمناوشات المستمرة. ولكن الطبيعة التسلطية النمطية لكثير من سياسات أفريقيا جنوب الصحراء لها دور كبير كسبب في حدوث المجاعات المتكررة [٤٠].

لقد كانت الحركات القومية مناهضة بقوة للاستعمار، ولكنها لم تكن دائما متجهة وبإصرار نحو الديموقراطية، ولم يحدث إلا أخيرا فقط أن حظي التأكيد على قيمة الديموقراطية ببعض التقدير السياسي في كثير من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. ولم تسهم الحرب الباردة التي كانت دائرة في العالم بأي دور كان في هذا الوسط السياسي، إذ كانت الولايات المتحدة والغرب مستعدين لمساندة الحكومات غير الديموقراطية إذا كانت معادية تماما للشيوعية. وكان الاتحاد السوفييتي والصين على استعداد لمساندة الحكومات التي تنزع إلى الانحياز إلى جانب أي منهما دون اعتبار لموقفها المعادي للمساواة في سياساتها المحلية. وطبيعي أن كانت الاحتجاجات الدولية قليلة جدا مع حظر الأحزاب المعارضة وكبت الصحافة.

ولكن لا يسعنا أن ننكر وجود حكومات أفريقية، حتى داخل دول الحزب الواحد، تتحرك بحافز قوي تجاه تجنب الكوارث والمجاعات. وتتباين الأمثلة على هذا من بلد صغير مثل الرأس الأخضر (كيب فيرد) وحتى تنزانيا. ولكن غياب المعارضة وكذا كبت الصحافة الحرة من شأنه أن يهيئ لكل من هذه الحكومات حصانة ضد النقد والضغط السياسي الذي يترجمه الواقع إلى سياسات تتسم بفقدان الحس والقسوة الشديدة. وكثيرا ما تأخذ المجتمعات أمر المجاعات كشيء مسلم به. وشاع إلقاء اللوم بسبب الكوارث على أسباب طبيعية وعلى خيانة بلدان أخرى. وتكشف بلدان مثل السودان والصومال وإثيوبيا والعديد من بلدان الساحل وغيرها كيف تسير الأمور في اتجاه خاطئ من دون نظام يسمح بأحزاب معارضة وصحافة وإعلام يتمتعان بالحرية دون رقيب.

وليس معنى هذا أن ننكر أن المجاعات في هذه البلدان اقترنت في غالب الأحيان بفشل المحاصيل. والمعروف أنه حين يفشل محصول فإنه لا يؤثر فقط في المعروض من الغذاء، بل يدمر أيضا العمالة ومعيشة كم غفير جدا من الناس. غير أن فشل المحاصيل ليس منفصلا عن السياسة العامة (مثل

تحديد الحكومة للأسعار النسبية أو السياسة الخاصة ببحوث الري والزراعة). علاوة على هذا فإن في الإمكان ـ حتى مع فشل المحاصيل ـ تجنب حدوث مجاعة عن طريق سياسة ذكية حذرة لإعادة التوزيع (بما في ذلك خلق عمالة مؤقتة). والحقيقة أن البلدان الديموقراطية، كما أسلفنا، مثل بتسوانا أو الهند أو زيمبابوي نجحت تماما في اتقاء المجاعات، على الرغم من النقص الحاد في المنتج الغذائي واستحقاقات قطاعات كبيرة من السكان. هذا بينما تعاني البلدان غير الديموقراطية مجاعات تعجز عن تفاديها على الرغم من أن أوضاعها الغذائية أفضل كثيرا. ونحن لن نجانب العقل إذا خلصنا من هذا كله إلى القول بأن الديموقراطية يمكن أن تكون عاملا إيجابيا للغاية يؤثر في اتقاء المجاعات في عالمنا المعاصر.

الشفافية والأمن والأزمة الاقتصادية الآسيوية

هذا الدور الوقائي للديموقراطية يتطابق تماما مع المطالبة بما يسمى «الأمن الوقائي» في بيان الأنماط المختلفة للحريات الأدائية. إن توافر الحكم الديموقراطي، بما في ذلك الانتخابات القائمة على التعددية الحزبية والإعلام المفتوح الحر، يجعل من المرجح جدا تأسيس بعض الترتيبات والتنظيمات اللازمة للأمن الوقائي الذي تحققه الديموقراطية. وإن الدور الإيجابي للحقوق السياسية والمدنية يصدق تماما بالنسبة إلى اتقاء الكوارث الاقتصادية والاجتماعية بعامة.

والجدير ذكره هو أن المجتمع لا يفتقد دور الديموقراطية ما دامت الأمور تجري سلسة وعلى نحو روتيني جيد. ولكن تظهر الحاجة إلى الديموقراطية واضحة عندما تتعقد الأمور لسبب أو لآخر. وهنا تكتسب الحوافز السياسية التي يوفرها نظام الحكم الديموقراطي أهمية عملية كبيرة. وهنا يمكن أن نستفيد بعض الدروس الاقتصادية، وكذا السياسية المهمة. والمعروف أن كثيرين من الاقتصاديين التكنوقراط يوصون باستخدام الحوافز الاقتصادية (التي لا يمكن أن تكفلها النظم الديموقراطية). ولكن الحوافز الديموقراطية على أهميتها ليست بديلا عن الحوافز السياسية، كما أن عدم وجود نظام ملائم للحوافز السياسية سوف يمثل ثغرة لا يمكن ملؤها بواسطة تفعيل الحفز الاقتصادي.

هذه مسألة مهمة لأن خطر فقدان الأمان الناجم عن تحولات في السياسة الاقتصادية، أو عن ظروف أخرى، أو نتيجة أخطاء في السياسة، ولم تبذل السلطة جهودا لإصلاحها، هذا الخطر سيظل يحوم خلف ما يبدو في ظاهره كأنه اقتصاد صحيح وصحي. والجدير ذكره هنا هو أن المشكلات التي واجهت بلدان شرق وجنوب شرق آسيا أخيرا تكشف، من بين أمور أخرى كثيرة، كأنها وقعت جزاء وفاقا لنظام الحكم غير الديموقراطي. ويتجلى هذا بوضوح في مجالين يثيران الاهتمام نذكر من بينهما إهمال نوعين من الحريات الأدائية التي سبق أن ناقشناها، أي «الأمن الوقائي» (الذي نعرض له الآن) و«ضمان الشفافية» (وهو مهم لتوفير الأمن وتوفير حوافز للقوى الفاعلة الاقتصادية والسياسية).

أولا، إن تطور الأزمة المالية في بعض هذه الاقتصادات ارتبط ارتباطا وثيقا بنقص الشفافية في قطاع الأعمال. ونذكر بخاصة نقص المشاركة العامة في مراجعة التنظيمات المالية وتنظيمات قطاع الأعمال. وترتب على هذا الإخفاق غياب منبر ديموقراطي فعال. إن الفرصة التي كان يمكن أن توفرها العمليات الديموقراطية لتحدي قبضة عائلات أو جماعات محددة من شأنها أن تحدث فارقا كبيرا.

وإن نظام الإصلاح المالي الذي حاول صندوق النقد الدولي فرضه على الاقتصادات القاصرة والمقصرة ارتبط إلى حد كبير بنقص الانفتاح والصراحة ووجود روابط غير أخلاقية في قطاع الأعمال، وهي سمات تميزت بها بعض قطاعات هذه الاقتصادات. وطبيعي أن هذه السمات ترتبط بقوة بمنظومة عدم الشفافية في التنظيمات التجارية. ونحن نعرف أن المودع حين يودع ماله في مصرف ما إنما يودعه على أمل استخدام وديعته، مع أموال أخرى، بوسائل لا تنطوي على مخاطرة غير محسوبة ويمكن الكشف عنها صراحة. ولكن هذه الثقة كان مصيرها الانتهاك في غالب الأحيان، مما كان يستلزم تغيير الأوضاع. وحري بي ان اذكر أنني هنا لست بصدد التعليق عما إذا كانت إدارة صندوق النقد الدولي للأزمات صحيحة تماما أم لا، ولا ما إذا كان الإصرار على إصلاحات مباشرة كان في الإمكان إرجاؤه لأسباب معقولة أم لا إلى حين

استعادة هذه الاقتصادات الثقة التي فقدتها [٤١]. ولكن بغض النظر عن أفضل الوسائل لإجراء هذه التعديلات، إلا أن الشيء الذي لا مراء فيه هو دور حرية الشفافية ـ أو بمعنى أصح انعدام الشفافية ـ في تطور الأزمة الآسيوية.

إن نمط المخاطرة والاستثمارات الخاطئة كان يمكن أن يكون موضوعا لدراسة فاحصة أوسع وأهم لو كان في وسع النقاد الديموقراطيين أن يطالبوا بذلك في إندونيسيا أو كوريا الجنوبية على سبيل المثال. ولكن أيا من هذه البلدان كان لديه نظام ديموقراطي يسمح بأن تصدر مثل هذه المطالبات من خارج الحكومة؟ وهكذا تحولت بسهولة سلطة الحكم التي لا تقبل التحدي إلى تسليم أعمى بواقع عدم المحاسبة وعدم الشفافية. وهذا واقع عززته روابط أسرية قوية بين الحكومة وأرباب المال. وكان للطبيعة غير الديموقراطية للحكومات دور مهم في نشوء الأزمات الاقتصادية.

ثانيا، ما إن أفضت الأزمة المالية إلى كساد اقتصادي عام حتى أصبح المجتمع يفتقد بشدة القوة الوقائية للديموقراطية، وهذه لا تختلف عن السلطة الوقائية للديموقراطية لاتقاء المجاعات في البلدان الديموقراطية. ولكن المحرومين الجدد لم تكن لديهم الفرصة اللازمة للإدلاء بآرائهم [٤٢]. وإن انخفاض إجمالي الناتج القومي، على سبيل المثال، من ١٠ في المائة قد لا يبدو انخفاضا كبيرا جدا إذا جاء في أعقاب نمو اقتصادي في الماضي بحوالي ٥ أو ١٠ في المائة في السنة وعلى مدى بضعة عقود. ولكن هذا الانخفاض يمكن أن يتسبب في بؤس وهلاك حياة الملايين إذا لم يتقاسم الجميع عبء الانكماش، وترك المجتمع هذا العبء كله يلقى على كاهل أضعف الناس قدرة على تحمله وهم العاطلون، أو من أصبحوا اقتصاديا في الوضع الجديد عمالة زائدة. وغني عن البيان أن المستضعفين في إندونيسيا لم يفتقدوا الديموقراطية عندما كانت الأمور تسير رُخاء، ولكن هذه الثغرة ذاتها هي التي حجبت أصواتهم وأفقدتهم كل قدرة أو فعالية مع نشوب الأزمة التي يتقاسمها المجتمع كله على قدم المساواة. إن الدور الوقائي للديموقراطية يفتقده المجتمع بقوة حين تشتد حاجته إليه.

ملاحظات ختامية

يتضمن تحدي التنمية كلا من القضاء على الحرمان المزمن المتوطن والحرمان الناجم عن فقر مفاجئ قاس. ولكن متطلبات كل منهما بشأن المؤسسات والسياسات يمكن أن تكون متطلبات متمايزة بل وغير متماثلة على الإطلاق. ومن ثم فإن النجاح في مجال لا يكفل النجاح في الآخر. مثال ذلك لو تأملنا الأداء النسبي لكل من الصين والهند على نصف القرن الأخير، نجد واضحا أن الصين أحرزت نجاحا أكبر من الهند من حيث ارتفاع متوسط العمر المتوقع وخفض نسبة الوفيات. والحقيقة أن أداءها الأعظم يعود تاريخيا إلى ما قبل الإصلاحات الاقتصادية لعام ١٩٧٩ (إن إجمالي التقدم الذي حققته الصين في سبيل تعزيز متوسط العمر المتوقع كان في حقيقة الأمر خلال فترة ما بعد الإصلاح أبطأ مما كان قبل الإصلاح). ولكن الهند تختلف عن الصين من حيث إن الهند أكثر تنوعا، كما توجد مناطق في الهند (مثل كيرالا) ارتفع فيها متوسط العمر على نحو أسرع من نظيره في الصين. ولكن على الرغم من ذلك، فإن المقارنة بين البلدين إجمالا من حيث الزيادة العامة في متوسط العمر المتوقع إنما هي لمصلحة الصين. ومع هذا، وكما أشرنا سابقا، فإن الصين لها سجل أكبر من الهند من حيث المجاعات في التاريخ. ويكفي أن نذكر أن ثلاثين مليون نسمة لقوا حتفهم في المجاعات التي أعقبت فشل خطة «قفزة إلى الأمام» خلال الفترة ١٩٥٨ـ ١٩٦١. ولكن اتقاء المجاعات وغيرها من أزمات كارثية هو نظام مختلف عن نظام الزيادة الكلية في متوسط العمر المتوقع وغيره من الإنجازات.

وغني عن البيان أن لظاهرة عدم المساواة دورا مهما في تطور المجاعات وغيرها من الأزمات القاسية. حقا إن غياب الديموقراطية هو في حد ذاته عدم مساواة، وهو في هذه الحالة عدم مساواة في الحقوق السياسية والسلطات. ولكن ما هو أكثر من ذلك أن المجاعات وغيرها من الأزمات إنما تنمو وتطرد على أساس تزايد عدم المساواة بصورة قاسية ومفاجئة أحيانا. وهذا ما توضحه حقيقة أن المجاعات يمكن أن تحدث حتى مع عدم حدوث نقص كبير ـ أو أي نقص ـ في مجمل المعروض من الغذاء بسبب أن بعض الجماعات يمكن أن تعاني

فقدانا مفاجئا لقوة السوق (نتيجة بطالة مفاجئة وواسعة النطاق على سبيل المثال) مع معاناة الجوع الناجم عن حالة اللامساواة الجديدة [٤٣].

وتبرز لنا قضايا مماثلة تتعلق بفهم طبيعة الأزمات الاقتصادية من مثل أزمات شرق وجنوب شرق آسيا التي وقعت أخيرا. ولنأخذ على سبيل المثال أزمة كل من إندونيسيا وتايلاند، بل وأزمة كوريا الجنوبية السابقة عليهما. ويمكن أن نتساءل في دهشة: لماذا كان انخفاض إجمالي المنتج القومي في سنة بنسبة ٥ أو ١٠ في المائة، كمثال، حدثا كارثيا إلى أقصى حد بينما البلد المعني حقق نموا ما بين ٥ أو ١٠ في المائة في السنة على مدى عقود؟ حقيقة الأمر أن هذا على المستوى التراكمي ليس وصفا كارثيا في جوهره. ومع هذا فإن هذا الخفض البالغ ٥ أو ١٠ في المائة إن لم يتم تقاسمه على نحو متساو بين الناس، فسوف يلقي العبء كله على كاهل القطاع الأكثر فقرا من السكان، ومن ثم فإن هذا القطاع لن يتبقى له سوى النزر اليسير جدا من الدخل (وليس مهما هنا إجمالي النمو في الماضي). والملاحظ أن مثل هذه الأزمات الاقتصادية العامة، شأن المجاعات، إنما تستشري على أساس قاعدة أن الشيطان يفترس من هو في آخر الركب. ويوضح لنا هذا، جزئيا، لماذا تمثل التنظيمات بشأن «الأمن الوقائي» في صورة شبكات أمن اجتماعي حرية أداتية مهمة، ولماذا نعتبر الحريات السياسية في صورة فرص للمشاركة، وكذلك الحقوق المدنية والحريات إنما هي في نهاية المطاف أمر حاسم ولازم حتى بالنسبة إلى الحقوق الاقتصادية والبقاء.

وتعتبر قضية عدم المساواة بطبيعة الحال مهمة أيضا كسبب لاطراد حالة الفقر المتوطنة. ولكن هنا أيضا نجد أن طبيعة عدم المساواة والمؤثرات السببية يمكن أن تختلف إلى حد ما بين مشكلة الحرمان المزمن ومشكلة الفقر المفاجئ. مثال ذلك حالة كوريا الجنوبية، إذ حققت نموا اقتصاديا مع توزيع للدخل متساو نسبيا [٤٤]. بيد أن هذا لم يكن ضمانا لكي تتجه الاهتمامات على قدم المساواة في وضع الأزمة مع انعدام السياسة الديموقراطية. ونخص بالذكر هنا أنها لم توظف أي شبكة للأمن الاجتماعي المنتظم، أو أي منظومة للاستجابة السريعة مع توفير حماية

تعويضية. ولهذا فإن ظهور حالة جديدة من عدم المساواة والعوز غير القابل للتحدي يمكن أن يتعايش مع خبرة سابقة عن «النمو في إطار العدالة» (كما كان يسمى غالبا).

ولقد عني هذا الباب أساسا بمشكلة تفادي المجاعات واتقاء الأزمات الكارثية. ويمثل هذا جانبا من عملية التنمية باعتبارها حرية. ذلك لأنه يتضمن تعزيز الأمن والحماية اللذين ينعم بهما المواطنون. والرابطة هنا هي في آن واحد تأسيسية وأداتية. أولا، الوقاية من المجاعات والأوبئة والحرمان القاسي والمفاجئ. يمثل كل هذا تعزيزا لفرصة أن يعيش المرء حياة آمنة ورضية. وحسب هذا المعنى فإن اتقاء الأزمات الكاسحة والمدمرة هو من صميم الحرية التي يرى الناس عن حق أنها ذات قيمة بالنسبة إليهم. ثانيا، إن عملية اتقاء المجاعات وغيرها من الأزمات أفادت كثيرا باستخدامها الحريات الأداتية مثل فرصة الحوار المفتوح والمراجعة العامة من قبل الجمهور والسياسة المرتكزة على نظام انتخابي، والإعلام الحر من دون رقيب. مثال ذلك أن سياسة المعارضة المنفتحة في بلد ديموقراطي تتجه إلى إرغام حكومة على اتخاذ خطوات فعالة في الوقت المناسب من أجل اتقاء المجاعات. ويحدث هذا بأسلوب لا تعهده التنظيمات غير الديموقراطية حال وقوع المجاعة ـ سواء في الصين أو كمبوديا أو إثيوبيا أو الصومال (كما كانت الحال في الماضي) أو في كوريا الشمالية أو السودان (كما يحدث الآن). إن التنمية لها جوانب كثيرة، وكل منها يستلزم تحليلا وتدقيقا ملائما ومتمايزا.



8 فعالية المرأة والتغير الاجتماعي

أصدرت ماري وولستونكرافت في عام ١٧٩٢ كتابها «دفاع عن حقوق المرأة»، ويتضمن الكتاب مطالبات عديدة متميزة داخل الإطار العام «للدفاع» الذي خطت معالمه. وتضمنت الحقوق، التي دافعت عنها، بعضا يتعلق برفاه المرأة (والاستحقاقات وثيقة الصلة مباشرة بدعم الرفاه)، علاوة على حقوق تهدف أساسا إلى تأكيد الفعالية الحرة للمرأة.

وتتجلى جميع هذه الموضوعات واضحة في جدول أعمال الحركات النسائية اليوم. بيد أن من الإنصاف القول ـ حسبما أعتقد ـ أن جوانب الفعالية بدأت تحظى ببعض الاهتمام أخيرا على عكس السابق، حيث تركز الاهتمام على جوانب الرفاه. والمعروف أن المهام التي واجهت هذه الحركات حتى فترة غير بعيدة، تضمنت العمل أولا وأساسا من أجل إنجاز معاملة أفضل للمرأة ـ في صورة صفقة عادلة ومتعادلة. وانصب الاهتمام أساسا على رفاه المرأة. وكانت الخطة تعبيرا عن تصحيح للأوضاع مطلوب بإلحاح، بيد أن

«إن العمل خارج البيت، غالبا ما يكون مفيدا «تعليميا» من حيث معايشة المرأة للعالم خارج حدود البيت ومن ثم تكون فعاليتها أقوى تأثيرا»

المؤلف

الأهداف، مع هذا، تطورت واتسع نطاقها تدريجيا مع الاهتمام بالدعوة من أجل «الرفاه» إلى تجسيد وتأكيد دور فعالية المرأة. ولم تعد النساء مجرد متلقيات سلبيات لعون يعزز الرفاه، بل بدأن يأخذن في عين المرأة والرجل أكثر فأكثر صورة عناصر فعالة نشطة في مجال الدعوة للتغيير: قوى دينامية داعمة للتحولات الاجتماعية التي يمكن أن تغير حياة كل من المرأة والرجل [١].

الفعالية والرفاه

يحدث أحيانا أن تخفى عن الأعين طبيعة هذا التحول في التركيز والتأكيد بسبب التداخل بين النهجين. إن الفعالية النشطة للمرأة لا يمكنها ـ بأي طريقة جادة ـ أن تغفل الضرورة الملحة لتصويب الكثير من مظاهر عدم المساواة التي تفسد رفاه المرأة وتخضعها لمعاملة غير متكافئة. ولهذا يتعين أن يعنى دور الفعالية كثيرا برفاه المرأة أيضا. وإذا تناولنا الموضوع من الطرف الآخر نجد بالمثل أن أي محاولة عملية لتعزيز رفاه المرأة لا يسعها إلا أن تعتمد على فعالية المرأة ذاتها لإحداث هذا التغيير. لهذا فإن مظهر الرفاه ومظهر الفعالية للحركات النسائية بينهما بالحتم تقاطع موضوعي. ومع هذا لا يمكن إلا أن يكونا مختلفين من حيث المستوى الأساسي مادام دور الشخص كعنصر فاعل، متميزا أساسا (وليس مستقلا عن دور الشخص ذاته «كمريض» أي موضوع للعلاج [٢]. وإن حقيقة أن يرى العنصر الفاعل نفسه كموضوع للعلاج لا تغير الشروط الإضافية والمسؤوليات المقترنة بالضرورة بفعالية الشخص.

إننا إذ نرى الأفراد كيانات لها خبرتها وتعيش حالة من الرفاه فإن هذا يمثل اعترافا مهما. ولكن أن نقف عند هذا الحد فإننا نصل إلى رؤية مقيدة ومحدودة لحقيقة الذاتية الشخصية للمرأة. ولهذا فإن فهم دور الفعالية يمثل ركنا محوريا للاعتراف بالناس كأشخاص مسؤولين: ليس فقط هل نحن أصحاء أم مرضى، بل أيضا ... هل نعمل أم نرفض العمل، ويمكن أن نختار أن نعمل بهذه الطريقة دون غيرها. وهكذا يتعين علينا نساء ورجالا أن نضطلع بمسؤولية إنجاز أو عدم إنجاز الأشياء. إذ ثمة فارق بين الاثنين وعلينا أن ندرك هذا الفارق. وعلى الرغم من أن هذا الاعتراف الأول بسيط من حيث المبدأ. إلا أنه يمكن أن ينطوي على آثار ونتائج كثيرة من حيث التحليل الاجتماعي والنشاط العملي.

وهكذا يمثل تغيير محور اهتمام الحركات النسائية إضافة حاسمة إلى الاهتمامات السابقة، وليست رفضا لتلك الاهتمامات. وطبيعي أن التركيز في السابق على رفاه المرأة، أو إن شئت الدقة على «شقاء المرأة» لم يكن عملا أخرق بغير هدف. إن مظاهر الحرمان النسبية في رفاه المرأة كانت، ولا تزال، حاضرة يقينا في العالم الذي نعيش فيه، وواضحة الأهمية بالنسبة للعدالة الاجتماعية بما في ذلك العدالة للمرأة. مثال ذلك، أن هناك شواهد كثيرة تطابق النقيض البيولوجي (المتولد اجتماعيا) لزيادة الوفيات من الإناث في آسيا وشمال أفريقيا والأعداد المهولة من «الفاقد النسائي» ـ والفاقد هنا بمعنى المفقود أو من هو في عداد الموتى نتيجة الانحياز الجنوسي أو التمييز بين الجنسين في توزيع الرعاية الصحية وغيرها من ضروريات الحياة (يمكن الاطلاع في هذا الشأن على مقال لي بعنوان «الفاقد النسائي» (Missing Women) نشر في «British Medical Journal»، مارس ١٩٩٢ [٣]. وهذه مشكلة لا مراء في أهميتها لرفاه المرأة ولفهم معاملة المرأة معاملة «دون التكافؤ». وهناك مؤشرات كثيرة عن احتياجات ثقافية للمرأة مهملة في كل أنحاء العالم. وثمة أسباب رائعة تحدونا إلى إبراز هذه الحرمانات في الضوء، وإلى أن نضع مطلب القضاء على هذه المظالم باعتباره مطلبا ملحا وأكيدا ضمن جدول الأعمال.

ولكن القضية أيضا أن الدور المحدود والمقيد للفعالية النشطة للمرأة يضر ضررا بليغا بحياة جميع الناس ـ الرجال والنساء، الأطفال والكبار على السواء. وإذا كانت هناك الأسباب الملحة التي تدعونا إلى ألا نتوانى في الاهتمام برفاه المرأة وشقائها، وإلى أن نواصل الاهتمام بمظاهر معاناة وحرمان المرأة، هناك أيضا ضرورة ملحة وأساسية، خاصة في وقتنا هذا تدعونا إلى أن نلتزم نهجا فاعلا ونشطا إزاء جدول أعمال المرأة.

ولعل أقوى حجة مباشرة للتركيز على فعالية المرأة هي بالتحديد الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الفعالية من أجل القضاء على المظالم التي تحد من رفاه المرأة. وجدير بالذكر أن النشاط التجريبي خلال السنوات الأخيرة أبرز بوضوح لا مزيد عليه، كيف أن رفاه المرأة تؤثر فيه، بقوة، متغيرات من مثل قدرة المرأة على اكتساب دخل مستقل، وعلى توفير عمل خارج المنزل، وأن تتوافر لها حقوق ملكية خاصة، وأن تعرف القراءة والكتابة، وأن تكون مشاركا

متعلما في اتخاذ القرارات داخل وخارج الأسرة. وأكثر من هذا أن الوضع المتدني للمرأة من حيث البقاء آخذ في التلاشي إذا ما قورن بوضع الرجال في البلدان النامية ـ وربما ينتفي تماما ـ مع التقدم الحاصل في جوانب الفعالية المشار إليها [٤].

وإن هذه الجوانب المختلفة (قدرة المرأة على اكتساب الرزق، ودورها الاقتصادي خارج الأسرة، ومحو الأمية والتعلم وحقوق الملكية وغير ذلك) قد تبدو لأول وهلة أمورا مختلفة ومتباينة. ولكن الشيء المشترك بينها جميعا هو مساهمتها الإيجابية في تعزيز وتقوية صوت المرأة ودورها الفعال ـ من خلال الاستقلال والتمكين. مثال ذلك أن عمل المرأة خارج البيت وتحصيل دخل مستقل يكون له أثره الواضح على دعم الوضع الاجتماعي للمرأة داخل البيت وفي المجتمع. وهنا تكون مساهمتها في رخاء الأسرة أكثر وضوحا وتكون لها هي الأخرى كلمتها لأنها أقل تبعية واعتمادا على غيرها. علاوة على هذا فإن العمل خارج البيت، غالبا ما يكون مفيدا «تعليميا» من حيث معايشة المرأة للعالم خارج حدود البيت، ومن ثم تكون فعاليتها أقوى تأثيرا. ويعزز تعليم المرأة بالمثل دورها الفاعل فضلا عن أنها تصبح أغنى معلومات وأكثر مهارة. كذلك امتلاك المرأة للممتلكات يجعلها أقوى فعالية في اتخاذ القرارات الأسرية.

إن المتغيرات المتنوعة التي تحددت في الدراسة لها دور موحد من حيث تمكين المرأة. ويتعين ربط هذا الدور باعترافنا بأن قوة المرأة ـ استقلالها الاقتصادي وتحررها الاجتماعي ـ يمكن أن تكون لها آثار بعيدة المدى على القوى وعلى المبادئ المنظمة التي تحكم التقسيمات داخل الأسرة وفي المجتمع ككل. ويمكن بخاصة أن تؤثر فيما هو مقبول ضمنا باعتباره استحقاقات المرأة [٥].

الصراع التعاوني

لكي نفهم العملية لنا أن نبدأ بالإشارة إلى أن النساء والرجال لهما معا مصالح متطابقة ومتصارعة تؤثر في حياة الأسرة. ولهذا نرى أن اتخاذ القرار داخل الأسرة أميل إلى أن يأخذ صورة السعي حثيثا للتعاون، مع حل متفق عليه ـ عادة ضمنا ـ إزاء الجوانب المتصارعة. ومثل هذا الصراع التعاوني يعتبر نسخة مميزة للكثير من العلاقات الجماعية. ولهذا فإن تحليل الصراعات التعاونية من شأنه أن يهيئ لنا وسيلة مفيدة لفهم المؤثرات التي تؤثر في «دور» المرأة داخل

تقسيمات الأسرة. وثمة مكاسب يجنيها الطرفان عن طريق الالتزام بأنماط السلوك المتفق عليه ضمنا. ولكن هناك الكثير من الاتفاقات البديلة الممكنة ـ بعضها أكثر ملاءمة لطرف دون الآخر ـ وإن اختيار واحد من بين البدائل الممكنة لهذه التدابير التعاونية يفضي إلى توزيع محدد للمنافع المشتركة (٦).

وإن الصراعات بين المصالح المتفاوتة للأطراف المختلفين داخل الأسرة يجري حسمها تأسيسا على أنماط سلوكية متفق عليها ضمنا، والتي يمكن أو لا يمكن أن تكون متساوية بصورة متميزة. وإن طبيعة حياة الأسرة ـ المشاركة في بيت وبناء حياة مشتركة ـ تستلزم عدم إبراز وتأكيد عناصر الصراع صراحة (لأن اطراد الصراع يبدو علامة على إخفاق الوحدة)، ويحدث أحيانا أن تعجز المرأة حتى عن أن تقيم بوضوح مدى حرمانها النسبي. كذلك فإن تصور من الذي يعمل وكم ما ينجزه من عمل إنتاجي، أو من الذي «يسهم» وكم قدر إسهاماته لضمان رخاء الأسرة، يمكن أن يكون عاملا شديد التأثير على الرغم من أن «النظرية» الأساس فيما يتعلق بكيفية وكم «الإسهامات» و«الإنتاجية» يجري تقييمها ولكن نادرا ما تجري مناقشتها صراحة.

تصورات عن الاستحقاق

تصور الإسهامات الفردية والاستحقاقات الملائمة للنساء والرجال له دور رئيسي في تقسيم منافع الأسرة المشتركة بين الرجال والنساء (٧). ونتيجة لذلك فإن الظروف المؤثرة في تصور هذه الإسهامات والاستحقاقات الملائمة (من مثل قدرة المرأة على اكتساب دخل مستقل وقدرتها على العمل خارج البيت أو على التعلم أو امتلاك ممتلكات خاصة بها) يمكن أن يكون لها دور حاسم في هذه التقسيمات. ولهذا فإن تأكيد وتوطيد مزيد من تمكين واستقلالية فعالية المرأة يتضمن تصحيح المظالم التي تفسد حياة ورفاه المرأة مقابل الرجل. إن الحياة التي تنقذها المرأة ـ بفضل مزيد من الفعالية ـ لابد، يقينا، أن تشمل حياتها هي أيضا (٨).

بيد أن هذا ليس كل القصة. إذ هناك حياة لأشخاص آخرين، لرجال وأطفال، تدخل ضمن هذه العملية. ذلك أن حياة الأطفال تتأثر بهذا الوضع داخل الأسرة حيث توجد دلائل قوية تؤكد أن تمكين المرأة داخل الأسرة يمكن أن يحد كثيرا من وفيات الأطفال. وإذا تجاوزنا حدود الأسرة نجد أن فعالية

المرأة وكلمتها النابعة من مناخ التعليم والعمل، يمكن بدورهما أن يؤثرا في طبيعة الحوار العام بشأن الكثير من الموضوعات الاجتماعية المتباينة بما في ذلك معدلات الخصوبة المقبولة (سواء داخل الأسرة الخاصة بالمرأة وخارجها) والأولويات البيئية.

وثمة مشكلة مهمة أيضا تتعلق بتقسيم الغذاء والرعاية الصحية وغير ذلك من تدابير داخل الأسرة. إن قدرا كبيرا رهن كيفية استخدام الأسرة لوسائلها الاقتصادية للوفاء بحاجات مختلف أعضاء الأسرة: الرجال والنساء والبنات والأولاد والأطفال والكبار والشيوخ والشباب [٩].

وجدير بالملاحظة أن ترتيبات المشاركة والاقتسام داخل الأسرة تحددها إلى مدى بعيد تقاليد مستقرة، وإن تأثرت أيضا بعوامل أخرى مثل الدور الاقتصادي للمرأة وتمكينها علاوة على منظومة القيم السائدة في المجتمع [١٠]. وطبيعي أن تعليم المرأة وتمكين الأنثى وتمتعها بحق الملكية لها دور مهم في تطوير منظومة القيم والتقاليد الخاصة بالتقسيم داخل الأسرة. ويمكن أن تكون هذه «القسمات الاجتماعية» حاسمة للغاية بالنسبة إلى الأنصبة والحظوظ الاقتصادية (من مثل الرفاه والحرية) الخاصة لمختلف أبناء الأسرة [١١].

وهذه العلاقة جديرة بأن نوليها مزيدا من الاهتمام في سياق الفكرة العامة لهذا الكتاب. إن أفضل وسيلة لفهم المجاعات، كما سبق أن ذكرنا، في ضوء خسارة الاستحقاق. انخفاض حاد في الحرية الموضوعية لشراء الغذاء. إذ ربما يفضي هذا إلى انهيار في كمية الغذاء الذي يمكن أن تشتريه الأسرة وتستهلكه. ويمكن أن تكون مشكلات التوزيع داخل الأسرة مشكلات خطيرة حتى في أثناء ظروف المجاعة بيد أنها حاسمة بوجه خاص في تحديد الحالة العامة ونقص الغذاء والجوع بين مختلف أفراد الأسرة حين يكون الفقر مزمنا. وهي حالة «عادية» في كثير من المجتمعات. والجدير ذكره أنه في حالة اطراد مظهر عدم المساواة في تقسيم الغذاء ـ وربما أيضا بالنسبة إلى الصحة العامة ـ هنا تتجلى ظاهرة عدم المساواة بين الجنسين في صورة أكثر سفورا واستمرارية داخل المجتمعات الفقيرة المؤمنة بالتحيز ضد الأنثى.

ويتأثر هذا الانحياز ضد الأنثى بالوضع الاجتماعي والسلطة الاقتصادية للمرأة بعامة. وترتبط هيمنة الرجل النسبية بعدد من العوامل نذكر منها وضعه باعتباره «من يكسب قوت الأسرة» ومن ثم تفرض سلطته الاقتصادية

احترامه من داخل الأسرة [١٢]. ويكشف الوجه الآخر للعملة عن دلائل قوية تؤكد أن المرأة حين تكتسب دخلا من خارج البيت فإن هذا يعزز الوضع النسبي لها حتى فيما يتعلق بتوزيع احتياجات البيت.

وإذا كانت المرأة تعمل ساعات طوالا خارج البيت إلا أن عملها هذا لا يدر دخلا أو مكافأة، ولهذا فإن مصيره الإهمال غالبا عند حساب إسهامات كل من الرجل والمرأة في تحقيق الرخاء المشترك للأسرة [١٣]. ولكن حين يكون عملها خارج البيت وتكتسب أجرا فإن مساهمتها في رخاء الأسرة تغدو واضحة للعيان. كذلك تكون كلمتها مسموعة أكثر لأنها باتت أقل اعتمادا على الآخرين. ويبدو واضحا أيضا أن المكانة العالية للمرأة تؤثر في الأفكار المتعلقة بحقوق الطفلة الأنثى. ولهذا فإن حرية المرأة في التماس وشغل وظيفة خارج البيت، يمكن أن تسهم في الحد من الحرمان النسبي ـ والمطلق ـ للمرأة. ويبدو أن الحرية في مجال ما (في أن يكون من حقها العمل خارج البيت) تساعد على ترسيخ الحرية في المجالات الأخرى (تعزيز التحرر من الجوع والمرض والحرمان النسبي).

وهناك أيضا دلائل قوية على أن معدلات الخصوبة تتجه إلى الانخفاض كلما زاد مستوى تمكين المرأة. ولا غرابة في هذا حيث إن حياة المرأة الشابة هي التي يتهددها خطر الحمل المتكرر وعبء تربية الأطفال. وإن كل ما من شأنه أن يعزز سلطة المرأة في اتخاذ القرار، ويزيد من الاهتمام بمصالحها، يفضي بعامة إلى الحيلولة دون تكرار الحمل إلى ما فوق الطاقة. مثال ذلك تلك الدراسة المقارنة التي شملت ما يقرب من ثلاثمائة مقاطعة في الهند. وكشفت هذه الدراسة عن أن تعليم المرأة وعمالتها أهم عاملين يؤثران في خفض معدلات الخصوبة [١٤]. إن العوامل المؤثرة التي تساعد على تحرر المرأة (بما في ذلك معرفة القراءة والكتابة والعمالة) تحدث فارقا كبيرا في معدلات الخصوبة. وسوف أعود إلى هذه النقطة ثانية في سياق تقييمي لطبيعة وحدة «المشكلة السكانية في العالم». إن المشكلات العامة المتعلقة بازدحام البيئة بالسكان، وهي مشكلة يعانيها الرجال والنساء، وثيقة الصلة بحرية المرأة وتحررها من الحمل المستمر وتنشئة الأطفال دون انقطاع، ذلك الداء الذي يهدد حياة النساء الشابات في كثير من مجتمعات العالم النامي.

بقاء الطفل وفعالية المرأة

تؤكد دلائل كثيرة على أن تعليم المرأة أو محو أميتها يفضي إلى خفض معدلات الوفيات بين الأطفال. ويتحقق هذا من خلال قنوات كثيرة لعل أكثرها مباشرة ما توليه الأمهات من اهتمام لرفاه أطفالها، والفرص المتاحة للأمهات حين يحترم المجتمع دورها كعنصر فاعل وتحظى بعوامل التمكين لتكون عاملا مؤثرا في قرارات الأسرة في هذا الاتجاه. ويبدو بالمثل أن تمكين المرأة يؤثر تأثيرا قويا في خفض ظاهرة الانحياز الجنوسي أو التمييز بين الجنسين من حيث فرص البقاء (التي تظهر بخاصة ضد صغار البنات).

إن البلدان التي تسودها ظاهرة الانحياز الجنوسي ـ الهند وباكستان وبنجلاديش والصين وإيران وبلدان غرب آسيا، وبلدان شمال أفريقيا وغيرها ـ ترتفع فيها غالبا وفيات الإناث من الرضع والأطفال على عكس الحال في أوروبا أو أمريكا أو أفريقيا جنوب الصحراء حيث إناث الأطفال يحظين بميزة بقاء واضحة. إن معدلات وفيات الذكور والإناث في الهند من أعمار صفر ـ ٤ تكاد تكون متقاربة من حيث المتوسط للبلد في مجموعه. ولكن نلحظ وجها شديد السلبية ثابتا بالنسبة إلى النساء في المناطق التي تسودها تقاليد التمييز بين الجنسين، ومنها غالبية الولايات في شمال الهند [١٥].

وجدير الإشارة هنا إلى دراسة من أهم الدراسات عن هذه القضايا نجدها معروضة في مساهمة إحصائية مهمة شارك في إعدادها كل من مامتا مورتي وآن كاترين جويو وجين دريز. وتتناول بيانات مستقاة من ٢٩٦ مقاطعة في الهند تضمنها التعداد السكاني للهند عام ١٩٨١ [١٦]. وتبعتها دراسات تكميلية أعدتها كل من مامتا مورتي وجين دريز وتتناول آخر الشواهد خاصة التعداد السكاني لعام ١٩٩١ والذي يؤكد بعامة الاكتشافات المبنية على أساس التعداد السكاني لعام ١٩٨١ [١٧].

وفحصت هذه الدراسات طائفة من العلاقات السببية والمتداخلة وتشتمل المتغيرات موضوع الدراسة والتفسير معدلات الخصوبة ونسب وفيات الأطفال وكذلك الأضرار التي تلحق بالإناث من حيث بقاء الأطفال (وتعكس نسبة وفيات الإناث إلى الذكور خلال الفترة العمرية صفر ـ ٤). في ضوء مقارنات بين المقاطعات. وترتبط هذه المتغيرات بعدد من المتغيرات الأخرى على مستوى المقاطعة متضمنة احتمالات التفسير مثل نسب معرفة القراءة والكتابة

بين الإناث، ومشاركة الإناث في قوة العمل، وتوفر المرافق الطبية ونسبة المحرومين اجتماعيا من الامتيازات من بين السكان (من يعتبرهم المجتمع بمنزلة طوائف وقبائل) [١٨].

ما الأثر الذي نتوقعه على بقاء الأطفال ووفياتهم في ضوء المتغيرات التي يمكن أن تكون وثيقة الصلة بفعالية المرأة، وهي ـ في هذه الحالة ـ مشاركة المرأة في قوة العمل ومعرفتها القراءة والكتابة وكذا تعليمها؟ طبيعي أن نتوقع أن تكون الرابطة إيجابية تماما حين تعرف المرأة القراءة والكتابة أو تتعلم. وهذا ما أكدته الدراسة بقوة.

ولكن في حالة مشاركة المرأة في قوة العمل فقد اتجهت الدراسات التحليلية الاجتماعية والاقتصادية إلى تحديد عوامل مؤثرة في اتجاهات مختلفة.

أولا، انخراط المرأة في عمل مربح يدر عائدا له نتائج إيجابية كثيرة على دور المرأة كعنصر فاعل والذي يشتمل على مزيد من الاهتمام برعاية الطفل، ومزيد من القدرة على إعطاء الأولوية لرعاية الطفل في القرارات المشتركة للأسرة. ثانيا، نظرا إلى أن الرجال يبدون قدرا كبيرا من الإحجام عن المشاركة في الأعمال الروتينية المنزلية، فإنه سيكون عسيرا على المرأة الوفاء برغبة الأسرة المتزايدة في إعطاء الأولوية لرعاية الطفل، حيث إن المرأة تكون رازحة تحت وطأة أعمال البيت علاوة على عملها خارج البيت، أو هكذا تكون المحصلة النهائية في الاتجاه الآخر. والملاحظ أن دراسة مورتي والآخرين لتحليل البيانات الهندية على مستوى المقاطعات لم تقدم أي نمط مهم ومحدد عن الرابطة بين عمل المرأة في الخارج وبقاء الأطفال [١٩].

وتبين في المقابل أن معرفة الأنثى للقراءة والكتابة لها تأثير مهم إحصائيا وواضح الدلالة في خفض نسبة وفيات من هم دون الخامسة من العمر حتى بعد المقابلة بمحو أمية الرجل. ويتسق هذا تماما مع البراهين المتزايدة التي تؤكد العلاقة الوثيقة بين محو أمية الإناث وبقاء الأطفال في كثير من بلدان العالم، خاصة في المقارنات بين البلدان [٢٠].

وهناك قضية أخرى تتعلق بالانحياز الجنوسي (التمييز بين الجنسين) في بقاء الأطفال (مقابل إجمالي الأطفال). واتضح بالنسبة إلى هذه المتغيرات معدل مشاركة الأنثى في قوة العمل ونسبة معرفة القراءة والكتابة لهما معا آثار قوية جدا لتحسين الأضرار التي تحيق بالأنثى من حيث بقاء الأطفال. إذ تبين

أن ارتفاع مستويات محو أمية الأنثى ومشاركتها في القوة العاملة يقترنان على نحو وثيق بانخفاض مستوى الأضرار النسبية للأنثى فيما يتعلق ببقاء الأطفال. ونجد في المقابل أن المتغيرات ذات الصلة بالمستوى العام للتنمية والتحديث ليس لها آثار إحصائية مهمة أو أنها لا تفيد، حتى يمكن لنا أن نقول إن التحديث (إذا لم يقترن بتمكين المرأة) يمكن أن يقوي، لا أن يُضعِف، الانحياز الجنوسي بالنسبة إلى الأطفال. ويصدق هذا في أمور من بينها التوسع الحضري ومحو أمية الذكور وتوافر المرافق الطبية ومستوى الفقر (حيث مستويات الفقر المرتفعة مقترنة بارتفاع معدلات الإناث ـ الذكور بين الفقراء). وتبين حتى الآن أن ثمة رابطة إيجابية قائمة في الهند بين مستوى التنمية وانخفاض الانحياز الجنوسي في مجال البقاء. ويبدو أن هذا يتحقق أساسا بفضل متغيرات ترتبط مباشرة بفعالية المرأة مثل محو أمية المرأة ومشاركة الأنثى في قوة العمل.

وحري بنا أن نضيف تعليقا آخر بشأن تعزيز فعالية المرأة عن طريق مزيد من تعليم الأنثى. تشير تحليلات مورتي وجويو ودريز إلى أن محو أمية الأنثى له من الناحية الكمية أثر كبير جدا في وفيات الأطفال. إنه عامل قوي جدا كمؤثر يؤدي إلى خفض وفيات الأطفال، وهو في هذا الصدد أقوى كثيرا من المتغيرات الأخرى التي تعمل في الاتجاه نفسه. مثال ذلك أنه إذا ظلت المتغيرات الأخرى ثابتة فإن مجرد زيادة نسبة معرفة القراءة والكتابة بين الإناث، لنفترض من ٢٢ بالمائة (وهذا هو الرقم الفعلي في الهند عام ١٩٨١م) إلى ٧٥ بالمائة فإن هذا يؤدي إلى خفض القيمة المتوقعة للوفيات للذكور والإناث معا ممن هم دون الخامسة من العمر من ١٥٦ في الألف (مرة أخرى هذا هو الرقم الفعلي عام ١٩٨١م) إلى ١١٠ في الألف.

والملاحظ أن التأثير القوي لمحو أمية الأنثى يكشف عن وجوه اختلاف واضحة إزاء الأدوار غير الفاعلة نسبيا لمظاهر أخرى مثل محو أمية الذكور أو خفض الفقر العام كأداتين لخفض وفيات الأطفال. إذ تبين أن زيادة محو أمية الذكور إلى أكثر من المدى نفسه (أي من ٢٢ إلى ٧٥ بالمائة) تؤدي فقط إلى خفض الوفيات للأطفال دون الخامسة من ١٦٩ في الألف إلى ١٤١ في الألف. وتبين أيضا أن خفض ٥٠ بالمائة من احتمالات حدوث الفقر (من المستوى الفعلي لعام ١٩٨١) يؤدي فقط إلى خفض القيمة المتوقعة لوفيات دون الخامسة من ١٥٦ في الألف إلى ١٥٣ في الألف.

وهنا، وللمرة الثانية، تبدو الرسالة كالآتي: إن بعض المتغيرات ذات الصلة بفعالية المرأة (وهي هنا محو أمية الإناث) غالبا ما يكون لها دور أهم كثيرا للنهوض ودعم الرفاه الاجتماعي (خاصة بقاء الأطفال) من متغيرات أخرى ذات صلة بالمستوى العام للوفرة في المجتمع. وهذه اكتشافات ذات دلالات عملية مهمة [٢١]. ويمكن التأثير في كلا النمطين من المتغيرات عن طريق العمل الاجتماعي النشط وإن كان كل منهما يستلزم صيغا مختلفة من التدخل العام.

الفعالية والتحرير وخفض الخصوبة

كذلك يعتبر دور المرأة كعنصر فاعل مهم أيضا لخفض معدلات الخصوبة. إن النتائج الضارة لارتفاع معدلات المواليد تنطوي على إنكار للحريات الموضوعية ـ من خلال الإصرار على اطراد الحمل وتربية الأطفال ـ وهو إنكار مفروض تقليديا على المرأة الآسيوية والأفريقية. ونتيجة لهذا نجد رابطة وثيقة بين رفاه المرأة وفعاليتها من أجل إحداث تغيير في نمط الخصوبة. ولهذا ليس لنا أن ندهش حين نعرف أن حالات خفض معدلات المواليد أعقبت في الغالب تعزيز مكانة المرأة وسلطتها.

وتنعكس هذه الروابط في التباينات الظاهرة بين المقاطعات من حيث إجمالي معدل الخصوبة في الهند. وإذا استعرضنا جميع المتغيرات الواردة في الدراسة التحليلية لكل من مورتي وجويو ودريز نجد أن المتغيرات الوحيدة التي لها نتيجة مهمة إحصائيا بشأن الخصوبة هي معرفة الإناث للقراءة والكتابة ومشاركتهن ضمن قوة العمل. ونعود لنقول إن أهمية فعالية المرأة تظهر قوية في هذه الدراسة التحليلية خاصة عند مقارنتها بالآثار الأضعف لمتغيرات ذات صلة بالتقدم الاقتصادي العام.

ويظهر الترابط السلبي بين محو أمية الأنثى والخصوبة أمرا مؤكدا تجريبيا في مجمل الصورة [٢٢]. وتأكدت ملاحظة هذه الروابط على نطاق واسع في أقطار أخرى أيضا ومن ثم لا غرابة إذ تظهر في الهند كذلك. إن عزوف المرأة المتعلمة عن أن تكون مغلولة اليد باستمرار من أجل رعاية وتربية الأطفال، له دور مهم في إحداث هذا التغيير. ويساعد التعليم أيضا على توسيع أفق الرؤية كما يساعد على مستوى شؤون الدنيا على نشر المعارف

الخاصة بتنظيم الأسرة. وطبيعي أن تنزع المرأة المتعلمة إلى أن تتمتع بحرية أكبر في ممارستها لفعاليتها عند اتخاذ قرارات أسرية في أمور من بينها الخصوبة والوضع.

وجدير بنا هنا الاهتمام بحالة أكثر ولايات الهند تقدما وأعني بها ولاية كيرالا نظرا إلى ما أحرزته من نجاح مميز في خفض معدلات الخصوبة استنادا إلى فعالية المرأة. إذ بينما لا يزال إجمالي نسبة الخصوبة في كل الهند أعلى من ٣,٠ فإن هذه النسبة في كيرالا الآن آخذة في الانخفاض كثيرا إلى ما دون «مستوى الاستبدال» (حوالي ٢,٠ أي حوالي طفلين لكل زوجين)، إذ بلغت ١,٧ وهي نسبة أقل كثيرا من نظيرتها في الصين وهي ١,٩. ولقد كان لارتفاع مستوى تعلم المرأة في كيرالا أثر كبير في إحداث خفض واضح في معدل المواليد. وحيث إن فعالية الأنثى ومحو أميتها لهما أهمية أيضا في خفض نسب الوفيات، فإن هذا طريق آخر غير مباشر يمكن أن تساعد من خلاله فعالية المرأة لخفض نسب المواليد. وثمة دلائل على أن خفض نسب الوفيات، خاصة وفيات الأطفال، يسهم في خفض معدلات الخصوبة. وتميزت كيرالا أيضا بعدد من القسمات الأخرى المتعلقة بتمكين وفعالية المرأة من بينها الإقرار على نطاق واسع بحقوق الملكية للمرأة والتي يحظى بها قطاع واسع ومؤثر في المجتمع [٢٣]. ولا تزال هناك فرصة في كتابنا هذا لمزيد من سبر غور هذه الروابط بالإضافة إلى كشف ارتباطات سببية أخرى محتملة.

دور المرأة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا

شواهد كثيرة تؤكد أن المرأة ـ حين تهيأ لها الفرص التي يستأثر بها الرجل ـ لن تكون أقل نجاحا في الاستفادة من هذه التسهيلات، التي زعم الرجال أنها حكر عليهم على مدى القرون. وحدث أن شغلت المرأة أعلى المناصب السياسية في كثير من البلدان النامية ولكن فقط في ظروف خاصة ـ تتعلق غالبا بوفاة زوج أو أب له قوة أو سلطان ـ وإذا كان التاريخ الحديث ـ عن دور المرأة في شغل مناصب القمة والقيادة ـ يعترف بما أنجزته في سريلانكا أو الهند أو بنجلاديش أو باكستان أو الفلبين أو بورما أو إندونيسيا إلا أنه لا تزال بنا حاجة إلى أن نولي اهتماما أكبر للدور الذي يمكن أن تؤديه المرأة ـ إذا ما سنحت لها الفرصة ـ على المستويات المختلفة للأنشطة السياسية والمبادرات الاجتماعية [٢٤].

وإن أثر نشاطات المرأة في الحياة الاجتماعية يمكن أن يكون بالمثل واسع النطاق. ويحدث أحيانا أن تكون الأدوار معروفة جيدا أو متوقعة مقدما أو هي في سبيلها إلى ذلك (أثر تعليم المرأة في خفض معدلات الخصوبة والذي سبقت مناقشته يعتبر خير مثال في هذا الصدد). ولكن هناك أيضا روابط أخرى بحاجة إلى المزيد من البحث والتحليل. ويتناول أحد الفروض المهمة العلاقة بين نفوذ الرجل وشيوع جرائم العنف. وواقع الحال أن غالبية جرائم العنف في العالم يرتكبها الرجال، وهذه مسألة معروفة للجميع. ولكن هناك مؤثرات سببية محتملة لم تحظ بعد بالاهتمام اللازم.

وثمة اكتشاف إحصائي مهم في الهند يتعلق بالتباينات الواسعة فيما بين المقاطعات والتي تكشف عن علاقة قوية وغاية في الأهمية إحصائيا بين نسبة الإناث ـ الذكور في السكان وندرة جرائم العنف. ولحظ باحثون كثيرون الرابطة العكسية بين معدل جرائم القتل ونسب الإناث ـ الذكور بين السكان. وتوجد تفسيرات بديلة لما تشتمل عليه من عمليات سببية [٢٥]. بحث البعض عن تفسيرات سببية تمتد من حدوث جرائم العنف لتربطها بالإغراق في تفضيل الأبناء (إذ يكون مهيأ أكثر للتصدي لمجتمع يتسم بالعنف) بينما أرجع البعض الظاهرة إلى غلبة وجود المرأة (أقل ميلا إلى العنف) مما يفضي إلى انخفاض معدل الجريمة [٢٦]. ويمكن أن نجد عاملا ثالثا يربط كليهما بجريمة العنف والهيمنة الذكورية في نسبة الجنس. وهنا قضايا كثيرة بحاجة إلى فرز، ولكن أهمية الجنوسة (التمييز الثقافي الاجتماعي بين الجنسين) وأثر فعالية المرأة مقابل الرجل يتعذر إغفالها بموجب أي تفسيرات بديلة.

وإذا انتقلنا الآن إلى الأنشطة الاقتصادية نلحظ أن مشاركة المرأة يمكن أن تحدث فارقا كبيرا. إن عدم مشاركتها هو أحد أسباب الانخفاض النسبي في إمكان وصولها إلى الموارد الاقتصادية. والملاحظ أن ملكية الأرض ورأس المال في البلدان النامية تتجه إلى الانحياز الشديد لصالح الذكور من أفراد العائلة. إذ كم هو عسير على المرأة أن تبدأ مشروع أعمال حتى إن كان حجمه شديد التواضع، وذلك بسبب افتقارها إلى الموارد اللازمة.

ومع هذا نجد دلائل كثيرة جدا على أن التنظيمات الاجتماعية كلما انطلقت من الممارسة المعيارية التي تحبذ ملكية الذكر فإن المرأة يمكنها أن تحقق نجاحا كبيرا حين تكون لها السيطرة على مشروع الأعمال أو المبادرة

الاقتصادية. وواضح أيضا أن ناتج مشاركة المرأة لا يقتصر فقط على توليد دخل للمرأة بل يحقق كذلك منافع اجتماعية هي نتاج تعزيز مكانة المرأة واستقلالها (بما في ذلك خفض نسبة الوفيات ونسبة الخصوبة). ولهذا فإن مشاركة المرأة اقتصاديا هو مكافأة جديرة بها (وما يقترن بها من خفض للانحياز الجنوسي في معاملة المرأة عند اتخاذ قرارات أسرية) وعامل قوي يؤثر في التغيير الاجتماعي بعامة.

وخير مثال هنا ذلك النجاح الملحوظ الذي أحرزه بنك جرامين في بنجلاديش. إن الحركة الخيالية للائتمان الصغير التي قادها محمد يونس استهدفت القضاء على الأضرار التي تعاني منها المرأة بسبب المعاملة التمييزية في سوق الائتمان الريفي وذلك ببذل جهد خاص يوفر الائتمان اللازم للمقترضات من النساء. وكانت النتيجة أن نسبة كبيرة جدا من النساء أصبحن عميلات لبنك جرامين. وسجل البنك نسبة عالية جدا من السداد (تقارب ٩٨ بالمائة). وهذا الوضع ليس مقطوع الصلة بطريقة استجابة النساء للفرص التي أتاحها لهن البنك وتوقعاتهن بضمان استمرار هذه التنظيمات [٢٧]. ونجد وصفا مماثلا آخر في بنجلاديش حين وضع بنك براك BRAC ـ تحت قيادة رائد حالم آخر وهو فضل حسن عابد ـ ثقته في مشاركة المرأة [٢٨]. والجدير ذكره أن هذه الحركات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها في بنجلاديش حققت نتائج إيجابية كثيرة ليست قاصرة على «الصفقات» التي حصلت عليها النساء، بل وأيضا وبفضل فعالية المرأة . إحداث تحولات كبيرة في المجتمع. مثال ذلك أن الانخفاض الحاد في معدل الخصوبة الذي شهدته بنجلاديش في السنوات الأخيرة يرتبط بوضوح بالتزايد المطرد في مشاركة المرأة في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية. علاوة على توافر الكثير من المرافق الخاصة بتنظيم الأسرة حتى داخل ريف بنجلاديش [٢٩].

مجال آخر يتفاوت فيه مستوى مشاركة المرأة في الشؤون الاقتصادية، وهو الأنشطة الزراعية ذات الصلة بملكية الأرض. لوحظ هنا أيضا أن الفرص الاقتصادية التي تهيأت للمرأة كان لها تأثير حاسم على تنشيط الاقتصاد والتنظيمات الاجتماعية ذات الصلة. والحقيقة، كما يقال أن ملكية المرأة لفدان واحد يمكن أن يؤثر كثيرا على مبادرة المرأة وعلى

انخراطها في نجاح المشروع مما يكون له نتائج بعيدة المدى على ميزان السلطة الاقتصادية والاجتماعية بين الرجل والمرأة [٣٠]. وتبرز للعيان قضايا مماثلة عند محاولة فهم دور المرأة في التطويرات البيئية خاصة ما يتعلق منها بالحفاظ على الموارد الطبيعية (مثل الأشجار) التي لها صلة وثيقة مميزة بحالة المرأة وعملها [٣١].

إن تمكين المرأة إحدى القضايا المحورية في عملية تنمية وتطوير بلدان كثيرة في عالم اليوم. وتتضمن العوامل ذات الصلة بتعلم المرأة ونمط الملكية الخاصة بها وفرصها للعمل وأنشطة سوق العمالة [٣٢]. وإذا تجاوزنا هذه المتغيرات «الكلاسيكية» نجد أن من بين هذه العوامل أيضا طبيعة تنظيمات العمالة واتجاهات الأسرة والمجتمع بالمعنى الواسع إزاء أنشطة المرأة الاقتصادية، والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تشجع أو تحول دون التغيير في هذه الاتجاهات [٣٣]. ونذكر هنا دراسة رائعة كتبتها نايلة كبير عن عمل المرأة البنجلاديشية ومشاركتها الاقتصادية في دهاكا ولندن. وتوضح هذه الدراسة أن اطراد أو انقطاع تنظيمات الماضي إنما تؤثر فيه بقوة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية العاملة في البيئة المحلية [٣٤]. إن الفعالية المتغيرة للمرأة هي إحدى الوسائط الكبرى للتغير الاقتصادي والاجتماعي، وإن تحديدها وكذا نتائجها المترتبة عليها أمر وثيق الصلة بالقسمات المحورية المميزة لعملية التنمية [٣٥].

ملاحظة ختامية

التركيز على دور فعالية المرأة له تأثيره المباشر في رفاه المرأة وإن تجاوز مداه هذا الحد. وحاولت في هذا الباب أن أستكشف التمييز ـ والعلاقات المتداخلة ـ بين الفعالية والرفاه. واستطردت لأوضح مدى وقوة فعالية المرأة خاصة في مجالين محددين: (١) في سبيل دعم بقاء الطفل، و(٢) في المساعدة على خفض معدلات الخصوبة. وجميع هذه القضايا لها أهمية من حيث التنمية تتجاوز حدود السعي من أجل رفاه الأنثى. على الرغم من أن رفاه الأنثى ـ كما رأينا ـ متضمن فيها على نحو مباشر وله دور وسيطي حاسم لتعزيز هذه الإنجازات العامة.

التنمية حرية

يصدق الشيء نفسه على مجالات أخرى كثيرة اقتصاديا وسياسيا وأنشطة اجتماعية تتباين من الائتمان الريفي والأنشطة الاقتصادية من ناحية، إلى الإثارة السياسية والحوارات الاجتماعية من ناحية أخرى [٣٦]. ويعتبر المدى الواسع لفعالية المرأة واحدا من المجالات التي أغفلتها كثيرا دراسات التنمية ومطلوب بإلحاح تصحيح الوضع. ولا أعتقد أن ثمة ما هو مهم اليوم في الاقتصاد السياسي للتنمية مثل الإقرار الملائم لمشاركة المرأة وقيادتها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهذا في حقيقة الأمر جانب حاسم في «التنمية باعتبارها حرية».



9 السكان والغذاء والحرية

العصر الراهن لا تعوزه الأحداث المروعة والمثيرة للاشمئزاز، ولكن استمرار حالة الجوع واسعة النطاق، في عالم يتوافر فيه قدر غير مسبوق من الرخاء، يعد من أسوأ تلك الأحداث. المجاعات تدهم الكثير من البلدان بقسوة، مثيرة «شراسة تفوق ضراوة الغضب عشر مرات، ورعبا كأنه الجحيم» (إذا استعرنا كلمات جون ميلتون). زد على هذا أن الجوع الشامل المتوطن يتسبب في بؤس عظيم ترزح تحته أنحاء كثيرة من العالم . يصيب بالوهن الملايين، ويقتل أعدادا غفيرة منهم بانتظام تثبته الإحصاءات. وإن ما يجعل هذا الجوع المستشري أكثر من مأساة أو تراجيديا هو طريقتنا في قبوله والتسامح معه وكأنه جزء من طبيعة العالم الحديث، وكأننا نعيش تراجيديا هي القدر ولا سبيل لاتقائها.

وسبق أن دفعت ضد الحكم على طبيعة وشراسة مشكلات الجوع ونقص الغذاء والمجاعات بالتركيز فقط على المنتج من الغذاء. ولكن يجب أن يكون المنتج من الغذاء عاملا

«إنه مع زيادة أعداد الناس بحيث يتجاوز عددهم وسائل إعاشتهم. سوف يترتب على هذا، إما نقص مطرد في السعادة وفي الناس. وهي حركة انتكاسية. وإما أن يحدث على الأقل نوع من التذبذب ما بين الخير والشر»

كوندورسيه

واحدا فقط من بين المتغيرات التي يمكنها، من بين أمور أخرى، أن تؤثر في مدى انتشار الجوع. وأكثر من هذا أن السعر الذي يمكن أن يشتري به المستهلكون الغذاء سوف يؤثر فيه حجم المنتج من الغذاء. علاوة على هذا فإننا حين نفكر في مشكلات الغذاء على مستوى الكوكب (وليس على المستوى المحلي القومي) لا نجد، كما هو واضح، أي فرصة للحصول على الغذاء عن طريق خارج «الاقتصاد». ولهذه الأسباب يشيع الخوف من أن نصيب الفرد من إنتاج الغذاء آخذ في التناقص في العالم، وهو خوف لا يمكن أن نرفضه دون تفكير أو تدبير.

هل هناك أزمة غذاء عالمي؟

ولكن هل لهذا الخوف ما يبرره؟ هل المنتج الغذائي العالمي يتناقص قياسا إلى تعداد السكان في العالم، وكأننا نرى «سباقا» بين الاثنين؟ إن الخوف من أن هذا بالتحديد هو ما يحدث، أو وشيك الوقوع، بدا راسخا على الرغم من عدم توافر دليل قوي نسبيا يؤكده. ونذكر على سبيل المثال أن مالتوس توقع قبل قرنين أن إنتاج الغذاء يخسر السباق، وأن كوارث مروعة ستحدث جراء اختلال التوازن في «التناسب بين الغذاء والزيادة الطبيعية للسكان». وكان مقتنعا تماما في عالمه، عالم أواخر القرن الثامن عشر، أن «الفترة التي يتجاوز فيها عدد الناس قدرة وسائلهم لتوفير مقومات الرزق حلت بنا من زمان» [(١)]. ولكن العالم زاد قرابة ستة أمثال ما كان عليه منذ أن نشر مالتوس كتابه الأول الشهير «مقال عن السكان» عام ١٧٩٨، ومع هذا فإن نصيب الفرد من إنتاج واستهلاك الغذاء أعلى كثيرا عما كان عليه أيام مالتوس. وحدث هذا مقترنا بزيادة غير مسبوقة بوجه عام في مستويات المعيشة.

بيد أن خطأ مالتوس الشديد في تشخيصه للزيادة السكانية المفترضة في عصره، وتكهنه بشأن النتائج المروعة المترتبة على النمو السكاني لا يعني أن جميع المخاوف المتعلقة بموضوع الزيادة السكانية لابد أنها ، وفي جميع الأزمان، خاطئة. ولكن ماذا عن الحاضر؟ هل إنتاج الغذاء في سبيله حقيقة لأن يخسر السباق مع النمو السكاني؟

يعرض الجدول (٩ـ ١) مؤشرات عن نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي (على أساس إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة) للعالم إجمالا ولبعض المناطق الرئيسية على أساس متوسطات ثلاث سنوات (تفاديا للوقوع في الخطأ نتيجة التقلبات السنوية). ويمثل متوسط الأعوام ١٩٧٩ ـ ١٩٨١ سنة الأساس (١٠٠) ـ وتمتد قيم المؤشر حتى عامي ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧. (وإضافة أرقام عام ١٩٩٨ لا تغير شيئا من الصورة الأساسية). والملاحظ أن الأمر ليس قاصرا على عدم وجود انخفاض حقيقي في نصيب الفرد من منتج الغذاء في العالم (وإنما العكس تماما)، بل إن أكبر الزيادات في نصيب الفرد موجودة في أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم الثالث (خاصة الصين والهند وبقية آسيا).

الجدول (٩ ـ ١) مؤشرات نصيب الفرد من إنتاج الغذاء حسب الأقاليم

الأقاليم	١٩٧٦/١٩٧٤	١٩٨١/١٩٧٩	١٩٨٦/١٩٨٤	١٩٩٦/١٩٩٤	١٩٩٧/١٩٩٦
العالم	٩٧,٤	١٠٠,٠	١٠٤,٤	١٠٨,٤	١١١,٠
أفريقيا	١٠٤,٩	١٠٠,٠	٩٥,٤	٩٨,٤	٩٦,٠
آسيا	٩٤,٧	١٠٠,٠	١١١,٦	١٣٨,٧	١٤٤,٣
الهند	٩٦,٥	١٠٠,٠	١١٠,٧	١٢٨,٧	١٣٠,٥
الصين	٩٠,١	١٠٠,٠	١٢٠,٧	١٧٧,٧	١٩٢,٣
أوروبا	٩٤,٧	١٠٠,٠	١٠٧,٢	١٠٢,٣	١٠٥,٠
شمال ووسط أمريكا	٩٠,١	١٠٠,٠	٩٩,١	٩٩,٤	١٠٠,٠
الولايات المتحدة	٨٩,٨	١٠٠,٠	٩٩,٣	١٠٢,٥	١٠٣,٩
أمريكا الجنوبية	٩٤,٠	١٠٠,٠	١٠٢,٨	١١٤,٠	١١٧,٢

ملاحظة: متوسط الأعوام ١٩٧٩ ـ ١٩٨١ هو الأساس، ومتوسطات الأعوام الثلاثة من كل ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦، ١٩٩٤ ـ ١٩٩٦، ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧ مصدرها الأمم المتحدة (١٩٩٥ـ ١٩٩٨) جدول ٤.

المصادر: الأمم المتحدة، منظمة الغذاء والزراعة «النشرة الإحصائية ربع السنوية، ١٩٩٥ و١٩٩٨؛ ومنظمة الغذاء والزراعة النشرة الشهرية للإحصاءات، أغسطس ١٩٨٤.

غير أن منتج أفريقيا من الغذاء انخفض (وسبق أن عقبت على هذا) كما أن تفشي الفقر في أفريقيا يضعها في موقف ضعيف جدا. ولكن مشكلات أفريقيا جنوب الصحراء، التي ناقشناها سابقا، تعبر بشكل أساسي عن أزمة اقتصادية عامة (وهي في الحقيقة أزمة تشتمل على عناصر قوية اجتماعية وسياسية واقتصادية). وليست تحديدا أزمة إنتاج غذائي. وتدخل قصة إنتاج الغذاء ضمن أزمة أكبر يتعين تناولها في إطار أوسع.

واضح أنه لا توجد أزمة كبرى في إنتاج الغذاء العالمي في وقتنا الراهن. وطبيعي أن معدل التوسع في إنتاج الغذاء يتغير ويتفاوت مع الزمن (وفي بعض سنوات الشدة حين يسوء المناخ يحدث نقص في الغذاء مما يهيئ لدعاة الذعر فرصة سانحة لمدة عام أو عامين) ولكن الاتجاه العام اتجاه صاعد.

الحوافز الاقتصادية وإنتاج الغذاء

ومن المهم أيضا الإشارة إلى أن تلك الزيادة في إنتاج الغذاء العالمي حدثت على الرغم من الاتجاه الحاد في هبوط الأسعار العالمية للغذاء من حيث القيمة الحقيقية كما يوضح الجدول (٩ ـ ٢). ويشمل الجدول فترة تزيد على خمس وأربعين سنة من ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢ إلى ١٩٩٥ ـ ١٩٩٧. واقتضى هذا هبوطا في الحوافز الاقتصادية لإنتاج المزيد من الغذاء في مناطق كثيرة لإنتاج الغذاء التجاري في العالم، بما في ذلك أمريكا الشمالية.

وطبيعي أن أسعار الغذاء تتقلب على المدى القصير، وغالبا ما صدرت بيانات مذعورة كرد فعل للزيادة في منتصف تسعينيات القرن العشرين. ولكن هذه كانت زيادة طفيفة مقارنة بانخفاض كبير تتابع منذ ١٩٧٠ (انظر الشكل ٩ـ ١). حقا هناك اتجاه طويل المدى للهبوط، ولا شيء حتى الآن يشير إلى أن اتجاه الانخفاض طويل المدى للأسعار النسبية للغذاء قد أخذ منحى عكسيا. والملاحظ في العام الماضي، خلال ١٩٩٩، أن الأسعار العالمية للقمح وللحبوب انخفضت ثانية بنسبة ٢٠ بالمائة و١٤بالمائة بالنسبة إلى كل منهما [٢].

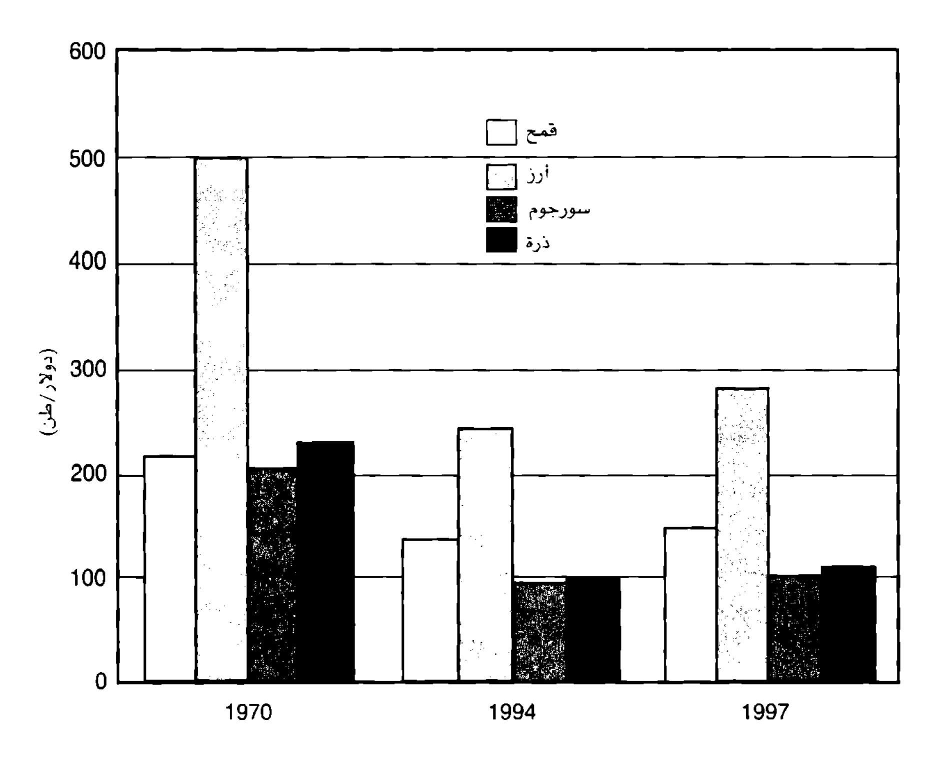
الجدول (٩ ـ ٢) أسعار الغذاء بسعر ١٩٩٠
للدولار الأمريكي في الأعوام من ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢
إلى ١٩٩٥ـ١٩٩٧

الغذاء	١٩٥٠ـ١٩٥٢	١٩٩٥ـ١٩٩٧	٪ تغير
القمح	٤٢٧,٦	١٥٩,٣	ـ٦٢,٧
الرز	٧٩٨,٧	٢٨٢,٣	ـ٦٤,٢
السورجوم	٣٢٨,٧	١١٠,٩	ـ٦٦,٢
الذرة	٣٧٢,٠	١١٩,١	ـ٦٨,٠

ملاحظة: الوحدات مثبتة على أساس سعر الدولار الأمريكي عام ١٩٩٠ للطن المتري، مع التعديل حسب مؤشر قيمة وحدة التصنيع (G5 (MUV

المصدر: البنك الدولي، أسواق السلع والبلدان النامية نوفمبر، ١٩٨٨، جدول أ١ (واشنطن العاصمة). البنك الدولي (توقعات الأسعار للسلع الأولية الرئيسية، مجلد ٢، الجداول أ٥، أ١٠، أ١٥ (واشنطن العاصمة ١٩٩٣)

ونحن لا نستطيع، في سياق تحليل اقتصادي للوضع الراهن، أن نغفل الأثر السلبي لانخفاض الأسعار العالمية للغذاء على إنتاج الغذاء. والمثير حقا أن المنتج العالمي من الغذاء استمر على الرغم من هذا في الزيادة متقدما على النمو السكاني. والحقيقة أنه تم إنتاج غذاء أكثر (دون علاج نقص الدخل الذي يعاني منه الجوعى في العالم) ولهذا فإن بيع الغذاء سيمثل مشكلة أكبر مما ينعكس في انخفاض أسعار الغذاء. ولا غرابة في أن أضخم زيادة إنما مصدرها المناطق التي فيها أسواق الغذاء المحلية منعزلة نسبيا (مثل الصين والهند) عن الأسواق العالمية وعن الاتجاه الهابط للأسعار العالمية للغذاء.



الشكل (٩ ـ ١): أسعار الغذاء مع تثبيت سعر الدولار الأمريكي ١٩٩٠

ملاحظة: الوحدات على أساس تثبيت سعر الدولار لعام ١٩٩٠، والانكماش في ضوء مؤشر قيمة وحدة التصنيع (G-5 (MUV

المصدر: البنك الدولي: أسواق السلع والبلدان النامية، واشنطن العاصمة: والبنك الدولي ١٩٨٨ الجدول أ١.

ومن المهم أن ننظر إلى إنتاج الغذاء باعتباره نتيجة للفعالية البشرية، وأن نفهم الحوافز المؤثرة في قرارات وأفعال الناس. إن الإنتاج التجاري للغذاء، شأن الأنشطة الاقتصادية الأخرى، يتأثر بالأسواق وبالأسعار. والملاحظ في وقتنا هذا أن نقص الطلب وهبوط أسعار الغذاء أديا إلى كبح إنتاج العالم للغذاء، ويعكس هذا بدوره فقر بعض من هم في حاجة ماسة إليه. ولكن الدراسات

التقانية عن فرص إنتاج مزيد من الغذاء (إذا... وحالما يزداد الطلب) تكشف عن إمكان توافر فرص مهمة وموضوعية جدا تحقق زيادة في إنتاج الغذاء للفرد بوتيرة أسرع كثيرا من نصيب الفرد. ولقد استمرت في الحقيقة زيادة غلة الهكتار في كل مناطق العالم، كما زاد متوسط المنتج في العالم ككل بحوالي ٤٢,٦ كيلوجراما لكل هكتار في السنة خلال الأعوام ١٩٨١ـ١٩٩٣ [٣]. والملاحظ على أساس الإنتاج العالمي للغذاء أن ٩٤ بالمائة من الزيادة في إنتاج الحبوب فيما بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٠ إنما تعكس زيادة في غلة الوحدة من الأرض، وأن ٦ بالمائة فقط ترجع إلى لزيادة المساحة [٤]. ولنا أن نتوقع مع زيادة الطلب على الغذاء أن تستمر عملية تكثيف الزراعة، خاصة أن الفوارق من حيث غلة كل هكتار لا تزال كبيرة جدا بين المناطق المختلفة من العالم.

بعيدا عن نصيب الفرد من المنتج الغذائي

كل هذا لا ينفي الحاجة إلى الحد من الزيادة السكانية. حقا إن التحدي البيئي ليس مجرد تحدي الإنتاج الغذائي. إذ ثمة قضايا أخرى كثيرة متعلقة بالنمو والاكتظاظ السكاني. ولكن هذا يشير إلى ضعف مبررات التشاؤم الشديد والظن بأن المنتج الغذائي سيبدأ عاجلا في التناقص ليتخلف عن النمو السكاني. إن الميل إلى التركيز على إنتاج الغذاء فقط، مغفلين استحقاقات الغذاء، يمكن أن يكون معوقا للغاية. ويمكن لصناع السياسة أن يخطئهم التوفيق إذا انعزلوا عن الحالة الحقيقية للجوع - بل وخطر المجاعات - بسبب أوضاع مواتية للمنتج الغذائي.

مثال ذلك ما حدث في مجاعة البنغال عام ١٩٤٣؛ إذ وقع المديرون تحت تأثير حقيقة أن المنتج الغذائي لا يواجه نقصا كبيرا (وهو صحيح)، ولهذا أخفقوا في التنبؤ - بل وظلوا لبضعة شهور يرفضون الاعتراف بالمجاعة المحتملة إلى أن دهمت البنغال كلها عاصفة عاتية [٥]. وهكذا مثلما حدث بالنسبة إلى «نزعة التشاؤم المالتوسية»، إذ أخطأه التوفيق كمتنبئ بالوضع الغذائي في العالم، كذلك الحال بالنسبة إلى ما يمكن أن تسميه «نزعة التفاؤل المالتوسية» التي يمكن أن تفتك بالملايين حين يقع المسؤولون أسرى منظور خاطئ عن نصيب الفرد من المنتج الغذائي، ويغفلون البوادر الأولى المنذرة بكارثة ومجاعة. إن نظرية نسيء فهمها يمكن أن تقتل، وها هو المنظور المالتوسي عن نسبة الغذاء إلى السكان مخضب بدماء كثيرة.

النمو السكاني والدفاع عن أسلوب القسر

إذا كانت مخاوف مالتوس بعيدة المدى بشأن المنتج الغذائي لا أساس لها أو سابقة لأوانها، إلا أن هناك مبررات جيدة للقلق بشأن معدل نمو السكان في العالم بعامة. وثمة شك ضئيل في أن معدل نمو السكان في العالم قد تسارع على مدى القرن الماضي بنسبة كبيرة. ونعرف أن سكان العالم عاشوا ملايين السنين حتى بلغ تعدادهم البليون نسمة، ثم بعد ١٢٣ سنة أكملوا البليون الثاني. ومضت بعد ذلك ٣٢ سنة ليكتمل البليون الثالث. و١٤ سنة لاكتمال الرابع، ثم ١٣ سنة ليكمل سكان العالم البليون الخامس، مع وعد باكتمال البليون السادس مع نهاية ١١ سنة (حسب توقعات الأمم المتحدة) [٦]. ولقد زاد عدد سكان الكرة الأرضية حوالي ٩٢٣ مليون نسمة (١٩٨٠ ـ ١٩٩٠ فقط)، وهذه زيادة تكاد تعادل حجم إجمالي السكان في العالم كله زمن مالتوس.

وإذا استمر الوضع على هذه الحال، فإن العالم يقينا سوف يكتظ بسكانه على نحو مهول قبل نهاية القرن ٢١. ومع هذا فهناك مؤشرات كثيرة واضحة تفيد بأن معدل نمو السكان في العالم بادئ في الانخفاض، ولكن السؤال هو: هل ستقوى الأسباب الكامنة وراء هذا الانخفاض؟ وإذا كان كذلك، فبأي معدل؟ وليس دون هذا أهمية أن نسأل عما إذا كان هناك ما يتعين أن نعمله عن طريق السياسة العامة لمساعدة عملية الإبطاء.

هذا موضوع اختلفت وانقسمت الآراء بشأنه بشدة. ولكن توجد مدرسة فكرية تؤيد، وإن ضمنا، اتباع حل قسري لحسم هذه المشكلة، وظهرت أخيرا حركات عملية عدة في هذا الاتجاه: أشهرها الصين ومجموعة سياساتها التي طبقتها منذ عام ١٩٧٩. وتثير مسألة الإجبار أو القسر ثلاثة أسئلة مختلفة:

١ـ هل الإجبار مقبول أصلا في هذا المجال؟

٢ـ في حالة غياب أسلوب القسر، هل سيكون النمو السكاني سريعا على نحو غير مقبول؟

٣ـ هل من المحتمل أن تكون سياسة القسر فعالة وتحقق نتائجها المرجوة دون آثار جانبية ضارة؟

القسر وحقوق التناسل

إمكان قبول سياسة القسر، فيما يتعلق بموضوع القرارات الأسرية، يثير أسئلة عميقة للغاية. ويمكن أن تصدر معارضة هذه السياسة من جانب كل من يعطون الأولوية للأسرة كي تقرر هي عدد من تنجبهم من أطفال (إذ إن هذا قرار أسري في جوهره حسب هذه النظرة) وكذا من يدفعون بأن هذا أمر موكول حسمه أساسا للأم المحتملة مستقبلا (خاصة حين يتعلق الموضوع بالإجهاض أو بغيره من أمور ترتبط مباشرة بجسد المرأة). ولا ريب في أن الوضع الأخير نراه صراحة في سياق تأكيد حق الإجهاض (وتطبيق أسلوب تنظيم النسل بعامة). ولكن هناك رأيا مقابلا يرى أن نترك الأمر للمرأة لكي تقرر أنها لا تريد الإجهاض إذا كانت هذه هي رغبتها (مهما كانت حالتها). وهاهنا نكون إزاء شيء موضوعي يقاوم مكانة وأهمية حقوق التناسل [٧].

ويسود الحوارات السياسية المعاصرة في كل أنحاء العالم خطاب الحقوق. ولكن هذه الحوارات تنطوي على غموض بشأن معنى «الحقوق» خاصة إذا ما كانت الإشارة هنا إلى حقوق أقرتها مؤسسات ومن ثم لها قوة القانون، أو أن الأمر موكول إلى القوة الإرشادية لحقوق معيارية يمكن أن تسبق عملية التمكين الشرعي. إن التمييز بين المعنيين ليس واضح المعالم تماما. ولكن ثمة قضية واضحة تتعلق بما إذا كانت الحقوق ذات أهمية معيارية أصيلة، وليست مجرد علاقة أداتية وثيقة داخل سياق تشريعي.

والجدير ذكره أن اعتبار الحقوق ذات قيمة أصيلة في ذاتها، وربما سابقة على التشريع؛ قول أنكره كثيرون من فلاسفة السياسة خاصة النفعيين. إن جيرمي بنتام بالتحديد من أبرز من وصفوا فكرة الحقوق الطبيعية بأنها هراء، ووصف مفهوم «الحقوق الطبيعية الأصيلة التي يمكن انتزاعها بالقانون» بأنه «هراء يقف على عكازين». لقد اعتاد بنتام أن يرى الحقوق جملة باعتبارها أدوات، وعني بأدوارها المؤسساتية لبلوغ أهداف محددة (من بينها تعزيز المنفعة المتراكمة).

ويمكن لنا أن نلحظ تباينا حادا بين نهجين في التعامل مع الحقوق، إذا كان لنا أن ننظر إلى الحقوق بعامة، بما في ذلك حقوق التناسل، في ضوء فلسفة بنتام فإن بحث ما إذا كان القسر سيكون أو لن يكون مقبولا في هذا المجال سوف يتعارض تماما مع النتائج المترتبة عليه خاصة نتائج المنفعة. ويتم

هذا دون إلحاق أي أهمية مهما كانت لإنجاز أو انتهاك الحقوق المفترضة ذاتها. ولكن في مقابل هذا فإننا إذا نظرنا إلى الحقوق لا باعتبارها مهمة فقط بل وأن لها أيضا أولوية على أي حساب للنتائج، إذن يتعين قبول الحقوق دون أي شروط. وهذا هو ما تقرره بالعقل نظرية التحرير بالنسبة للحقوق المحددة بوضوح والتي نراها ملائمة بغض النظر عن النتائج المترتبة عليها. ومن ثم تعتبر هذه الحقوق عناصر ملائمة وصحيحة من التنظيمات الاجتماعية بغض النظر عن نتائجها.

وسبق لي في موضع آخر أن دفعت ضد القول بضرورة اختيار أحد النهجين دون الآخر في هذا التقسيم الثنائي. وعرضت حججا لمنظومة مترابطة منطقا تجسد إنجاز الحقوق بين أهداف أخرى [٨]. وتشترك هذه المنظومة مع مذهب المنفعة في نهج منطقي التسلسل (ولكنه يختلف عنه في أنه لا يحصر انتباهنا في إطار نتائج المنفعة وحدها). وتشترك مع المذهب التحرري في إعطاء أهمية أصلية للحقوق (ولكن تختلف عنه من حيث إنها لا توليها أهمية كاملة بغض النظر عن نتائج أخرى). وإن مثل هذه المنظومة «منظومة الحقوق الهادفة» لها خصائص تستهوي الفكر مثلما يتميز بالمرونة، وتوفر غاية في المتناول وهو ما حاولت مناقشته في موضع آخر [٩].

لن أعيد هنا الحجج المؤيدة لنهج الحقوق الهادفة (وإن كنت سأنتهز الفرصة لأقول كلمات قليلة عن هذا النهج في الباب التالي). ولكن من العسير أن نعتقد عند مقارنته بمذهب المنفعة، أنه كاف لتفسير مساندتنا للحقوق على اختلاف أنواعها (بما في ذلك حقوق الخصوصية والاستقلال الذاتي والحرية) وأن يكون التفسير قاصرا في ضوء النتائج النافعة دون سواها. إن حقوق الأقليات غالبا ما يتعين الحفاظ عليها ضد تطفل اضطهاد الأغلبية وما تجنيه من مكاسب كثيرة نافعة. ونذكر ما قاله جون ستيوارت مل وهو من أبرز النفعيين يحدث أحيانا ألاّ يكون هناك تكافؤ بين المنفعة وليدة الأنشطة المختلفة من مثل (كما قال مل) «شعور شخص إزاء رأيه الخاص، وشعور آخر بغضب من هذا الرأي» [١٠]. وينطبق في هذا السياق افتقاد التكافؤ على الأهمية التي يوليها الوالدان لقرار بشأن تحديد عدد الأطفال، ومقارنة تلك الأهمية التي يوليها آخرون، ومن بينهم المسؤولون عن إدارة دفة الحكم إزاء الموضوع نفسه. ويمكن القول عموما إن مسألة النظر إلى الأهمية الأصيلة

للاستقلال الذاتي والحرية ليست من السهل التخلص منها، ويمكن أن تتضارب بسهولة مع المبالغة القصوى في نتائج المنفعة (دون اعتبار لعملية توليد المنافع) [١١].

وهكذا، ليس مستساغا حصر التحليل المترابط للنتائج في إطار المنافع فقط وبخاصة استبعاد إنجاز أو انتهاك الحقوق ذات الصلة بالحريات والاستقلال الذاتي. ولكن ليس معقولا أيضا افتراض حصانة هذه الحقوق، كما هي الحال في الصياغة التحريرية، إزاء النتائج المترتبة عليها - مهما كانت هذه النتائج مروعة. والملاحظ في إطار حقوق التناسل أن الدفع بأهميتها لا يستلزم القول بأهميتها الشاملة الطاغية مما يوجب حمايتها تماما حتى وإن أفضت إلى كوارث أو بؤس شامل وجوع عام. عموما، فإن النتائج المترتبة على التمتع بحق وممارسته يجب أن يكون لها في نهاية المطاف أثرها في إمكان القبول العام والشامل لهذا الحق.

وسبق أن ناقشنا آثار النمو السكاني على مشكلة الغذاء والجوع، وتبين أن لا أساس واقعيا للانزعاج الشديد هنا والآن؛ ولكن إذا اطردت عملية الانفجار السكاني فإن العالم سيصبح على الأرجح في وضع أكثر صعوبة من حيث الغذاء. وهناك علاوة على هذا مشكلات أخرى مرتبطة بالنمو السكاني، من بينها اكتظاظ المدن بالسكان وكذلك التحديات البيئية على المستويين المحلي والكوكبي [١٢]. ومن الأهمية بمكان أن ندرس الآفاق المحتملة لخفض النمو السكاني وأن نستشرفها الآن. وينقلنا هذا إلى السؤال الثاني من الأسئلة الثلاثة.

التحليل المالتوسي

يعتبر مالتوس صاحب الفضل الحقيقي في أنه قدم التحليل الرائد عن احتمال تزايد السكان كثيرا جدا. واحتمال أن تؤدي هذه الزيادة المطردة في السكان إلى «نقص مطرد للسعادة». ولكن للحقيقة فإن هذا الرأي أشيع قبل مالتوس من قبل كوندورسيه عالم الرياضيات الفرنسي ومفكر عصر التنوير الذي كان أول من عرض لب السيناريو الذي يشكل أساسا لتحليل مالتوس لمشكلة السكان. إذ قال: «إنه مع زيادة أعداد الناس بحيث يتجاوز عددهم وسائل إعاشتهم، سوف يترتب على هذا، إما نقص مطرد في السعادة وفي الناس، وهي حركة انتكاسية، أو أن يحدث على الأقل نوع من التذبذب ما بين الخير والشر» [١٣].

أحب مالتوس تحليل كوندورسيه واستلهمه واقتبسه مع الموافقة عليه كثيرا في مقاله الشهير عن السكان. واختلف رأي الاثنين فيما يتعلق بنظرة كل منهما إلى سلوك الخصوبة. تنبأ كوندورسيه بحدوث انخفاض طوعي في معدلات الخصوبة، كما تنبأ بظهور معايير جديدة خاصة بأسر ذات حجم صغير تأسيسا على «تقدم العقل». وتوقع أن يحين زمن «سيعرف فيه الناس أنه إذا كان عليهم واجب إزاء من لم يولدوا بعد، فإن هذا الواجب ليس أن يهبوهم وجودا في الحياة بل سعادة». إن هذا النمط في التفكير العقلي مدعوما بالتوسع في التعليم خاصة تعليم الإناث (إذ كان كوندورسيه من أول وأهم الدعاة لهذا) سوف يقود الناس، حسب تفكير كوندورسيه، إلى خفض معدلات الخصوبة وتكوين أسر صغيرة. وإن الناس سيختارون ذلك طوعا بدلا من أن يزحموا العالم عن حمق بكائنات بائسة لا نفع منها [١٤]. وبعد أن حدد كوندورسيه المشكلة أشار إلى حلها المرجح.

ظن مالتوس أن هذا كله غير مرجح الحل. ورأى بعامة أن ثمة فرصة محدودة لحل المشكلات الاجتماعية عن طريق قرارات عقلانية من قبل الناس أصحاب الشأن. وكان مالتوس مقتنعا فيما يتعلق بالنتائج المترتبة على النمو السكاني، بحتمية تجاوز عدد السكان المعروض من الغذاء. وهنا وحسب هذا السياق اعتبر أن حدود إنتاج الغذاء غير مرنة نسبيا. وبدا مالتوس مرتابا خاصة فيما يتعلق بتنظيم الأسرة. إذ بينما يشير إلى «القيد الأخلاقي» لأسلوب بديل لخفض الضغط السكاني (أو بديل عن البؤس وارتفاع نسبة الوفيات) رأى أن الأمل ضئيل في أن يجري تنفيذ هذا القيد اختياريا.

ولكن الملاحظ أن آراء مالتوس بشأن ما هو حتمي تغيرت مع السنين، وبدا أقل يقينا بشأن تكهناته الباكرة مع تقدم السنين. ونجد ميلا لدى مؤسسة مالتوس الدراسية الحديثة إلى تأكيد عناصر «التحول» في موقفه. وثمة في الحقيقة أساس للتمييز بين مالتوس في باكر عهده، ومالتوس المتقدم في العمر. ولكن عدم ثقته في سلطة العقل مقابل قوة القهر الاقتصادي في دفع الناس طوعا إلى اختيار تأسيس أسر صغيرة ظل دون تعديل إلى حد كبير. ونقرأ في أحد كتبه الأخيرة الصادر عام ١٨٣٠ ـ وقد توفي عام ١٨٣٤ ـ إصراره على النتيجة التي انتهى إليها وهي:

«ليس من مبرر على الإطلاق لافتراض أن ثمة أي شيء آخر، غير تعذر تدبير ضرورات الحياة الكامنة، هو الذي سينفر تلك الأعداد الغفيرة من الناس من الزواج المبكر أو يجعلهم عاجزين عن رعاية أسر ضخمة في صحة جيدة» [١٥].

إنه بسبب فقدان الثقة هذه في النهج الإرادي حدد مالتوس الحاجة إلى خفض قسري في معدلات نمو السكان، وظن أن هذا لن يتحقق إلا إذا أكرهت الطبيعة الناس على ذلك. إن انخفاض مستويات المعيشة الناجم عن النمو السكاني لن يؤدي فقط إلى زيادة الوفيات زيادة جذرية (وهو ما أسماه مالتوس «الكبح الإيجابي»)، بل سيجبر الناس أيضا من خلال الفقر الاقتصادي المدقع إلى تكوين أسر أصغر حجما. والحلقة الأساسية في هذه الحجة هي اقتناع مالتوس - وهذه هي النقطة المهمة - بأن معدل النمو السكاني لا يمكن خفضه خفضا حقيقيا ومؤثرا «بأي شيء غير تعذر توفير ضرورات الحياة بقدر كاف» [١٦]. إن معارضة مالتوس لقوانين الفقراء ومساندة المعوزين وثيقة الصلة بإيمانه بتلك الرابطة بين الفقر والنمو السكاني المنخفض.

والملاحظ أن تاريخ العالم - منذ جدل مالتوس - كوندورسيه - لم يأت متطابقا مع وجهة نظر مالتوس. ذلك أن معدلات الخصوبة انخفضت انخفاضا كبيرا بفضل التطور الاجتماعي والاقتصادي. حدث هذا في أوروبا وفي أمريكا الشمالية، ويحدث الآن على نطاق كبير في آسيا، كما يحدث بدرجة كبيرة في أمريكا اللاتينية. وظلت معدلات الخصوبة هي الأعلى وثابتة نسبيا في أقل البلاد نموا - خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء، وهذه هي البلدان التي لم تحقق بعد قدرا كبيرا من التطور الاقتصادي أو الاجتماعي. وهذه أيضا هي البلدان التي استمرت فقيرة ومتخلفة من حيث مستوى التعليم الأساسي والرعاية الصحية ومتوسط العمر المتوقع [١٧].

ويمكن تفسير الانخفاض العام في معدلات الخصوبة بأساليب مغايرة والملاحظ أن الرابطة الإيجابية بين التنمية وخفض الخصوبة غالبا ما نجتزئها في شعار أخرس غير ذي دلالة «التنمية خير أداة لمنع الحمل». وعلى الرغم من أن هذا الفكر الكليل ينطوي على قدر من الصدق، إلا أن هناك عناصر مختلفة تتكون منها التنمية. وهذه هي العناصر التي عايشها الغرب ومن بينها زيادة دخل الفرد، والتوسع في التعليم، ومزيد من استقلالية المرأة، وخفض معدلات الوفيات وانتشار فرص تنظيم الأسرة (وهي عناصر مما نسميه التنمية أو التطور الاجتماعي). ومن ثم نحن بحاجة إلى تحليل تمييزي.

تطوير اقتصادي أم اجتماعي؟

نظريات عديدة تحدثنا عن سبب انخفاض الخصوبة. أذكر من بين أهم الأمثلة نموذج جاري بيكر عن تحديد الخصوبة. وعلى الرغم من أن بيكر عرض نظريته باعتبارها «امتدادا» لتحليل مالتوس، وأن تحليله يشارك تحليل مالتوس في كثير من القسمات (بما في ذلك تراث النظر إلى الأسرة باعتبارها وحدة اتخاذ قرار واحدة بدون أي تقسيمات داخلها) فإن بيكر نفى النتيجة التي انتهى إليها مالتوس والتي تقول إن الرخاء يزيد النمو السكاني لا يخفضه. ولكن تحليل بيكر يفيد بأن نتائج التطوير الاقتصادي وآثاره على الاستثمار لتحسين «نوعية» الأطفال (مثل الاستثمار في التعليم) لها دور مهم في هذا الشأن [١٨].

ونجد في مقابل نهج بيكر، النظريات الاجتماعية عن انخفاض الخصوبة والتي تبرز تغيرات في مجال الأفضليات كنتيجة للتطوير الاجتماعي من التوسع في التعليم بعامة وتعليم الأنثى بخاصة [١٩]. وهذه هي إحدى العلاقات التي أكدها كوندورسيه. ولكن علينا أن نمايز بين: ١ـ تغيرات في عدد الأطفال الذين ترغب فيهم الأسرة على الرغم من عدم تغير الأفضليات بسبب أثر تكاليف ومنافع التغيير. ٢ـ التحولات في هذه الأفضليات نتيجة التغير الاجتماعي من مثل تعديل المعايير الاجتماعية المقبولة، وزيادة الاهتمام بالمرأة ضمن جماع أهداف الأسرة. وأكد كوندورسيه على الثانية بينما أكد بيكر على الأولى.

وهناك أيضا قضية بسيطة تتعلق بتوافر إمكانات ضبط النسل ونشر المعارف والتقانة ذات الصلة في هذا المجال. وعلى الرغم مما أحاط بهذا الموضوع من شكوك في السابق فقد أصبح واضحا الآن أن المعارف والقدرة على توفير الإمكانات عمليا تحدث فارقا مهما في سلوك الأسرة نحو الخصوبة في البلدان التي ترتفع فيها معدلات المواليد وتندر فيها إمكانات تنظيم الأسرة [٢٠]. مثال ذلك أن الانخفاض الحاد الذي طرأ على الخصوبة في بنجلاديش ربطه الباحثون بحركة تنظيم الأسرة وبخاصة توافر المعارف والمرافق المعينة. وجدير بالذكر أن بنجلاديش استطاعت أن تخفض معدل الخصوبة فيها من ٦.١ إلى ٣.٤ خلال عقد ونصف (ما بين ١٩٨٠ و١٩٩٦) [٢١]. ويؤكد هذا الإنجاز زيف الاعتقاد بأن الناس في البلدان الأقل نموا لن تقبل طواعية تنظيم الأسرة. ومع هذا لا يزال أمام بنجلاديش طريق طويل، وأن عليها أن تمضي في هذا الطريق (مع استمرار انخفاض معدل الخصوبة سريعا) بغية الاقتراب من المستوى

البديل (الذي يصل بإجمالي معدلات الخصوبة إلى حوالي ٢,٠ أو ٢,١). ولكن إلى حين يتحقق هذا لا يزال ثمة شيء إضافي أكثر من مجرد توفير إمكانات ضبط النسل سنكون بحاجة إلى استكماله.

تمكين المرأة الشابة

نهج تحليلي واحد برز بقوة كبيرة خلال السنوات الأخيرة يرى في تمكين المرأة دورا محوريا فيما يتعلق بقرارات الأسرة وفي نشوء معايير اجتماعية جديدة. ولكن، مادامت هذه المتغيرات المختلفة، كما تفيد البيانات التاريخية ذات الصلة، تتجه إلى التحرك معا، فإنه ليس يسيرا فصل نتائج النمو الاقتصادي عن نتائج التغيرات الاجتماعية (تأسيسا على ما يسميه الإحصائيون «ارتباط المتغيرات المستقلة ضمن معادلة انحدار معينة multicollinearity»). وسوف أواصل هذا التمييز هنا، وأمضي به إلى ما هو أبعد مع استخدام المقارنات المقطعية بدلا من المقارنات الزمنية. ولكن ما يجب أن يكون واضحا تماما هو أن بعض الأمور «غير تعذر توفير ضرورات الحياة بقدر كاف»، جعلت الناس تختار وبشكل حاسم تكوين أسر صغيرة. ليس هناك من سبب يوضح لماذا البلدان النامية ذات الخصوبة العالية عاجزة عن التزام طرق اتبعها غيرها وأدت إلى خفض معدلات الخصوبة بفضل عملية تجمع بين التطوير الاقتصادي والاجتماعي (بغض النظر عن ماهية الدور المحدد الذي يقوم به أي مكون من مكونات عملية التطوير).

ولكن حري أن نكون أكثر وضوحا بشأن المحددات الحاسمة في تغيير مناخ الخصوبة. تتوفر لدينا الآن دلائل إحصائية واسعة النطاق مبنية على المقارنة بين بلدان وأقاليم مختلفة (أي دراسات تقوم على مقارنات مقطعية) والتي تربط تعليم المرأة (بما في ذلك محو الأمية) وخفض الخصوبة على نطاق بلدان مختلفة في العالم [٢٢]. وثمة عوامل أخرى موضوعة في الاعتبار، من بينها مشاركة المرأة فيما يسمى أنشطة تدر عائدا خارج البيت، وفرصة المرأة لاكتساب دخل مستقل، وحقوق الملكية للمرأة، ومكانة ووضع المرأة في الثقافة الاجتماعية. وسبق لي أن عرضت هذه القضايا في هذا الكتاب، ولكن ثمة حاجة لربط هذه المناقشات ببعضها.

لوحظت هذه الروابط في المقارنات بين البلدان، وكذا في المقارنات داخل بلد كبير - مثلما هي الحال بين المقاطعات المختلفة في الهند. وإن أحدث وأشمل دراسة في هذا الشأن هي المساهمة الإحصائية بالغة الأهمية التي

أعدتها كل من مامتا مورتي وآن كاترين جويو وجين دريز، والتي ناقشناها في الباب الثامن [٢٣]. وأشرنا في معرض حديثنا إلى أن هذا التحليل تضمن عديدا من المتغيرات. وإن أهم هذه المتغيرات جميعا من حيث الدلالة الإحصائية وأثرها على الخصوبة: ١ـ محو أمية الأنثى. ٢ـ مشاركة الأنثى في قوة العمل. وتتبع أهمية فعالية المرأة قوية واضحة في هذا التحليل خاصة عند المقارنة مع الآثار الأضعف لمتغيرات ذات صلة بالتطوير الاقتصادي.

واتساقا مع ما ذهب إليه هذا التحليل، يمكن أن يكون التطوير الاقتصادي أكثر كثيرا من مجرد «أفضل مانع حمل». ولكن التطوير الاجتماعي - خاصة التعليم وعمالة المرأة - يمكن أن يكون فعالا جدا في الحقيقة. إن مقاطعات كثيرة هي من أغنى مقاطعات الهند، مثل البنجاب وهاريانا بها معدلات خصوبة أعلى كثيرا من نظيرتها في مقاطعات الجنوب حيث دخل الفرد أقل كثيرا، ولكن نسبة تعلم الأنثى وفرصها للتوظف أعلى كثيرا جدا. والحقيقة أن المقارنة بين قرابة ثلاثمائة مقاطعة هندية تكشف عن أن مستوى الدخل الحقيقي للفرد يكاد يكون عديم الأثر عند مقارنته بالفارق الكبير والفعال الناجم عن تعلم المرأة واستقلالها الاقتصادي. وإذا كان البحث الأصلي المقدم من مورتي - جويو - دريز اعتمد على التعداد السكاني العام ١٩٨١، إلا أن النتائج التي انتهى إليها البحث أكدتها الدراسة التحليلية التي أعدتها دريز ومورتي عن التعداد السكاني لعام ١٩٩١ (وهو ما ذكرناه آنفا).

النظرة من خارج والقيم والاتصال

يجب أن نمايز الدليل القوي الداعم لهذه العلاقات الإحصائية عن التفسير الاجتماعي الثقافي لهذه المؤثرات بما في ذلك ما سبق أن أشرنا إليه وهو أن كلا من التعليم واكتساب دخل من خارج البيت يزيدان الاستقلال الذاتي للمرأة في اتخاذ القرار. وتوجد في الواقع سبل كثيرة مختلفة يمكن للتعليم المدرسي أن يعزز من خلالها سلطة قرار المرأة الشابة داخل الأسرة: من حيث تأثيرها في وضعها الاجتماعي، وقدرتها على الاستقلال، وسلطتها في التعبير ومعارفها عن العالم الخارجي، ومهارتها في التأثير على قرارات الجماعة، وغير ذلك.

وأود أن أشير إلى أن الدراسات وفرت بعض الحجج المعارضة للاعتقاد بأن الاستقلال الذاتي للمرأة يزداد مع تعلمها المدرسي، وأن هذا يساعد على خفض معدلات الخصوبة. وبرز الدليل المعارض فقط من خلال دراسات عن دخل الأسرة (على نقيض الدراسات داخل المقاطعات) (٢٤) وإذا كان مدى شمول المعلومات في هذه الدراسات صغيرا نسبيا أصغر كثيرا من دراسة مورتي وجويو ودريز التي شملت كل الهند، إلا أننا نخطئ إذ نرفض الدليل المعارض مقدما.

ولكن ما نأخذه باعتباره وحدة التحليل الصحيحة يسبب فارقا واضحا. إننا إذا افترضنا أن نفوذ المرأة يزداد مع المستوى العام لمعرفة القراءة والكتابة في إقليم ما (عن طريق مناقشة اجتماعية مبنية على معلومات وصياغة القيم) فإن دراسة عن داخل الأسرة لن تمسك بهذا التأثير. والجديرة ملاحظته أن المقارنات داخل المقاطعة التي بحثتها وتحققت منها مورتي وجويو ودريز تجسد العلاقات «الخارجية» بالنسبة للأسرة ولكنها «داخلية» بالنسبة للإقليم مثل الاتصال بين أسر مختلفة في إقليم ما [٢٥]. لذلك فإن أهمية النقاش العام وتبادل الآراء أراه من أهم الأفكار العامة التي يعرضها هذا الكتاب.

إلى أي مدى يفيد القسر؟

ما مدى ما تحققه هذه المؤثرات مقارنة بما يتحقق عن طريق سياسات القسر من النوع الذي حاولته الصين؟ حاولت الصين منذ عهد الإصلاح عام ١٩٧٩ تطبيق سياسة «طفل واحد للأسرة»، في أنحاء كثيرة من البلاد. وكثيرا ما ترفض الحكومة أيضا تقديم إسكان أو منافع ذات صلة إلى الأسر التي أنجبت أطفالا كثيرين، وبهذا تعاقب الأطفال مثلما تعاقب الكبار الناشزين. والمعروف أن إجمالي معدل الخصوبة في الصين (قياس متوسط عدد الأطفال الذين تلدهم امرأة) بلغ الآن ١,٩، وهو أقل كثيرا من نظيره في الهند، وهو ٣,١، وأقل كثيرا أيضا من ٥,٠ وهو المتوسط المرجح للبلدان ذات الدخل المنخفض غير الصين والهند [٢٦].

ويستهوي المثال الصيني كثيرين ممن يستبد بهم الذعر عند التفكير في «القنبلة السكانية» ويلتمسون حلا سريعا. ومن المهم عند التفكير في مدى قبول هذه الطريق أن نشير أولا إلى أن هذه العملية كلفت المجتمع ثمنا من بينه انتهاك

حقوق ذات أهمية جوهرية أصيلة؛ إذ من الملاحظ أن فرض القيد الخاص بحجم الأسرة كان في بعض الأحيان عقابا شديد القسوة. وأشير هنا إلى مقال حديث العهد صادر في مجلة نيويورك تايمز، يحكي عن فظائع اقترنت بتنفيذ هذا القانون قسرا [٢٧]. وأبدت جماعات حقوق الإنسان وتنظيمات المرأة اهتماما خاصا بما تنطوي عليه هذه العملية من فقدان للحرية [٢٨].

ثانيا، علاوة على القضية الأساسية الخاصة بحرية التناسل وغيرها من الحريات، ثمة نتائج أخرى يتعين التفكير فيها عند تقييم التنظيم القسري للنسل. إننا نكون في غالب الأحيان إزاء نتائج اجتماعية مروعة تترتب على مثل هذا النهج القسري، بما في ذلك أساليب رد الفعل من جانب السكان الرافضين حين تفرض عليهم السلطات هذا التنظيم غصبا. مثال ذلك المطالبة «بأسرة ذات طفل وحيد» يمكن أن يؤدي إلى إهمال الأطفال أو إلى ما هو أسوأ من ذلك. مما يزيد من معدل وفيات الأطفال. علاوة على هذا فإن الملاحظ في بلد يفضل بقوة الأطفال الذكور ـ وهذه خاصية مشتركة بين الصين والهند وبلدان كثيرة في آسيا وشمال أفريقيا ـ ستتحول سياسة السماح بطفل واحد للأسرة إلى سياسة مدمرة للبنات. مثال ذلك ما يحدث من إهمال قاتل لإناث الأطفال. ويبدو أن هذا هو ما حدث على نطاق واسع في الصين.

ثالثا، إن أي تغير في سلوك التناسل المفروض قسرا ليس بحاجة إلى أن يكون مستقرا ثابتا. وأذكر هنا ما قاله متحدث باسم مفوضية الدولة لتنظيم الأسرة في الصين لبعض الصحافيين:

«معدلات الإنجاب المنخفضة الآن ليست ثابتة في الصين. سبب ذلك أن مفهوم الإنجاب لدى قطاعات واسعة من الناس لم يطرأ عليه أي تغير أساسي» [٢٩].

رابعا، ليس واضحا على الإطلاق كم معدل خفض الخصوبة الإضافي الذي حققته الصين بهذه الوسائل القسرية. إنه من المعقول قبول أن الكثير من برامج الصين الاقتصادية والاجتماعية كانت ذات قيمة كبيرة في خفض الخصوبة، بما في ذلك برامج التوسع في التعليم (للرجال والنساء على السواء) وبرامج توفير الرعاية الصحية عامة، وتوفير المزيد من فرص تشغيل المرأة، ثم أخيرا البرامج التي حفزت النمو الاقتصادي السريع. إن هذه العوامل ذاتها أسهمت في خفض معدلات المواليد. وغير واضح كم حجم الخفض في معدلات الخصوبة حققتها الصين لأسباب أخرى إضافية مثل

أسلوب القسر. إننا حتى مع انتفاء مظاهر القسر لنا أن نتوقع أن يصبح معدل الخصوبة الصيني أقل كثيرا من متوسط نظيره في الهند تأسيسا على إنجازات الصين المهمة في التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل للإناث وغيرها من عناصر التطوير الاجتماعي.

إننا لكي «نستخرج» أثر هذه المتغيرات الاجتماعية، المناقضة للقسر، نستطيع أن نلحظ كم التغاير وإلى أي حد هو أكبر في الهند عنه في الصين، وأن نتدبر وضع الولايات الهندية التي حققت تقدما نسبيا في هذه المجالات الاجتماعية. ونذكر بوجه خاص هنا ولاية كيرالا، إذ تكشف عن مقارنة مهمة مع الصين حيث يتمتع الاثنان بمستويات عالية من التعليم الأساسي والرعاية الصحية وغيرها، وتتقدم على الصين من حيث المتوسط العام [٣٠]. وتحظى كيرالا أيضا ببعض القسمات الأخرى المميزة من حيث تمكين وفعالية المرأة، بما في ذلك قدر أكبر من الإقرار، بحكم التقليد التشريعي، بحقوق المرأة في الملكية والتي تتناول جانبا موضوعيا ومؤثرا من المجتمع [٣١].

وجدير بالملاحظة أن نسبة المواليد في كيرالا ١٨ في الألف، وهي أقل من الصين (١٩ في الألف). وتحقق هذا دون أي إكراه من الولاية. ويبلغ معدل الخصوبة في كيرالا ١,٧ مقارنا بالصين ١,٩ في منتصف تسعينيات القرن العشرين. ويتسق هذا مع ما نتوقعه بفضل تقدم عوامل تساعد على الخفض الطوعي في نسب المواليد [٣٢].

سرعة خفض الخصوبة وآثاره الجانبية

جدير بالإشارة أيضا أن ما أنجزته كيرالا من خفض طوعي للخصوبة لم تصاحبه أي علامة لآثار معاكسة ضارة على نحو ما لوحظ في حالة الصين. مثال ذلك ارتفاع نسبة وفيات إناث الأطفال وانتشار إجهاض الحميل الأنثى. ويبلغ معدل وفيات الرضع في كيرالا من بين كل ألف حالة وضع (١٦ للبنات و١٧ للأولاد). وهذا أقل كثيرا من نظيره في الصين (٣٣ للبنات و٢٨ للأولاد). هذا على الرغم من أن كلا من الإقليمين كانت معدلات وفيات الأطفال فيهما متماثلة عام ١٩٧٩ وقت الشروع في سياسة الطفل الواحد في الصين [٣٣]. ولا نجد في كيرالا ما نجده في الصين اتجاها نحو الإجهاض الانتقائي للحميل الأنثى.

ومن الضروري كذلك دراسة الزعم الذي يقال في سبيل مساندة برامج ضبط النسل قسريا، ويفيد بأن الخفض السريع لمعدلات الخصوبة بوسائل قسرية يكون أعلى كثيرا من معدلات الخفض الطوعي. بيد أن هذا التعميم هنا لا تدعمه تجربة كيرالا. ذلك أن نسبة المواليد في كيرالا انخفضت من ٤٤ في الألف في الخمسينيات، إلى ١٨ في الألف بحلول عام ١٩٩١ - وهذا خفض ليس أقل سرعة مما حدث في الصين.

ولكن يمكن الدفع بأن النظر إلى هذه الفترة الطويلة جدا ليس من الإنصاف في شيء لبيان فعالية سياسة «الأسرة ذات الطفل الواحد» وغير ذلك من سياسات قسرية، التي لم يبدأ تطبيقها إلا منذ عام ١٩٧٩، والتي يجب مقارنتها بما حدث فيما بين ١٩٧٩ تاريخ بدء تطبيق سياسة الطفل الواحد في الصين كان معدل الخصوبة في كيرالا أعلى من الصين: ٣,٠ مقابل ٢,٨ للصين. وبحلول عام ١٩٩١ أصبح معدل الخصوبة فيها ١,٨ أي أقل كثيرا من الصين، ٢,٠، بعد أن كانت أعلى منها في عام ١٩٧٩. وعلى الرغم من الميزة المضافة لسياسة الطفل الواحد وغيرها من وسائل قسرية، يبدو أن معدل الخصوبة انخفض بسرعة أبطأ كثيرا في الصين عنه في كيرالا حتى خلال هذه الفترة.

نذكر ولاية هندية أخرى هي ولاية تاميل نادو. لم ينخفض معدل الخصوبة فيها ببطء، بل سريعا من ٣,٥ في عام ١٩٧٩ إلى ٢,٢ في عام ١٩٩١. وتطبق ولاية تاميل نادو برنامجا لتنظيم الأسرة يتسم بالنشاط والتعاون في آن واحد، وبوسعها أن تستخدم لإنجاز هذا الغرض وضعا جيدا نسبيا من حيث الإنجازات الاجتماعية الموجودة في الهند: إنها من أعلى معدلات محو الأمية بين الولايات الكبرى في الهند، وبها قدر مرتفع من مشاركة الإناث في العمالة التي تدر عائدا، علاوة على معدل وفيات للأطفال منخفض نسبيا. ولم تستخدم لا كيرالا ولا تاميل نادو أسلوب القسر المتبع في الصين، وحققت الولايتان خفضا في الخصوبة أسرع كثيرا مما حققته الصين منذ أن طبقت سياسة الطفل الواحد وما يصاحبها من إجراءات.

وإذا نظرنا إلى داخل الهند فإن المقابلة بين سجلات الولايات المختلفة تهيئ لنا مزيدا من نفاذ البصيرة إلى هذا الموضوع. والملاحظ أنه في الوقت الذي حققت فيه ولايتا كيرالا وتاميل نادو خفضا جذريا لمعدلات الخصوبة،

نجد ولايات أخرى في الشمال (مثل أوتار براديش، وبيهار، ومادهيا براديش، وراجاستان) بها مستويات أدنى كثيرا من التعليم، وبخاصة تعليم الإناث، وفي الرعاية الصحية العامة. وتوجد في هذه الولايات معدلات خصوبة عالية ـ ما بين ٤,٤ و٥,١ [٣٤]. هذا على الرغم من اتجاه هذه الولايات وبشكل ثابت ودائم إلى استخدام وسائل تنطوي على الضغط والإرغام لتنظيم الأسرة بما في ذلك أسلوب القسر (على نقيض النهج الطوعي التعاوني المستخدم في كيرالا وتاميل نادو) [٣٥]. وتمثل المقارنات بين أقاليم الهند دعما قويا للنزعة الطوعية (التي تركز من بين أمور أخرى على المشاركة النشطة للمرأة المتعلمة) على نقيض أسلوب القسر.

إغراءات أسلوب الإكراه

بينما كانت الهند أكثر حذرا من الصين في التفكير في خيار ضبط النسل بوسائل قسرية، إلا أننا نجد دلائل كثيرة على أن إمكان استخدام السياسات القسرية يستهوي كثيرا عديدين من الناشطين في الهند. ونذكر هنا أن حكومة الهند في منتصف السبعينيات بزعامة أنديرا غاندي حاولت بذل كثير من الضغط في هذا المجال مستخدمة الفرص القانونية التي هيأتها لنفسها من خلال إعلانها حالة «الطوارئ»، وتطبيق بعض الحمايات المعيارية للحقوق المدنية والشخصية. وتوجد في الولايات الشمالية، كما ذكرنا سابقا، قوانين وتقاليد عديدة تفرض قسرا إجراءات تنظيم الأسرة خاصة بأسلوب لا رجعة عنه يتمثل في التعقيم الذي ينصب غالبا على المرأة [٣٦].

وحتى حين لا يكون القسر جزءا من سياسة رسمية، فإن إصرار الحكومة بشدة على «الوفاء بأهداف تنظيم الأسرة» غالبا ما يدفع المسؤولين والعاملين في مجال الرعاية الصحية على مختلف المستويات إلى الاستعانة بكل أنواع أساليب الضغط التي تقارب الإكراه [٣٧]. ومن أمثلة ذلك أساليب التهديد أو اشتراط التعقيم للإفادة من برامج محاربة الفقر أو حرمان الأم من مزايا معينة إذا أنجبت أكثر من طفلين، أو حجب إجراءات وخدمات صحية عن أشخاص لم يجر تعقيمهم، أو حظر المشاركة في انتخابات الحكومات المحلية بالنسبة إلى الأشخاص الذين لديهم أكثر من طفلين [٣٨].

وهناك من يؤكد أحيانا أننا نخطئ إذ يستبد بنا القلق في بلد فقير بشأن عدم مقبولية أسلوب القسر ـ وهو ترف لا يليق إلا بالبلدان الغنية ـ والزعم بأن الفقراء لا يضيقون بأسلوب القسر ـ وليس واضحا البتة على أي دليل تعتمد هذه الحجة. إن أكثر الناس معاناة من هذه الإجراءات القسرية ـ الذين يرغمون بقسوة على فعل أشياء لا يريدونها ـ هم غالبا من أفقر الناس وأكثر حرمانا في المجتمع. والملاحظ أن القوانين واللوائح التنظيمية والأسلوب المتبع في تطبيق هذا هي جميعها تعتمد أسلوب العقاب إزاء ممارسة المرأة لحرية التناسل. إن الممارسات البربرية ـ من مثل محاولة تجميع النساء الفقيرات للتعقيم وبأساليب ضغط مختلفة ـ جرى استخدامها في الكثير من المناطق الريفية في شمال الهند كلما اقترب موعد الوفاء بأهداف التعقيم.

إن مدى قبول القسر مع الفقراء لا يمكن اختباره إلا من خلال مواجهة ديموقراطية، وهذه تحديدا هي الفرصة التي تعمد الحكومات الاستبدادية إلى حرمان المواطنين منها. ولم يحدث مثل هذا الاختبار في الصين، ولكن جرت محاولته في الهند خلال «فترات الطوارئ» في السبعينيات عندما حاولت حكومة السيدة أنديرا غاندي فرض تنظيم النسل إجباريا مع تعليق العديد من الحقوق الشرعية والحريات المدنية. وكان مصير هذه السياسة الهزيمة في الانتخابات العامة التي أجريت بعد ذلك. وإن الاهتمام بالحرية وبالحقوق الأساسية يمكن بيانه بوضوح في الحركات السياسية المعاصرة في كثير من البلدان الأخرى في آسيا وأفريقيا.

وهناك قسمة أخرى تميز رد فعل الناس إزاء أسلوب القسر، ألا وهو الاقتراع بالرحيل ـ أو كما يقال الاقتراع بالأقدام ـ إذ لحظ أخصائيو تنظيم الأسرة في الهند أن برامج التنظيم الطوعي للمواليد في الهند منيت بنكسة قاسية بسبب برنامج التعقيم الجبري بعد أن استبد الشك بالناس إزاء كل حركة تنظيم الأسرة. إن الإجراءات التي اتبعت خلال فترة الطوارئ كان لها أثر مباشر ضعيف على معدلات الخصوبة في بعض الولايات، ولكنها علاوة على هذا أدت إلى فترة ركود طويلة بالنسبة لمعدل المواليد، ولم تنته هذه الفترة إلا حوالي عام ١٩٨٥ [٣٩].

ملاحظة ختامية

غالبا ما نبالغ في حجم المشكلة السكانية. ولكن ثمة مبررات قوية تحفزنا للبحث عن سبل ووسائل لخفض معدلات الخصوبة في غالبية البلدان النامية. ويتضمن النهج الجديد بأن نوليه اهتماما خاصا رابطة قوية بين السياسات العامة الداعمة للمساواة بين الجنسين وحرية المرأة (خاصة فرص التعليم والرعاية الصحية والتوظيف) والمسؤولية الفردية للمرأة داخل الأسرة (على الرغم من سلطة اتخاذ القرار للوالدين المحتملين وخاصة الأمهات) [٤٠]. وتكمن فعالية هذا الطريق في الرابطة الوثيقة بين رفاه المرأة الشابة وفعاليتها.

وتنطبق هذه الصورة العامة على البلدان النامية كذلك على الرغم من فقرها. وليس ثمة مبرر لاستثنائها من ذلك. وإذا كان البعض يسوق حججا ترى أن الشعوب شديدة الفقر لا تعلي من قيمة الحرية بعامة وحرية التناسل بخاصة؛ فإن العكس هو الصحيح يقينا حتى الآن. إن الناس يعلون من قيمة أشياء كثيرة بالمثل، ولديهم كل الحق والمبرر لذلك من مثل قيمة الرفاه والأمن. بيد أن هذا لا يعني أنهم غير مبالين إزاء الحقوق السياسية أو المدنية أو حقوق التناسل.

وهناك شواهد ضعيفة على أن القسر يحقق نتائج أسرع مما يمكن إنجازه عن طريق التغيير الاجتماعي والتطوير الطوعي. إن تنظيم الأسرة قسريا يمكن أن ترتب عليه أضرار خطيرة غير انتهاك حرية التناسل. ونخص بالذكر هنا الأثر الضار على وفيات الرضع (خاصة وفيات الإناث الرضع في بلدان ترسخ في ثقافتها الاجتماعية الانحياز ضد الأنثى). وليس ثمة ما يبرر هنا انتهاك الأهمية الأساسية لحقوق التناسل وفاء بهدف إنجاز نتائج أخرى جيدة.

ونتوافر لدينا الآن في ضوء تحليل السياسات شواهد قوية مبنية على المقارنات داخل البلاد وداخل الأقاليم في بلد كبير. وتؤكد هذه الشواهد أن تمكين المرأة (بما في ذلك تعليم الإناث وتوفير فرص العمالة للأنثى وحقوق الأنثى في الملكية) والتغيرات الاجتماعية الأخرى (مثل خفض الوفيات) لها أثر قوي في خفض معدل الخصوبة. حقا إنه لعسير إغفال ما تتضمنه هذه التطورات من دروس سياسية. وواقع أن هذه التطورات مرغوبة بشدة لأسباب أخرى كذلك (من بينها خفض مظاهر عدم المساواة بين الجنسين)

يجعلها محور اهتمام عند تحليل التطور والتنمية. كذلك فإن الأخلاق الاجتماعية التي تعتبر سلوكا معياريا ليست مستقلة عن فهم وتقييم طبيعة المشكلة. ولهذا نرى أن النقاش العام يحدث فارقا كبيرا.

وخفض معدل الخصوبة مهم ليس فقط لما يترتب عليه من نتائج لصالح الرخاء الاقتصادي، بل وأيضا بسبب أثر ارتفاع نسبة الخصوبة في الحد من حرية الناس ـ خاصة النساء في سن الشباب ـ من أن يعيشوا نوع الحياة التي ينشدونها، ولديهم كل مبرر لاختيارهم هذا. وواقع الحال أن الحياة الأكثر تضررا بسبب تكرار الحمل ورعاية وتربية الأطفال هي حياة المرأة الشابة التي انحط قدرها لتكون آلة ولودا على نحو ما نرى في بلدان كثيرة في عالمنا المعاصر. وامتد هذا «التوازن» واطرد جزئيا بسبب تدني سلطة المرأة الشابة من حيث اتخاذ القرار داخل الأسرة، وأيضا بسبب تقاليد عمياء ترى أن تكرار الحمل ممارسة مقبولة ليس من سبيل لنقدها (مثلما كانت الحال في أوروبا حتى القرن الماضي)، ولا يرى المجتمع أي ظلم في هذا. إن النهوض بتعليم المرأة وتهيئة فرص العمل للأنثى وكفالة حريتها علاوة على النقاش العام المفتوح والقائم على المعلومات. كل هذا يمكن أن ينجز تغيرات جذرية في فهم معنى العدالة والظلم.

وإن نظرة «التنمية باعتبارها حرية» عززتها هذه الروابط التجريبية، نظرا لأن حل مشكلة الزيادة السكانية (شأن حل الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى) يكمن في توسيع نطاق حرية الناس ممن تتأثر مصالحهم مباشرة نتيجة الإفراط في الحمل ورعاية وتنشئة الأطفال، أعني المرأة الشابة. ولهذا فإن حل المشكلة السكانية يقتضي مزيدا من الحرية وليس أقل من هذا.



10 الثقافة وحقوق الإنسان

«دعوني أشعر بالسرور الخاص بأن الأمجاد العظيمة للإنسان أمجادي أنا أيضا»

طاغور

اكتسبت فكرة حقوق الإنسان في السنوات الأخيرة قدرا كبيرا من الدعم والتأييد، وأضحى لها ما يشبه المكانة الرسمية في الخطاب الدولي. وتلتقي بانتظام لجان لها تقديرها واحترامها للتباحث بشأن الالتزام بحقوق الإنسان أو انتهاكها في مختلف بلدان العالم. ويحظى خطاب حقوق الإنسان الآن يقينا بقبول على أوسع نطاق ـ أكثر مما كانت عليه الحال في الماضي ـ ويبدو على الأقل أن لغة الاتصال على الصعيدين القومي والدولي تعكس تحولا في الأولويات، ومناط التأكيد إذا ما قورنت بالأسلوب الجدلي الذي كان سائدا منذ بضعة عقود، وأصبحت حقوق الإنسان أيضا جانبا مهما في أدبيات التنمية والتطوير.

ومع هذا فإن الانتصار الواضح لفكرة واستخدام حقوق الإنسان يتعايش مع قدر من نزعة الشك الحقيقية تتردد داخل أوساط

متشددة في نقدها بشأن مدى عمق وتلاحم هذا النهج. ويدور الشك حول إمكان توافر قدر من السذاجة بشأن إجمالي البنية المفاهيمية التي يرتكز عليها خطاب حقوق الإنسان.

ثلاثة أنواع من النقد

ما هي إذن المشكلة في ظاهرها؟ أحسب أن هناك ثلاثة اهتمامات متمايزة يبني حولها النقاد الصرح الفكري لحقوق الإنسان. هناك أولا القلق من أن حقوق الإنسان تخلط بين منظومات قانونية تعطي الناس بعض الحقوق المحددة جيدا ومبادئ سابقة على التشريع لا يمكنها أن تعطي المرء حقا قابلا للنظر فيه أمام العدالة. وهذه هي قضية مشروعية مطالبات حقوق الإنسان: كيف يمكن أن يكون لحقوق الإنسان أي مكانة إلا من خلال الاستحقاقات التي تجيزها الدولة باعتبارها السلطة الشرعية الأخيرة؟ وترى هذه النظرة أن البشر بالطبيعة لا يولدون بحقوق الإنسان، وهم في هذا شأنهم شأن ولادتهم عراة بغير ملابس. ومن ثم يتعين اكتساب الحقوق عن طريق التشريع تماما، مثلما نكتسب ملابسنا عن طريق التفصيل والخياطة. ولا توجد ملابس جاهزة مسبقا مثلما لا توجد حقوق سابقة على التشريع. وسوف أسمي هذا النهج الهجومي نقد الشرعية.

يتعلق خط الهجوم الثاني بالشكل الذي تتخذه أخلاق وسياسة حقوق الإنسان. الحقوق حسب هذا الرأي استحقاقات تستلزم واجبات مرتبطة بها. إذا كان للشخص «أ» حق في شيء من «س» إذن لابد من وجود عنصر فاعل ما، وليكن «ب»، وعليه واجب تزويد «أ» بحاجته من «س». وإذا لم يكن ثمة اعتراف بهذا الواجب فإن الحقوق المشروعة حسب هذه النظرة لن تكون سوى خواء. ويرى أصحاب هذا الرأي أن هذا يفرض مشكلة هائلة تتعلق بإمكان اعتبار حقوق الإنسان حقوقا أصلا. وتمضي الحجة قائلة، كل هذا قد يكون جميلا جدا، إذ نقول إن لكل إنسان حقا في الغذاء أو الطب، ولكن ما لم تتحدد خصائص واجبات مميزة للعنصر الفاعل، فإن هذه الحقوق لن تعني كثيرا في واقع الأمر. وحسب هذا الفهم فإن حقوق الإنسان مشاعر تثير حمية وحماسا، ولكنها أيضا، إذا شئنا الدقة، متنافرة. وتأسيسا على هذه النظرية فإن الأفضل ألا نعتبر هذه الدعاوى حقوقا، بل بمنزلة احتقان في الزور. وسوف أسمي هذا الخط نقد الاتساق المنطقي.

الخط الثالث لنزعة الشك لا يأخذ بالدقة شكلا قانونيا أو مؤسسيا وإنما يرى حقوق الإنسان عنصرا في نطاق الأخلاق الاجتماعية. وتقضي هذه النظرية بأن السلطة الأخلاقية لحقوق الإنسان مشروطة بطبيعة الأخلاق التي يمكن قبولها. ولكن هل هذه الأخلاق حقيقة كونية شاملة؟ ماذا لو أن بعض الثقافات لم تعتبر الحقوق أمرا ذا قيمة مميزة بالمقارنة بقيم أو سجايا أخرى تحظى بالإعجاب؟ والملاحظ أن الجدل بشأن مدى حقوق الإنسان إنما نبع في الغالب من مثل هذه الأنواع من النقد الثقافي. ولعل أبرزها يرتكز على فكرة الشك المزعوم من جانب القيم الآسيوية تجاه حقوق الإنسان. إن حقوق الإنسان لكي يكون لها ما يبررها تستلزم الشمول الكلي. ولكن النقاد يدعون أن ليست هناك قيم كونية شاملة على هذا النحو. وسوف أسمي هذا النهج النقد الثقافي.

نقد الشرعية

نقد الشرعية له تاريخ طويل، وأخذ صورا مختلفة على أيدي كثيرين من المتشككين في الاستدلال المنطقي المبني على أساس الحقوق بشأن القضايا الأخلاقية. وهناك أوجه تماثل مهمة مثلما هناك أوجه اختلاف بين الصور المختلفة لهذا النقد. هناك من ناحية إصرار كارل ماركس على أن الحقوق تسبق واقعيا (ولا تتبع) تأسيس الدولة. وعبر عن هذا في كتيب تضمن سجالا قويا تحت عنوان «عن المسألة اليهودية». وهناك، من ناحية أخرى، الأسباب التي قدمها جيرمي بنتام عند وصفه «الحقوق الطبيعية بأنها هراء». وأن مفهوم الحقوق الطبيعية التي لا يجوز انتزاعها ما هو إلا «هراء على عكازين». ولكن يشترك مع هذين الخطين النقديين ـ ومع كثير غيرهما ـ إصرار على أن ننظر إلى الحقوق من حيث وضعها بعد التكوين المؤسسي باعتبارها أدوات وليست استحقاقات أخلاقية قبلية. ويتحدى هذا الرأي بأسلوب جوهري الفكرة الأساسية عن أن حقوق الإنسان كونية شاملة.

يقينا إننا إذا أخذنا الدعاوى الأخلاقية السابقة على التشريع باعتبارها كيانات تشريعية تعبر عن طموح الإنسان، فسوف يكون عسيرا النظر إليها كحقوق يمكن الدفاع عنها أمام المحاكم وغيرها من المؤسسات المنوط بها

التنفيذ. ولكن رفض حقوق الإنسان ـ تأسيسا على هذه الحجة ـ يعني إسقاط جانب الممارسة. إن مطلب الشرعية ليس أكثر من أن مطلبا ما تبرره الأهمية الأخلاقية للاعتراف بأن حقوقا معينة هي استحقاقات ملائمة لجميع البشر. ويمكن حسب هذا المعنى أن تمثل حقوق الإنسان الدعاوى والقوى والحصانات (وغير ذلك من أشكال الضمانات المقترنة بمفهوم الحقوق) التي تدعمها الأحكام الأخلاقية التي ترى في هذه الضمانات والمبررات أهمية أصيلة وجوهرية.

ويمكن أيضا أن تتجاوز حقوق الإنسان نطاق الممكن مقابل الفعلي من الحقوق الشرعية. إن الحق الإنساني يمكن إثارته بقوة في سياقات كثيرة، حتى إن بدا أن فرض تنفيذه قانونيا غير ملائم. إن الحق الأخلاقي للزوجة في أن تشارك مشاركة كاملة وندِّية في قرارات الأسرة ذات الأهمية ـ مهما كان زوجها متحيزا إلى نفسه ـ يمكن أن يعترف به كثيرون ممن لا يشترطون، على الرغم من هذا، إقرارا شرعيا لهذا الشرط وإنفاذه على أيدي الشرطة. مثال آخر هو «حق الاحترام»، إذ نجد مسألة تشريعه ومحاولة فرضه مسألة إشكالية، بل ومحيرة.

ولعل الأفضل في الحقيقة اعتبار حقوق الإنسان مجموعة من الدعاوى الأخلاقية التي يتعين ألا نطابق بينها وبين الحقوق الشرعية المقررة بتشريع. ولكن حري بهذا التفسير المعياري ألا يطمس جدوى فكرة حقوق الإنسان داخل نوع السياق الذي تبرز فيه. إن الحريات المقترنة بحقوق بذاتها يمكن أن تكون هي بؤرة الاهتمام أثناء الحوار. ويتعين علينا أن نحكم على حقوق الإنسان باعتبارها منظومة حجج أخلاقية وأساسا لمطالبات سياسية.

نقد الاتساق المنطقي

أنتقل الآن إلى النقد الثاني: ما إذا كان في الإمكان أن نتحدث حديثا متسقا منطقيا عن الحقوق دون تحديد من عليه ضمان الوفاء بالحقوق. ثمة في الحقيقة نهج رئيسي في تناول الحقوق يؤمن بأن الحقوق لا سبيل إلى صياغتها على نحو معقول إلا في ترابط مع الواجبات المتداخلة. إذ يجب أن نزاوج حق الشخص في شيء ما بواجب عنصر فاعل آخر لتزويد الأول بهذا

الشيء. والملاحظ أن من يصرون على الرباط الثنائي ينزعون إلى أن يكونوا بعامة نقديين للغاية إزاء إثارة خطاب «الحقوق» في «حقوق الإنسان»، من دون تحديد دقيق مميز للعناصر الفاعلة المسؤولة ولواجباتهم التي يتعين عليهم أداؤها لإنجاز هذه الحقوق. معنى هذا أن المطالبات بحقوق الإنسان ما هي في نظرهم إلا حديث طليق.

إن السؤال الذي يحفز بعض أصحاب هذه النزعة الشكية هو: كيف لنا أن نتأكد من أن الحقوق قابلة للتحقق ما لم تكن تقابلها واجبات؟ والحقيقة أن البعض لا يرى أي معنى في الحق ما لم يكن متوازنا بفضل ما سماه الفيلسوف عمانويل كانط «الإلزام الكامل»، واجب محدد لعنصر فاعل محدد من أجل إنجاز هذا الحق [1].

ومع هذا فإن بالإمكان مقارنة الدعوى بأن أي استخدام للحقوق، باستثناء الاستخدام المقترن برباط مشترك مع التزامات كاملة، إنما تعوزه الفعالية. والملاحظ في سياقات قانونية كثيرة أن هذه الدعوى ربما تكون لها ميزة ما، غير أن الحقوق في المناقشات المعيارية غالبا ما تأخذ صورة استحقاقات أو قوى أو حصانات من الخير أن تتوافر للناس. ونحن نرى حقوق الإنسان باعتبارها حقوقا مشتركة بين الجميع - بغض النظر عن المواطنة - وأن من حق كل فرد أن يحظى بمنافعها. وإذا لم يكن من الواجبات المحددة على أي فرد أن يتأكد من أن المرء أوفيت حقوقه، فإن في الإمكان توجيه الدعاوى إلى جميع من هم في وضع يسمح لهم بالمساعدة. والحقيقة أن عمانويل كانط نفسه وصف هذه المطالبات العامة بأنها «التزامات ناقصة» ومضى إلى حد مناقشة مدى صلتها الوثيقة بالحياة الاجتماعية. والدعاوى موجهة بعامة إلى أي امرئ قادر على المساعدة، حتى إن لم يكن هناك أي شخص أو ذات فاعلة منوط بها الوفاء بالحقوق المعنية.

ولكن إذا صيغت الحقوق على هذا النحو؛ فإن في الإمكان أحيانا أن تظل من دون تحقق. ولكن في إمكاننا يقينا أن نميز بين حق يتمتع به شخص دون أن يتم الوفاء به، وحق لشخص محروم منه. وأخيرا فإن التأكيد الأخلاقي لحق ما إنما يتجاوز قيمة الحرية المقابلة فقط إلى المدى الذي تكون فيه بعض المطالبات ملقاة على عاتق آخرين ولن يحاولوا بذل المساعدة. وإذا كان في إمكاننا أن نتعامل جيدا مع لغة الحرية دون الحقوق (والواقع أن لغة الحرية

هي التي أحرص عليها في كتابي «التنمية حرية»؛ فسوف يكون لدينا أحيانا المبرر لكي نقترح أو نطلب أن يساعد الآخرون على إنجاز الحرية المعنية هنا موضوع الحديث. معنى هذا أن لغة الحقوق يمكن أن تكمل لغة الحرية.

النقد الثقافي والقيم الآسيوية

الخط الثالث للنقد ربما يكون أكثر إثارة وإغراء، وقد حظي بالفعل بمزيد من الاهتمام. هل فكرة حقوق الإنسان حقيقة فكرة كونية شاملة؟ ألا توجد أخلاق، مثل ما في الثقافات الكونفوشية العالمية، تنزع إلى التركيز على النظام والانضباط أكثر من الحقوق، وعلى الولاء أكثر من الاستحقاق؟ والملاحظ أنه بقدر ما تشتمل حقوق الإنسان على دعاوى للحرية السياسية والحقوق المدنية ظهرت تواترات مزعومة انطلقت بخاصة من قِبَل مفكرين آسيويين.

أثير موضوع طبيعة القيم الآسيوية كثيرا خلال السنوات الأخيرة بهدف توفير مبرر للتنظيمات السياسية التسلطية في آسيا. إن هذه التبريرات للنزعة التسلطية لم تصدر تحديدا عن مؤرخين مستقلين، بل من السلطات نفسها (على لسان الرسميين أو المتحدثين باسمهم) أو ممن هم وثيقو الصلة بأصحاب السلطان. غير أن آراءهم متسقة منطقيا مع أساليبهم في حكم الدول، ومع الرغبة في التأثير في العلاقة بين بلدان مختلفة.

هل القيم الآسيوية نقيض ـ أو لا مبالية بـ ـ الحقوق السياسية الأساسية؟ غالبا ما نرى مثل هذه التعميمات، ولكن هل تدعمها براهين؟ واقع الحال أن التعميمات بشأن آسيا ليست أمرا يسيرا خاصة في ضوء حجمها. إن آسيا يسكنها ٦٠ في المائة من إجمالي سكان العالم. ومن ثم ما الذي يمكن اعتباره قيما سائدة في هذا الإقليم الواسع بهذا القدر من التنوع؟ لا توجد قيم جوهرية تنطبق على كل هذه الأعداد الضخمة المتغايرة من السكان، ولا شيء يفصلهم ويميزهم كجماعة مختلفة عن بقية العالم.

وينزع أحيانا دعاة «القيم الآسيوية» إلى النظر أساسا إلى شرق آسيا باعتبار هذه هي المنطقة الأنسب. والملاحظ أن التعميم بشأن التقابل بين الغرب وآسيا غالبا ما يتركز على اليابسة، وحتى شرق تايلاند. هذا على

الرغم من وجود دعوى أكثر طموحا ترى أن بقية آسيا «متماثلة». مثال ذلك يحدد لي كوان يو «الفارق الأساسي بين المفاهيم الغربية عن المجتمع والحكم ومفاهيم شرق آسيا». ويفسر هذا بقوله: «إنني حين أقول أبناء شرق اسيا فأنا أعني كوريا واليابان والصين وفيتنام باعتبارها متمايزة عن جنوب شرق آسيا التي هي مزيج بين الصيني والهندي، على الرغم من أن الثقافة الهندية تؤكد على قيم مماثلة» [٢].

ومع هذا فإن منطقة شرق آسيا ذاتها تنطوي على تنوع شديد، وثمة تباينات كثيرة نلمسها بين اليابان والصين وكوريا وأنحاء أخرى من شرق آسيا. والمعروف أن مؤثرات ثقافية متباينة من داخل الإقليم ومن خارجه أثرت في حياة البشر على مدى تاريخ هذا الإقليم الفسيح. ولا تزال هذه التأثيرات باقية بوسائل متباينة. ورغبة في توضيح ذلك أذكر أن نسختي من تقويم «ألماناك almanac» الدولية طبعة هوغتون ميفلين، تصف ديانة ١٢٤ مليون ياباني على النحو التالي: «١١٢ مليونا يدينون بالشنتوية، و٩٣ مليون بوذي [*]» [٣]. ولا تزال هناك مؤثرات مختلفة الألوان والأصول تصبغ بلونها جوانب الذاتية للياباني المعاصر، ويمكن للشخص الواحد أن يكون شنتويا وبوذيا في آن واحد.

ويمكن للثقافات والتقاليد أن تتداخل عبر الأقاليم من مثل شرق آسيا، بل وداخل البلدان مثل اليابان أو الصين أو كوريا، ولهذا فإن محاولات التعميم عند الحديث عن «القيم الآسيوية» هي ضرب من التبسيط المفرط. وأكثر من هذا، فإن سكان سنغافورة وتعدادهم ٢,٨ مليون نسمة، بينهم تنويعات ثقافية وتباينات في التقاليد التاريخية. حقا إن سنغافورة لها سجل يثير الإعجاب في ترسيخ التعايش الودي بين الطوائف.

الغرب المعاصر ومزاعم التفرد

خطوط التفكير التسلطي في آسيا ـ وبوجه عام في المجتمعات غير الغربية ـ غالبا ما تلقى تأييدا غير مباشر من أنماط فكر داخل الغرب ذاته. وهناك ميل واضح في أمريكا وفي أوروبا إلى افتراض، حتى إن كان ضمنيا، أسبقية الحرية السياسية والديموقراطية كقسمة أساسية وعريقة في الثقافة

(*) هذه هي الأرقام في النص، على الرغم من التفاوت الظاهر في المجموع الذي يتجاوز المائتين، ومجموع سكان اليابان الآن قرابة ١٢٦,٥ مليون نسمة، ولكن تركت الأرقام كما في الأصل (المترجم).

الغربية ـ وهذه ميزة ليس من السهل أن نجد لها مثيلا في آسيا. إننا هنا الآن، مثلما كانت الحال في الماضي، إزاء مفاضلة بين النزعة الاستبدادية الموجودة ضمنا في الكونفوشية كمثال، مقابل احترام الحرية الفردية والاستقلال الذاتي المزعوم أنهما راسخان في أعماق الثقافة الليبرالية الغربية. وغالبا ما يعتبر الغربيون أنصار النهوض بالحرية الشخصية والسياسية الغربية وتطبيقها في العالم غير الغربي أن دعوتهم هذه محاولة لغرس القيم الغربية في آسيا وأفريقيا. وها هنا يغدو العالم مدعُوا إلى الانضمام إلى نادي «الديموقراطية الغربية» وإلى أن يبدي إعجابه ومناصرته «للقيم الغربية» التقليدية.

ونجد في كل هذا ميلا موضوعيا إلى استنتاج ما هو ماض متخلف مما هو حاضر راهن. إن القيم التي عمد التنوير الأوروبي وغيره من التطورات الحديثة نسبيا إلى إشاعتها لتكون قيما مشتركة، لا يمكن اعتبارها حقيقة جزءا من الإرث الغربي بعيد المدى عاشه الغرب على مدى آلاف السنين [٤]. إن ما نجده في كتابات مؤلفين كلاسيكيين غربيين (من أمثال أرسطو) هو كتابات تدعم عناصر انتقائية من بين العقيدة الشاملة التي تتألف منها الفكرة المعاصرة عن الحرية السياسية. ولكن دعم مثل هذه العناصر نجده أيضا في كتابات كثيرة في التراثات الآسيوية.

ورغبة منا في توضيح هذه النقطة، لنتأمل معا فكرة أن الحرية الشخصية مهمة للجميع من أجل خير المجتمع. هذه الدعوى تبدو مؤلفة من عنصرين متمايزين: (١) قيمة الحرية الشخصية: بمعنى أن الحرية الشخصية مهمة ويتعين كفالتها لمن «يعنيهم أمر» مجتمع خير. (٢) مساواة الحرية: كل امرئ يعنيه الأمر ومن ثم يجب ضمان الحرية المكفولة لشخص ليحظى بها الجميع. وهاتان النقطتان معا تستلزمان الإيمان بضرورة ضمان الحرية الشخصية على أساس مشترك يتقاسمه الجميع. وكتب أرسطو وأفاض في الحديث عن دعم القضية الأولى ولكنه استثنى المرأة والعبيد، وبهذا تخلى عن الدفاع عن القضية الثانية. والحقيقة أن الدعوة إلى المساواة بهذه الصورة دعوة حديثة النشأة. والملاحظ حتى في مجتمع مقسّم على أساس من الطبقات والطوائف، يمكن فيه النظر إلى الحرية باعتبارها أمرا ذا قيمة كبيرة يحظى بها الأقلية المتميزون (مثل

الماندارين [الصفوة من الإداريين في الصين القديمة]، أو البرهمانيين) شأن الحال بالنسبة إلى الحرية وتقييم غير العبيد لها من الرجال في المفاهيم الإغريقية المقابلة عن المجتمع الخير.

وهناك تمييز آخر مفيد بين: (١) قيمة التسامح: حيث يتعين التسامح بين مختلف العقائد والالتزامات والأعمال لجميع الناس على اختلافهم، و(٢) المساواة في التسامح: بمعنى ما يحظى به البعض من تسامح يتعين عقلا أن يحظى به الجميع (إلا إذا كان التسامح عند البعض سيفضي إلى تعصب مع آخرين). ونعود لنقول إن الحجج الداعية إلى بعض التسامح يمكن أن نجد لها مثيلا بوفرة في الكتابات الغربية الباكرة، ولكن دون أن يكتمل هذا التسامح بالدعوة إلى المساواة في التسامح. ولهذا فإن جذور الأفكار الديموقراطية والليبرالية الحديثة يمكن أن نلتمسها من حيث هي عناصر تكوينية وليست كل البنية.

إن السؤال الذي يتعين أن نسأله عن عمل دراسة مقارنة هو ما إذا كانت هذه العناصر التكوينية يمكن أن نلتمسها في الكتابات الآسيوية على نحو ما التمسناها في الفكر الغربي. ويجب ألا نخلط بين وجود هذه العناصر مع انعدام أو افتقار النقيض، أعني الأفكار والمعتقدات التي ترفض بوضوح تأكيد الحرية والتسامح. إن الدعوة إلى مناصرة النظام والانضباط يمكن أن نجدها في الكلاسيكيات الغربية أيضا. ولهذا ليس واضحا لي في الحقيقة أن كونفوشيوس أكثر استبدادية في هذا المجال من أفلاطون أو القديس أوجسطين كمثال. وليست القضية الأساسية هنا ما إذا كانت هذه الأطر المناهضة للحرية موجودة حاضرة في التراث الآسيوي على تنوعه، بل ما إذا كانت الأطر الهادفة إلى الحرية غائبة هناك.

ها هنا يصبح تنوع منظومات القيم الآسيوية أمرا محوريا، وهي المنظومات التي تجسد التنوع الإقليمي وإن تعالت عليه. ولعل المثال الواضح هنا هو دور البوذية كصيغة للفكر. يولي التراث البوذي أهمية كبرى للحرية، كما أن الجانب الأقدم من التفكير النظري الهندي، الذي ينتمي إليه الفكر البوذي، يفسح مجالا واسعا للإرادة وللاختيار الحر. إن نبالة السلوك تتحقق في سياق الحرية، بل إن الأفكار عن التحرير (من مثل موكشا) لها هذه القسمة المميزة. وطبيعي أن وجود هذه العناصر في الفكر البوذي لا يطمس النظام

المنضبط والمتراتب بالنسبة إلى آسيا والذي أكدته الكونفوشية. بيد أننا نخطئ إذا قلنا إن الكونفوشية هي تراث آسيا الوحيد ـ حتى داخل الصين نفسها. وحري بنا أن نؤكد هذا التنوع مادام التفسير المعاصر للطابع الاستبدادي للقيم الآسيوية يتركز على الكونفوشية.

تأويلات كونفوشيوس

إن قراءة الكونفوشية التي يتخذها معيارا موحدا القائلون بأن القيم الآسيوية تسلطية لا تنصف التنوع القائم داخل تعاليم كونفوشيوس نفسه [٥]. إن كونفوشيوس لم يدع إلى الولاء للدولة ولاء أعمى [٦]. وحين سأله زيلو «كيف نخدم أميرا؟» أجاب كونفوشيوس: «قل له الحقيقة حتى إن أغضبته» [٧]. ولكن المسؤولين عن الرقابة في سنغافورة أو بكين ربما ينظرون إلى هذا القول نظرة مغايرة. ولم يكن كونفوشيوس ممانعا للحذر واللباقة، غير أنه لم يمتنع عن التوصية بمعارضة الحكم السيئ: «عندما يسود الطريق القويم الدولة، تكلم بجرأة واعمل بجرأة. وعندما تفقد الدولة الطريق اعمل بجرأة وقل قولا لينا» [٨].

يقدم كونفوشيوس في الحقيقة مؤشرا جيدا يوضح أن عمادي الصرح المتخيل للقيم الآسيوية، وهما الولاء للأسرة والطاعة للدولة، يمكن أن يكون بينهما صراع ضار. والملاحظ أن كثيرين من دعاة سلطة «القيم الآسيوية» إنما يرون دور الدولة باعتباره امتدادا لدور الأسرة. ولكن، كما قال كونفوشيوس، يمكن أن ينشأ توتر بين الاثنين. ونذكر أن حاكم مقاطعة شي قال لكونفوشيوس: «يوجد بين شعبي رجل يتحلى باستقامة لا يشوبها لين: حين سرق أبوه خروفا أدانه على فعلته». أجاب كونفوشيوس على هذا بقوله: «بين شعبي الرجال ذوو الاستقامة يقضون أمورهم على نحو مختلف: أب يقي ابنه، وابن يقي أباه ـ وهنا استقامة فيما يفعلون» [٩].

آشوكا وكوتيليا

كانت أفكار كونفوشيوس أكثر تعقيدا وإمتاعا للعقل من الحكم والأقوال المأثورة التي تجري على الألسن باسمه. وهناك أيضا ميل نحو إغفال غيره من الكتاب الذين عرفتهم الثقافة الصينية، وإلى تجاهل

الثقافات الصينية الأخرى. إننا إذا ما اتجهنا إلى التراثات الهندية نستطيع أن نرى في واقع الأمر عديدا من الآراء عن الحرية والتسامح والمساواة. ولعلنا نجد أهم صياغة عن ضرورة الحرية على أساس من العدالة والمساواة في كتابات الإمبراطور آشوكا. وهذا هو الإمبراطور الذي ترأس في القرن الثالث ق.م. إمبراطورية هندية أكبر من أي مملكة لملك هندي آخر (بما في ذلك المغول بل وراج ناهيك عن الولايات المحلية التي تركها البريطانيون على وضعها). أبدى آشوكا اهتماما كبيرا بالأخلاق العامة والسياسات المستنيرة بعد أن روعته الأشلاء التي شاهدها في معركته المظفرة ضد مملكة كالينجا (وهي الآن أوريسا). وتحول إلى البوذية ولم يكتف بالعمل على تحويلها إلى ديانة عالمية، بل أرسل البعوث التبشيرية إلى خارج الهند حاملين رسالة بوذية إلى الشرق وإلى الغرب. وعمد أيضا إلى تغطية جدران البلاد بنقوش حجرية تصف أشكال الحياة الطيبة وطبيعة الحكم الصالح.

وتكشف النقوش عن اهتمام خاص بالتسامح مع التنوع. مثال ذلك المرسوم (الذي يحمل الآن رقم ١٢). إلى إيراجودي يعرض القضية على النحو التالي:

> «يجب على المرء ألا يبجل طائفته هو أو يحط من قدر طائفة أخرى دون سبب. إن الانتقاص من قدر أحد حري أن يكون لسبب محدد فقط. ذلك لأن طوائف الآخرين تستحق التبجيل لسبب أو لآخر.
>
> وإذ يلتزم المرء بهذا السلوك، فإنه يعلي من قدر طائفته ويسدي في الوقت نفسه خدمة إلى طوائف غيره من الناس. ولكن إذا سلك المرء سلوكا على النقيض من هذا فإنه يضر بطائفته ويسيء إلى طوائف الآخرين. ذلك لأن من يبجل طائفته هو ويحط من قدر الآخرين بهدف تأكيد الفخار بطائفته، إنما هو في الواقع بسلوكه هذا يلحق بطائفته أشد الأضرار [١٠]».

ونجد تأكيد التسامح في هذه المراسيم منذ القرن الثالث ق.م. والحديث موجه للحكومة ليكون سياسة عامة، وليكون كذلك نصيحة لكيف يكون سلوك المواطنين بعضهم مع بعض.

والجدير ذكره أن آشوكا كان عالميا في نظرته إلى إطار ومضمار التسامح، وطالب بالتسامح للجميع ومع الجميع، بما في ذلك من وصفهم بقوله «شعب الغابات»، أي القبائل التي تعيش على نظام اقتصادي سابق على عصر الصناعة. وربما يرى بعض المعلقين أن مناصرة آشوكا للتسامح العالمي القائم على المساواة دعوة غير آسيوية، بيد أن آراءه ضاربة بجذورها في نهج تحليلي رائج في الدوائر الفكرية التي عرفتها الهند خلال قرون سابقة.

ولعل من المهم أن ننظر في هذا السياق إلى مفكر هندي آخر صاحب «رسالة عن الحكم والاقتصاد السياسي»، وكان لفكره نفوذ عميق وأهمية كبرى. وأشير هنا إلي كوتيليا مؤلف «آرثا شاسترا»، التي يمكن ترجمتها إلى «علم الاقتصاد»، وإن كانت الدراسة معنية بالسياسة العملية وبعلم الاقتصاد معا. وكان كوتيليا معاصرا لأرسطو في القرن الرابع ق.م. وشغل منصب كبير وزراء الإمبراطور شاندراجوبتا موريا، إمبراطور جد آشوكا، الذي أسس إمبراطورية موريا الشاسعة التي امتدت عبر أرجاء شبه القارة الهندية.

وكثيرا ما يستشهد البعض بكتابات كوتيليا كبرهان على أن الحرية والتسامح كانتا غير ذات قيمة في التراث الهندي الكلاسيكي. ونجد في آرثا شاسترا جانبين للتفسير التفصيلي الرائع للاقتصاد والسياسة، حتى ليمكن القول إن العرض أشبه بتشخيص حالة. أولا، يعتبر كوتيليا صاحب فكر مترابط ومتسق منطقيا من نوع محدود جدا. إنه يرى أن أهداف النهوض بسعادة الرعايا وتوطيد النظام داخل المملكة تلقى تأييدا قويا بفضل المشورة السياسية التفصيلية. ولكنه مع هذا يرى أن الملك حاكم مستبد عادل مطبوع على الخير وسلطته مكرسة لفعل الخير، ويبلغ سلطانه أقصاه بفضل التنظيم الصالح. وهكذا فإن آرثا شاسترا تعرض من ناحية أفكارا واقتراحات نافذة بشأن موضوعات عملية من مثل اتقاء المجاعة والفعالية الإدارية وهي قضايا لا تزال وثيقة الصلة بحياتنا حتى اليوم (وهي سابقة علينا بأكثر من ألفي سنة) [11] ونجد كاتبها، من ناحية أخرى، على استعداد لإبداء النصح والمشورة للملك لبيان كيف يلتمس طريقه إذا اضطر إلى انتهاك حرية خصومه وأعدائه.

ثانيا، يبدو أن كوتيليا يولي أهمية بسيطة لموضوع المساواة السياسية والاقتصادية، كما أن نظرته إلى المجتمع الصالح نظرة طبقية للغاية حسب تقسيمات الطبقة والطائفة. ولكن على الرغم من هذا، فإن هدف النهوض بالسعادة التي تحظى بوضع رفيع جدا في سلم القيم يصدق أيضا على جميع الأهداف التي تبدو كأنها لا تقوم على أساس من المساواة، من حيث الشكل والمحتوى. ونجد التزاما بتوفير الدعم والمساندة لأقل الناس حظوظا في المجتمع مما يساعدهم على الخلاص من البؤس، ومن ثم الاستمتاع بالحياة. ويحدد كوتيليا على سبيل التخصيص أن واجب الملك أن يراعي «اليتامى والكهول والعاجزين والأيامى والضعفاء والبائسين»، علاوة على توفير أسباب الرزق والقوت للبائسات من النساء وقت الحمل وكذا للرضع من أطفالهن عقب ولادتهن [١٢]. ولكن هذا الالتزام بالمساندة بعيد كل البعد عن إعلاء قيمة حرية هؤلاء الناس لكي تكون لهم حرية اتخاذ القرار في كيف يعيشون التسامح مع الهراطقة وأصحاب البدع.

ما الذي نستخلصه من كل ما سبق؟ يقينا لم يكن كوتيليا ديموقراطيا، ولا من دعاة المساواة والعدالة، ولا داعية للنهوض بحرية كل فرد من البشر. ولكن حين تحدد السمات التي يجب أن يتحلى بها أفضل أصحاب الامتياز في المجتمع، أي الطبقات العليا، تظهر لنا الحرية باعتبارها الخاصية الأبرز والأهم. ويبين لنا أن من غير المقبول أبدا إنكار الحرية الشخصية على أبناء الطبقات العليا (المسماة آريا). والملاحظ أن مظاهر القصاص التقليدية وبعضها كان شديد القسوة، تحددت بالنسبة إلى من يرغبون كبارا أو أطفالا في العمل لمصلحتهم، على الرغم من أن استرقاق الرقيق المقيمين كان أمرا مقبولا تماما في المجتمع [١٣]. ولا ريب في أننا لا نقرأ عند كوتيليا أي شيء يشبه التعبير الواضح الذي قاله أرسطو الدال على أهمية الممارسة الحرة للقدرة. ولكن التركيز على الحرية واضح جدا في حديث كوتيليا عن الطبقات العليا في المجتمع. ويختلف اختلافا واضحا عن الواجبات الحكومية إزاء المراتب الاجتماعية الأدنى التي تأخذ الشكل الأبوي من حيث الاهتمام العام ومساعدة الدولة لتفادي مظاهر الحرمان والبؤس الشديدين. وتتسق هذه النظرة تماما من حيث التعبير عن الحياة الصالحة، مع مذهب أخلاقي يعلي من قيمة الحرية. حقا إن نطاق الاهتمام مقتصر

هنا على الفئات العليا من المجتمع. ولكن هذا لا يختلف جذريا عن مناط اهتمام الإغريق بالأحرار مقابل العبيد أو النساء. ولكن من حيث شمولية الحديث، فإن كوتيليا يختلف عن آشوكا العالمي الشمولي بينما لا يختلف تماما عن أرسطو صاحب النظرة الاصطفائية.

التسامح في الإسلام

ناقشت لفوري ببعض التفصيل الأفكار السياسية والأسباب العلمية في عرضين قويين، ولكنهما مختلفان تماما، عرفتهما الهند في القرنين الرابع والثالث ق.م. على التوالي. وسبب اختياري أن لأفكارهما تأثيرها الممتد في الكتابات الهندية بعد ذلك. ولكن لنا الحق في أن نلقي نظرة إلى الكثير من الكتابات الأخرى. وأذكر أن من أهم الشارحين والممارسين لمعنى التسامح مع التنوع في الهند الإمبراطور المغولي العظيم أكبر، الذي حكم ما بين عامي ١٥٥٦ و١٦٠٦. وأعود لأقول نحن هنا لا نتعامل مع ديموقراطي بل مع ملك قوي أكد قبول الأشكال المتنوعة للسلوك الاجتماعي والديني، وقبل حقوق الإنسان بأنواعها المختلفة، بما في ذلك حرية الملكية وحرية الممارسة الدينية، وهي حريات لم يكن يسيرا التسامح معها في أوروبا في زمن أكبر.

نذكر على سبيل المثال أنه بحلول عام ١٠٠٠ هجرية، أو ١٥٩١ـ١٥٩٢ ميلادية، حدثت بعض الإثارة بشأن التقويم في دلهي وأجرا (ليس مثل ما يجري الآن مع اقتراب العام ٢٠٠٠ من التقويم المسيحي). أصدر أكبر قوانين عدة مع حلول هذا المنعطف التاريخي، وركزت هذه القوانين، من بين أمور أخرى، على التسامح الديني، بما في ذلك ما يلي:

> «لا يحق لأي امرئ التدخل في تفسير الدين، وإن من حق أي إنسان أن يعتنق الدين الذي يرضاه.
>
> إن هندوسيا إذا أرغم، في سن الطفولة أو غير ذلك، على أن يكون مسلما على غير إرادته فإن له الحق، إذا ارتضى ذلك، أن يرتد إلى دين آبائه» [١٤].

وأعود لأقول إذا كان نطاق التسامح محايدا بالنسبة إلى الدين؛ فإنه لم يكن كليا شاملا بالنسبة إلى النواحي الأخرى، بما في ذلك المساواة بين الجنسين أو المساواة بين الشباب والشيوخ. استطرد التشريع إلى الدفاع عن

الإعادة القسرية لفتاة هندوسية هجرت أسرة أبيها لتلحق بعشيقها المسلم. والملاحظ أنه عند الاختيار بين مساندة العاشقين الشابين والهندوسي أبو الفتاة، فإن عواطف أكبر المسن كانت مع الأب تماما. إن التسامح والمساواة عند مستوى معين يلتقيان بعدم التسامح وعدم المساواة عند مستوى آخر. ولكن مدى التسامح العام في شؤون العقيدة والممارسة الدينية يبدو واضحا جليا للغاية. وقد يكون ملائما في هذا السياق، خاصة في ضوء الإصرار على الحديث عن «الليبرالية الغربية» الإشارة إلى أن أكبر طبق سياساته وأفكاره هذه في وقت كانت محاكم التفتيش في عنفوانها في أوروبا.

والجدير ملاحظته، ونحن نعايش خبرة المعارك السياسية المعاصرة، خاصة في الشرق الأوسط، أن الحضارة الإسلامية كثيرا ما يصورها البعض على أنها غير متسامحة في جوهرها وأساسها ومعادية للحرية الفردية. ولكن يصدق على الإسلام ما قلناه بشأن وجود التنوع والاختلاف والتعدد داخل تراث ما. إن أكبر وغالبية المغول الآخرين في الهند يقدمون أمثلة جيدة على التسامح السياسي والديني في كل من النظرية والتطبيق. ويمكن أن نجد أمثلة مشابهة في أجزاء أخرى من الثقافة الإسلامية. فقد كان الأباطرة الأتراك أكثر تسامحا في غالب الأحيان من معاصريهم الأوروبيين. ونجد أمثلة كثيرة جدا دالة على هذا في بغداد وفي القاهرة. وأكثر من هذا فإن الفيلسوف اليهودي مايمونيد في القرن الثاني عشر اضطر إلى الهرب من أوروبا المتعصبة (موطن بلاده) ومن اضطهادها لليهود إلى أمن وأمان حاضرة القاهرة المتسامحة، ليعيش في رعاية السلطان صلاح الدين.

ونذكر بالمثل عالم الرياضيات البيروني، الذي ألف أول كتاب عام عن الهند في مطلع القرن الحادي عشر (علاوة على ترجمة رسائل رياضية هندية إلى العربية) إذ يعتبر واحدا من أوائل المفكرين الأنثروبولوجيين في العالم. تحدث البيروني واحتج ضد واقع «الحط من قدر وقيمة الأجانب ... الشائع في نظرة كل الأمم تجاه بعضها البعض.» ونذر القسط الأكبر من حياته من أجل غرس وتعزيز التفاهم والتسامح المتبادلين في عالم القرن الحادي عشر.

وكم هو يسير أن نذكر الكثير من الأمثلة، ولكن مناط الحديث وما نريد أن نبرزه هو أن المدافعين في العصر الحديث عن النظرة الاستبدادية في «القيم الآسيوية» إنما يبنون قراءتهم على أساس تأويلات تعسفية للغاية، واختيارات

محدودة إلى أقصى حد من بين موضوعات التراث والكتاب. إن اعتبار الحرية قيمة ليس أمرا مقتصرا على ثقافة واحدة فقط دون سواها، وإن التراث الغربي على اختلاف أشكاله ليس التراث الوحيد الذي يهيئنا لاتباع نهج قائم على الحرية من أجل إنجاز فهم لحياتنا الاجتماعية.

العولمة: الاقتصاد والثقافة والحقوق

قضية الديموقراطية لها أيضا تأثيرها الوثيق في موضوع ثقافي آخر صادف أخيرا قدرا من الاهتمام له ما يبرره. وتتعلق هذه القضية بالسلطة الطاغية للثقافة الغربية ولأسلوب الحياة الغربي، ودورها في تقويض نماذج تقليدية للعيش وللأخلاق الاجتماعية. ويمثل هذا الأمر في نظر كل من تعنيه قيمة التراث وطرز الثقافة الأصلية خطرا حقيقيا.

إن العالم المعاصر يهيمن عليه الغرب. وعلى الرغم من انهيار السلطة الإمبريالية لحكام العالم القدامى، إلا أن هيمنة الغرب لا تزال قوية مثلما كانت، بل وهي في بعض النواحي أقوى مما كانت في السابق، خاصة في الموضوعات الثقافية. وها هي الشمس لا تغرب عن إمبراطورية الكوكاكولا أو MTV.

إن الخطر الذي يتهدد الثقافات الوطنية في عالم اليوم الآخذ في التعولم خطر لا فكاك منه إلى حد كبير. والحل الوحيد غير المتاح هو إيقاف عولمة التجارة والاقتصاد، حيث إن قوى التبادل الاقتصادي وتقسيم العمل من الصعب مقاومتها في عالم متنافس يؤججه تطور تقني شامل يهيئ للتقانة الحديثة حدا تنافسيا اقتصاديا.

هذه مشكلة، ولكنها ليست مجرد مشكلة فقط، حيث إن التجارة والاقتصاد العالميين يمكن أن يقترنا ـ كما تنبأ آدم سميث ـ برخاء اقتصادي أكبر لكل أمة من الأمم. ولكن يمكن أن يكون هناك خاسرون وفائزون حتى إن كان صافي إجمالي الأرقام صاعدا غير نازل. والملاحظ في نطاق التفاوتات الاقتصادية أن الاستجابة الصحيحة لابد أن تتضمن جهودا متضافرة لجعل شكل العولمة أقل تدميرا للعمالة وللحياة التقليدية وتحقيق انتقال تدريجي. وحتى تكون عملية الانتقال سلسة يتعين أن تتوافر فرص لإعادة التدريب واكتساب مهارات جديدة (لأولئك الذين سيفقدون أعمالهم من دون ذلك).

هذا علاوة على توفير شبكات الأمن الاجتماعي (في شكل ضمان اجتماعي وغير ذلك من تنظيمات داعمة) التي أضيرت مصالحهم ـ على المدى القصير على الأقل ـ بسبب التغيرات الناجمة عن العولمة.

والجدير ذكره أن هذه الفئة من الاستجابات سيكون لها إلى حد ما اثر إيجابي على الجانب الاقتصادي أيضا. إن المهارة في استخدام الكمبيوتر والإفادة من ثمار الإنترنت وغير ذلك من تسهيلات مماثلة لن تفضي فقط إلى تحول الإمكانات الاقتصادية، بل أيضا حياة الناس الواقعين تحت تأثير مثل هذا التغيير التقاني. وأعود هنا لأقول إن هذا بالضرورة ليس شيئا نأسف له. وتظل هناك، بعد هذا مشكلتان، إحداهما مشتركة مع عالم الاقتصاد والأخرى مختلفة تماما [١٥].

أولا، إن عالم الاتصالات والتبادلات الحديث يستلزم توافر تعليم أساسي وتدريب. ونحن نجد بعض البلدان الفقيرة في العالم حققت تقدما رائعا في هذا المجال (بلدان شرق وجنوب شرق آسيا تعتبر أمثلة جيدة على هذا). ولكن بلدانا أخرى (مثل بلدان جنوب آسيا وأفريقيا) آخذة في التخلف بفارق كبير. وطبيعي أن المساواة في الفرص الثقافية، وكذلك في الفرص الاقتصادية مهمة للغاية في عالم متعولم. وهذا تحدٍ مشترك أمام العالمين الاقتصادي والثقافي.

القضية الثانية مختلفة تماما، وتباعد المشكلة الثقافية عن الوضع الاقتصادي؛ إذ الملاحظ أنه حين يحدث توفيق للأوضاع الاقتصادية، فإن الناس يذرفون دموعا قليلة على طرق الإنتاج التي جرى تجاوزها وللتقانة التي ولى عهدها. ربما يكون ثمة قدر من الحنين لموضوعات متخصصة وممتازة الأداء (مثل قاطرة تجارية قديمة أو ساعة حائط من طراز قديم). ولا ريب في أن الآليات القديمة البالية ليست مطلوبة لذاتها بوجه عام. ولكن الوضع مختلف في حالة الثقافة، ذلك أن التقاليد التراثية البالية يمكن أن يفتقدها الناس إلى حد كبير. إن الوضع هنا يشبه قليلا انقراض الأنواع الأقدم من الحيوانات، ذلك أن اختفاء الأنواع القديمة لمصلحة أنواع «أكثر صلاحا وملاءمة» وقدرة «على نحو أفضل» أن تواجه وأن تتكاثر يمكن أن يكونا سببين للأسف. كما أن الأنواع الجديدة «الأفضل»، حسب نظرية المقارنة الداروينية، ليست عزاء كافيا [١٦].

وهذه قضية تنطوي على قدر من الجدية والخطر. ولكن الأمر موكول إلى المجتمع ليحدد ماذا يريد، إن كان هناك ما يريده، للحفاظ على الأشكال القديمة للحياة حتى إن كلفه ذلك ثمنا اقتصاديا كبيرا. ويمكن الحفاظ على أساليب الحياة إذا ما قرر المجتمع أن يفعل هذا دون سواه. والمسألة هنا مسألة موازنة بين كلفة الحفاظ والقيمة التي يضفيها المجتمع على الموضوعات وأساليب الحياة المحفوظة. وليست هناك بطبيعة الحال معادلة جاهزة لهذا التحليل الخاص بالكلفة والمنفعة. ولكن الأمر الحاسم بالنسبة إلى أي تقييم عقلاني لمثل هذه الخيارات هو قدرة الناس على المشاركة في الحوارات العامة بشأن الموضوع. ونعود ثانية إلى منظور القدرات: أن تكون قطاعات المجتمع المختلفة (وليس الصفوة من أصحاب الامتيازات فقط) قادرة على أن تكون قوى نشطة في هذه القرارات المتعلقة بماذا نحتفظ، وعمَّ نتخلى. وليس ثمة إجبار للحفاظ على كل أسلوب للحياة ولَّى زمانه حتى إن كلفنا هذا كثيرا، ولكن أن تكون هناك حاجة حقيقية ـ على أساس من عدالة اجتماعية ـ لكي يكون الناس قادرين على المشاركة في هذه القرارات الاجتماعية إذا شاءوا ذلك [١٧]. ويمثل هذا سببا إضافيا لكي يولي المجتمع أهمية لمثل هذه القدرات الأولية مثل معرفة القراءة والكتابة (من خلال التعليم الأساسي)، وأن تتوافر للناس المعلومات الكافية والموجزة (عن طريق «الميديا»، الإعلام الحر)، وأن تتهيأ لهم فرص واقعية للمشاركة بحرية (عن طريق الانتخابات والاستفتاءات والاستخدام العام للحقوق المدنية). وطبيعي أن هذه الممارسة تشتمل على حقوق الإنسان في أوسع معانيها.

التبادل الثقافي والاعتماد المتبادل الشامل

نجد عند قمة هذه الاعترافات الأساسية أن من الضروري أيضا ملاحظة أن الاتصالات ونظرات التقدير فيما بين الثقافات ليست في حاجة إلى أن تكون لزوما مسائل تتعلق بالخجل والعار. إن لدينا يقينا قدرة على الاستمتاع بأشياء نشأت في أماكن أخرى، وإن النزعة القومية الثقافية أو الغلو فيها يمكن أن يكونا عاملي وهن خطير كنهج في الحياة. وسبق أن علق ببلاغة متميزة على هذه القضية الشاعر البنغالي العظيم رابندرانات طاغور، إذ قال:

> «إن كل ما نستمتع به ونفهمه من المنتجات البشرية يغدو على الفور خاصا بنا أيا كان موطن نشأته. إنني ازهو بإنسانيتي حين أكون قادرا على الاعتراف بشعراء وفناني البلدان الأخرى وكأنهم أبناء بلدي. دعوني أشعر بالسرور الخاص بأن الأمجاد العظيمة للإنسان أمجادي أنا أيضا» (١٨).

وإذا كان هناك بعض الخطر من إغفال تفرد الثقافات، فإن هناك أيضا إمكانا لأن نكون مخدوعين نتيجة التسليم بالعزلة الشاملة.

إن في الإمكان حقيقة التأكيد على أن العلاقات المتداخلة والتأثيرات فيما بين الثقافات في العالم أكثر كثيرا مما يعترف به المذعورون من احتمالات التخريب الثقافي (١٩). وغني عن البيان أن الخائف ثقافيا غالبا ما يتبنى نظرة غاية في الهشاشة والضعف عن أي ثقافة، وينزع إلى الغض من قيمة قدرتنا على التعلم من الآخرين دون أن تطغى علينا وتستبد بنا تلك الخبرة. والحقيقة أن خطاب «التراث القومي» يمكن أن يسهم في إخفاء المؤثرات الخارجية على التقاليد التراثية المختلفة. مثال ذلك يمكن أن يكون الفلفل الشيلي عنصرا محوريا في الطهو الهندي، كما نفهم نحن. ولكن من الحقائق المعروفة أيضا أن هذا الفلفل لم يكن معروفا في الهند إلى أن أتى البرتغاليون به منذ بضعة قرون قليلة (المطبخ الهندي القديم يستخدم الفلفل وليس الشيلي). ولهذا لم يعد الكاري الهندي «هنديًا» لهذا السبب.

إن صورة الاكتفاء الذاتي الإقليمي في الشؤون الثقافية صورة مضللة جدا، كما أن قيمة الحفاظ على تقاليد التراث خالصة نقية فكرة يتعذر دعمها. ويحدث أحيانا أن تكون المؤثرات الثقافية من الخارج غير مباشرة ومتعددة الجوانب. مثال ذلك أن بعض الشوفينيين أو المتعصبين للثقافة الهندية اشتكوا من استخدام المصطلحات «الغربية» في المقررات الدراسية، على نحو ما يحدث ـ كمثال ـ في الرياضيات الحديثة. ولكن تداخل العلاقات في عالم الرياضيات يجعل من العسير التعرف على ما هو «غربي» وما هو ليس غربيا. ورغبة منا في توضيح ذلك لنتأمل مصطلح جيب الزاوية sine المستخدم في حساب المثلثات، والذي وفد إلى الهند مباشرة عن طريق البريطانيين، ومع ذلك فإن تطوره يحتوي على عنصر هندي واضح. وأذكر أن أريا بهاتا عالم الرياضيات الهندي العظيم في القرن الخامس ناقش مفهوم «جيب الزاوية»

في كتابه وسماه باللغة السنسكريتية «جيا ـ أردها» (وتعني نصف وتر الدائرة). وانتقل المصطلح من هناك على مدى رحلة هجرة مهمة كما يصفها هوارد إيفز:

> «سمماه أريا بهاتا أردها ـ جيا ardha-jya (نصف الوتر)، وجيا ـ أردها (الوتر النصف)، ثم اختصر المصطلح في كلمة جيا (وتر). واشتق العرب من جيا على أساس صوتي كلمة جيبا، والتي كتبت حسب الممارسة العربية في إسقاط الأحرف المتحركة جب jb. وكلمة جيبا الآن، باستثناء دلالتها التقنية، كلمة لا معنى لها في العربية. ولكن الكتاب الذين جاءوا بعد ذلك وصادفوا كلمة جب كاختصار لكلمة جيبا التي لا معنى لها، أبدلوها بكلمة جيب، التي تشتمل على الأحرف نفسها وتعتبر كلمة عربية ذات معنى «تجويف»، أو «فجوة»، وبعد ذلك جاء جيراردو الكريموني (١١٥٠م) وترجمها عن العربية وأبدل الكلمة العربية جيب بمعادلها اللاتيني sinus (بمعنى تجويف أو فجوة إلى داخل)، ومن هنا جاءت كلمة sine التي نستعملها الآن» [٢٠].

هدفي هنا ليس أبدا أن أسوق حججا ضد الأهمية الفريدة لكل ثقافة، بل الدفاع عن الحاجة إلى بعض الحنكة في فهم التأثيرات عبر الثقافية، وكذا قدرتنا الأساسية على الاستمتاع بمنتجات الثقافات والبلدان الأخرى. ويجب ألا نفقد قدرتنا على فهم بعضنا بعضا، وقدرتنا على الاستمتاع بالمنتجات الثقافية للبلدان المختلفة في خضم دفاعنا الحماسي عن المحافظة والنقاء.

افتراضات كلية شاملة

قبل أن أختم هذا الفصل أرى لزاما عليّ أن أفكر في قضية أخرى ذات علاقة بمسألة النزعة الاستقلالية للثقافة في ضوء النهج العام لهذا الكتاب. ولعل القارئ لم يفته أن هذا الكتاب مؤسس على إيمان بقدرة الناس على اختلافهم من بين ثقافات مختلفة على المشاركة في كثير من القيم المشتركة والاتفاق على بعض الالتزامات المشتركة. والحقيقة أن غلبة قيمة الحرية، باعتبارها المبدأ المنظم في هذا الكتاب، تتميز بأنها افتراض كلي شامل.

إن الزعم بأن القيم الآسيوية تتصف بعدم المبالاة إزاء الحرية، أو الاعتقاد أن أهمية الحرية إنما هي قيمة «غربية» في جوهرها، هذا الزعم كان مصيره الشجب في كل ما ورد قبل هذا في الكتاب. ولكن أحيانا نجد من يقول إن التسامح مع المخالفين في شؤون الدين بخاصة إنما هو ظاهرة «غربية خالصة». وأذكر أنني حين نشرت دراسة في مجلة أمريكية تشجب تأويل القيم الآسيوية على أنها قيم تسلطية استبدادية (تحت عنوان «حقوق الإنسان والقيم الآسيوية» ـ مجلة ذي نيو ريبابليك، يوليو ١٤، ٢١، عام ١٩٩٧) تضمنت الاستجابات الواردة بعض المساندة لتفنيدي «الحالة الخاصة المزعومة للقيم الآسيوية» (أي وصفها بأنها استبدادية). بيد أن أصحاب الردود استطردوا ليؤكدوا أن الغرب من ناحية أخرى يتحلى بوضع خاص مميز من حيث التسامح.

وهناك من زعم أن التسامح إزاء نزعة الشك والهرطقة الدينية فضيلة غربية خالصة. ونقرأ لأحد المعقبين أنه يرى، حسب تفكيره، أن «التراث الغربي» فريد على نحو مطلق في قبوله التسامح الديني على مستوى كاف، إلى حد السماح للإلحاد باعتباره رفضا مبدئيا للعقائد». ولا ريب في أن هذا المعلق على صواب؛ إذ يزعم أن التسامح الديني، بما في ذلك التسامح مع نزعة الشك والإلحاد، وجه مركزي للحرية الاجتماعية (كما فسر ذلك بإسهاب جون ستيوارت مل) [٢١]. ولكن المخالف في الرأي استطرد وقال: «إنني أتساءل: أين في التاريخ الآسيوي يمكن لأمارتيا صن أن يجد أي شيء معادل لهذا التاريخ المميز لنزعة الشك والإلحاد وحرية الفكر؟» [٢٢].

هذا في الحقيقة سؤال جيد والإجابة عنه ليست عسيرة. الواقع أن هناك بعض الارتباك عند تقرير أي جزء من تاريخ آسيا نركز عليه ما دامت الإجابة يمكن أن تأتي من مكونات كثيرة مختلفة لهذا التاريخ. مثال ذلك، وفي سياق الهند تحديدا، يمكن أن يشير المرء إلى أهمية المدارس الإلحادية في كارفاكا ولوكاياتا التي أُسست قبل المسيحية بزمن طويل، وأثمرت أدبيات عن الإلحاد خالدة وقوية النفوذ وواسعة النطاق [٢٣]. وإذا استثنينا الوثائق الفكرية التي تسوق الحجج دفاعا عن المعتقدات الإلحادية، نجد آراء عن البدع والهرطقة في كثير من الوثائق التقليدية أيضا. وأكثر من هذا فإن الملحمة القديمة رامايانا، التي يذكرها غالبا الناشطون السياسيون الهندوس باعتبارها الكتاب

المقدس لحياة راما الربوبية، تحتوي على آراء انشقاقية حادة الطابع. مثال ذلك أن رامايانا تحكي عن مناسبة استمع فيها راما إلى محاضرة على لسان معلم يسمى جافالي، وتحدث فيها عن حمق المعتقدات الدينية: «آه يا راما، كن حكيما، لا عالم غير عالمنا هذا، هذا يقيني! استمتع بما هو قائم بين يديك، وألق خلف ظهرك كل ما هو غير سار» [٢٤].

ومن الموضوعات وثيقة الصلة هنا حاجتنا إلى أن نتأمل حقيقة أن الديانة العالمية الوحيدة اللا أدرية بكل معنى الكلمة هي البوذية، وهي ديانة آسيوية المنشأ. نعم لقد نشأت في الهند خلال القرن السادس ق.م، في الزمن الذي نشطت فيه الكتابات الإلحادية لمدرستي كارفاكا ولوكاياتا. وأكثر من هذا فإن الأوبانيشاد ذاتها، وهي من المكونات المهمة للمخطوطات الهندوسية التي نشأت قبل ذلك التاريخ بقليل، والتي اقتبست منها قصة ميترابي، ناقشت باحترام واضح الرأي القائل بأن الفكر والذكاء هما نتاج شروط مادية في الجسد، وعندما يتحطمان، أي بعد «الموت»، فلا ذكاء ولا فكر باقيان هناك [٢٥]. وعاشت مدارس الفكر الشكي في أوساط الفكر الهندي على مدى آلاف السنين. وأذكر أنه حتى في القرن الرابع عشر ظهر مادهايا أكاريا (وهو هندوسي صالح من طائفة فيشنانا التي تعبد الإله فشنو)، وألف كتابا كلاسيكيا بعنوان سارفا دارسانا سامجراها (مجموعة كل الفلسفات). والباب الأول كله يقدم عرضا جادا ومهما لحجج المدارس الهندية الإلحادية. ولهذا أقول إن النزعة الشكية في الدين وما يقترن بها من تسامح ليست ظاهرة غربية فريدة.

وأشرنا في السابق إلى التسامح بوجه عام في الثقافات الآسيوية (مثل الثقافات العربية والصينية والهندية)، وإلى أن التسامح الديني جزء من صميمها على نحو ما أوضحنا بالأمثلة. وليس عسيرا أن نجد أمثلة لانتهاك التسامح ـ بل وانتهاكات صارخة ـ في أي ثقافة من الثقافات (من محاكم التفتيش في العصور الوسطى إلى معسكرات الاعتقال الحديثة في الغرب، ومن المذابح الدينية إلى القهر القاتل لجماعة طالبان في الشرق). ولكن الأصوات ارتفعت دائما وأبدا دفاعا عن الحرية ـ بأشكال مختلفة ـ في الثقافات المتمايزة والمتباعدة. وإذا كان الرفض هو مصير المسلمات الكلية الشاملة في هذا الكتاب، وخاصة ما يتعلق منها بإعلاء قيمة الحرية وأهميتها، فلابد أن أسس هذا الرفض كامنة في مكان آخر.

ملاحظة ختامية

قضية الحريات الأساسية والصياغات المقترنة بها في صورة حقوق تنبني على:

١ـ أهميتها الأصيلة الجوهرية.

٢ـ دورها المترابط منطقيا من حيث النتائج لتوفير حافز سياسي يتكفل الأمن الاقتصادي.

٣ـ دورها البنائي في نشوء وتطور القيم والأولويات.

والقضية لا تختلف في آسيا عن أي مكان آخر، وإن رفض هذا القول على أساس الطبيعة الخاصة للقيم الآسيوية لا يقوى على البقاء أمام دراسة نقدية فاحصة [٢٦].

ويبدو واضحا أن الرأي القائل بأن القيم الآسيوية قيم استبدادية خالصة إنما جاء فقط في آسيا على لسان متحدثين باسم من هم في السلطة (وتكمله أحيانا ـ وتعززه ـ أحكام غربية تطالب الناس بتأييد ما يرونه «قيما ليبرالية غربية خالصة»). ولكن وزراء الخارجية أو الرسميين الحكوميين أو فقهاء الدين ليس لهم احتكار حق تأويل الثقافة والقيم المحلية. إذ من المهم الإنصات إلى أصوات المنشقين والمخالفين في كل مجتمع [٢٧]. إن أونج سان سو كوي له مشروعية لا تقل عن غيره ـ وربما له أكثر ـ في تفسير ما يريده شعب بورما أكثر مما لحكام ميانامار العسكريين، خاصة بعد أن مني مرشحوهم بهزيمة في انتخابات حرة قبل أن تضعهم في السجن العصبة العسكرية المهزومة.

إن الإقرار بالتنوع داخل الثقافات المختلفة أمر غاية في الأهمية في عالمنا المعاصر [٢٨]. ولكن فهمنا لحقيقة وجود التنوع يمكن أن تعوضه التعميمات في صورة من التبسيط المخل عن «الحضارة الغربية» و«القيم الآسيوية» و«الثقافات الإفريقية» ... إلخ. وغني عن البيان أن غالبية هذه القراءات عن التاريخ والحضارة ليست فقط ضحلة فكريا، بل إنها تضاعف من مظاهر الانقسام والتشرذم في العالم الذي نعيش فيه. وواقع الحال أن الناس في كل ثقافة تروق لهم محاجة بعضهم مع بعض، ويكررون هذا تماما كلما سنحت الفرصة. وطبيعي أن وجود منشقين مخالفين يجعلنا إزاء إشكالية تتعلق باتخاذ رأي غامض عن «الطبيعة الحقيقية» للقيم المحلية. ولا ريب في أن المنشقين المخالفين موجودون في كل مجتمع ـ وغالبا ما يكونون موجودين بوفرة ـ ويبدون

رغبتهم مرارا في القيام بمخاطرات فذة تتعلق بأمنهم الخاص. والحقيقة لو لم يكن لهؤلاء المنشقين الخوارج وجود قوي متماسك فإن السياسات الاستبدادية ما كانت لتتخذ مثل هذه الإجراءات القمعية في الممارسة العملية لتستكمل بها معتقداتها القائمة على التعصب وعدم التسامح. إن وجود المنشقين يغري الجماعات الحاكمة الاستبدادية إلى ترويج نظرة قمعية عن الثقافة المحلية، ثم إن هذا الحضور نفسه، يؤدي في الوقت ذاته إلى تقويض الأساس الفكري لهذا التأويل أحادي المعنى والنظرة للمعتقدات المحلية واعتبارها فكرا متجانسا [٢٩].

والملاحظ أن المناقشة الغربية بشأن المجتمعات غير الغربية غالبا ما تبدي احتراما شديدا للسلطة ـ الحاكم والوزير والطغمة العسكرية وكبار رجال الدين. وأن هذا «الانحياز نحو الاستبداد» يلقى دعما من واقع أن البلدان الغربية ذاتها يمثلها غالبا في التجمعات الدولية رسميون حكوميون ومتحدثون باسم الحكومات، ويلتمسون بدورهم الآراء المعارضة لهم في البلدان الأخرى. ولهذا فإن النهج الملائم لبحث التنمية والتطوير لا يمكن أن يتخذ من هم في السلطة محورا وحيدا للبحث. وإنما يجب أن يكون المدى والنطاق أوسع كثيرا. كما أن مطلب المشاركة الشعبية ليس مجرد هراء قائم على النفاق. والحقيقة أن فكرة التنمية والتطوير لا يمكن أن تنفصل عن هذا الفهم.

وحري بنا، في حدود اهتمامنا بالدعاوى الاستبدادية عن «القيم الآسيوية»، أن نعترف بأن القيم التي ناصرتها البلدان الآسيوية في الماضي ـ في شرق آسيا وفي كل آسيا ـ اشتملت على قدر هائل من التنوع [٣٠]. وهي تشبه في نواح كثيرة التنوعات الموضوعية التي نلمسها في تاريخ الأفكار في الغرب أيضا. إننا إذ ننظر إلى تاريخ آسيا من خلال فئة ضيقة محدودة من القيم الاستبدادية، إنما نبغي على هذه التنوعات الغنية التي يزخر بها الفكر في التراثات الفكرية الآسيوية. إن التاريخ الغامض المشكوك فيه لا يبرئ ولا يؤكد صواب السياسات الغامضة المشكوك فيها.



11 الاختيار الاجتماعي والسلوك الفردي

فكرة استخدام العقل لتحديد مجتمعات أفضل وأكثر قبولا والنهوض بها كانت عاملا قويا محركا للبشر في الماضي ولا تزال حتى الآن. اتفق أرسطو وأجاثون على أن الماضي لا يمكن أن يغيره أحد، ولكنه رأى أيضا أن المستقبل حق لنا أن نبنيه، ويمكن أن يتحقق هذا بأن نقيم اختياراتنا على أساس العقل [1]. لهذا نحن في حاجة إلى إطار تقييمي ملائم، كما نحتاج أيضا إلى مؤسسات تعمل على النهوض بأهدافنا والتزاماتنا القيمية. ونحتاج بعد هذا إلى معايير سلوكية وإلى قدرة على الاستدلال العقلي مما يسمح لنا بأن ننجز ما نحاول إنجازه.

وقبل أن أمضي بعيدا في هذا النهج، يجب أيضا أن أناقش بعض أسس نزعة الشك التي تتشكك في إمكان التقدم تأسيسا على العقل، والتي نجدها في بعض الدراسات؛ إذ لو كانت هذه الأسس مفحمة وملزمة فإنها في الحقيقة سوف تسحق النهج الذي التزمنا به في هذا الكتاب. وإنه لمن الغباء أن نبني صرحا طموحا على أسس من الرمل المتحرك الذي تغوص فيه الأقدام.

«نحن إذ نقر بدور القيم الأعم والأشمل يجب ألا نغفل الدور الواسع النطاق للالتماس الذكي للمصلحة الذاتية وكذا الطمع والجشع في صورتهما الفجة»

المؤلف

وأود أن أحدد ثلاثة خطوط متمايزة لنزعة الشك، تستلزم اهتماما خاصا:
أولا: الفكرة التي تتردد أحيانا زاعمة أنه في ضوء تغاير الأفضليات والقيم بين الشعوب المختلفة، حتى داخل مجتمع واحد، لن يكون بالإمكان وضع إطار متسق منطقيا للتقييم الاجتماعي القائم على العقل. ويرى أصحاب هذه النظرة ألا مجال لوجود شيء اسمه التقييم العقلاني والاجتماعي المتسق. ويثير هؤلاء أحيانا فرضية كينيث أرو الشهيرة المعروفة باسم «فرضية الاستحالة»، وهدفهم من إثارتها في هذا السياق تأكيد فكرتهم هم [٢]. ويجري تفسير هذه الفرضية المهمة على أنها برهان يؤكد استحالة إقامة اختيار اجتماعي على أساس عقلاني من خلال الأفضليات الفردية، ويرون أننا بصدد نتيجة تشاؤمية إلى أقصى حد، بيد أنه يلزم دراسة المحتوى التحليلي لهذه الفرضية وكذا تأويلاتها الموضوعية. وجدير بالذكر أن فكرة القاعدة المعلوماتية التي استكشفناها في الباب الثالث ستكون حاسمة في هذا السياق.

الخط الثاني في النقد يأخذ صورة محددة لمنهج البحث، ويعتمد على حجة تتشكك في قدرتنا على أن نحقق ما نقصد إنجازه، ويؤكد أن النتائج غير المقصودة هي التي لها الهيمنة على التاريخ الفعلي. ونذكر أن أهمية النتائج غير المقصودة أكدها بوسائل مختلفة كل من آدم سميث وكارل منجر وفردريك هاييك وآخرون [٣]. وإذا كانت غالبية الأمور المهمة التي تتحقق هي أمور غير مقصودة (وليست وليدة عمل هادف)، فإن المحاولات المبنية على العقل لمتابعة وإنجاز ما نريده ربما تبدو محاولات خرقاء. إن الواجب يقتضينا أن ندرس ما هي تحديدا الآثار الضمنية للاستبصارات الناشئة عن العمل في هذا المجال الذي استهله سميث كرائد له.

فئة ثالثة من الشكوك ذات علاقة بنزعة الشك التي يتحدث عنها كثيرون، وتتناول النطاق المحتمل للقيم وللمعايير السلوكية الإنسانية. هل يمكن لأنماط سلوكنا أن تتجاوز المصلحة الذاتية بمعناها الضيق والمحدود؟ وإذا كان من غير الممكن فإننا نسمع من يؤكد أنه في الوقت الذي تكون فيه آلية السوق لا تزال تعمل ومجدية (حيث من المفترض أنها لا تستثير شيئا آخر غير الأنانية البشرية)، فإننا لا نستطيع توفير التنظيمات الاجتماعية التي تستلزم أي شيء آخر «اجتماعيا» أو «أخلاقيا» أو «إلزاما». وحسب هذه النظرة فإن

إمكان التغيير الاجتماعي المبني على التفكير العقلاني لا يمكن أن يتجاوز نشاط آلية السوق (حتى إن أدت إلى حالة عدم فاعلية أو إلى عدم مساواة أو فقر). وطبيعي أن البحث عما هو أكثر من هذا المنظور سيكون ضربا من التفكير الطوباوي اليائس.

إن مناط الاهتمام الأول والأساسي في هذا الباب هو عمل دراسة فاحصة للعلاقة الوثيقة بين القيم والاستدلال العقلي من أجل تعزيز الحريات وتحقيق التنمية والتطوير. وسوف أتناول الحجج الثلاث الواحدة بعد الأخرى.

الاستحالة والقواعد المعلوماتية

فرضية أرولا توضح في الحقيقة ما يأخذه التفسير العام منها عادة باعتباره المعنى المقصود. إنها لا تؤكد استحالة الاختيار الاجتماعي العقلاني، بل الاستحالة التي تواجهنا حين نحاول أن نبني الاختيار الاجتماعي على أساس فئة محدودة من المعلومات. وليسمح لي القارئ أن نفكر بإيجاز في أحد أساليب فهم فرضية أرو على الرغم مما في هذا من مخاطر التبسيط المخل.

لنأخذ المثال القديم عن «مفارقة الاقتراع» التي اهتم بها كثيرا علماء الرياضيات الفرنسيون في القرن الثامن عشر من أمثال كوندورسيه وجين ـ شارلس دي بوردا. إذا كان الشخص ١ يفضل الاختيار س على الاختيار ع كما يفضل ع على و، بينما الشخص ٢ يفضل ع على و، وكذا و على س، بينما الشخص ٣ يفضل و على س، س على ع، فإننا هنا نعرف أن قاعدة الأغلبية ستفضي إلى حالة تنافر. والملاحظ بوجه خاص أن س لها أغلبية على ع التي لها أغلبية على و والتي تحظى هي الأخرى بأغلبية على س. توضح فرضية أرو، من بين استبصارات أخرى تقدمها، أن الأمر ليس مقتصرا فقط على قاعدة الأغلبية، بل إن جميع آليات اتخاذ القرار تعتمد على قاعدة معلومات واحدة، وأن هذا سيفضي إلى بعض التنافر أو اللاتناسبية ما لم نتجه إلى الحل الدكتاتوري لجعل التصنيف التراتبي لتفضيل شخص ما هو الحاكم.

هذه فرضية رائعة وصقيلة على نحو غير مألوف ـ إنها واحدة من أجمل النتائج التحليلية في مجال العلم الاجتماعي، بيد أنها لا تلغي على الإطلاق آليات القرارات التي تستخدم قواعد معلومات ـ أو قواعد

معلومات مختلفة ـ أكثر مما تستخدم قواعد الاقتراع. إننا كي نتخذ قرارا اجتماعيا بشأن الأمور الاقتصادية سيكون طبيعيا أن نفكر في أنماط أخرى من المعلومات.

إن قاعدة الأغلبية ـ سواء كانت متسقة أو لا ـ يجب ألا تكون هي الخطوة الأولى كميكانيزم لحسم الخلافات الاقتصادية. ولنحاول أن نفكر معا في حال تقسيم كعكة بين ثلاثة أشخاص ١، ٢، ٣ مع افتراض أن كل شخص يرى أن يكون نصيبه أقصى حجم ممكن من الكعكة. (هذا الافتراض يهدف إلى تبسيط المثال، ولكن لا شيء أساسا يتوقف عليه ويمكن إبداله بأنماط تفضيلات أخرى). ولنأخذ أي قطعة من قطع الكعكة الثلاث. إننا نستطيع دائما أن نحقق «تحسين الغالبية» عن طريق استقطاع جزء من نصيب أي شخص (لنفترض نصيب الشخص ١) ثم نقسمه بين الاثنين الآخرين (أي ٢، ٣). هذه الطريقة «لتحسين» المنتج الاجتماعي ستفيد ـ على أساس أن الحكم الاجتماعي رهن قاعدة الأغلبية ـ حتى إن تصادف أن كان الشخص الذي ضحى هو أفقر الثلاثة. ونستطيع في الحقيقة أن نواصل استقطاع المزيد والمزيد من حصة الشخص الأفقر وتقسم الغنيمة بين الاثنين الأغنى ـ وفي كل مرة نحقق تحسين الأغلبية. والملاحظ أن عملية «التحسين» هذه يمكن أن تمضي وتستمر حتى لا يتبقى شيء من الكعكة ليأخذه الشخص الأفقر. ما أروع هذه السلسلة في عملية التحسين الاجتماعي من منظور الأغلبية.

إن القواعد من هذا النوع تنبني على قاعدة معلومات مؤلفة فقط من التصنيفات التراتبية لأفضليات الأشخاص دون أي اعتبار لمن أفقر من من، أو من الرابح (ومن الخاسر)، وكم حجم المكسب والخسارة الناجم عن تحولات الدخل، أو أي معلومات أخرى (من مثل كيف حدث أن الأشخاص المعنيين اكتسب كل منهم حصته). إن قاعدة المعلومات لهذه الفئة من القواعد التي يعد إجراء اتخاذ القرار على أساس الأغلبية مثالا بارزا عليها، إنما هي قاعدة معلومات محدودة إلى أقصى حد، وقاصرة عن أن تفيد لإصدار أحكام مبنية على معلومات بشأن مشكلات الرفاه الاقتصادي. وليس سبب ذلك أساسا أنها تقودنا إلى حالة من عدم الاتساق أو التنافر (على نحو التعميم بشأن فرضية أرو)، بل لأننا حقيقة لا نستطيع إصدار أحكام اجتماعية على أساس معلومات ضئيلة جدا.

العدالة الاجتماعية والمعلومات الأغنى

تنزع القواعد الاجتماعية المقبولة إلى ملاحظة تنوع الوقائع الأخرى وثيقة الصلة عند الحكم على تقسيم الكعكة: مَن أفقر مِن مَن، ومن يربح وكم يربح في ضوء الرفاه أو المقومات الأساسية للحياة، وكيف تم الحصول على الكعكة «ككسب» أو «كغنيمة». ولكن الإصرار على ألا حاجة إلى معلومات أخرى (وأن المعلومات الأخرى، إذا كانت متاحة، لن تؤثر في ما نتخذه من قرارات) من شأنه أن يجعل هذه القواعد غير ذات أهمية كبيرة لاتخاذ القرار الاقتصادي. وتأسيسا على هذا الإقرار، علاوة على مشكلة التنافر أو عدم الاتساق ـ في تقسيم الكعكة على أساس الأصوات ـ فإن الأمر كله لن يبدو كمشكلة، بل تخفف مُرْضٍ وسار من حالة التنافر التي لا إجابة عنها، لأنها تجري تأسيسا على إجراءاتٍ فجة وفقيرة معلوماتيا للغاية.

وإذا عدنا إلى مثالنا السابق في مستهل الباب الثالث، نجد أن أيا من الحجج المستخدمة لا يفيد في حل مشكلة توظيف أي من دينو أو بيشانو أو روجيني إذا اعتمدنا على قاعدة معلومات أرو. استقرت حالة دينو على أنه الأفقر، وحالة بيشانو على أنه الأتعس، وحالة روجيني على أنها تعاني مرضا عضالا، وجميعها حقائق خارجية، خارج قاعدة معلومات تصنيف أفضليات الأشخاص الثلاثة (تأسيسا على شروط فرضية أرو). وواقع الحال أننا عند إصدار أحكام اقتصادية، نتجه بوجه عام إلى استخدام أنماط من المعلومات أكثر عمومية مما هو مسموح به في فئة الآليات المتوائمة مع إطار أرو.

وأعتقد في الحقيقة أن القول بـ «الاستحالة» ليس هو السبيل الصحيح لفهم «فرضية الاستحالة» عند أرو [٤]. إن أرو يقدم لنا نهجا عاما للتفكير بشأن القرارات الاجتماعية المبنية على شروط فردية. وتوضح أيضا فرضيته ـ علاوة على فئة من نتائج أخرى تأكدت عقب عمله الرائد ـ أن ما هو ممكن وما هو ليس بممكن قد يطرأ عليه تحول حاسم تأسيسا على المعلومات الموضوعة في الحسبان أساسا لاتخاذ القرارات الاجتماعية. والحقيقة أن بالإمكان، من خلال توسيع نطاق المعلومات، أن نحصل على معايير متسقة ومتماسكة منطقيا لتكون أساسا للتقييم الاجتماعي والاقتصادي. ولهذا نرى أن أدبيات «الاختيار الأخلاقي» (كما يسمى هذا المجال الاستكشافي التحليلي) التي ترتبت على حركة أرو الرائدة إنما هي عالم من الممكنات مثلما هي عالم مستحيلات مشروطة [٥].

التفاعل الاجتماعي والتوافق الجزئي

نقطة أخرى جديرة بالاهتمام وتتعلق بقضية وثيقة الصلة، وهي أن سياسات التوافق الاجتماعي في الآراء لا تستلزم فقط العمل على أساس أفضليات فردية معروفة، بل أيضا من أجل حساسية القرارات الاجتماعية بشأن تنمية وتطوير الأفضليات والمعايير الفردية. ويتعين في هذا السياق أن نولي أهمية خاصة لدور المناقشة والتفاعلات العامة في ظهور قيم والتزامات مشتركة [٦]. إن أفكارنا عما هو عدل وليس بعدل يمكن أن تستجيب للحجج التي تعرضها المناقشات العامة. ونحن نميل إلى الاستجابة إلى آراء بعضنا البعض مع قدر من الحلول الوسط أحيانا أو عمل صفقة، ونميل أحيانا أخرى إلى الصلابة والعناد. ولا ريب في أن صياغة الأفضلية من خلال التفاعل الاجتماعي تمثل موضوع اهتمام رئيسيا في دراستنا هذه، وسوف نمضي بها شوطا أبعد في هذا الباب وما يليه.

ومن المهم كذلك أن نعترف بأن التنظيمات الاجتماعية المتفق عليها والسياسات العامة الملائمة لا تستلزم وجود «تنظيم اجتماعي» فريد يصنف تراتبيا وبشكل تام جميع الاحتمالات الاجتماعية البديلة. إن الاتفاقات الجزئية لا تزال تفرز الخيارات المقبولة (وتتخلص من الخيارات غير المقبولة). ومن ثم فإن الحل المثمر والمجدي يمكن أن يُبنى على القبول المشروط لنصوص جزئية دون اشتراط إجماع اجتماعي كامل [٧].

ويمكن الدفع أيضا بأن أحكامنا بشأن «العدالة الاجتماعية» لا تستلزم دقة هائلة في التوافق. إذ إن هذا يشبه الزعم بأن ضريبة ٣٩ في المائة معدل عادل، بينما ٣٩,٥ في المائة ليس عادلا (إذ إن الأول أعدل من الآخر). ولكن ما هو مطلوب اتفاق له فعاليته بالنسبة إلى بعض الموضوعات الأساسية لإمكان تحديد مدى اللاعدالة أو اللاإنصاف.

والحقيقة أن التشبث باكتمال الأحكام الخاصة بالعدالة إزاء كل اختيار ممكن ليس عدوا فقط للنشاط الاجتماعي العملي، بل إنه يعكس أيضا قدرا من سوء الفهم المتعلق بطبيعة العدالة ذاتها. ولنأخذ مثالا متطرفا: إننا حين نتفق على أن وقوع مجاعة كان بالإمكان اتقاؤها عمل ظالم أو غير عادل اجتماعيا، فإننا لا نطرح ادعاء مقدرتنا على تحديد ما هي الحصة الدقيقة والمضبوطة من الغذاء التي تعتبر «أكثر عدلا» بين جميع المواطنين. وإن

الاعتراف بأن ثمة ظلما واضحا في حرمان يمكن اتقاؤه من مثل جوع واسع النطاق، أو حالة مرضية لا ضرورة لها، أو وفيات قبل الأوان، أو فقر شديد الوطأة أو إهمال الإناث الأطفال أو إذلال المرأة وظواهر أخرى من هذا النوع لا داعي لأن تنتظر إلى حين وضع تنظيم كامل يسيطر على الاختيارات التي تشتمل على فوارق أدق شأنا. والحقيقة أن المغالاة في استخدام مفهوم العدالة تحد من قوة الفكرة عند تطبيقها على مظاهر الحرمان وعدم المساواة المروعة التي يتصف بها عالمنا اليوم. إن العدالة شأن المدفع، لا حاجة لأن نطلقه لنقتل بعوضة (كما تقول حكمة بنغالية قديمة).

التغيرات المقصودة والنتائج غير المقصودة

أنتقل الآن إلى الأسباب الثانية المحددة المتعلقة بالشك في فكرة التقدم المبرر عقليا، والهيمنة المزعومة للنتائج «غير المقصودة»، وما يتعلق بهذا من شكوك بشأن إمكان تحقيق تقدم مقصود وقائم على حجج عقلية. وليس عسيرا تقييم فكرة أن النتائج غير المقصودة للنشاط الإنساني مسؤولة عن الكثير من التغيرات الكبيرة في العالم. إن الرياح لا تأتي دائما بما تشتهيه السفن. أحيانا تتوافر لدينا أسباب رائعة تجعلنا نعترف بفضل هذه الفكرة، سواء كنا نفكر في اكتشاف البنسلين من طبق مهمل ولم يكن موضوعا لهذا السبب، أو أن نفكر في تدمير الحزب النازي نتيجة ثقة هتلر المبالغ فيها عسكريا من دون أن يقصد التدمير. إن المرء عليه أن يلتزم نظرة محدودة للغاية إلى التاريخ لكي يتوقع أن النتائج تواكب توقعاتنا كقاعدة عامة.

ولكن لا شيء حتى الآن في كل هذا يثير الحيرة بالنسبة إلى النهج العقلاني الذي يرتكز عليه هذا الكتاب. إن المطلوب لهذا النهج ليس أي شرط عام يقضي بعدم وجود أي نتائج غير مقصودة، بل فقط إن المحاولات القائمة على أسباب عقلانية وتستهدف إحداث تحول اجتماعي ينبغي في الظروف الملائمة لها أن تساعدنا على الوصول إلى نتائج أفضل. ولدينا أمثلة كثيرة جدا عن النجاح في عمليات الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي التي استرشدت ببرامج ممتعة عقليا. مثال ذلك محاولات القضاء التام على الأمية وتعليم الجميع القراءة والكتابة، إذا ما أخذها المجتمع مأخذا جادا فإنها تنجح، على نحو ما حدث في أوروبا وأمريكا الشمالية وكذا في اليابان وبلدان أخرى في شرق آسيا. وأمكن كذلك

القضاء على، أو الحد كثيرا من أمراض معدية مثل الجدري وغيره. وساعد تطوير الخدمات الصحية القومية في البلدان الأوروبية على جعل الرعاية الصحية ميسورة لغالبية المواطنين على نحو غير مسبوق. وغالبا ما تأتي النتائج كما هو متوقع لها، ومتطابقة إلى حد ما مع ما تصوره العاملون الذين كدوا واجتهدوا لتحقيق هذا الغرض. وإذا كانت قصص النجاح هذه جديرة بأن نستكملها بحسابات عن الفشل والانحراف، إلا أننا نتعلم دروسا من الأخطاء التي نقع فيها حتى تكون حصيلة جهودنا أفضل في المرات القادمة. إن التعلم عن طريق العمل حليف عظيم للمصلح العقلاني.

ماذا نرى إذن في فرضية يزعمون أن آدم سميث ناصرها، كما دعا إليها ودافع عنها ـ تحديدا ـ كارل منجر وفريدريك هاييك، والتي تقول إن أكثر وربما أغلب الأشياء الجيدة التي تحدث في حياتنا إنما هي نتائج غير مقصودة للنشاط البشري؟ إن «الفلسفة العامة» التي تمثل ركيزة هذا الزيف في القول بأن النتائج غير المقصودة جديرة بأن تحظى بدراسة جادة. سوف أبدأ بالحديث عن آدم سميث، ذلك لأنهم زعموا أنه أول من قال بهذه النظرية، ثم ثانيا لأن هذا الكتاب يحمل طابع «سميث» قويا واضحا.

حري أن نبدأ بالإشارة إلى أن سميث كان شكاكا للغاية في أخلاقيات الغني ـ ولا يوجد مؤلف (ولا حتى كارل ماركس) أبدى مثل هذا النقد القوي لدوافع الميسور اقتصاديا مقابل مصالح الفقير. وأكد سميث رأيه هذا في كتابه «نظرية المشاعر الأخلاقية» الصادر عام ١٧٥٩ (قبل «ثروات الأمم» بسبعة عشر عاما)، إذ يقول: «ليس في أنانيتهم الطبيعية وجشعهم الضاري سوى زهوهم الفارغ ونزواتهم التي لا تشبع» [٨]. ومع هذا يمكن لآخرين في ملابسات كثيرة أن يفيدوا من تصرفاتهم ما دامت أفعال الناس ـ على اختلافهم ـ يمكن أن يكمل بعضها بعضا إنتاجيا. ولم يذهب سميث إلى حد الثناء على الغني لأنه يسدي خيرا عن وعي إلى الآخرين. وتضمنت فرضية النتائج غير المقصودة استمرارا لنزعة سميث الشكية إزاء الغنى. ويؤكد سميث أن الأناني والسلاب تقودهما «يد خفية لكي تتقدم مصلحتهما على مصلحة المجتمع» ويتحقق لهم هذا «من دون أن يقصدوا إليه ومن دون أن يعرفوه». وجدير بالملاحظة أن هذه هي الكلمات التي ولدت منها نظرية النتائج غير المقصودة، مع مساعدة بسيطة من منجر وهاييك.

وحدد سميث في هذا السياق العام أيضا مناقشة له كثيرا ما يستشهد بها البعض ـ وسبق أن ذكرناها ـ وهي عن ميزات المعاملات الاقتصادية في كتابه «ثروات الأمم»:

> «نحن لا نتوقع غداءنا أن يأتينا كرما ومنة من الجزار
> أو البقال أو الخباز، بل نأخذه من منطلق نظرتهم إلى مصلحتهم.
> نحن لا نخاطب إنسانيتهم، بل حبهم لأنفسهم...» [٩].

إن الجزار يبيع اللحم لزبونه لا لأنه يقصد دعم رفاه الزبون، ولكن لأنه يريد مالا. وكذلك الخباز والبقال، كل منهما ينشد مصلحته الخاصة، وإن انتهى الأمر بمساعدة الآخرين، والزبون بدوره لا يحاول تعزيز مصالح الجزار أو الخباز أو البقال، بل يستهدف مصلحته هو إذ يشتري اللحم أو الخبز أو غير ذلك. وطبيعي أن الجزار أو الخباز أو البقال يفيد من سعي الزبون لإشباع حاجته. إن الفرد، كما رآه سميث: «تقوده يد خفية لأداء غاية لم تكن جزءا من مقصده ونيته» [١٠].

وانطلقت فكرة «مناصرة النتائج غير المقصودة» من هذه البدايات شديدة التواضع. ودفع كارل منجر على وجه الخصوص بأن هذه قضية محورية في علم الاقتصاد (على الرغم من أنه رأى أن سميث لم يكشف عنها كاملة). ثم عمل من بعده فريدريك هايك على تطوير هذه النظرية إلى أبعد من هذا واصفا إياها بأنها «بصيرة نافذة إلى هدف النظرية الاجتماعية في شمولها» [١١].

ما أهمية ودلالة هذه النظرية؟ كان هايك مأخوذا بحقيقة أولية وهي أن النتائج المهمة غالبا ما تكون غير مقصودة. وهذه الحقيقة في ذاتها لا تثير دهشتنا إلا نادرا. إن أي عمل أو تصرف له نتائج كثيرة ولا يقصد الفاعل إلا بعضها فقط. إنني أخرج من بيتي صباحا لأودع رسالة في مكتب البريد. أنت تراني. لم يكن بعض قصدي حين خرجت أن ألتقي بك في الطريق (إذ لم أكن أقصد شيئا غير إيداع رسالتي). ولكن حدث هذا اللقاء نتيجة خروجي من البيت متجها إلى صندوق البريد. وطبيعي أن ما حدث هو نتيجة لتصرفي، وهو نتيجة غير مقصودة. مثال آخر: إن ازدحام غرفة بعدد كبير من الناس يضاعف من حرارتها، وطبيعي أن أحدا من الحضور لم يقصد رفع درجة حرارة الغرفة، ولكن حضور هذا الجمع أدى إلى نتيجة غير مقصودة.

هل الأمر في حاجة إلى ذكاء شديد للاعتراف بمثل هذه الحقائق؟ لا أبدا. وكم هو عسير الظن أننا في حاجة إلى عمق تفكير للوصول إلى نتيجة عامة مؤداها أن نتائج كثيرة في حياتنا غير مقصودة [١٢]. إنني معجب بشخص فريدريك هاييك وبأفكاره. إذ أسهم، ربما أكثر من غيره، في فهمنا لمعنى الدستورية والتطابق مع المبادئ الدستورية، والصلة الوثيقة بين هذا والحقوق، وأهمية العمليات الاجتماعية وكثير من المفاهيم المحورية الاجتماعية الأخرى والمفاهيم الاقتصادية. ولكن، وعلى الرغم من هذا، أود أن أقول إن هذا الاعتراف المتواضع نادرا ما يراه أحد فكرا مهما جدا. وإذا كان صحيحا كذلك، كما قال هاييك؛ حين أكد أنه «بصيرة نافذة إلى الأعماق» فإننا نقول إن ثمة خطأ ما في معنى الأعماق.

ولكن ثمة أسلوب آخر للنظر إلى القضية نفسها، وربما هذا الأسلوب هو ما أراد هاييك تأكيده. نعم إنه لأمر مألوف أن بعض النتائج التي تحدث غير مقصودة. بيد أن هذا التحليل السببي يمكن أن يجعل النتائج غير المقصودة حدثا يمكن التنبؤ به بصورة معقولة. إن الجزار في الحقيقة يمكنه أن يتنبأ بأن مبادلة اللحم بالنقود لا يفيده هو وحده فقط، بل يفيد الزبون أو مشتري اللحم أيضا. وهكذا فإن العلاقة يمكن التنبؤ بوقوعها من الجانبين، ومن ثم نتوقع اطرادها واستمرارها. إن النتيجة غير المقصودة ليست غير قابلة للتنبؤ، وإن قدرا كبيرا رهن هذه الحقيقة. والحقيقة أن ثقة كل طرف في استمرار علاقات السوق هذه إنما تعتمد على مثل هذه التنبؤات سواء افترضناها صراحة أو ضمنا.

إذا كان هذا هو أسلوبنا في فهم فكرة النتائج غير المقصودة (بمعنى استباق نتائج مهمة ولكن غير مقصودة) فإنه ليس بحال من الأحوال ضد إمكان إجراء إصلاح عقلاني رشيد. بل يصبح النقيض تماما. إن الاستدلال العقلي الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يضع في الاعتبار النتائج غير المقصودة المحتملة والتي يمكن على الرغم من هذا أن تحدث نتيجة تنظيمات مؤسسية. ويمكن في هذه الحالة عمل تقييم أفضل للتنظيمات المؤسسية على أساس أن نضع في الاعتبار احتمالات حدوث نتائج مختلفة غير مقصودة.

أمثلة توضيحية من الصين

أحيانا تحدث نتائج لم تكن فقط غير مقصودة، بل ولم نكن نستبقها أو نتوقعها. ومثل هذه الأمثلة مهمة ليس فقط لكي تؤكد حقيقة أن التوقعات البشرية قابلة للخطأ، بل وتوفر أيضا مدخلات نتعلم منها من أجل صوغ سياسة المستقبل. ولعل مثالين من تاريخ الصين الحديث يفيدان في توضيح هذه القضايا.

شهدت الصين نقاشا طويلا وواسع النطاق منذ الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت عام ١٩٧٩. وتناول النقاش الأثر السلبي الواضح للإصلاح الاقتصادي على عدد من الأهداف الاجتماعية المهمة بما في ذلك جدوى تنظيمات الرعاية الصحية. وطبيعي أن الإصلاحيين لم يقصدوا إلى هذه النتائج الاجتماعية السلبية، ولكن يبدو أن بعضها وقع فعلا. مثال ذلك تطبيق «نظام المسؤولية» في الزراعة الصينية في أواخر السبعينات، الذي أطاح بالمنظومات التعاونية السابقة (واستهلت فترة توسع زراعي غير مسبوق). وجعلت هذه الإصلاحات كذلك تمويل رعاية الصحة العامة أكثر صعوبة بكثير. إذ كان المعتاد تمويل نظام الرعاية الصحية إلى حد كبير عن طريق النظام التعاوني على أساس غير طوعي. وثبت أن من الصعوبة بمكان إبدال هذا التنظيم بنظام تطوعي للتأمين البطيء يتولى مسؤولية إنجازه سكان الريف. ولهذا أصبح من الصعب جدا الحفاظ على التحسينات التي طرأت على الرعاية الصحية العامة خلال الفترة التي أعقبت الإصلاحات مباشرة. ويبدو أن هذه النتائج وقعت مفاجئة، وأذهلت الإصلاحيين. وإذا صح هذا يمكن الدفع بأن النتائج كان يمكن التنبؤ بها على نحو أفضل على أساس من دراسة أكثر استيفاء لعملية تمويل الرعاية الصحية في الصين وفي غيرها.

ولنتأمل معا مثالا من نمط آخر، وأعني به الإجراءات القسرية لتنظيم الأسرة (بما في ذلك سياسة «طفل واحد لكل أسرة»)، والذي شرعت الصين في تطبيقه عام ١٩٧٩ بهدف خفض نسبة المواليد. ويبدو أن تطبيق هذه السياسة أدى إلى نتيجة عكسية بالنسبة إلى خفض وفيات الأطفال خاصة الرضع من الإناث. ويبدو أنه زادت إلى حد ما درجة إهمال الرضع الإناث ومن ثم الوفيات (ما لم نقل وأد الإناث). وحدث يقينا المزيد من حالات الإجهاض على أساس نوعية جنس الجنين؛ حتى تظل الأسر ملتزمة بالمعايير

التي حددتها الحكومة بالنسبة إلى إجمالي عدد الأطفال دون التخلي عن تفضيل الأسر للطفل الذكر. وطبيعي أن المسؤولين عن رسم سياسة الإصلاح الاجتماعي والتنظيم الإجباري للأسرة لم يقصدوا إلى تلك الآثار المعاكسة على وفيات الأطفال بعامة ووفيات الإناث الرضع بخاصة. وطبيعي أيضا أنهم لم يريدوا تشجيع الإجهاض على أساس التمييز بين الجنسين. ولكنهم قصدوا فقط ـ تحديدا ـ خفض الخصوبة. ولكن هذه النتائج المعاكسة ترتبت عمليا على ذلك، وهي جديرة بالاهتمام والعلاج.

القضية المحورية هي ما إذا كان بالإمكان التنبؤ بهذه النتائج المعاكسة، وكان ينبغي استباقها، حتى على الرغم من أنها غير مقصودة. إن طبيعة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في الصين كان يمكن أن تفيد من دراسات تحليلية معنية أكثر بالتنبؤ بالأسباب والنتائج، بما في ذلك الآثار المترتبة وغير المقصودة. وإذا كانت النتائج المعاكسة غير مقصودة في واقع الأمر فإن هذا لا يفيد، ضمنا، استحالة التنبؤ بها. ومن ثم فإن توفر فهم أوضح لهذه النتائج كان يمكن أن يهيئ لنا فهما أفضل لما تتضمنه التغيرات المقترحة وربما ساعدت على اتباع سياسات وقائية أو تصويبية.

تعالج هذه الأمثلة المستقاة من التجربة الصينية المعاصرة موضوع النتائج غير المقصودة التي تحدث عنها آدم سميث وكارل منجر وفريدريك هاييك، حيث النتائج التي حدثونا عنها جميعا نتائج مواتية. ولكن ثمة إمكانية أساسية للمقارنة بين فعالية وجدوى النمطين، حتى على الرغم من أن طبيعة النتائج غير المقصودة طبيعة جذابة في إحدى الحالتين وغير جذابة في الأخرى.

واقع الحال أن حدوث النتائج غير المقصودة والمواتية في حالة سميث ـ منجر ـ هاييك، أمر له أيضا بعض الوقائع المواتية في مجال التخطيط الاقتصادي المركزي في الصين. هذا على الرغم من أننا في حاجة إلى أن نتأمل أنحاء أخرى من تاريخ الصين الحديث. إن المزيد من الدراسات التحليلية المستفيضة للتقدم الاقتصادي السريع في اقتصادات شرق وجنوب شرق آسيا أوضح أكثر فأكثر أن الانفتاح الاقتصادي ـ والمزيد من الاعتماد على التجارتين المحلية والدولية ـ ليس فقط علة النقلة الاقتصادية السريعة التي شهدتها هذه الاقتصادات، إن القاعدة الأساسية لهذا كله أرستها تحولات اجتماعية إيجابية من مثل الإصلاح الزراعي ونشر التعليم ومعرفة القراءة والكتابة وتحسين الرعاية الصحية. ومن ثم فإن ما نبحث عنه هنا

ليس فقط النتائج الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي، بل النتائج الاجتماعية للإصلاح الاجتماعي. إن اقتصاد السوق يزدهر تأسيسا على هذا التطوير الاجتماعي. وهذا هو ما اعترفت به الهند أخيرا، إن قصور التطور الاجتماعي يعوق بشدة مدى ونطاق التنمية أو التطوير الاقتصادي [١٣].

متى وكيف حدثت هذه التغيرات الاجتماعية في الصين؟ كانت الانطلاقة الرئيسية لهذه التغيرات الاجتماعية خلال فترة ما قبل الإصلاح، أي قبل ١٩٧٩، وجرى القدر الأكبر منها حقيقة خلال الأيام النشطة لسياسة ماو. هل كان ماو يقصد بناء الأسس الاجتماعية لاقتصاد السوق والتوسع الرأسمالي (كما نجح يقينا في ذلك)؟ هذا فرض يتعذر قبوله. ومع هذا فإن سياسات ماو للإصلاح الزراعي والتوسع في محو الأمية والتعليم، والتوسع في الرعاية الصحية العامة وغيرها، أحدثت نتيجة مواتية جدا بالنسبة إلى النمو الاقتصادي في الصين بعد الإصلاح. إن مدى اعتماد صين ما بعد الإصلاح على النتائج التي تحققت في صين ما قبل الإصلاح موضوع بحاجة إلى مزيد من الاعتراف [١٤]. إن النتائج الإيجابية غير المقصودة مهمة هنا.

وحيث إن ماو لم يفكر جديا في احتمال أن يظهر من داخل الصين اقتصاد سوق مزدهر، إذن ليس لنا أن ندهش لأنه لم يفكر في هذه النتائج المترتبة على التغيرات الاجتماعية التي حدثت في عهده. ومع هذا ثمة رابطة عامة هنا وثيقة الصلة ببؤرة القدرة في هذا العمل. إن التغيرات الاجتماعية موضوع البحث (التوسع في محو الأمية والتعليم والرعاية الصحية الأساسية والإصلاح الزراعي) عززت بالفعل القدرة البشرية على صنع حياة جديرة بالاعتبار وأقدر على المقاومة والبقاء. بيد أن هذه القدرات مقترنة أيضا بتحسين الإنتاجية وفرص العمل للناس أصحاب الشأن (التوسع فيما يسمى «رأس المال البشري»). إن الاعتماد المتبادل بين القدرة البشرية ورأس المال البشري على وجه الخصوص يمكن اعتباره أمرا قابلا للتنبؤ بنتائجه على أساس عقلاني. إذ على الرغم من أنه على الأرجح لم يكن جزءا من قصد ماو أن ييسر الأمور للتوسع الاقتصادي القائم على السوق في الصين، إلا أن المحلل الاجتماعي الذي يحيط علما بمثل هذه القضايا يمكنه التنبؤ ولو بهذه العلاقة، وطبيعي أن استباق مثل هذه العلاقات الاجتماعية والروابط السببية يساعدنا على التفكير السديد في شأن التنظيم الاجتماعي والمسارات المحتملة للتغير والتقدم الاجتماعيين.

وهكذا يعتبر استباق النتائج غير المقصودة جزءا من ـ وليس نقيضا لـ ـ النهج العقلاني للإصلاح التنظيمي والتغيير الاجتماعي. وجدير بالذكر أن استبصارات سميث ومنجر وهاييك تلفت انتباهنا إلى أهمية دراسة النتائج غير المقصودة (مثلما حاول كل منهم عمل ذلك)، ولذلك سوف نخطئ تماما إذا ما ذهب بنا الظن إلى أن أهمية النتائج غير المقصودة من شأنها أن تقوض الحاجة إلى تقييم عقلاني لجميع النتائج المحتملة ـ غير المقصودة والمقصودة على السواء. لا شيء هنا يلغي أهمية محاولة استباق جميع النتائج المحتملة للسياسات البديلة، كما لا يوجد ما من شأنه أن يلغي الحاجة إلى أن تؤسس القرارات الخاصة بسياساتنا على تقييم عقلاني للسيناريوهات البديلة.

القيم الاجتماعية والمصلحة العامة

أنتقل الآن إلى الحجة الثالثة. ماذا عن الزعم بأن البشر أنانيون تعنيهم المصلحة الذاتية دون حل وسط؟ كيف تستجيب نزعة الشك العميقة في شأن إمكان قيم اجتماعية أعم؟ هل كل حرية يتمتع بها الناس تجري ممارستها على أساس من المحورية الذاتية مما يجعل أي توقع عقلاني لعمل تقدم اجتماعي وسلوك عام ما هو إلا محض أوهام؟

أود أن أدفع بأن مثل هذه النزعة الشكية لا مبرر لها على الإطلاق. طبيعي أن المصلحة الذاتية تمثل حافزا مهما إلى أقصى حد، وأن الكثير من الأعمال في مجال التنظيم الاقتصادي والاجتماعي عانت مشكلة أنها لم تول هذا الحافز الأساسي اهتماما كافيا. ومع هذا نرى أيضا أعمالا يوما بعد آخر تعكس قيما ذات مكونات اجتماعية واضحة تتجاوز بنا الحدود الضيقة للسلوك الأناني الخالص. إن ظهور معايير اجتماعية يمكن أن ييسره كل من التفكير العقلي التواصلي والانتخاب التطوري لأنماط السلوك. وبين أيدينا الآن دراسات كثيرة عن هذا الموضوع ولهذا لن أسترسل في الحديث عنها طويلا [١٥].

إن استخدام التفكير العقلاني المسؤول والأفكار عن العدالة يرتبط ارتباطا وثيقا بمحورية الحرية الفردية. ليس معنى هذا الزعم بأن الناس جميعا ومن دون استثناء يستلهمون أفكارهم عن العدالة أو يستعينون بقواهم المتعلقة بالتفكير العقلاني الاجتماعي الحساس عند تقرير كيف يمارسون حريتهم. ولكن توافر حس العدالة من بين المهام والهموم التي يمكن أن تحفز الناس

وغالبا ما يفعلون. ولا ريب في أن القيم الاجتماعية يمكن أن تؤدي ـ وأدت بالفعل ـ دورا مهما في نجاح مختلف أشكال التنظيم الاجتماعي، بما في ذلك آلية السوق والسياسات الديموقراطية والحقوق السياسية والمدنية الأولية، وتوفير المنافع العامة الأساسية ومؤسسات النشاط العام والمعارضة العامة.

إن أشخاصا مختلفين يمكن أن يتبعوا أساليب مختلفة في تفسير الأفكار الأخلاقية بما في ذلك الأفكار عن العدالة الاجتماعية. ويمكن أن يكونوا أيضا بعيدين عما هو يقيني أو متفق عليه في كيفية تنظيم أفكارهم في هذا الشأن. بيد أن الأفكار الأساسية عن العدالة ليست غريبة عن الكائنات الاجتماعية ممن تؤرقهم مصالحهم الخاصة، ولكنهم قادرون أيضا على التفكير في أمر أبناء الأسرة والجيران ورفاقهم من المواطنين وأيضا آخرين في العالم. إن التجربة الفكرية التي تتضمن «المتفرج المحايد» والتي قدم آدم سميث تحليلا جميلا عنها (والتي يستهلها بسؤال قوي معبر: كيف يمكن أن يفيد منها «المتفرج المحايد؟» ما هي إلا صياغة لفكرة دارجة وشائعة تطرأ على أذهاننا جميعا. إن فكرة العدالة أو الإنصاف لم نصطنع لها ـ افتعالا ـ حيزا في العقل البشري نتيجة إلحاح لا يتوقف أو خطب وعظات رنانة. إن هذا الحيز موجود مسبقا، والمسألة هي أن نفيد على نحو منظم ومعرفي وفعال من الاهتمامات العامة للناس.

دور القيم في الرأسمالية

غالبا ما يعتبر الناس الرأسمالية تنظيما يعمل فقط على أساس الرغبة النهمة لكل فرد، غير أن الدور الفاعل والكفء للاقتصاد الرأسمالي إنما يعتمد في الواقع على منظومات قوية من القيم والمعايير. والحقيقة أن القول إن الرأسمالية ما هي إلا نظام قائم على تجمع سلوك نهم هو قول يغض إلى أقصى حد من قدر أخلاق الرأسمالية التي أسهمت ـ بجدارة ـ بإنجازاتها التي لا يدانيها شك.

إن استخدام نماذج اقتصادية إصلاحية لفهم تشغيل آليات السوق كما هي الحال في الممارسة المعيارية للنظرية الاقتصادية، هو إلى حد ما سلاح ذو حدين. يمكن للنماذج أن تيسر لنا استبصارات في شأن طريقة العمل الصحيحة في العالم [١٦]. ولكن من ناحية أخرى يمكن لهيكل النموذج أن

يخفي بعض الافتراضات الضمنية التي تنتج العلاقات المنتظمة التي تبنى عليها النماذج. والمعروف أن الأسواق الناجحة لا تعمل فقط على أساس التبادلات «المسموح» بها، بل وأيضا على الأساس الصلب للمؤسسات (مثل الهياكل القانونية الفعالة التي تدعم الحقوق الواردة في العقود) والأخلاق السلوكية (التي تهيئ للعقود المتفق عليها فرصا للبقاء والحياة من دون حاجة إلى التقاضي بشكل دائم لضمان الإذعان). إن تطور الثقة واستخدامها في كلمات ووعود بعضنا بعضا يمكن أن يكونا عنصرا مهما في نجاح السوق.

وكان واضحا ـ بطبيعة الحال ـ في نظر المدافعين الأوائل عن الرأسمالية أن هناك شيئا آخر غير الأطماع الطليقة يتضمنه ظهور وتطور النظام الرأسمالي. إن الليبراليين في مانشستر لم يحاربوا فقط من أجل انتصار النهم وحب الذات. لقد جسَّد مفهومهم عن الإنسانية نطاقا أعم وأرحب من القيم، وبينما كانوا شديدي التفاؤل إزاء ما يمكن أن يفعله البشر وما سوف يفعلونه (إذا ما تُركوا لأنفسهم)، كانوا كذلك على صواب إذ رأوا قدرا من التلقائية في المشاعر المتبادلة بين الناس، وإذ آمنوا بإمكان توفر فهم مستنير لمعنى الحاجة إلى سلوك متبادل النفع (من دون إقحام سلطة الدولة دائما).

ويصدق الرأي نفسه على آدم سميث الذي شغله التفكير بشأن مجموعة متنوعة من القيم تتضمنها العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وجدير بالملاحظة أنه حتى المعلقون الأوائل (من أمثال مونتسكيو وجيمس ستيوارت) الذين اعتبروا الرأسمالية نوعا من إحلال «المصلحة» محل «العواطف والانفعالات»، عمدوا إلى لفت الأنظار إلى واقع أن السعي لإنجاز المصلحة بطريقة ذكية عقلانية يمكن أن يكون مظهرا لتحسن أخلاقي كبير يفوق السعي بدافع من الحماس والرغبة الشديدة والنزوع إلى التحكم والطغيان. وذهب جيمس ستيوارت في تفكيره إلى أن المصلحة هي أكفأ «لجام» ضد «حمق وجنون النزعة الاستبدادية». وذهب ألبرت هيرشمان في تحليل جميل له إلى أن أبطال الرأسمالية الأوائل رأوا في الأخلاق الرأسمالية تحسنا كبيرا في الحوافز الدافعة للسلوك. إنها ستنشط بعض النوازع البشرية الحميدة على حساب نوازع أخرى خبيثة [١٧].

ولكن الأخلاق الرأسمالية، على الرغم من فعاليتها، محدودة للغاية في بعض المجالات التي تتعلق ـ تحديدا ـ بقضايا المظالم الاقتصادية وحماية البيئة، والحاجة إلى التعاون بين الأنواع المختلفة العاملة خارج السوق. ولكن الرأسمالية داخل نطاقها تعمل بكفاءة من خلال منظومة أخلاقية تهيئ لنا الرؤية والثقة اللازمتين للاستخدام الناجح لآلية السوق والمؤسسات ذات الصلة.

أخلاق قطاع الأعمال والثقة والعقود

يعتمد التشغيل الناجح لاقتصاد المعاملات على الثقة المتبادلة وعلى استخدام المعايير الصريحة والضمنية [١٨]. وحين تكون أنماط السلوك هذه وفيرة كثيرة يصبح يسيرا التوقف عن متابعة دورها. ولكن حين يتعين غرسها وتشجيعها فإن تلك الهوة يمكن أن تكون حاجزا رئيسيا دون النجاح الاقتصادي. وهناك أمثلة لمشكلات كثيرة واجهتها اقتصادات ما قبل الرأسمالية بسبب تخلف الفضائل الرأسمالية. إن حاجة الرأسمالية إلى هياكل حافزة أكثر تعقدا من مجرد العمل على تحقيق أقصى قدر من الربح الخالص أمر يعترف به في صوره المتباينة منذ زمن طويل الكثيرون من رواد العلوم الاجتماعية من أمثال كارل ماركس وماكس فيبر وتاوني وآخرين [١٩]. والقول بأن حوافز عدم استهداف الربح لها دور في نجاح الرأسمالية قول ليس بالجديد، على الرغم من أن الثروة الكبيرة من الدلائل التاريخية والحجج المفاهيمية في هذا الاتجاه غالبا ما تصادف إغفالا من جانب علم الاقتصاد المهني المعاصر [٢٠].

ثمة شفرة أساسية للأسلوب الجيد لقطاع الأعمال تشبه قليلا الأكسجين: نحن نهتم بوجودها فقط حين تغيب. وأشار آدم سميث إلى هذا الميل العام في ملاحظة مهمة له في بحثه «تاريخ علم الفلك»:

> «... الشيء الذي نألف وجوده تماما، ونراه كل يوم يؤثر فينا تأثيرا ضئيلا، على الرغم من أنه يجمع بين العظمة والجمال، ذلك لأن إعجابنا به لا تدعمه الدهشة أو المفاجأة» [٢١].

إن ما لا يثير الدهشة أو مفاجأة في زيورخ أو لندن أو باريس ربما يبدو، على الرغم من هذا، إشكاليا تماما في القاهرة أو بومباي أو لاجوس (أو موسكو)، وذلك في صراع المنافسة من أجل إرساء دعائم المعايير

والمؤسسات اللازمة لاقتصاد سوق فاعل وكفء. وأكثر من هذا فإن مشكلة الفساد السياسي والاقتصادي في إيطاليا، التي نوقشت كثيرا خلال السنوات الأخيرة (وأدت إلى تغييرات جذرية في التوازن السياسي داخل إيطاليا) وثيقة الصلة بالطبيعة الثنائية للاقتصاد الإيطالي، حيث توجد عناصر من «التخلف» في بعض قطاعات الاقتصاد مع الرأسمالية الدينامية في عنفوانها في قطاعات أخرى من الاقتصاد نفسه.

والملاحظ في المشكلات الاقتصادية التي عاناها الاتحاد السوفييتي السابق وبلدان شرق أوروبا أن غياب الهياكل المؤسسية والقوانين السلوكية التي تعد محورية لقيام رأسمالية ناجحة كان سببا مهما للغاية. ثمة حاجة إلى استحداث منظومة بديلة من المؤسسات والتشريعات التي تتميز بمنطقها الخاص وولاءاتها، والتي يمكن اعتبارها معيارا موحدا في الاقتصادات الرأسمالية المتطورة. بيد أن من العسير تأسيس هذا كله فجأة كجزء من «الرأسمالية القائمة على التخطيط». إن مثل هذه التغييرات تحتاج إلى بعض الوقت حتى تعمل وتؤدي وظيفتها، وهذا درس وعاه أخيرا بعد الآلام الشديدة كل من الاتحاد السوفييتي السابق وبعض بلدان شرق أوروبا؛ إذ توارت أهمية المؤسسات والخبرات السلوكية هناك وراء فورة الحماس الأولى والافتتان بزعم أن عمليات السوق تلقائية.

إن الحاجة إلى تطويرات مؤسسية حاجة لها رابطة واضحة تجمع بينها وبين دور تشريعات السلوك، حيث إن المؤسسات القائمة على تنظيمات مشتركة بين الأشخاص وتفاهمات متبادلة تعمل على أساس أنماط السلوك المشتركة والثقة المتبادلة والثقة في أخلاق الطرف الآخر. وجدير بالذكر أن الاعتماد على قواعد السلوك يمكن أن يكون ضمنيا لا صراحة، بل ضمنيا إلى حد كبير حتى أننا يمكن أن نغفل أهميته بسهولة في مواقف لا تمثل الثقة فيها أي مشكلة. ولكن حيثما بدت في صورة إشكالية يصبح إغفال الحاجة إليها كارثيا. والملاحظ أن ظهور عمليات تماثل أسلوب المافيا في الاتحاد السوفييتي السابق أثار أخيرا الانتباه، ولكن التعامل مع هذه القضية يستلزم منا أن ندرس سوابقها ومقدماتها السلوكية، بما في ذلك تحليل آدم سميث للدور بعيد المدى «لقواعد السلوك الراسخة والمعترف بها».

اختلاف المعايير والمؤسسات داخل اقتصاد السوق

تتباين القواعد والسنن السلوكية حتى داخل الاقتصادات الراسمالية المتطورة، وكذلك تتباين فعاليتها في النهوض بالأداء الاقتصادي. وإذا كانت الرأسمالية حققت نجاحا كبيرا في تعزيز المنتج وزيادة الإنتاجية على نحو كبير للغاية في العالم الحديث، إلا أن خبرات البلدان المختلفة لا تزال شديدة التباين. وجدير بالملاحظة أن نجاحات الاقتصادات الآسيوية (في العقود الأخيرة) ونجاح اليابان على وجه أخص (الذي يعود إلى فترة زمنية أطول) يثير أسئلة مهمة عن الصياغة النموذجية للرأسمالية في النظرية الاقتصادية التقليدية. إننا إذ نعد الرأسمالية منظومة لجني أقصى قدر من الربح الخالص القائمة على الملكية الفردية لرأس المال إنما نترك الكثير جدا من العوامل التي جعلت هذا النظام ناجحا للغاية في زيادة الإنتاجية وفي توليد الدخل.

اعتاد الناس اعتبار اليابان أعظم مثال للرأسمالية الناجحة، وعلى الرغم من طول فترة الكساد الأخيرة والاضطراب المالي إلا أن هذا التشخيص ظل صامدا ولا يبدو من المرجح التخلي عنه، بيد أن نمط الحفز المهيمن على قطاع الأعمال الياباني يتضمن محتوى أكثر كثيرا مما يعنيه تحقيق أقصى قدر ممكن من الربح الصافي. وأكد المعلقون ـ على اختلافهم ـ وجود قسمات حفز متمايزة في اليابان. وها هو ميشيو موريشيما يحدد معالم السمات الخاصة للسلوك الياباني ويرى انه وليد قسمات تميز تاريخ اليابان وميلها تجاه أنماط سلوك مرتكز على قواعد واضحة [٢٢]. وحدد كل من رونالد دور وروبرت واد تأثير «الأخلاق الكونفوشية» [٢٣]. ورأى ماسا هيكو أيوكي التعاون والسنن السلوكية في ضوء القدرة الاستجابية الكبيرة للتفكير العقلاني الاستراتيجي [٢٤]. وأكد كوتارو سوزو مورا الجمع بين الالتزام والمناخ التنافسي مع السياسة العامة القائمة على التفكير العقلاني [٢٥]. ويشدد إيكو إيكيجامي على أثر ثقافة الساموراي [٢٦]. وهناك العديد من التفسيرات الأخرى المبنية على السلوك.

ونجد بعض الصدق حتى في الدعوى المحيرة في ظاهرها المنشورة في صحيفة وول ستريت The Wall Street Journal، إذ تقول إن اليابان «الأمة الشيوعية الوحيدة الناجحة» [٢٧]. وتشير هذه الملاحظة الملغزة إلى الحوافز التي

لا تهدف إلى الربح، وتشكل أساسا للكثير من الأنشطة الاقتصادية ومشروعات الأعمال في اليابان. وحري بنا أن نفهم وأن نؤول واقعا محددا وهو أن أمة من أكثر الأمم الرأسمالية نجاحا في العالم تزدهر اقتصاديا تأسيسا على هيكل حافز، يحيد في مجالات مهمة عن الالتزام البسيط بالمصلحة الذاتية التي يقال إنها الأساس الوطيد للرأسمالية.

المؤسسات ومعايير السلوك والمافيا

حتى نختتم مناقشتنا للجوانب المختلفة لدور القيم في نجاح الرأسمالية يجب أن نعتبر أن منظومة الأخلاق التي تشكل ركيزة الرأسمالية تتضمن ما هو أكثر كثيرا من إجازة الذاتية الجشعة. إن نجاح الرأسمالية في تغيير المستوى العام للرخاء الاقتصادي في العالم اعتمد على أخلاقيات وسنن سلوكية جعلت صفقات السوق عملا اقتصاديا فعالا. وإذا شاءت البلدان النامية أن تفيد من الفرص التي تتيحها لها آلية السوق وأن تستخدم التجارة والتبادلات على نحو أوسع نطاقا، فإن عليها أن تهتم ليس فقط بفضائل السلوك المتصف بالحكمة، بل أيضا بدور القيم المكملة من مثل القيم التي تخلق وتعزز الثقة وتجنب غوايات الفساد المستشرية، وأن تصطنع بديلا فاعلا ومؤثرا يغنيها عن أسلوب الإكراه بفرض عقوبات قانونية.

إن أخطر التحديات التي تواجه الرأسمالية في عالمنا المعاصر تتضمن قضايا عدم المساواة (خاصة قضايا الفقر الطاحن المدقع في عالم يحظى برخاء غير مسبوق) وقضايا «المنافع العامة» (أي المنافع المشتركة بين الناس مثل البيئة). ولا ريب في أن حل هذه المشكلات يستلزم قيام مؤسسات تتجاوز بنا نطاق اقتصاد السوق الرأسمالية، بيد أن مدى اقتصاد السوق الرأسمالية ذاته قابل للامتداد والاتساع بأساليب كبيرة عن طريق تطوير صحيح لأخلاق حريصة وحساسة لكل هذه الاهتمامات. وطبيعي أن تواؤم آلية السوق مع نطاق واسع من القيم يمثل مسألة غاية في الأهمية، ويتعين مواجهتها في اقتران بمحاولة لاستكشاف مدى اتساع التنظيمات المؤسسية إلى ما بعد حدود آلية السوق الخالصة.

وحظيت المشكلات المتعلقة بقواعد وسنن السلوك باهتمام كبير خلال المداولات الأخيرة. وتتضمن مشكلة الفساد الاقتصادي وارتباطاتها بالجريمة المنظمة. وكشفت المناقشات الإيطالية لهذه المسألة عن دور ما يسمى «قواعد

نظرية الالتزامات الأخلاقية» التي أثيرت كثيرا في المناقشات العامة. واهتم أصحاب الرأي بالاستخدام المحتمل لهذه القواعد المتعلقة بالشرف والواجب للتصدي للإجراءات غير الشرعية وغير النزيهة ومكافحتها. بهدف التأثير في السياسة العامة. وناقشوا أيضا إمكان استخدام هذا النهج العلاجي كوسيلة للحد من قبضة المافيا على أعمال الحكومة (٢٨).

ونعرف أن هناك وظائف اجتماعية يمكن لتنظيم مثل المافيا أن يؤديها في مجالات أولية نسبيا من الاقتصاد بهدف دعم صفقات مفيدة لكل الأطراف على نحو متبادل. وتعتمد الأدوار الوظيفية لمثل هذه التنظيمات اعتمادا كبيرا على الأنماط السلوكية الفعلية السائدة في الاقتصاد الشرعي الذي يعمل على المكشوف. أذكر كمثال ما قامت به بعض التنظيمات المماثلة من أجل ضمان فرض تنفيذ العقود والصفقات على النحو الذي ناقشه ستيفانو زاماجني وآخرون (٢٩). والمعروف أن نظام السوق يستلزم تنظيمات خاصة بالتنفيذ لمنع طرف متعاقد من الإطاحة بالآخرين، ويصدر مثل هذا التنفيذ إما عن طريق القانون وإجراءاته التنفيذية - أو - البديل - اعتمادا على الثقة المتبادلة وحس ضمني بالالتزام (٣٠). ولكن نظرا لأن مدى سيطرة الحكومة بأسلوب فعال يمكن أن يكون محدودا وبطيئا في هذا المجال، فإن صفقات كثيرة بين رجال الأعمال تجري على أساس الثقة وكلمة الشرف.

وطبيعي أن العقود يتعذر اطرادها إذا لم تستقر وترسخ معايير أخلاق السوق، وإذا لم تتطور مشاعر الثقة في مشروعات الأعمال. ويمكن في مثل هذه الظروف أن تفيد منظمة خارجية من هذه الثغرة وتقدم خدمة تحظى بتقييم اجتماعي في صورة عملية تنفيذ قسري باستخدام القوة. ولهذا فإن تنظيما مثل المافيا يمكنه أن يقوم بدور هنا، ويمكنه أن يحظى بتقدير من الاقتصادات ذات الطبيعة قبل الرأسمالية والتي تعجلت بالمشاركة في صفقات رأسمالية. وإن مثل هذا الإكراه في التنفيذ يمكن أن يكون نهاية المطاف، اعتمادا على طبيعة العلاقات المتداخلة، عملا مفيدا لأطراف مختلفين ليس لأكثرهم مصلحة على الإطلاق في الفساد أو الجريمة. ويلاحظ هنا أن كل طرف متعاقد ليس في حاجة إلى أكثر من «ضمان مؤكد» بأن الأطراف الاقتصاديين الآخرين يعملون الشيء الصحيح ذاته (٣١).

وإن الدور الذي تقوم به تنظيمات التنفيذ القسري لإنتاج مثل هذا «الضمان» إنما يعتمد على غياب القواعد والسنن السلوكية التي من شأنها أن تحد من الحاجة إلى مثل هذا التنفيذ القسري من الخارج. وطبيعي أن وظيفة الإنفاذ القسري على أيدي تنظيمات خارجة على القانون سوف تنكمش بقدر زيادة السلوك الداعم والمنتج للثقة. وهكذا فإن التكاملية بين معايير السلوك والإصلاح المؤسسي وثيقة الصلة ببعضها إلى أقصى حد [٣٢]. هذه قضية عامة جدا حري أن نفكر فيها عند مناقشة قبضة منظمات مماثلة للمافيا خاصة في بعض الاقتصادات المتخلفة.

ومع تسليمنا بأن المافيا تنظيم يثير الاشمئزاز، فإن علينا أن نفهم الأساس الاقتصادي لنفوذه، وذلك باستكمال اعترافنا بقوة البندقية والقنبلة بفهم بعض الأنشطة الاقتصادية التي جعلت المافيا جزءا وثيق الصلة وظيفيا بالاقتصاد. إن هذه الجاذبية الوظيفية سوف تتوقف عندما يصبح دور المافيا في مجال الاقتصاد شيئا زائدا لا لزوم له. وسوف يكون كذلك عندما يتضافر نفوذ الإنفاذ القانوني للعقود مع الامتثال السلوكي لجانب الثقة المتبادلة وللقواعد والسنن السلوكية المعيارية. وهكذا نجد رابطة عامة تربط بين الظهور المحدود لمعايير مشروعات الأعمال وقبضة الجريمة المنظمة في مثل هذه الاقتصادات.

البيئة والقوانين المنظمة والقيم

نوقشت باستفاضة خلال الفترة الأخيرة الحاجة إلى تجاوز قواعد السوق وذلك في سياق حماية البيئة. وكانت هناك بعض التنظيمات والكثير من المقترحات بشأن إصدار قوانين منظمة حكومية واشتراك حوافز ملائمة عن طريق الضرائب والإعانات المالية. ولكن تبقى هناك أيضا مسألة السلوك الأخلاقي ذات العلاقة بمعايير البيئة الصديقة. وتتلاءم هذه المسألة تماما مع نمط الاعتبارات التي ناقشها آدم سميث بإسهاب في كتابه «نظرية العواطف الأخلاقية»، هذا على الرغم من أن حماية البيئة لم تكن مشكلة محددة وغالبة آنذاك (بل ولم تكن مشكلة أولاها آدم سميث اهتماما صريحا).

ونجد هنا أيضا رابطة (كما ناقشنا في الفصل الخامس) مع قلق سميث الشديد بشأن ظاهرة التبديد الناجمة عن أنشطة «المسرفين والخياليين». التمس سميث وسيلة للحد من أثر الاستثمار التبديدي وذلك عن طريق ضبط

وتحديد معدلات الفائدة نظرا إلى أنه كان يخشى المستثمر المسرف لقدرته الكبيرة على تقديم فائدة عالية مع عجزه عن تقديم نفع كبير للحياة على الكوكب [٣٣]. وربط سميث بين مساندته للتدخل والحاجة إلى ضبط وتحديد الربا ـ وهي توصية طالبه جيرمي بنتام أن يتولى مسؤوليتها [٣٤].

إن «المسرفين والخياليين» في يومنا هذا متورطون في تلويث الهواء والماء، وإن التحليل العام الذي قدمه سميث لهذه الظاهرة وثيق الصلة بفهمنا للمشكلات والصعاب المترتبة على نشاطهم، وكذا الأساليب المختلفة الممكنة للعلاج. ونرى أن من الأهمية بمكان مناقشة دور القوانين المنظمة والقيود السلوكية الخاصة بكل من هذه الحالات. إن التحدي البيئي جزء من مشكلة أعم ذات صلة بتخصيص حصص الموارد من «المنافع العامة»، حيث يجري الاستمتاع بالسلع على نحو مشترك وعام، لا عن طريق مستهلك واحد مستقل. وحري بنا لضمان توافر المنافع العامة على نحو فعال ألا نقنع ببحث إمكان نشاط الدولة فقط، بل أن ندرس أيضا الدور الذي يمكن أن تؤديه عملية تطوير القيم الاجتماعية وتوافر الحس بالمسؤولية، مما يقلل من الحاجة إلى اللجوء إلى فعل قسري من جانب الدولة. مثال ذلك أن تطوير أخلاق بيئية يمكن أن يسهم بدور بديل عن الدور المقترح أن تؤديه القوانين بطريقة الإجبار.

الحصافة والتعاطف والالتزام

مصطلح «الاختيار العقلاني» يجري، استخدامه ببساطة مثيرة في بعض دراسات علم الاقتصاد وعلم السياسة (ولكن بدرجة أقل في الفلسفة للدلالة على نظام الاختيار النسقي القائم فقط على الميزة الشخصية. وإذا تحددت الميزة الشخصية على أساس محدود وضيق، فإن هذا النمط من صياغة النماذج على نحو عقلاني سوف يجعل من العسير توقع أن تفكيرنا في الأخلاق أو العدالة أو مصلحة أجيال المستقبل سيكون له دور كبير في اختياراتنا وأفعالنا.

هل يجب تحديد سمات الرشاد أو العقلانية على هذه الصورة المحدودة جدا؟ إذا كان السلوك الرشيد يتضمن تقدما بعيد النظر لأهدافنا، إذن ليس هناك من سبب يجعلنا لا نعد السعي الحكيم للتعاطف أو النهوض الحكيم

بالعدالة من بين ممارسات الاختيار الرشيد أو العقلاني. وإذا حدنا عن السلوك القائم على المصلحة الذاتية في معناها المحدود والضيق يصبح من الملائم أن نميز بين نهجين مختلفين للحَيْدة أي «التعاطف» و«الالتزام» (٣٥). أولا، إن مفهومنا عن المصلحة الذاتية يمكن أن يتضمن اهتمامنا بالآخرين، ويمكن أن يتجسد التعاطف هنا ضمن فكرة الرفاه الذاتي للشخص حسب معنى واسع أعم وأشمل. ثانيا، إن تجاوزنا للرفاه أو للمصلحة الذاتية بالمعنى الواسع العام يهيئنا لتقديم تضحيات بغية السعي من أجل فضائل أخرى من مثل العدالة الاجتماعية أو الوطنية أو الرفاه الجمعي (حتى إن جاء على حساب الشخص جزئيا). هذا النوع من الحيدة المتضمن التزاما (وليس مجرد تعاطف) يستحضر قيما أخرى غير الرفاه الشخصي أو المصلحة الذاتية (بما في ذلك المصلحة الذاتية المتضمنة في عملية دعم مصالح من نتعاطف معهم).

يمكن توضيح التمايز بمثال: إذا ساعدت فقيرا لأن فقره يجعلك تشعر بالتعاسة الشديدة، فإن هذا سيكون منك بمنزلة تصرف قائم على التعاطف. ولكن إذا كان حضور الفقير الجائع يجعلك لا تشعر بالتعاسة ولكن يحفزك على أن تعقد العزم على تغيير النظام الذي تراه ظالما، فإن هذا يكون منك تصرفا مبنيا على الالتزام.

لا توجد تضحية بالمصلحة الذاتية أو بالرفاه الذاتي حين نستجيب لتعاطفاتنا. إن مساعدة فقير جائع يمكن أن تجعلك تشعر بأن هذا أفضل من أن تعاني لمعاناته. ولكن السلوك الملتزم يمكن أن يتضمن تضحية ذاتية ما دام سبب محاولتك تقديم المساعدة هو إحساسك بالظلم وليس مجرد الرغبة في التخفيف من معاناتك الوجدانية الذاتية. ومع هذا يبقى عنصر خاص «بالذات» يتضمنه العمل على إنجاز الالتزامات، حيث إن الالتزامات أمر يخص المرء ذاته. والأهم من هذا أنه على الرغم من أن السلوك الملتزم يمكن أو لا يمكن أن يؤدي إلى تعزيز المصلحة الشخصية للمرء (أو الرفاه) فإن مثل هذا الجهد لا يتضمن بالضرورة أي إنكار لإرادة الشخص العقلانية (٣٦).

ناقش آدم سميث الحاجة إلى النوعين من الحيدة. إذ أكد أن «غالبية تصرفات الإنسان لا تستلزم إنكار الذات، ولا ضبطا للنفس ولا ممارسة مجهدة للإحساس بالملكية، ما دامت تصرفاته تتبع ما يحثنا عليه تعاطفنا» (٣٧). ولكنها تختلف عن ذلك مع الكرم. وهكذا تكون مع قيم أعم مثل

العدالة التي تقتضي من الشخص أن يكبح مصلحته الذاتية، وأن يجعل «المتفرج غير المنحاز يندرج ضمن مبادئ سلوكه»، وربما يستلزم مزيدا من ممارسة سلوك الروح العامة [٣٨].

إن الأمر الحاسم في نظر سميث بشأن «التوافق مع الإنسانية والعدالة هو الانسجام بين وجدانات العنصر الفاعل ووجدانات المشاهدين» [٣٩]. إن مفهوم سميث عن الشخص العقلاني يضع هذا الشخص عن جدارة في صحبة الآخرين ـ تماما ـ في منتصف المجتمع الذي ينتمي إليه. ذلك أن تقييمات الشخص وأفعاله تستثير حضور الآخرين، كما أن الفرد ليس منفصلا عن «الجمهور العام».

ومن المهم في هذا السياق أن ننازع الوصف العام لآدم سميث ـ أب علم الاقتصاد الحديث ـ بأنه نبي المصلحة الذاتية المخلص. ثمة تراث راسخ في علم الاقتصاد (وفي النقاش العام) يرى أن سميث عني فقط بالمصلحة الذاتية في العالم العقلاني، (وأنه بدا سعيدا جدا لما زعموا أنه فكره). واستند أصحاب هذا الزعم إلى بعض فقرات انتقوها من كتاباته الكثيرة الوفيرة. وأدى هذا إلى رواج نظرة شائهة للغاية عن سميث والتي يلخصها جورج ستجلر (وهو مع هذا مؤلف واقتصادي جاد) بقوله: «تهيمن المصلحة الذاتية على غالبية البشر» [٤٠].

الشيء المؤكد أن سميث دفع بقوة في تلك الفقرة تحديدا التي اعتاد البعض اقتباسها وإخراجها عن سياقها النصي، إننا لسنا في حاجة إلى أن نستحضر بعض «الكرم» لكي نفسر لماذا الجزار أو البقال أو الخباز يريد أن يبيع لنا منتجاته، ولماذا نحن نريد شراءها منه [٤١]. كان سميث على صواب حين أبرز أن الحافز لتبادل المنفعة ليس في حاجة إلى أكثر مما سماه «حب النفس». وهذا أمر من المهم تماما أن نلحظه ما دام التبادل محوريا للغاية في التحليل الاقتصادي. ولكن حين نتعامل مع مشكلات أخرى ـ مثل التوزيع والمساواة والتزام القاعدة لتوكيد كفاءة إنتاجية ـ نرى سميث يؤكد على حوافز أعم وأشمل. ونرى في هذه الأطر الأوسع أن الحكمة تظل من دون كل الفضائل العامل المساعد للفرد أكثر من سواها. ولكن مع هذا فسر لماذا الإنسانية والكرم والروح العامة هي أنفع الخصال بالنسبة إلى الآخرين [٤٢].
إن اختلاف الحوافز التي نرى من الحق أن نتلاءم معها هو أمر محوري في

الدراسة التحليلية الخصبة عن سميث للسلوك الإنساني. وهذا بعيد كل البعد عن سميث الذي يحدثنا عنه جورج ستيجلر، وبعيد كل البعد عن الصورة الساخرة التي تصور سميث على أنه نبي المصلحة الذاتية [٤٣].

القضية هنا هي ما سماه فيلسوفنا العظيم المعاصر جون راولس «القوى الأخلاقية المشتركة بيننا: قدرة على تكوين حس بالعدالة، وتكوين مفهوم عن الخير». ويرى راولس أن الافتراض المسبق لهذه القوى المشتركة محوري «لتراث الفكر الديمقراطي» في موازاة قوى العقل (أي الحكم والفكر والاستدلال العقلي وجميعها مرتبطة بهذه القوى) [٤٤]. والحقيقة أن دور القيم في سلوك البشر واسع ممتد، وإنكار ذلك لا يعني فقط انحرافا وحيدة عن تراث الفكر الديموقراطي، بل أيضا تقييدا لعقلانيتنا. إن قوة العقل هي التي تهيئ لنا قدرة على التفكير في التزاماتنا ومثلنا العليا وكذا مصالحنا وامتيازاتنا. وإنكار حرية الفكر هذه يفضي إلى تقييد صارم لمدى ونطاق عقلانيتنا.

الاختيار الحافزي والبقاء التطوري

من المهم أيضا عند تقييم متطلبات السلوك الرشيد أن نتجاوز الاختيار المباشر لأهداف منعزلة إلى ظهور ودوام الأهداف من خلال فعاليتها وقدرتها على البقاء. ثمة دراسات حديثة عن تشكل الأفضليات وعن دور التطور في هذا التشكل. واتجهت هذه الدراسات إلى توسيع نطاق ومدى نظرية الاختيار العقلاني [٤٥]. وإذا لم يكن هناك في نهاية الأمر أي فرد لديه سبب مباشر للاهتمام بالعدالة وبالأخلاق فإن هذه الاعتبارات يمكن، على الرغم من ذلك، أن تكون مفيدة ذاتيا للنجاح الاقتصادي، ويمكن بفضل تلك الميزة أن تبقى وتدوم على نحو أفضل من منافسيها في القواعد الاجتماعية للسلوك.

هذا النمط من التفكير العقلي «المشتق» يمكن مقارنته بالقواعد السلوكية التي يختارها فرد بعد ترو وتدبر من خلال تمحيص أخلاقي لمعرفة ماذا عليه أن يفعل (على نحو ما اشتهر، كمثال، عن عمانويل كانط وآدم سميث) [٤٦]. إن الأسباب الأخلاقية للاهتمام «المباشر» - وليس المشتق - بالعدالة والغيرية حظيت باهتمام مختلف الأشكال في الكتابات الأخلاقية الحديثة أيضا. وتجسد الأخلاق العملية للسلوك مؤثرات متنوعة ذات طبيعة اجتماعية ونفسية، علاوة على اهتمامات أخلاقية خالصة، وتتضمن معايير وأعرافا تتسم ببعض التعقد [٤٧].

ويمكن من خلال تداولنا أن نلائم اعتبارات العدالة مع كل من الأسباب «المباشرة» و«المشتقة» من دون حاجة ضرورية إلى اعتبارهما بديلين. وإذا ظهرت معايير واهتمامات سلوكية على أسس أخلاقية أو اجتماعية أو نفسية فإن وجودها على المدى الطويل نادرا ما يكون مستقلا عن نتائجها، وعن العمليات التطورية التي يمكن أن يكون لها دور فاعل. والملاحظ من ناحية أخرى أنه عند دراسة الانتخاب التطوري داخل إطار عام لا توجد حاجة إلى قصر قبول السلوك غير المعتمد على المصلحة الذاتية على الانتخاب التطوري فقط، مع نفي أي دور مستقل للتفكير العقلاني التشاوري. ويمكن الجمع بين السلوك الملتزم التشاوري والانتخابي التطوري داخل إطار موحد واحد [٤٨].

إن القيم التي تؤثر فينا يمكن أن تظهر بأساليب مختلفة تماما.

أولا: يمكن أن تكون وليدة تأمل وتحليل. ويمكن أن ترتبط التأملات مباشرة باهتماماتنا ومسؤولياتنا (على نحو ما أكد كانط وسميث)، أو أن ترتبط بصورة غير مباشرة بنتائج السلوك الخير (مثال ذلك الميزات التي تعود على المرء بفضل سمعته الطيبة أو تشجيع الثقة).

ثانيا: يمكن أن تنشأ من رغبتنا الإرادية في الالتزام بالأعراف، وأن تفكر وتعمل وفق ما تراه من عاداتنا وتقاليدنا [٤٩]. هذا النمط من «السلوك التوافقي» يمكن أن يوسع نطاق الاستدلال العقلي ومداه، ليتجاوز حدود التقييم النقدي الذاتي للفرد ما دام باستطاعتنا أن نباري الآخرين في عمل وجدوا أسبابا تبرر لهم عمله [٥٠].

ثالثا: يمكن أن يكون للمناقشة العامة تأثير قوي في صياغة القيم. وأشار الاقتصادي العظيم في جامعة شيكاغو فرانك نايت إلى أن القيم «أسست أو صودق عليها وأصبح معترفا بها من خلال المناقشة التي هي في آن واحد نشاط اجتماعي وفكري وإبداعي» [٥١]. وأوضح جيمس بوكانان في سياق الاختيار العام ما يلي: «تعريف الديموقراطية بأنها «الحكم عن طريق المناقشة» يعني ضمنا أن القيم الفردية يمكن أن تتغير، وهي بالفعل تتغير، خلال عملية اتخاذ القرار» [٥٢].

رابعا: يمكن للانتخاب التطوري أن يكون له دور حاسم. إن أنماط السلوك يمكن أن تبقى وتزدهر بفضل دورها في تحقيق نتائج متسقة منطقيا. وإن كلا من فئات الاختيار السلوكي هذه (الاختيار على أساس التأمل، والسلوك التوافقي، والنقاش العام، والانتخاب التطوري) تتطلب اهتماما وانتباها. كما

أنه عند التصور المفاهيمي للسلوك البشري ثمة حالة تقتضي معالجتها معا على نحو مشترك وأيضا على نحو فردي. وغني عن البيان أن دور القيم في السلوك الاجتماعي يتلاءم تماما مع هذه الشبكة العامة.

القيم الأخلاقية وصوغ السياسة

أنتقل الآن من مناقشة الأخلاق والمعايير عند الناس في صورتها العامة إلى القيم وثيقة الصلة بصوغ السياسة العامة. إن لدى صناع السياسة مجموعتين متمايزتين، وإن كانتا متداخلتين، من الأسباب للاهتمام بقيم العدالة الاجتماعية:

السبب الأول، والأكثر مباشرة، هو أن العدالة مفهوم محوري في تحديد أهداف وغايات السياسة العامة، كما أنه محوري أيضا في اتخاذ القرار في شأن الأدوات الملائمة لإنجاز الغايات المختارة. وجدير بالذكر أن أفكارنا عن العدالة، وبخاصة قواعد المعلومات الخاصة بأسلوب محدد لتناول ودراسة العدالة يمكن أن تكون حاسمة في الاقتناع بالسياسة العامة وبلوغ مداها.

السبب الثاني، وهو سبب غير مباشر، يفيد بأن جميع السياسات العامة رهن كيفية سلوك الأفراد والجماعات في المجتمع. إن هذه السلوكيات تتأثر، من بين أمور أخرى، بفهمنا وتأويلنا متطلبات الأخلاق الاجتماعية. ومن المهم عند صوغ السياسة العامة ألا نكتفي فقط بتقدير متطلبات العدالة ونطاق القيم عند اختيار أهداف وأولويات السياسة العامة، بل أيضا أن نفهم قيم الجمهور في إطارها العام بما في ذلك فهمهم للعدالة.

وحيث إن الدور الثاني (غير المباشر) للمفاهيم التشريعية أكثر تعقدا، فيما يبدو (ولم يكن يقينا موضوعا للتحليل على قدم المساواة) فقد يكون مفيدا أن نوضح دور معايير وأفكار العدالة في تحديد السلوك وكيف يؤثر هذا في اتجاه السياسة العامة. وسبق أن أوضحنا (الفصلان ٨، ٩) هذه الرابطة من خلال مناقشتنا لأثر معايير سلوك الخصوبة. بيد أنني سأبحث الآن مثالا آخر مهما: تفشي الفساد.

الفساد والحوافز وأخلاق قطاع الأعمال

انتشار الفساد يعتبر عن حق من أهم العوائق على طريق التقدم الاقتصادي الناجح في كثير من بلدان آسيا وأفريقيا على سبيل المثال. ذلك أن ارتفاع مستوى الفساد يمكن أن يجعل السياسات العامة عديمة الجدوى، كما يمكن أن

يحول الاستثمار والأنشطة الاقتصادية بعيدا عن المسارات الإنتاجية لتتجه نحو أنشطة سرية تدر عوائد مالية مرتفعة للغاية. ويمكن أن تفضي، علاوة على هذا، إلى تشجيع منظمات العنف مثل المافيا.

ومع هذا ليس الفساد ظاهرة جديدة، ولا الاقتراحات الخاصة بالتعامل معه. وتقدم لنا الحضارات القديمة شواهد على تفشي الأنشطة غير المشروعة والفساد، وصدرت عن بعضها أعمال كثيرة مهمة تحدثنا عن سبل الحد من الفساد خاصة فساد موظفي الدولة العموميين. وتكشف لنا هذه الدراسات التاريخية عن بصيرة نافذة بشأن سبل محاربة الفساد مما يفيدنا اليوم.

ما هو السلوك «الفاسد» إذن؟ يتضمن الفساد انتهاك القواعد والقوانين المعتمدة من أجل تحقيق كسب وربح شخصي. وواضح أن ليس بالإمكان استئصاله عن طريق حث الناس لكي يكونوا أكثر اهتماما بمصالحهم الذاتية. كذلك لا معنى لأن نحاول الحد من الفساد مكتفين بمطالبة الناس كي يكونوا أقل اهتماما بمصالحهم الذاتية بشكل عام، إذ لابد أن يكون هناك سبب محدد للتضحية بالكسب الشخصي.

من الممكن إلى حد ما أن نغير ميزان المكاسب والخسائر للسلوك الفاسد، وذلك عن طريق إصلاح تنظيمي:

أولا: إنشاء نظم تفتيش وعقاب، وهذا ما نراه واضحا وسائدا في كل العصور، مع الالتزام بقوانين محاربة الفساد. أذكر على سبيل المثال كواتيليا، المحلل السياسي الهندي، في القرن الرابع ق. م. ميز كواتيليا بدقة بين أربعين وسيلة مختلفة لإغواء الموظف العام كي يفسد ماليا. ووصف كيف يمكن لنظام المراجعة والتحريات السريعة مشفوعا بعقوبات وجزاءات أن يحول دون هذه الأنشطة [٥٣]. إن توافر منظومات قوانين وعقوبات واضحة مع قدرة على التنفيذ الصارم من شأنه أن يغير أنماط السلوك.

ثانيا: بعض القواعد التنظيمية لإدارة الحكم تشجع الفساد حين تعطي لموظفيها سلطة تقديرية تهيئ لهم سلطة محاباة آخرين ـ رجال قطاع الأعمال تحديدا ـ بما يساوي أموالا كثيرة لهم. وجدير بالذكر أن الاقتصاد الخاضع لسيطرة مبالغ فيها (مثل نظام «إجازة راج» license Raj في الهند) هو عش مثالي لتربية خصبة للفساد. وهذا ما تؤكده أحداث جنوب آسيا أخيرا، لكن

حتى لو كانت هذه القواعد التنظيمية لإدارة الحكم غير ذات فاعلية في مجالات أخرى، فإن الخسارة الاجتماعية الناجمة عن الفساد تعتبر سببا كافيا لكي يتجنب المجتمع مثل هذه التنظيمات.

ثالثا: غواية الإفساد تكون أقوى حين يتمتع الموظف العام بقدر كبير من السلطة، يكون هو نفسه فقيرا نسبيا. هذه هي الحال عند المستويات الدنيا للإدارة في كثير من الاقتصادات الخاضعة لسيطرة إدارية مفرطة. ويفسر لنا هذا لماذا ينتشر الفساد في كل أنحاء المستوى الأدنى في النظام البيروقراطي ليشمل صغار موظفي الدولة وكبارهم على السواء. وحاولت الصين في العصور القديمة أن تعالج جزئيا هذه المشكلة فقررت منح كثير من البيروقراطيين بدلات مالية باسم «منحة محاربة الفساد» (وتسمى يانج ـ ليين) لتكون حافزا لهم على البقاء نظيفي اليد وملتزمين بالقانون (٥٤).

وطبيعي أن هذه الإغراءات وغيرها يمكن أن تكون لها فعالية، لكن من العسير أن تعتمد سياسة محاربة الفساد بالكامل على حوافز مالية. إن خطوط الهجوم الثلاثة المشار إليها توا لها حدودها وقيودها. أولا: نظم القبض على اللص غير مجدية في أغلب الأحيان نظرا لأن الرقابة والتفتيش ليسا على مستوى الكفاءة دائما. وهناك أيضا القضية المعقدة الخاصة بتوفير الحوافز الصحيحة لمن يقبضون على اللص (حتى لا يشتريهم اللصوص). ثانيا: أي نظام حكم لا يسعه إلا أن يمنح بعض السلطة للموظفين، وهي سلطة لها بعض القيمة لدى الآخرين ممن سيحاولون إغراء الموظفين بالفساد. ولا ريب في أن بالإمكان الحد من نطاق هذه السلطة، ولكن أي قدر من السلطة التنفيذية مهيأ لاحتمال استخدامه استخداما سيئا. ثالثا: يلاحظ أنه حتى أثرياء الموظفين يحاولون أن يكونوا أكثر ثراء، ويخاطرون في سبيل ذلك وهو ما يفعلونه إذا كان ثمن المخاطرة مرتفعا. وهناك الكثير والكثير من الأمثلة على ذلك خلال السنوات الأخيرة في بلدان مختلفة.

هذه القيود ينبغي ألا تمنعنا من عمل ما يمكن عمله لجعل التغييرات التنظيمية كفئا وفعالة، لكن الاعتماد فقط على حوافز رهن مكسب شخصي لا يمكن أن يقضي تماما على الفساد. وجدير بالذكر

أنه في المجتمعات التي نجد فيها السلوك الفاسد حسب المستوى النمطي سلوكا غير معتاد، نلحظ أن الاعتماد إلى حد كبير رهن الإذعان لقوانين وأعراف السلوك وليس الحافز المالي للامتناع عن الفساد. ويحفزنا هذا إلى الاهتمام بالمعايير وبأنماط السلوك السائدة في مختلف البلدان.

ذهب أفلاطون في كتابه «القوانين» إلى أن الحس القوي بالواجب يساعد في منع الفساد، لكنه لحظ أيضا ـ عن حق ـ أن هذا ليس «أمرا سهلا». ليست القضية هنا إحساسا عاما بضرورة الالتزام بالواجب، ولكن الموقف المحدد من القواعد والقوانين وضرورة الامتثال، وهو موقف له دوره المباشر بالنسبة إلى الفساد. ويندرج هذا كله تحت القاعدة العامة التي سماها آدم سميث «آداب المجتمع». وتعطي هذه القاعدة الأولوية لمبادئ الأمانة والسلوك القويم لتكون من بين القيم التي تحظى باحترام وتقدير الشخص. ونجد في مجتمعات كثيرة أن احترام هذه القواعد يشكل حصنا منيعا ضد الفساد. والحقيقة أن الاختلاف بين الثقافات من حيث السلوك المبني على قواعد هو من أكثر مظاهر التنوع إثارة في عالمنا المعاصر، سواء قارنا أنماط مشروعات الأعمال بين غرب أوروبا وجنوب أو جنوب شرق آسيا، أو (داخل أوروبا ذاتها) بين سويسرا وأجزاء من إيطاليا.

لكن أنماط السلوك ليست أبدية لا تتغير. إن كيفية سلوك الناس تعتمد غالبا على الكيفية التي يرون بها ـ أو يدركون بها ـ الآخرين في سلوكهم. لذلك فإن قدرا كبيرا رهن قراءتنا لمعايير السلوك السائد. إن الحس بـ «عدالة نسبية» مقابل جماعة مقارنة (خاصة أن يكون الآخرون في وضع مماثل) يمكن أن يؤثر كثيرا في السلوك. والملاحظ أن الحجة القائلة «الآخرون يفعلون الشيء نفسه» كانت من أكثر الأسباب شيوعا التي يبرر بها البعض الفساد، حسبما كشف استبيان لحساب البرلمان الإيطالي، في محاولة للكشف عن الرابطة بين الفساد والمافيا عام ١٩٩٣ [٥٥].

وأكد هؤلاء المعلقون أهمية المحاكاة واتباع الأعراف السائدة، وحفزهم هذا إلى دراسة أثر «العواطف الأخلاقية» في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

ولحظ آدم سميث ما يلي:

«كثيرون يتصرفون بأدب جم ولباقة، ويعمدون طوال حياتهم إلى تجنب أي لوم مهما كان ضئيلا، وربما لم يشعروا أبدا بعاطفتنا إزاء آداب سلوكهم الذي نستحسنه وإنما قنعوا فقط بالتصرف من منطلق ما رأوه قواعد راسخة ومعتمدة للسلوك» [٥٦].

إننا حين نقرأ «القواعد الراسخة والمعتمدة للسلوك» ندرك أهمية سلوك الناس في مواقع القوة والسلطة. وهذا يجعل سلوك كبار الموظفين المدنيين ـ بخاصة ـ مهما غاية الأهمية لترسيخ معايير السلوك. وهذه مشكلة عرضها في الصين عام ١٢٢ ق. م مؤلفو كتاب هوي ـ نان تسو على النحو التالي:

«إذا كان خط القياس صحيحا فإن الخشب سيكون مستقيما لا لأن المرء بذل جهدا خاصا بل لأن أداة القياس التي التزمنا بها جعلته كذلك. كذلك وبالمثل إذا كان الحاكم مخلصا ومستقيما فإن الموظفين الأمناء هم الذين سيعملون في حكومته دون الأوغاد الذين سيختفون. وإذا لم يكن الحاكم مستقيما فإن الأشرار سيجدون سبيلهم ممهدا، أما المخلصون الأمناء فسوف ينسحبون إلى حيث يعتزلون متوحدين» [٥٧].

أعتقد أن هذه الكلمة تحمل عبق الحكمة القديمة. السلوك الفاسد في «المستويات العليا» يحدث آثارا تتجاوز النتائج المباشرة لهذا السلوك. وإن الإصرار على أن نبدأ من القمة قول له معنى ومبرر.

إننا كي نفهم على نحو كامل تحدي الفساد علينا أن نسقط من أذهاننا الافتراض المسبق القائل إن الأرباح الشخصية هي وحدها فقط التي تحرك الناس، أما القيم والمعايير فلا قيمة لها. لا، إنها ذات قيمة كما أوضحت مظاهر تباين أنماط السلوك في المجتمعات المختلفة. ثمة فرصة للتغيير وإن بعض هذا التغيير يمكن أن يتراكم وأن ينتشر. إذ مثلما أن مجرد وجود السلوك الفاسد من شأنه أن يشجع على المزيد من السلوك الفاسد، كذلك فإن الحد من قبضة الفساد يمكن أن يضعف الفساد أكثر فأكثر. وحري بنا أن ندرك، ونحن نحاول تغيير مناخ الفساد، أن كل دائرة خبيثة تستلزم ـ كنتيجة لها ـ ظهور دائرة فاضلة إذا انعكس الاتجاه.

ملاحظات ختامية

بدأنا هذا الباب بدراسة فاحصة لبعض الحجج المؤيدة لنزعة الشك في فكرة التقدم الاجتماعي المعتمد على العقل، وهي فكرة محورية للغاية بالنسبة إلى النهج المتبع في كتابنا هذا. تتساءل إحدى الحجج عن إمكان عمل اختيار اجتماعي عقلاني، مشيرة بوجه خاص إلى «فرضية الاستحالة» المشهورة التي قال بها كينيث أرو. وتبين مع هذا أن القضية الحقيقية ليست إمكان عمل اختيار اجتماعي عقلاني، بل استخدام قاعدة معلومات ملائمة وكافية من أجل إصدار أحكام وقرارات اجتماعية. وهذا فهم مهم للقضية وليس تشاؤميا. وناقشنا في الأبواب السابقة الدور الحاسم لقواعد المعلومات وقضية نالت حظها من التقييم الملائم في هذا الضوء.

وتعبر الحجة الثانية عن الشك في التفكير تأسيسا على النتائج المقصودة، وتركز بدلا من ذلك على الأهمية الطاغية للنتائج «غير المقصودة». وثمة ما يمكن أن نتعلمه من هذا الشك أيضا، لكن الدرس الرئيسي المستفاد ليس جدوى التقدير العقلاني للخيارات الاجتماعية، بل الحاجة إلى استباق النتائج غير المقصودة، ولكن يمكن التنبؤ بها. إن المسألة هي ألا تطغى علينا قوة القصد، وكذلك ألا نغفل ما يسمى آثارا جانبية. وتشير الأمثلة التوضيحية التجريبية ـ وأكثرها من تجارب الصين ـ إلى أن سبب الفشل ليس عدم القدرة على تتبع الأسباب بل التشبث برؤية منحازة، ويستلزم الاستدلال العقلي الحساس المزيد من البحث.

وتتعلق الحجة الثالثة بفهم الحوافز، وتأخذ شكل الدفاع عن أن البشر يعتمدون بشكل مطلق من دون أي وسطية على المحورية الذاتية والمصلحة الذاتية. ومن ثم وتأسيسا على هذا الفرض المسبق تصبح القضية هي أن المنظومة الوحيدة المجدية بكفاءة هي اقتصاد السوق الرأسمالية دون سواها. بيد أن هذه النظرة إلى طبيعة الحفز البشري ليس من اليسير دعمها تأسيسا على ملاحظات تجريبية. وليس من الصواب أن نخلص إلى أن نجاح الرأسمالية ـ كنظام اقتصادي ـ يعتمد فقط على سلوك المصلحة الذاتية، وليس على منظومة قيم معقدة وحكيمة، تشتمل على عناصر أخرى من بينها إمكان الاعتماد على الآخر سلوكا وقولا، والثقة المتبادلة والأمانة في العمل

(في مواجهة الغوايات المناقضة). إن كل منظومة اقتصادية تفرض متطلبات بالنسبة إلى أخلاقيات السلوك، وليست الرأسمالية استثناء من هذا. وإن القيم تهيئ نطاقا مهما للغاية للتأثير في سلوك الأفراد.

ولم يكن القصد، حين أكدت على الدور المحتمل للقيم والمعايير في السلوك الفردي أن أدفع بأن الغالبية العظمى من الناس يحركهم حسهم بالعدالة أكثر مما تحركهم مهامهم الحصيفة والمادية. إنني أبعد ما أكون عن هذا. إننا حين نضع تنبؤاتنا بشأن سلوك ما ـ سواء في عمل شخصي أو مشروع أعمال خاص أو خدمات عامة ـ يكون من المهم أن نتجنب خطأ افتراض أن الناس أصحاب فضيلة بشكل فريد واستثنائي، ومن ثم حريصون كل الحرص على أن يلتزموا جانب العدل. والحقيقة أن الكثير من الممارسات المتعمدة الحسنة النية في الماضي أخفقت وأفضت إلى كارثة بسبب الاعتماد المفرط على السلوك الفردي الغيري. ونحن إذ نقر بدور القيم الأعم والأشمل، يجب ألا نغفل الدور الواسع النطاق للالتماس الذكي للمصلحة الذاتية، وكذا الطمع والجشع في صورتهما الفجة.

المسألة هي تحقيق التوازن في افتراضاتنا السلوكية. يجب ألا نستسلم لافتراضات «المشاعر النبيلة» التي تزعم أن كل امرئ أخلاقي إلى أقصى حد تحركه الفضيلة. كما يجب ألا نبدل هذا بافتراض غير واقعي هو النقيض تماما، وهو ما يمكن أن نسميه «المشاعر الوضيعة». إن هذا الافتراض الذي يفضله بعض الاقتصاديين يزعم أننا جميعا لا تؤثر فينا الفضائل (إلا من حيث اعتبارات فجة خاصة بالمصلحة الشخصية) [٥٨]. إننا ونحن نتعامل سواء مع «أخلاق العمل» أو «أخلاقيات مشروعات الأعمال» أو مع «الفساد» أو «المسؤولية العامة» أو «القيم الخاصة بالبيئة» أو «المساواة بين الجنسين» أو مع «أفكار عن الحجم المناسب والصحيح للأسرة»، علينا في هذا كله أن ندرك التباينات والاختلافات، وقابلية التغيير في الأولويات والمعايير. إن دور القيم لا يمكن إلا أن يكون حاسما عند تحليل قضايا الكفاءة والمساواة أو القضاء على الفقر.

والغرض من المناقشات التجريبية عن الفساد (ومن قبل عن سلوك الخصوبة) ليس مجرد دراسة قضايا مهمة في ذاتها، لكن أيضا توضيح أهمية المعايير والقيم في أنماط السلوك، وهو ما يمكن أن يكون حاسما

بالنسبة إلى وضع السياسة العامة. وتفيد الأمثلة التوضيحية كذلك في بيان دور التفاعل العام في صياغة المفاهيم والأفكار عن العدالة. ووضح أنه يتعين عند وضع السياسة العامة أن نضع في الاعتبار فعالية «الجمهور» من أطر مختلفة. وجدير بالذكر أن الروابط التجريبية لا تكشف لنا فقط عن مدى ونطاق مفاهيم العدالة والأخلاق التي يؤمن بها الناس، بل توضح كذلك إلى أي مدى تعد عملية صياغة القيم عملية اجتماعية قائمة على التفاعلات العامة.

وأصبح جليا أن لدينا مبررا قويا لأن نهتم بابتكار الظروف لتوفير المزيد من الفهم القائم على المعلومات والمناقشة العامة المستنيرة. وهذا نهج له تأثيراته القوية على السياسة، مثال ذلك ما يتعلق منها بحرية فكر وعمل المرأة الشابة، خاصة عن طريق التوسع في محو الأمية وفي التعليم المدرسي، وعن طريق تعزيز فرص العمالة للمرأة، والقدرة على اكتساب الرزق والتمكين الاقتصادي. وهناك أيضا دور كبير لحرية الصحافة والإعلام «الميديا» من حيث قدرتهما على الوصول بهذه القضايا إلى جماهير كبيرة على قاعدة واسعة.

ولوحظ أن الوظيفة الحاسمة للمناقشات العامة لا يُعتَرَف بها أحيانا إلا جزئيا. ففي الصين، وعلى الرغم من السيطرة على الصحافة في المجالات الأخرى، نجد أن قضايا حجم الأسرة نوقشت على نطاق واسع، وبحث كبار القادة بجد واهتمام ظهور مجموعة أخرى من المعايير المتعلقة بحجم الأسرة، لكن ثمة اعتبارات مماثلة تنطبق على كثير من المجالات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى التي يفيد فيها كثيرا النقاش العام والصريح. والمعروف أن حدود الإباحة (والتشجيع أيضا) في الصين تعكس أولويات سياسة الدولة. إنها تنعكس في غرائب النجاح الجزئي في المجالات المختارة. مثال ذلك أن خفض معدلات الخصوبة في الصين اقترن بازدياد حدة الانحياز الجنوسي في مجال وفيات الرضع، وزيادة حادة في حالات الإجهاض على أساس اختيار الجنس. ولا ريب في أن خفض معدلات الخصوبة، الذي يتحقق لا عن طريق القسر وإنما عن طريق اتساع دائرة قبول العدالة بين الجنسين (والذي يتضمن بين أمور أخرى حرية المرأة في ألا ترهق نفسها بعمليات حمل وإنجاب أكثر من طاقتها علاوة على تربية الأطفال) ولا ريب أن هذا الخفض يؤدي إلى قدر أقل من التوتر الداخلي.

التنمية حرية

إن دور السياسة العامة ليس مقتصرا على محاولة تنفيذ الأولويات التي تبرزها القيم والتأكيدات الاجتماعية، بل أيضا على تيسير وضمان نقاش عام أكثر اكتمالا. وثمة أنواع مختلفة من السياسات العامة التي تسهم إيجابا في مدى المناقشات المفتوحة ونطاقها ونوعيتها. نذكر من بينها حرية الصحافة واستقلال الإعلام (ومن بين ذلك انعدام الرقابة)، والتوسع في التعليم الأساسي، وفتح المدارس (لتعليم الذكور والإناث على السواء)، وتعزيز الاستقلال الاقتصادي (خاصة عن طريق العمالة بما في ذلك عمالة النساء)، وغير ذلك من تغيرات اجتماعية واقتصادية تساعد على جعل الأفراد مواطنين مشاركين. والفكرة المحورية في هذا النهج هي الفكرة التي ترى الجمهور العام مشاركا نشطا وفعالا في عملية التغيير وليس مجرد متلق سلبي سلس الانقياد يطيع التعاليم أو يستسلم في رضا لما يتلقاه من عون ومساعدة.



12 الحرية الفردية التزام اجتماعي

كم هو عسير أن نفهم كيف لنظام عالمي قائم على التراحم أن يشتمل على هذا الكم الهائل ممن أضناهم البؤس الحاد، والجوع المزمن وحياة اليأس والحرمان، ولماذا يلقى ملايين الأطفال الأبرياء حتفهم سنويا بسبب نقص الطعام أو بسبب الإهمال الطبي للعلاج أو بسبب نقص الرعاية الاجتماعية.

ثمة حجة تقول إن الرب لديه أسبابه لكي يبتلينا بهذه الأمور. ولكنني أستطيع تقييم قوة الدعوى التي ترى أن الواجب يقتضي من الناس أنفسهم أن يتحملوا المسؤولية لتطوير وتغيير العالم الذي نعيش فيه. إن قبول هذه العلاقة الأساسية لا شأن له بالتقوى أو عدمها. إننا كبشر نعيش معا بالمعنى الواسع للكلمة، لا نستطيع التهرب من التفكير في أن الأحداث المروعة التي تحيط بنا هي في جوهرها وفي طبيعتها مشكلاتنا نحن. إنها مسؤوليتنا ـ سواء أكانت مشكلاتنا أم مشكلات أي جهة أخرى.

«إن المسؤولية تقتضي الحرية»

المؤلف

نحن كبشر أكفاء وذوي صلاحية لا نستطيع التهرب من مهمة الحكم على الأشياء، كيف هي وما الذي يتعين عمله؟ ونحن ككائنات قادرة على التفكير والتأمل لدينا القدرة على تأمل حياة الآخرين. إن إحساسنا بالمسؤولية يجب ألا يقتصر على الأضرار الناجمة عن سلوكنا (مع الأهمية القصوى لذلك) بل يمكن لنا أن نوجه اهتمامنا بعامة إلى مظاهر البؤس حولنا، وإلى ما نملك من قوة على المساعدة في علاجها. وطبيعي أن هذه المسؤولية ليست الاعتبار الوحيد الذي يمكن أن يسترعي انتباهنا، بل إن إنكار ما لهذه الدعوى العامة من علاقة وثيقة بموضوعنا يعني أن نفقد أمرا محوريا خاصا بوجودنا الاجتماعي. إن الأمر ليس بالأولى أن تتوافر لنا القواعد المضبوطة التي تحدد لنا كيف يكون سلوكنا، بل أولا أن نقر بأن إنسانيتنا المشتركة بيننا هي صاحبة الشأن الأول في تحديد الاختيارات التي نواجهها [١].

التكافل بين الحرية والمسؤولية

هذا السؤال عن المسؤولية يثير سؤالا آخر. ألا ينبغي أن يكون المرء ـ رجلا أو امرأة ـ مسؤولا بالكامل عما يحدث له؟ لماذا يتولى آخرون مسؤولية التأثير في حياته؟ إن هذا الفكر، في صورة أو أخرى، يستثير على ما يبدو الكثيرين من المعلقين السياسيين، كما أن فكرة الاعتماد على النفس تتلاءم تماما مع مناخ العصر الراهن. وهناك من يمضي إلى أبعد من ذلك ويدفع بأن الاعتماد على الآخرين لا يمثل فقط إشكالية أخلاقية، بل إنه نهج انهزامي عمليا؛ إذ يهدر المبادرة والجهد الفرديين، بل ويهدر حتى احترام الذات. مَن أفضل من الإنسان نفسه للاعتماد عليه التماسا لإنجاز المصالح الذاتية أو حل المشكلات الذاتية؟

إن الاهتمامات التي تضفي قوة على هذا النهج في التفكير يمكن في الحقيقة أن تكون مهمة للغاية. إن تقسيم المسؤولية على نحو يضع عبء إنجاز مصلحة المرء على كاهل شخص آخر يمكن أن يؤدي إلى فقدان أشياء كثيرة في صورة حفز ومشاركة ومعرفة للذات، وهي أمور يكون المرء نفسه في وضع فريد يؤهله لإنجازها. ومن ثم فإن تأكيد المسؤولية الاجتماعية على نحو يعفي الفرد من المسؤولية لا يمكن أن يكون معوقا بدرجة أو بأخرى. إذن لابد من المسؤولية الفردية.

ولعل الأفضل ألا نناقش الاعتماد فقط ودون استثناء على المسؤولية الفردية إلا بعد بيان وإقرار دورها الجوهري على الرغم من معقوليتها ونطاقها المحدود. ولكن الحريات الموضوعية التي نتمتع بها لممارسة مسؤولياتنا مشروطة إلى أقصى حد بالظروف الشخصية والاجتماعية والبيئية. إن الطفل الذي أنكر عليه المجتمع فرص التعلم في مدرسة أولية ليس محروما فقط بل معاق أيضا على مدى حياته (كشخص عاجز عن أداء أمور أساسية تستلزم قدرة على القراءة والكتابة ومعرفة مبادئ الحساب). كذلك حال البالغ الذي تعوزه وسائل العلاج الطبي من سوء التغذية والضعف العام، اللذين يعاني منهما ما ليس فقط ضحية لحالة مرضية كان في الإمكان منعها، ولا من احتمال وفاة في الإمكان الحيلولة دونها، بل إنه أيضا محروم من الحرية في عمل أمور مختلفة ـ لنفسه وللآخرين ـ يمكن أن يكون راغبا فيها كشخص مسؤول. إن العامل الذي يعمل بنظام السخرة والمولود في مجتمع شبه عبودي، وكذا الفتاة التي تعاني الإذلال منذ طفولتها ويخنقها مجتمع قامع، والعامل الزراعي المعدم الذي لا حول له ولا طول يعيش عاطلا من أي وسيلة لكسب الرزق أو الدخل، جميع هؤلاء محرومون ليس فقط من الرفاه، بل أيضا من القدرة على بناء حياة مسؤولة. ونعرف أن مثل هذه الحياة المسؤولة مشروطة بتوافر قدر معين من الحريات الأساسية. إن المسؤولية تقتضي الحرية.

لذلك، فإن الحجة الداعية إلى مساندة اجتماعية لتوسيع نطاق حرية الناس ممكن اعتبارها حجة داعية إلى المسؤولية الفردية وليست ضدها. إن علاقة الحرية بالمسؤولية علاقة في الاتجاهين معا. وغني عن البيان أن المرء من دون حرية موضوعية ومن دون قدرة على عمل شيء لا يمكن أن يكون مسؤولا عن عمل أي شيء. ولكن توافر الحرية والقدرة معا لعمل شيء ما في الواقع العملي يعني أننا نفرض حتى على الإنسان واجبا بأن يفكر فيما إذا كان ينجز هذا العمل أم لا، وهذا يتضمن بطبيعة الحال مسؤولية فردية. وهنا تكون الحرية ضرورية وكافية للمسؤولية.

وليس البديل عن الاعتماد الكامل، وفقط على المسؤولية الفردية، هو كما يفترض حتى البعض أحيانا، ما يسمى دولة التدليل ورعاية الأطفال. إذ ثمة فارق بين «التدليل ورعاية الأطفال» في معادلة الاختيارات الفردية، وبين خلق المزيد من الفرص للاختيار واتخاذ قرارات موضوعية من جانب أفراد يتحلون بالقدرة على العمل المسؤول، وعلى هذا الأساس. وطبيعي أن الالتزام الاجتماعي إزاء الحرية الفردية ليس في حاجة إلى أن ينفذ فقط من خلال الدولة، بل لابد أن يتضمن أيضا مؤسسات أخرى: منظمات اجتماعية وسياسية، وتنظيمات تتخذ المجتمع المحلي أساسا لها، والقوى الفاعلة غير الحكومية من مختلف الأنواع، والإعلام وغير ذلك من الوسائل الأخرى للفهم وللاتصالات العامة، وكذا المؤسسات التي تهيئ الفرصة لعمل الأسواق لتؤدي وظيفتها والعلاقات التعاقدية. ولكن النظرة المحدودة الضيقة على نحو تعسفي إلى المسؤولية الفردية ـ وكأن الفرد في جزيرة من نسج الخيال حصينة ولا عائق يعوقه ـ ينبغي توسيع نطاقها. ويتأتي هذا ليس فقط باعترافنا بدور الدولة بل أيضا بإقرار وظائف المؤسسات والقوى الفاعلة والمؤثرة الأخرى.

العدالة والحرية والمسؤولية

فكرتنا عن المجتمع المقبول من جانبنا هي أحد التحديات التي تواجه العالم المعاصر. لماذا يتعذر علينا الإعجاب والتشبث ببعض التنظيمات الاجتماعية؟ ما الذي يمكن أن نفعله ليكون المجتمع أكثر تسامحا؟ ترتكز هذه الأفكار على بعض نظريات التقييم، بل ـ ولو بشكل ضمني ـ على قدر من الفهم الأساسي لمعنى العدالة الاجتماعية. وطبيعي أن هذا ليس هو المجال لبحث نظريات عن العدالة بالتفصيل، خاصة أنني حاولت ذلك في مكان آخر سابقا [٢]. بيد أنني استعنت في هذا الكتاب ببعض الأفكار التقييمية العامة (وناقشتها بإيجاز في الفصلين الأول والثالث)، التي تستفيد بأفكار عن العدالة وشروطها المعلوماتية. وقد يكون من المفيد أن ندرس علاقة تلك الأفكار بما سبق أن ناقشناه خلال الأبواب الوسيطة.

أولا: دفعت بأولية الحريات الموضوعية عند الحكم على المصلحة الفردية وعند تقييم الإنجازات أو العثرات الاجتماعية. والجدير بالذكر هو أن منظور الحرية ليس في حاجة إلى أن يكون إجرائيا فقط (وإن كانت العمليات مهمة، من بين أمور أخرى، في تقييم ما حدث). وأكدت أن الهم الأساسي يتعلق بقدرتنا على أن نبني نوع الحياة التي نملك مبررا لنعتبرها قيمة [٣]. وهذا نهج يمكن أن يهيئ لنا نظرة مختلفة تماما عن التنمية ـ التطوير، ينأى بنا عن النهج المعتاد الذي يركز على إجمالي الناتج القومي أو على التقدم التقاني أو التصنيع. وهذه جميعها ذات أهمية مشروطة دون أن تكون الخصائص المحددة للتنمية ـ التطوير [٤].

ثانيا: يمكن للمنظور الموجه إلى الحرية أن يلائم تباينات واختلافات كثيرة داخل النهج العام. إذ لا مناص من التسليم بأن الحريات أنواع مختلفة، وهناك، تحديدا، التمييز المهم، الذي سبق أن ناقشناه، بين «جانب الفرصة» و«جانب العملية» للحرية. وعلى الرغم من أن هذين العنصرين المختلفين المكونين للحرية يمضيان معا في غالب الأحيان، إلا أن هذا يحدث أحيانا. ولهذا فإن قدرا كبيرا رهن ما نوليه من ثقل وأهمية نسبية لمختلف العناصر [٥].

كذلك يمكن للنهج الموجه إلى الحرية أن يمضي بدرجات تأكيد مختلفة على الدعاوى النسبية الخاصة بالكفاءة والمساواة. قد يحدث تنازع بين: (١) توافر قدر أقل من عدم المساواة في الحريات. و(٢) الحصول على أكبر قدر ممكن من الحرية للجميع بغض النظر عن حالات عدم المساواة. ويسمح النهج المشترك بصياغة مجموعة من النظريات المختلفة عن العدالة، التي تلتزم النهج العام نفسه. وطبيعي أن التنازع بين الاعتبار الموجه للمساواة والاعتبار الموجه إلى الفعالية والكفاءة ليس «خاصا» بمنظور الحريات، إنه ينشأ سواء ركزنا على الحريات أو على أسلوب آخر للحكم على الميزة الفردية (على أساس «السعادة» كمثال أو «المنافع» أو «الموارد» أو «المنافع الأولية» التي تتحقق للشخص). والملاحظ في النظريات المعيارية عن العدالة أنه يجري تناول هذا التنازع عن طريق اقتراح بعض صيغ خاصة جدا من مثل المطلب النفعي لزيادة مجمل المنافع إلى أقصى حد ممكن بغض النظر عن توزيعها، أو «مبدأ الاختلاف عند راولس» الذي يشترط تحقيق أقصى زيادة في الميزان لمن هو أسوأ حالا دون اعتبار لأثر ذلك على ميزان الآخرين [٦].

لم أدافع في المقابل عن صيغة محددة «لحسم» هذه المسألة، وركزت بدلا من ذلك على الاعتراف بقوة وشرعية الموضوعين الجمعي والإفرادي. إن هذا الاعتراف نفسه، مقترنا بالحاجة إلى أن نولي اهتماما كبيرا بكل من القضيتين، يوجه اهتمامنا بقوة نحو الصلة الوثيقة لبعض القضايا الأساسية، وإن كانت مغفلة في السياسة العامة التي تعالج قضايا الفقر وعدم المساواة والأداء الاجتماعي منظورا إليها من منظور الحرية. وإن العلاقة الوثيقة لكل من الأحكام الجمعية والإفرادية في تقييم عملية التنمية هي علاقة محورية وحاسمة لفهم تحديات التنمية. ولكن هذا لا يستلزم منا أن نصنف جميع الخبرات التنموية في منظومة خطية واحدة. وأعتقد أن الشيء المهم إلى أقصى حد، والذي لا غنى عنه، هو توافر فهم ملائم وصحيح عن الأساس المعلوماتي للتقييم ـ نوع المعلومات التي نريدها للدراسة لكي يتسنى تقييم ما يجري وما الذي كان مصيره على نحو خطر الإهمال.

وواقع الحال أننا، كما ناقشنا في السابق على مستوى النظرية البحتة عن العدالة، سوف نخطئ أن نحصر أنفسنا قبل الأوان داخل منظومة محددة «لتقدير وزن» بعض هذه المهام المتنافسة. مما سوف يقيد بشدة مساحة اتخاذ القرار على نحو ديموقراطي لحسم هذا الوضع المحوري. إن الأفكار الأساسية عن العدالة يمكن أن تفرز بعض القضايا الرئيسية باعتبارها وثيقة الصلة لا محالة. ولكنني أكدت أن ليس بإمكانها أن تنتهي، على نحو مقبول عقلا، باختيار وحيد لصيغ محددة تماما على الأوزان النسبية باعتبارها المخطط الوحيد «للمجتمع العادل» (٧).

مثال ذلك أن المجتمع الذي يسمح بوقوع مجاعات بينما في الإمكان اتقاؤها هو مجتمع ظالم على نحو واضح. بيد أن هذا التشخيص يجب ألا يستند إلى اعتقاد بأن نمطا فريدا لتوزيع الغذاء أو الدخل أو الاستحقاقات بين الجميع في هذا البلد سيكون عادلا تماما، مقترنا بتوزيعات أخرى دقيقة (كلها منظمة على نحو كامل متكافئ). إن أعظم ما يكشف عن الصلة الوثيقة بالأفكار عن العدالة يكمن في تحديد الظلم الصارخ المتفشي الذي يمكن عقد اتفاق بشأنه على أساس من تفكير عقلاني وليس مجرد استخلاص بعض الصيغ الموجودة عن الكيفية التي ينبغي أن يدار بها العالم تحديدا.

ثالثا: ليس مهما، حتى في حدود قلقنا بشأن الظلم الصارخ المتفشي، معرفة إلى أي مدى في ضوء الحجج الأخلاقية التأسيسية لابد أن يتوقف في الممارسة العملية ظهور اعتراف مشترك بذلك الظلم على نقاش صريح مفتوح بشأن القضايا والجدوى. إن مظاهر عدم المساواة المفرطة في شؤون العرق والجنوسة والطبقة غالبا ما تظل باقية في إطار الفهم الضمني المتمثل في عبارة «لا بديل» (هذا إذا استخدمنا عبارة مارجريت تاتشر التي راجت على يديها على الرغم من اختلاف السياق)، مثال ذلك يلاحظ في المجتمعات التي تفشى فيها الانحياز ضد الأنثى وبدا كأنه إحدى المسلمات، أن فهم الناس لحتمية هذا الوضع ربما يستلزم معرفة تجريبية ودراسات تحليلية. وهذه عملية تقتضي جهدا ومثابرة للتحدي في كثير من الأحيان [٨]. ولا ريب في أن دور النقاش العام من خلال الجدل بشأن حكمة التقاليد والأعراف فيما يتعلق بالمسائل العملية والأحكام التقييمية يمكن أن يمثل دورا محوريا من حيث الاعتراف بالظلم القائم.

ومع التسليم بدور الحوارات والنقاشات العامة وضرورتها لصوغ واستخدام قيمنا الاجتماعية (التي تتعامل مع دعاوى متنافسة عن المبادئ والمعايير المختلفة) فإن الحقوق المدنية الأساسية والحريات السياسية لا غنى عنها من أجل نشوء قيم اجتماعية. والحقيقة أن حرية المشاركة في التقييم النقدي، وفي عملية صياغة القيم هي من أهم الحريات الحاسمة للوجود الاجتماعي. إذ ليس بالإمكان حسم أمر اختيار القيم الاجتماعية بمجرد صدورها عن سلطة لها الهيمنة على دعامات الحكم. وإنما يتعين علينا، كما عرضنا سابقا، النظر في سؤال كثيرا ما يتكرر في الدراسات الخاصة بالتنمية ويأخذ وجهة خاطئة من أساسها: هل الديموقراطية والحقوق السياسية والمدنية الأساسية تسهم في النهوض بعملية التنمية ـ التطوير؟ أو بمعنى أصح أن ندرك أن نشوء ورسوخ هذه الحقوق يمثل عاملا تأسيسيا لعملية التنمية ـ التطوير.

وهذه النقطة مستقلة تماما عن الدور الأداتي للديموقراطية والحقوق السياسية الأساسية لتوفير الأمن والحماية لجماعات المستضعفين. ذلك أن ممارسة هذه الحقوق يمكن أن تساعد في الحقيقة في جعل الدول

أقدر على الاستجابة لأزمة المستضعفين، مما يسهم في اتقاء وقوع كوارث اقتصادية من مثل المجاعات. ولكن بعيدا عن هذا الإطار فإن الدعم العام للحريات السياسية والمدنية يمثل عاملا محوريا لعملية التنمية ـ التطوير ذاتها. إن الحريات وثيقة الصلة بموضوعنا هذا تتضمن حرية العمل كمواطنين لهم شأنهم، ولأصواتهم اعتبار، وليسوا مجرد بشر يحيون خانعين قانعين بحظهم الجيد من طعام ولباس وكرم ضيافة. إن الدور الأداتي للديموقراطية ولحقوق الإنسان مهم ولا يدانيه أي ريب، ولهذا يتعين أن نميزه عما له من أهمية تأسيسية.

رابعا: إن نهجا في بحث ودراسة العدالة والتنمية، ويركز على الحريات الموضوعية، لابد له لزوما أن يضع في بؤرة الاهتمام فعالية الأفراد وأحكامهم. إذ لا يمكن النظر إليهم باعتبارهم مجرد حالات مرضية سيتلقون منافع عملية التنمية ـ التطوير، وإنما يتعين على البالغين المسؤولين أن يتحملوا مسؤولية الرفاه الخاص بحياتهم. وإن عليهم هم أن يقرروا كيف يفيدون بقدراتهم، ولكن القدرات التي يتمتع بها المرء عمليا (وليس نظريا) تتوقف على طبيعة التنظيمات الاجتماعية التي يمكن أن تكون حاسمة بالنسبة إلى الحريات الفردية. وهنا لا يمكن للمجتمع أو الدولة أن يتملصا من المسؤولية.

إنها مسؤولية مشتركة بين أبناء المجتمع، كمثال، العمل على إنهاء نظام عمل السخرة حيث يشيع هذا الأسلوب، وأن يتحرر العمال من ربقة السخرة حتى يتسنى لهم بمحض حريتهم قبول العمل في أي مكان. وإنها لمسؤولية المجتمع كذلك أن تتشابك السياسات الاقتصادية مع مهمة توفير فرص واسعة للعمالة والتي يتوقف عليها بشكل حاسم قدرة الاقتصاد والمجتمع على البقاء واطراد الحياة. ولكن في نهاية المطاف هي مسؤولية الفرد أن يقرر كيف يفيد من فرص العمالة المتاحة له، وأي اختيارات يختارها لنفسه للعمل. وبالمثل فإن حرمان طفل من فرص التعليم الأساسي أو حرمان مريض من الرعاية الصحية الضرورية، يمثل إخفاقا لمعنى المسؤولية الاجتماعية. ولكن الاستخدام المحدد والدقيق للمكتسبات التعليمية أو للإنجازات الصحية لا يمكن إلا أن يكون أمرا للشخص نفسه أن يحدده.

كذلك الحال بالنسبة إلى مسألة تمكين المرأة عن طريق فرص العمالة والتنظيمات الخاصة بالتعليم، وحقوق الملكية وغير ذلك. إذ إن هذا من شأنه أن يعطي المرأة حرية أكبر للتأثير في أمور كثيرة متباينة من مثل تقسيم الرعاية الصحية ودور وحق كل شخص داخل الأسرة، وأيضا تقسيم حصص الغذاء والسلع الأخرى، والاستعدادات الخاصة بالعمل علاوة على التأثير في معدلات الخصوبة. بيد أن ممارسة هذه الحرية المدعومة اجتماعي هي في نهاية المطاف أمر موكول للمرأة نفسها. وثمة تنبؤات إحصائية بشأن سبيل استخدام هذه الحرية (مثال ذلك التنبؤ بأن تعليم الأنثى، والفرص المتاحة لها للعمل سوف يؤديان إلى خفض معدلات الخصوبة والحد من تكرار الحمل لمرات عديدة). وواضح أن هذه التنبؤات لا تنفي حقيقة أن المعول عليه، كما هو متوقع مسبقا، هو ممارسة المرأة ذاتها للحرية المدعومة اجتماعيا.

ما الفارق الناتج عن تطبيق الحرية؟

منظور الحرية، محور هذه الدراسة، يجب النظر إليه باعتباره عدوا لقدر كبير من الدراسات عن التغيير الاجتماعي، التي أغنت فهمنا لهذه العملية على مدى قرون طويلة. والملاحظ أن بعض أجزاء من الدراسات الأخيرة عن التنمية والتطوير تنزع إلى التركيز بشدة على مؤشرات محدودة للتنمية من مثل نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي. ومع هذا بين أيدينا تراث عريق يرفض أن نسجن داخل هذا الصندوق الصغير. هناك في الحقيقة أصوات أرحب أفقا، من بينها كلمات أرسطو، الذي كانت أفكاره بطبيعة الحال أحد المصادر التي اعتمد عليها التحليل الراهن (مع تشخيصه الواضح في كتاب «الأخلاق النيقوماخية»: إذ يقول «واضح أن الثروة ليست هي الخير الذي نلتمسه: ذلك لأنها مفيدة فقط ولأجل الحصول على شيء آخر» [٩]. ويصدق هذا أيضا على بعض رواد علم الاقتصاد «الحديث»، من مثل وليام بيتي مؤلف «الرياضيات السياسية» ١٦٩١ ـ الذي أكمل ابتكاره لحساب الدخل القومي بمناقشات حافزة تناولت مهاما أوسع نطاقا [١٠].

والحقيقة أن الاعتقاد بأن تعزيز الحرية يمثل في نهاية المطاف عاملا حافزا مهما لتقييم التغير الاقتصادي والاجتماعي ليس جديدا على الإطلاق. إذ كان سميث معنيا صراحة بالحريات الإنسانية الحاسمة [١١]. كذلك كان

كارل ماركس في كثير من كتاباته. نذكر على سبيل المثال ما قاله حين أكد أهمية «أن نستبدل بهيمنة الظروف والمصادفة على الأفراد هيمنة الأفراد على المصادفة والظروف» [١٢]. ولا ريب في أن الدعوة إلى حماية وتعزيز الحرية تمثل إضافة موضوعية وجوهرية أكملت المنظور النفعي لجون ستيوارت مل. وكذلك شجاعته المتميزة إزاء موضوع إنكار الحريات الموضوعية على المرأة [١٣]. وكان فريدريك هاييك حريصا كل الحرص على وضع إنجاز التقدم الاقتصادي داخل إطار صياغة عامة جدا عن الحريات باختلاف صورها مؤكدا أن: «الاعتبارات الاقتصادية ما هي إلا تلك التي نوفق ونلائم على أساسها أغراضنا المختلفة وليس أي منها في النهاية اقتصاديا (إلا ما يتعلق منها بالبائس أو الإنسان الذي اتخذ الاكتناز هدفا في ذاته) [١٤].

وأكد العديدون من الاقتصاديين المعنيين بالتنمية أهمية حرية الاختيار باعتبارها معيارا للتنمية. أذكر على سبيل المثال بيتر باور صاحب السجل الكامل من «المعارضة» في اقتصاد التنمية (والذي يتضمن كتابا يعبر عن بصيرة نافذة يحمل عنوان «المعارضة بشأن التنمية»، وجادل بقوة دفاعا عن التوصيف التالي للتنمية:

> «أعتبر توسيع نطاق الاختيار، أي الزيادة في نطاق البدائل الفعالة المعروضة صراحة على الناس، بمنزلة الهدف الرئيسي ومعيار التنمية الاقتصادية. وإني في حكمي على مقياس ما أعتمد على النتائج المحتملة المترتبة عليه في إطار البدائل المطروحة على الأفراد» [١٥].

وأوضح دبليو. إيه. لويس في مؤلفه المشهور «نظرية النمو الاقتصادي» أن هدف التنمية ـ التطوير هو زيادة «نطاق الخيار الإنساني». وبعد أن قدم لويس فكرته المثيرة هذه قرر في النهاية أن يركز تحليله على «نمو نصيب الفرد من المنتج» على أساس أن هذا «يهيئ للإنسان سيطرة على بيئته، ومن ثم قدرة على زيادة حريته» [١٦]. ولا ريب في أن زيادة المنتج والدخل، علاوة على عوامل أخرى، سوف تؤدي إلى توسيع نطاق خيارات الإنسان ـ خاصة بالنسبة إلى السلع المشتراة. ولكن، وكما ذكرنا في السابق، فإن نطاق الاختيار الموضوعي بشأن المسائل القيمة يعتمد أيضا على عوامل أخرى كثيرة.

لماذا الفارق؟

من المهم في هذا السياق أن نسأل عما إذا كان هناك فارق موضوعي بين التحليل التنموي الذي يركز (مثلما آثر لويس وكثيرون غيره أن يفعلوا ذلك) على زيادة نصيب الفرد من المنتج (مثل نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي)، وبين المزيد من التركيز الأساسي على التوسع في الحرية الفردية. وحيث إن الاثنين مترابطان (كما أشار لويس عن صواب) لماذا هذان النهجان في دراسة التنمية ـ المترابطان على نحو لا مناص منه ـ لا يتطابقان موضوعيا؟ ما الفارق الناجم عن التركيز على الحرية؟

يظهر الفارق لسببين متمايزين، كل منهما مرتبط «بجانب العملية» و«جانب الفرصة» للحرية. أولا حيث إن الحرية معنية بعمليات اتخاذ القرار، وكذلك بفرص إنجاز منتج ذي قيمة، فإن نطاق اهتمامنا لا يمكن حصره فقط في إطار الناتج في صورة النهوض بنسبة عالية من المنتج أو الدخل أو توليد نسبة عالية من الاستهلاك (أو أي متغيرات أخرى ذات علاقة بمفهوم النمو الاقتصادي). وإن هذه العمليات من مثل المشاركة في القرارات السياسية والاختيار الاجتماعي لا يمكن اعتبارها ـ على أحسن الفروض ـ ضمن وسائل التنمية (أي من خلال مساهمتها في النمو الاقتصادي)، ولكن يتعين فهمها كأجزاء تكوينية تأسيسية في ذاتها من غايات التنمية.

السبب الثاني للفارق بين «التنمية حرية» والأطر الأخرى الأكثر تقليدية عن التنمية يتعلق بتغايرات داخل جانب الفرصة ذاته بدلا من جانب العملية. وكان علينا في سبيل متابعة نظرتنا إلى التنمية باعتبارها حرية أن ندرس ـ علاوة على الحريات التي تشتمل عليها العمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ـ نطاق الفرص المتاحة للناس لبلوغ وتحقيق المنتجات التي يعلون من قيمتها ولديهم الحق أو المبرر لذلك، تهيئ لهم الفرص المتلائمة معها لشراء السلع والخدمات، لكي يتمتعوا بمستويات معيشة تتطابق مع تلك المشتريات. ولكن كما أوضحت بعض البحوث التجريبية السابق عرضها في هذا الكتاب فإن مستويات الدخل كثيرا ما تكون مرشدا قاصرا إزاء بعض المسائل المهمة، من مثل حرية أن يعيش المرء أطول، أو القدرة على التخلص من حالة مرضية يمكن تجنبها، أو الفرصة للحصول على عمل ذي قيمة، أو العيش في مجتمع آمن من الجريمة. إن هذه المتغيرات التي لا علاقة لها بالدخل تشير إلى فرص يعتبرها المرء، لأسباب ممتازة، أمرا ذا قيمة، وهي ليست مرتبطة على نحو صارم بالرخاء الاقتصادي.

وهكذا فإن كلا من جانب العملية وجانب الفرصة من الحرية يقتضيان منا أن نتجاوز تماما النظرة التقليدية لمعنى التنمية في ضوء «نصيب الفرد من زيادة الناتج». وهناك أيضا الفارق الأساسي في المنظور عند تقييم الحرية فقط من أجل الاستخدام الناجم عن توافر تلك الحرية، وبين الإعلاء من قيمتها إلى ما يتجاوز هذا. ربما بالغ هاييك في تقديره لحالته ـ كما فعل دائما ـ عندما أصر على أن «أهمية أن نكون أحرارا لعمل شيء بذاته لا علاقة لها بالسؤال عما إذا كنا نحن أو الغالبية سوف نفيد على الأرجح من تلك الإمكانات» (١٧). ولكنني أريد أن أقول إنه كان على صواب تماما إذ ميز بين: «الأهمية المشتقة أو الثانوية للحرية (اعتمادا على استخدامها الفعلي)، والأهمية الأصلية للحرية (في أن تجعلنا أحرارا في اختيار ما يمكن أو لا يمكن أن نفيد به فعليا).

ويحدث أحيانا في الحقيقة أن يكون لدى شخص ما سبب قوي جدا ليتوافر له خيار بذاته لا لشيء سوى أن يرفضه. مثال ذلك حين أعلن المهاتما غاندي الصيام ليبرز موقفا سياسيا ضد قانون راج Raj فإنه لم يكن مجرد إنسان جائع، إنما رافض لخيار الأكل (وهذه هي حكمة الصيام دائما). كان لابد لكي يكون غاندي قادرا على الصيام بهذا المعنى، أن يكون له الخيار أن يأكل (حتى يكون قادرا على الرفض). ولكن المرء ضحية المجاعة لا يحاكي مثيلا لهذا الموقف السياسي (١٨).

إنني لا أريد أن أمضي إلى نهاية الطريق الذي سلكه هاييك (إذ فصل بين الحرية والاستفادة العملية بها). ولكن أود أن أؤكد أن للحرية وجوها كثيرة. وجه الحرية من حيث هي عملية، الذي يتعين أن نفكر فيه مقترنا بوجه الفرصة. كما أن وجه الفرصة ذاته يتعين النظر إليه في ضوء الأهمية الأصلية، وكذا المشتقة أو التابعة. علاوة على هذا، فإن حرية المشاركة في النقاش العام وفي التفاعل الاجتماعي يمكن أن يكون لها دور تأسيسي في صوغ القيم والأخلاق. ولهذا نرى أن التركيز على الحرية يسبب فارقا حقيقيا.

رأس المال البشري والقدرة البشرية

أرى لزاما عليّ أن أناقش بإيجاز علاقة أخرى تستلزم تعليقا وهي، ويا للسخرية، العلاقة بين الدراسات عن «رأس المال البشري»، وبؤرة الاهتمام في هذا الكتاب، وهي «القدرة البشرية» كتعبير عن الحرية. الملاحظ في

التحليلات الاقتصادية المعاصرة أن التركيز انتقل، إلى حد كبير، من النظر إلى تراكم رأس المال في حدود مادية أساسا إلى اعتباره أشبه بعملية تندمج فيه النوعية الإنتاجية للبشر. مثال ذلك أن الناس، من خلال التعليم والتعلم وتكوين المهارات، يمكن أن يصبحوا مع الوقت أكثر إنتاجية. ويسهم هذا بقدر كبير في عملية التوسع الاقتصادي [١٩]. ونلمس في الدراسات الأخيرة عن النمو الاقتصادي (وغالبا ما نراها متأثرة بتجارب اليابان وبقية بلدان شرق آسيا، وكذا أوروبا وأمريكا الشمالية) اهتماما كبيرا بالتأكيد على «رأس المال البشري» على عكس الحال في السابق حتى عهد قريب.

ترى ما علاقة هذا التحول في النظر إلى التنمية باعتبارها حرية على نحو ما هو معروض في هذا الكتاب؟ أو يمكن أن نسأل، على نحو أكثر تحديدا، ما العلاقة بين التوجه نحو «رأس المال البشري»، وتأكيد «القدرة البشرية»، الذي يمثل محور اهتمام هذا الكتاب؟ يبدو كلا الإتجاهين يضعان البشرية محور الاهتمام. ولكن هل هناك اختلافات والتقاءات؟ يمكن القول، مع قدر من المخاطرة بالتبسيط المخل، إن الدراسات عن رأس المال البشري تنزع إلى التركيز على فعالية البشر في زيادة إمكانات الإنتاج. ولكن منظور القدرة البشرية يضع، من ناحية أخرى، في بؤرة الاهتمام قدرة ـ الحرية الموضوعية ـ الناس على بناء حياة لديهم أسباب للنظر إليها كشيء قيم، وعلى تعزيز خياراتهم الحقيقية. ولا ريب في أن المنظورين مترابطان بالضرورة، ما داما معنيين بدور البشر، وبخاصة قدراتهم الفعلية التي يحققونها ويكتسبونها. ولكن أداة قياس التقدير تركز على إنجازات مختلفة.

إن الشخص إذا ما توافرت له السمات الشخصية والخلفية الاجتماعية والملابسات الاقتصادية... إلخ، تصبح لديه القدرة على أداء أمور معينة لديه المبرر لتقييمها. وقد يكون سبب التقييم مباشرا (الأداء الوظيفي المتضمن يمكن أن يثري مباشرة حياته بأن يتوافر له غذاء جيد أو صحة جيدة). وقد يكون غير مباشر (الأداء الوظيفي الفردي يمكن أن يسهم في مزيد من الإنتاج أو يحقق كسبا في السوق). كذلك فإن منظور رأس المال البشري يمكن ـ من حيث المبدأ ـ تحديده على نحو عام جدا ليشمل كلا من نمطي التقييم. ولكن معناه تحدد ـ عن طريق العرف ـ في ضوء قيمة غير مباشرة: الخصائص البشرية التي يمكن توظيفها «كرأسمال» في الإنتاج (على نحو ما يحدث بالنسبة إلى رأس المال

المادي). وحسب هذا المعنى فإن النظرة الأضيق إلى نهج رأس المال البشري تتطابق مع المنظور الأكثر شمولا عن القدرة البشرية، الذي يمكن أن يشمل كلا من النتائج المباشرة وغير المباشرة المترتبة على القدرات البشرية.

ولنتأمل معا مثالا: إذا كان التعليم من شأنه أن يجعل المرء أكثر كفاءة في إنتاج السلعة، فإن هذا يمثل بوضوح تعزيزا لرأس المال البشري. ويمثل هذا إضافة إلى قيمة الإنتاج في الاقتصاد، وكذلك إلى دخل الشخص المتعلم. ولكن يمكن لشخص ما، حتى بمستوى الدخل نفسه، أن يفيد بالتعليم - في القراءة والاتصال والمحاجة، وفي القدرة على الاختيار بأسلوب أبعد عن الرسميات، وفي أن يأخذه الآخرون على نحو جاد... إلخ. وهكذا تتجاوز فوائد التعليم دوره كرأسمال بشري في إنتاج السلع. والجدير بالملاحظة أن المنظور الأوسع للقدرة البشرية يثبت ويقيّم هذه الأدوار الإضافية أيضا. معنى هذا أن المنظورين وثيقا الارتباط ببعضهما، وإن ظلا متمايزين.

وحري بنا أن ندرك أن التحول المهم الذي حدث خلال السنوات الأخيرة، وأضفى قدرا أكبر من الاعتراف بدور «رأس المال البشري» يفيد كثيرا لفهم العلاقة الوثيقة بمنظور القدرة. إذ لو كان شخص ما بمقدوره أن يصبح أكثر إنتاجية في إنتاج السلع بفضل تعليم أفضل وصحة أفضل...إلخ، فإن من الطبيعي أن نتوقع له أن يكون قادرا أيضا، وبفضل هذه الوسائل ذاتها، أن يحقق على نحو مباشر إنجازات أكثر، وأن تتوافر له الحرية لمزيد من الإنجاز، في سبيل التحكم في توجيه حياته.

ويتضمن منظور القدرة، إلى حد ما، عودة إلى نهج موحد في دراسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الذي استهله آدم سميث (في كل من «ثروة الأمم» وفي «نظرية العواطف الأخلاقية»). ونلحظ أن سميث في تحليله لعملية تحديد إمكانات الإنتاج أكد دور التعليم، مثلما أكد تقسيم العمل والتعلم من خلال العمل وتكوين المهارات. ولكن تطور القدرة البشرية في بناء حياة قيمة (وأيضا حياة أكثر إنتاجية) يمثل فكرة محورية للغاية في التحليل الذي قدمه سميث في كتابه «ثروة الأمم».

والحقيقة أن إيمان آدم سميث بقدرة التعليم والتعلم كان إيمانا قويا بصورة مميزة. والجدير ذكره أنه بالنظر إلى الجدل المستمر إلى اليوم بشأن دور كل من «الطبيعة» و«التنشئة» كان سميث واضحا ولا يقبل حلولا وسطا - بل أكاد

أقول كان عقائديا ـ من حيث إيمانه بدور الغذاء. حقا لقد تطابق هذا تماما مع ثقته الشاملة في إمكان تحسن القدرات البشرية:

> «اختلاف المواهب الطبيعية لدى مختلف الناس هو في الحقيقة أقل كثيرا مما ندرك نحن. إن العبقرية المختلفة أشد الاختلاف، وتبدو كأنها تميز الناس ذوي المهن المختلفة عند بلوغ النضج، نراها في مناسبات كثيرة ليست كذلك على نحو ما هي الحال بالنسبة إلى تأثير تقسيم العمل. إن الاختلاف بين شخصيات لا مجال للتشابه بينهم، بين فيلسوف وحمال جوال عبر الطريق كمثال، إنما يظهر لا بفعل الطبيعة، بل بفعل العادة والعرف والتعليم. إنهما حين جاءا إلى العالم خلال الأشهر الستة أو الثمانية الأول من حياتهما ربما كانا متشابهين تماما ولم يكن الأبوان ولا رفاقهما في اللعب ليستطيعا أن يدركا أي فارق واضح بينهما» [٢٠].

ليس غرضي هنا بيان ما إذا كانت آراء سميث، المؤمنة بحزم بدور البيئة في التنشئة، صائبة أم لا، بل من المفيد أن ندرك إلى أي مدى يربط بقوة القدرات الإنتاجية وأساليب الحياة بالتعليم والتدرب علاوة على إمكان تحسن كل منهما [٢١]. وهذه الرابطة محورية للغاية على نطاق منظور القدرة [٢٢].

وهناك في الواقع فارق حاسم، من حيث القيمة، بين اتخاذ رأس المال البشري بؤرة اهتمام، وبين التركيز على القدرات البشرية، وهو فارق يرتبط إلى حد ما بالتمييز بين الوسائل والغايات. إن الاعتراف بدور الخصائص البشرية يكون في دعم واستدامة النمو الاقتصادي أولا. ولكن إذا تركز الانتباه، بدلا من ذلك على توسيع الحرية البشرية ليعيش الناس نوعية الحياة التي لديهم أسباب تقييمية لاختيارها، فإن دور النمو الاقتصادي في توسيع نطاق هذه الفرص لابد أن يندمج مع ذلك الفهم الأساسي عن عملية التطوير ـ التنمية باعتبارها توسيعا للقدرة البشرية على بناء وارتياد حياة أكثر حرية وأكثر تقديرا وقيمة [٢٣].

والتمييز هنا له دلالة وتأثير عملي مهم في السياسة العامة. إذ بينما يساعد الرخاء الاقتصادي الناس لتتوافر لهم اختيارات أوسع، ولبناء حياة أكثر إشباعا، كذلك الحال حين يتوافر قدر أكبر من التعليم ورعاية صحية

أفضل واهتمام طبي أدق، وغير ذلك من عوامل تمثل سببا للتأثير في الحريات الفعالة التي يتمتع بها الناس عمليا. ويتعين اعتبار هذه «التطورات الاجتماعية» بمنزلة عوامل تنموية وتطويرية ما دامت تسهم وتفيدنا في بناء حياة أطول وأكثر حرية وأكثر إنتاجا. هذا علاوة على دورها في النهوض بالإنتاجية أو بالنمو الاقتصادي أو بالدخل الخاص بالأفراد [٢٤]. إن استخدام مفهوم «رأس المال البشري»، الذي يركز فقط على وجه واحد من الصورة (وهو وجه مهم يتعلق بتوسيع تفسير «الموارد الإنتاجية») يعد يقينا نقلة مفيدة أثرت تفكيرنا. ولكنها في حاجة إلى استكمال هذا لأن البشر ليسوا مجرد وسائل إنتاج، بل إنهم أيضا الغاية من الإنتاج.

والحقيقة أن آدم سميث في محاجاته مع دافيد هيوم تهيأت له الفرصة ليؤكد على أننا إذ نرى البشر فقط من حيث استخدامهم في المجال الإنتاجي إنما نحط من قدر وقيمة الطبيعة البشرية:

> «... يبدو من المستحيل أن يكون استحساننا للفضيلة هو نوعا من قبولنا لبناية ملائمة أو ذات تخطيط معماري جيد، أو ألا تكون لدينا أسباب للثناء على إنسان أكثر من الأسباب التي نطري بها خزانة ذات أدراج» [٢٥].

وعلى الرغم من فائدة مفهوم رأس المال البشري، فإن من المهم أن ننظر إلى البشر من منظور أعم وأرحب. يجب أن نتجاوز فكرة رأس المال البشري بعد اعترافنا بصلته الوثيقة بموضوعنا وبمداه. ولا ريب في أن التوسع المنشود يمثل إضافة وشمولا أكثر وليس بديلا بأي معنى من المعاني عن منظور «رأس المال البشري».

ومن المهم أن ندرك أيضا الدور الأدائي لتوسيع نطاق القدرة لتشمل التغيير الاجتماعي (متجاوزين التغير الاقتصادي). والحقيقة أن دور البشر حتى باعتبارهم أدوات تغيير يمكن أن يتجاوز كثيرا حدود الإنتاج الاقتصادي (الذي يشير إليه منظور رأس المال البشري كقاعدة عامة)، ليشمل التطوير الاجتماعي والسياسي. مثال ذلك، وكما سبق أن ذكرنا، إن التوسع في تعليم الإناث يمكن أن يحد من عدم المساواة بين الجنسين في التوزيع داخل الأسرة، كما يساعد على خفض معدلات الخصوبة، وأيضا نسب وفيات الأطفال. علاوة على هذا، فإن التوسع في التعليم الأساسي

يمكن أن يؤدي إلى تحسن خصائص الحوارات العامة. وهذه جميعها إنجازات أداتية تمثل في نهاية المطاف أهمية كبرى، أي تخرج بنا عن نطاق إنتاج السلع المحدد حسب المعنى التقليدي.

وحري بنا أن نضع في الحسبان ما يلي عند التماس فهم أكثر كمالا لدور القدرات البشرية:

١ـ صلتها المباشرة الوثيقة برفاه وحرية الناس.

٢ـ دورها غير المباشر من خلال التأثير في التغيير الاجتماعي.

٣ـ دورها غير المباشر من خلال التأثير في الإنتاج الاقتصادي.

وغني عن البيان أن العلاقة الوثيقة لمنظور القدرة تجسد كلا من هذه المساهمات. ونجد في المقابل الدراسات التقليدية تنظر إلى رأس المال البشري في ضوء الدور الثالث فقط. وهنا شمول واضح ومهم في الحقيقة. بيد أن هناك أيضا حاجة ماسة إلى تجاوز ذلك الدور المحدود والمحدد لرأس المال البشري في فهم التنمية ـ التطوير باعتباره حرية.

ملاحظة ختامية

حاولت في هذا الكتاب أن أعرض وأحلل وأدافع عن نهج محدد في دراسة التنمية باعتبارها عملية توسع في الحريات الموضوعية التي يتمتع بها الناس. واستخدمنا منظور الحرية في كل من التحليل التقييمي لتقدير التغيير والتحليل الوصفي التنبئي، لنرى الحرية عاملا فعالا وسببا لتوليد تغيير سريع.

وناقشت أيضا دلالات وآثار هذا النهج عند تحليل السياسة، وكذا لفهم الروابط العامة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وتسهم في عملية التنمية ـ التطوير مجموعة مختلفة من المؤسسات الاجتماعية. ويرتبط جميعها بعملية تشغيل وإدارة الأسواق والإدارات الحكومية والمؤسسات التشريعية والأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات القضائية والمؤسسات الإعلامية والمجتمع كله بعامة. ويتحقق إسهامها في الواقع من خلال تأثيراتها في دعم وتعزيز الحريات الفردية. وتستلزم الدراسة التحليلية للتنمية توفر فهم متكامل عن دور كل من هذه المؤسسات المختلفة وتفاعلاتها. كذلك فإن صياغة القيم وظهور وتطور الأخلاق الاجتماعية تشكل جزءا من عملية التنمية ـ التطوير التي تستحق الاهتمام في موازاة مع عملية إدارة وعمل

الأسواق والمؤسسات الأخرى. ودراستنا هذه ما هي إلا محاولة للفهم والتحقق من هذا الهيكل المتداخل، ولاستخلاص الدروس اللازمة لإنجاز التنمية ـ التطوير وفق هذا المنظور العام.

والجدير ذكره أن من السمات المميزة للحرية أن لها جوانب متباينة تتعلق بمجموعة مختلفة من الأنشطة والمؤسسات. إنها لا تثمر نظرة إلى التنمية يمكن ترجمتها على نحو جاهز إلى «صيغ» بسيطة عن تراكم رأس المال أو انفتاح الأسواق أو إعداد تخطيط اقتصادي كفء، (على الرغم من أن كلا من هذه القسمات المحددة تدخل ضمن الصورة الأعم). إن المبدأ المنظم الذي يضع كل قطعة أو جزء مختلف داخل كلٍّ موحد متكامل هو الهم الأكبر في عملية دعم وتعزيز الحريات الفردية والالتزام الاجتماعي لكي يساعدنا على إنجاز الهدف. وإن هذه الوحدة شأن مهم. بيد أننا في الوقت نفسه لا يسعنا إغفال حقيقة أن الحرية مفهوم متنوع الدلالة بطبيعته الأصيلة. ويتضمن هذا المفهوم ـ كما أوضحنا بإسهاب ـ اعتبارات خاصة بالعمليات، وكذا بالفرص الموضوعية المتاحة.

بيد أن هذا التنوع ليس أمرا نأسف له، وإنما كما قال وليام كوبر:

«الحرية تزهو بألف وجه من الجمال الفتان

لا يعرفها العبيد مهما كانوا بحياتهم قانعين»

التنمية ـ التطوير التزام جليل الشأن ننجزه بإمكانات الحرية.



هذا الكتاب

يمثل هذا الكتاب إحدى الرؤى الإبداعية بامتياز للعالم الثالث إزاء قضية التطوير الحضاري التي يختزلها الساسة والاقتصاديون في عبارة واحدة، هي التنمية الاقتصادية، وفي مظهر اقتصادي واحد هو الدخل وإجمالي الناتج القومي دون كل جوانب الحياة الأخرى النوعية، ودون الحرية بمعناها الواسع أو أدوات وقدرات الإنسان الحر في فرص اختيار وصنع الحياة.

والكتاب حصاد تجربة جذورها وامتدادها في العالم الثالث بلاد الأطراف، مع تفاعل خصب إبداعي بفكر علوم حضارة العصر في بلدان المركز، ليصوغ المؤلف في النهاية رؤية وإطارا مفاهيميا إرشاديا يؤكدان أن التنمية ـ التطوير حرية.

والنهج الذي التزمه المؤلف، أمارتيا صن، ثمرة استيعابه لعلوم الغرب التي أسهم في بعض إنجازاتها، وثمرة حياته ومعايشته للهند وطنه، مشكلات الصراع الطائفي والثقافات الاجتماعية والتمييز بين الجنسين، والحرمان من فهم علمي عقلاني للقضايا، والفهم ضيق الأفق لمعنى الهوية وما تسبب عنه من صراعات.

ويؤكد المؤلف أن التنمية ـ التطوير عملية تشمل إدارة الأسواق والإدارات الحكومية والعلاقات بين الحاكم والمحكوم والمؤسسات التشريعية والأحزاب السياسية والمؤسسات القضائية والإعلامية والتعليمية والمجتمع كله بعامة... التنمية ـ التطوير في إيجاز عملية توسع في الحريات والقدرات الموضوعية للناس.

ISBN 99906-0-129-1

رقم الإيداع (٢٠٠٤/٠٠١٨٧)